

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

فرع الفقه وأصوله



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠٤١٠٢

٢٠٤٧٠٢

الأحكام الخاصة بالروائح في الفقه الإسلامي

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

إعداد

نورة بنت مسلم المحمادي

إشراف فضيلة الدكتور

عبد الله عطية الغامدي

١٤٢١ هـ - ١٤٢٢ هـ

الجزء الأول

١٠٦٢٧٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

الدراسات العليا الشرعية

نموذج رقم ( ٨ )

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم الرباعي: نوره بنت مسلم بن سالم المحمادي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا الشرعية . الأطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تخصص الفقه .

عنوان الأطروحة (( الأحكام الخاصة بالروائح في الفقه الإسلامي ))

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى اله وصحبه أجمعين وبعد فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ ١٤٢٢/٨/٨هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة . وحيث قد تم عمل اللازم فان اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه .

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة :

المناقش الثاني

المناقش الأول

المشرف :

الاسم : د / نزار بن عبد الكريم الحمداني

الاسم : أ.د / الحسين سلمان جاد

الاسم : د / عبدالله بن عطيه الغامدي

التوقيع :

التوقيع :

التوقيع :

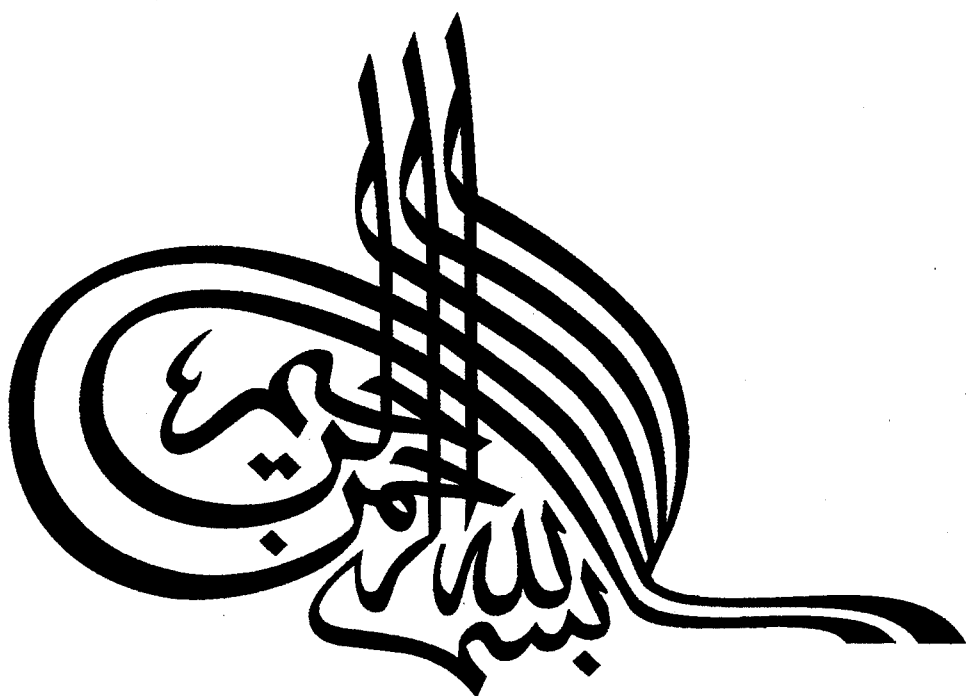
التوقيع :

رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية

التوقيع :

د / محمداً بن مطلع الثمالي

يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .



## ملخص الرسالة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله صلى الله عليه وسلم .

وبعد : فهذه رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه الإسلامي من قسم الدراسات العليا الشرعية بكلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة ، وعنوانها : [الأحكام الخاصة بالروائح في الفقه الإسلامي] وتشمل : مقدمة ، وتمهيداً ، وأربعة فصول ، وخاتمة .

- المقدمة : سبب اختيار الموضوع وأهميته ، وخطة البحث .

- التمهيد: في تعريف الروائح، منزلة الرائحة الطيبة ، الحكمة من إزالة الكريهة، تعريف الطيب ، النبات الذي يستطاب رائحته .

الفصل الأول : في الطهارة ، وفيه سبعة مباحث : أثرها في سلب طهورية الماء ، في الاشتباه ، تطهير ما لحقته رائحة النجاسة ، تطيب الميت ، تطهير رائحة الفم ، اختلاف حكم الرائحة باختلاف باعثها ، التطيب بالروائح المخلوطة بالمسكر ، وفي كل مبحث عدة مطالب .

الفصل الثاني : في الصلاة ، والحج ، وفيه ثلاثة مباحث : الرائحة الطيبة في الصلاة ، الرائحة الخبيثة في الصلاة ، الروائح في الحج ، وفي كل مبحث عدة مطالب .

الفصل الثالث : في العقود ، والعقوبات ، وفيه ثلاثة مباحث : أثر الرائحة على عقد النكاح ، في المعاملات ، في العقوبات ، وفي كل مبحث عدة مطالب .

الفصل الرابع : منع الإضرار بالروائح ، وفيه ثلاثة مباحث : في الجوار ، في الصحة ، في سلطة الدولة .

ويهدف هذا البحث إلى استخلاص الأحكام الخاصة بالروائح من الكتب المعتمدة ، وجمع المتفرق وضمه إلى بعض في المواضع التي تحتاج ذلك ، وربط الأحكام من الوجوب ، أو التحريم ، أو الندب ، أو الكراهية ، أو الإباحة بالأحاديث الشريفة التي تعزز ذلك .

وموضوع الروائح جدير بأن يتفقه فيه ، خاصة أنه يرتبط بالحياة اليومية للإنسان ، وقد يكون الجهل البسيط بمعرفة أحكامها سبباً في الإثم ، بالإضافة إلى أن أحكامها تتفق مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية من تحقيق المصالح ودرء المفاسد ، وحصول التآلف بين المسلمين لما لها من أثر على الفرد والمجتمع ، فالنفس تأنف من الروائح الكريهة وتشرح للطيبة والحمد لله رب العالمين .

يعتمد

المشرف

الطالبة

نورة مسلم سالم المحمادي أ.د/عبد الله عطية الغامدي عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

د. محمد علي العفرا

د. محمد علي العفرا

د. محمد علي العفرا

## الإهداء

إلى من غرست في نفسي بذور الأمل... وتعهدها بالسهر  
والدعاء... أمي الحبيبة... أطال الله بقاءها ومتعها بالصحة  
والعافية... أهدي لها ثمرة غرس تعهده...

## شكر وتقدير

الحمد لله مسدي كل نعمة وميسر كل مهمة ، أحمده حمداً يليق بجلاله وعظمته ، وأشكره شكر المتضرعين على أن منّ عليّ بإعداد هذه الرسالة وهياً لي من يساعدي ويشد من أزري ، ولذلك فإنني أجد أنه لا بد من التنويه بكل من مدّ لي يد العون وتقدّم الشكر إليه عملاً بقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: " لا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ " (١).

فهذا شكري الجزيل أقدمه لوالديّ الكريمين اللذين لم يألوا جهداً في تربيّتي وتوجيهي وتشجيعي على طلب العلم ، هذا إلى جانب الدعاء الخالص الذي لا يغيان به منّة ولا شكوراً ؛ فلهما امتناني ، وخالص الدعاء بأن يسبغ الله عليهما نعمة الصحة والعافية ويبارك في عمرهما ، كما أسأله تعالى أن يجزيهما عني أفضل ما يجري والدأ عن ولده.

كما أتقدم بجزيل العرفان إلى زوجي العزيز الذي كان له عظيم الفضل في بث العزيمة على إتمام هذه الرسالة ، واجتهاده في توفير كل ما أحتاج إليه بسخاء فأرجو من الله أن يبدله عن كل ذلك خير الجزاء . كما أتقدم بالشكر الوافر لأخوتي وابني العزيز الذين عانوا معي لإخراج هذه الرسالة . كما أنني لا أنسى أن أشكر فضيلة الأستاذ الدكتور / عبد الله عطية الغامدي الذي منحني من وقته وعلمه في رحابة صدر رغم مسؤولياته الكثيرة ، والذي أفدت من حسن توجيهاته السديدة فله مني جميل الثناء . كما أزجي الشكر العاطر والثناء الجميل لأصحاب الفضيلة الأستاذ الدكتور/ الحسين سليمان جاد، والدكتور/ نزار الحمداني لتفضلهما بقبول مناقشة هذا البحث وتسديده، وأجزل الله مثوبتهما وأحسن عاقبتهما.

(١) - أخرجه أبو داود في سننه ( ٤ : ٢٥٥ ) - كتاب الأدب - باب في شكر المعروف ؛ وأخرجه الترمذي

في سننه : ( ٤ : ٣٣٩ ) - كتاب البر والصلة - باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك ، قال أبو عيسى :

هذا حديث حسن صحيح .

كما لا يفوتني أن أقدم شكري وتقديري لكل من ساهم بمساعدة في إنجاز هذا البحث سواء بمشورة، أو كتاب، أو دعوة .

كما أتقدم بالشكر إلى جامعة أم القرى عامة، وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية خاصة على ما يبدلونه في سبيل العلم .

والحمد والشكر الأتمان الأكملان لله أولاً وآخراً ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

## المقدمة

الحمد لله الفتاح العليم البر الرحيم ، مسير الأقدار ، ومزين درب العلم  
بالأنوار تهدي ولا تضل ، إن كان من النافع الخالص للمنان ، أحمدته سبحانه وأشكره ،  
وأستزيده من فضله العظيم ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا عبده ورسوله  
الهادي بإذن ربه إلى الصراط المستقيم صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ذوي النهج  
القويم ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . أما بعد ...

فإن العلم زينة في الدنيا ، ودرجة رفيعة في الآخرة . قال الله - تعالى - : ﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ  
الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وهو طريق يهتبه الله - عز  
وجل - بقدرته للإنسان ليسير فيه ، وطوبى لمن أوصله علمه إلى الحق . وأحمد الله -  
تعالى - أن يسر لي طريق العلم وأتمنى أن يكون اختياري للتضلع في حقل الفقه  
الشرعي وأصوله مما يرضي الله - جل وعلا - وتحصل به السعادة في الدارين ،  
خاصة وقد قال - صلى الله عليه وسلم - : " مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ " <sup>(٢)</sup> .  
كما أرجو أن تكون رسالتي المعنون لها : [ الأحكام الخاصة بالروائع في الفقه  
الإسلامي ] خالصة لوجه الله - تعالى - نافعة لي ولغيري .

(١) - الآية (١١) من سورة المجادلة.

(٢) - متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه (١ : ٣٩) - كتاب العلم - باب من يرد الله به خيراً  
يفقهه في الدين ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (٢ : ٧١٩) - كتاب الزكاة - باب النهي عن المسألة .



## سبب اختيار الموضوع

الحقيقة أن موضوع الطيب هو ما اخترت في البداية ليكون عنواناً لرسالة التي ورغم أنه لم يكن إلا أنه كان الأساس الذي أوحى بأن يكون الموضوع أكثر شمولية ليشمل الطيب، وغيره من الروائع الطيبة والخبيثة، وبما أن البحث فقهي فلا بد من تناول الأحكام الخاصة بالروائع في الفقه الإسلامي من حيث الوجوب، والتحريم، والندب، والكراهة، والإباحة.

وقد كان هذا البحث مصدراً للفائدة والمتعة بالتصفح في كتب العلم القيمة واستخلاص ما يتعلق بموضوع الروائع؛ خاصة أن ما كُتب في هذا الحقل ليس بالغزير الوافر؛ إذ أن معظم ما كتب عن الروائع منصب على الطيب من حيث وروده في السنة النبوية المطهرة، وذكر فوائده الصحية والنفسية والاجتماعية.

أما الروائع عامة فلم أجد - على حد علمي - كتباً تتناولها. وتتأتى جدوى هذا البحث من تناوله ليس للروائع فقط وإنما لأحكامها في الفقه الإسلامي أيضاً؛ حيث إنه لا يكاد يخلو باب من أبواب الفقه من التعرض للروائع ولو ضمناً؛ إذ أن أحكامها لا تقتصر على العبادات، بل تتعدى ذلك إلى المعاملات، والجنايات والحدود، والأحوال الشخصية ومن ذلك شراء الأعمى اعتماداً على حاسة الشم. فهي متصلة اتصالاً مباشراً بحياة المسلم، وقد لا نكون مبالغين إن قلنا: إنها مرافقة للإنسان في حياته كلها، بل وحتى بعد مماته؛ ولذا حث الإسلام على التنظيف، وإزالة الرائحة الكريهة، واستعمال الرائحة الطيبة، وفي ذلك اقتداء بالنبي - صلى الله عليه وسلم. وقد يجهل الكثير من الناس ذلك، أو قد تقتصر معرفتهم على النزر اليسير.

وأتمنى أن يكون هذا البحث جامعاً لمعظم الأحكام الخاصة بالروائع في الفقه الإسلامي. وأسأل الله - عز وجل - أن يحمل بين طياته الفائدة، ويزيد به التفقه في الدين.

## خطة البحث

يحتوي هذا البحث على مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة فصول ، وخاتمة .

المقدمة : في سبب اختيار الموضوع ، وأهميته ، وخطة البحث ، ومنهجه .

التمهيد : في المقصود بالروائع وفيه المباحث التالية :

المبحث الأول : تعريف الروائع ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف الرائحة الطيبة .

المطلب الثاني : تعريف الرائحة الخبيثة .

المبحث الثاني : منزلة الرائحة الطيبة في الإسلام .

المبحث الثالث : الحكمة من إزالة الرائحة الخبيثة .

المبحث الرابع : تعريف الطيب .

المبحث الخامس : بعض النبات الذي تستطاب رائحته .

الفصل الأول : الأحكام الخاصة بالروائع في كتاب الطهارة، وفيه المباحث التالية :

المبحث الأول : أثر الرائحة في سلب طهورية الماء ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تغير رائحة الماء بما يمكن التحرز منه .

المطلب الثاني : تغير رائحة الماء بما لا يمكن التحرز منه .

المبحث الثاني : أثر الرائحة في حال الاشتباه ، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : الاشتباه في الماء .

المطلب الثاني : الاشتباه في نجاسة الثوب ، أو البقعة .

المطلب الثالث : أثر الرائحة في التمييز بين المني وغيره حال

الاشتباه .

المطلب الرابع : أثر الرائحة في التمييز بين دم الحيض ودم

الاستحاضة حال الاشتباه .

المبحث الثالث : تطهير ما لحقته رائحة النجاسة، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تطهير الماء الذي لحقته رائحة النجاسة .

المطلب الثاني : تطهير رائحة النجاسة التي حلت في غير الماء.

المبحث الرابع : في تطيب الميت، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تطيب الميت وتجميره .

المطلب الثاني : تطيب الميت المحرم .

المبحث الخامس : تطهير رائحة الفم، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تطهير رائحة الفم بالسواك .

المطلب الثاني : تطهير رائحة الفم بغير السواك .

المبحث السادس : اختلاف حكم الرائحة باختلاف الباعث لها، وفيه

مطلبان:

المطلب الأول: استحباب الرائحة الكريهة لطيب الباعث لها .

المطلب الثاني : كراهة الرائحة الطيبة باعتبار الباعث لها .

المبحث السابع : حكم التطيب بالروائح المخلوطة بمواد مسكرة .

الفصل الثاني : الأحكام الخاصة بالروائح في الصلاة ، والحج ،

وفيه المباحث التالية :

المبحث الأول : الروائح الطيبة في الصلاة، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : الرائحة الطيبة للجمعة والعيدین .

المطلب الثاني : الرائحة الطيبة لحضور الصلاة عموماً.

المطلب الثالث : تطيب الكعبة المشرفة .

المطلب الرابع : تطيب المساجد عموماً .

المبحث الثاني : الروائع الخبيثة في الصلاة ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : فيمن أكل ثوماً ، أو بصلاً ، أو ما في معناهما كالتدخين .

المطلب الثاني : فيمن وجد منه رواائح أخرى مثل البخر والصنان ، وما في معناهما .

المطلب الثالث : حكم إخراج من وجد به رائحة خبيثة من المسجد .

المبحث الثالث : الروائع في الحج ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : التطيب قبل الدخول في النسك .

المطلب الثاني : التطيب بعد الدخول في النسك .

المطلب الثالث : التطيب بعد التحلل الأول ، وقبل الطواف بالبيت .

الفصل الثالث : الروائع وأثرها على العقود ، والعقوبات ، وما يتعلق بهما ، وفيه المباحث التالية :

المبحث الأول : أثر الروائع على عقد النكاح ، وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : في رائحة البخر ، والدفر ، ونحوهما من

الروائع الكريهة ، وأثرها في فسخ النكاح .

المطلب الثاني : في حكم إلزام الزوج بضمن الطيب لزوجته .

المطلب الثالث : في مدى سلطة الزوج في منع زوجته مما يتأذى من رائحته .

المطلب الرابع : تطيب المرأة عند خروجها من بيتها .

المطلب الخامس : حكم التطيب في فترة العدة .

المبحث الثاني : أثر الروائع في المعاملات، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الاتجار في الروائع الطيبة .

المطلب الثاني : الاتجار في الروائع المحتوية على مواد مسكرة .

المطلب الثالث : في شراء الأعمى اعتماداً على الشم .

المبحث الثالث : أثر الروائع في العقوبات، وفيه مطلبان:

المطلب الأول : إقامة حد الشرب بقرينة الرائحة .

المطلب الثاني : عقوبة إذهاب حاسة الشم .

الفصل الرابع : منع الإضرار بالروائع ، وفيه المباحث التالية :

المبحث الأول : الروائع الضارة وأثرها على الجوار .

المبحث الثاني : الروائع الضارة وأثرها على الصحة .

المبحث الثالث : سلطة الدولة في إبعاد مصادر الروائع الخبيثة عن المجتمع

العامة والخاصة .

الخاتمة : وتحتوي على أهم النتائج .

## منهج البحث

سلكت في هذا البحث المنهج التالي :

١- قمت بعزو الآيات الكريمة إلى أماكن ورودها في القرآن الكريم ، وذلك بذكر اسم السورة ، ورقم الآية .

٢- قمت بتخريج الأحاديث من الكتب المعتمدة ، فإذا كان الحديث مخرجاً في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بتخرجه منهما أو من أحدهما ، فإن لم يكن فيهما خرجته ، وذكرت حكم العلماء وتعليقاتهم عليه إن كان لهم عليه تعليق ، مبينة اسم الكتاب والباب ، ورقم الجزء والصفحة - وقد حرصت على الترتيب الزمني للمحدثين - أما إذا تكرر الحديث أحلت على ما ذكرت أولاً .

٣- قمت بتخريج الآثار من الكتب المعتمدة في ذلك ، وذكرت في أغلب الآثار حكم العلماء عليها ما وجدت إلى ذلك سبيلاً ، مبينة اسم الكتاب والباب ، ورقم الجزء والصفحة .

٤- قمت بترجمة الأعلام الذين وردت أسماءهم .

٥- قمت بتوضيح المعاني اللغوية ، والمصطلحات الفقهية الغامضة ، سواء في الأحاديث ، أو النصوص ، أو العبارات المتصلة بالموضوع . وإن كانت الكلمة الغامضة في نهاية النص اكتفيت بهامش واحد للنص والكلمة . واكتفيت عند الرجوع إلى المعاجم اللغوية بذكر المادة .

٦- بينت المبهات التي وردت في الأحاديث وغيرها ما أمكنني .

٧- اقتصر في الغالب عند دراسة المسائل الفقهية على آراء الفقهاء في المذاهب الأربعة . وقد أذكر آراء بعض فقهاء الصحابة ، أو التابعين ، أو المذاهب الأخرى إذا تيسر لي ذلك ، دون التزام ذلك في جميع المسائل .

٨- ذكرت الآراء والأقوال الفقهية في كل مذهب منسوبة إلى أصحابها نقلاً من كتبهم المعتمدة .

٨- ذكرت الآراء والأقوال الفقهية في كل مذهب منسوبة إلى أصحابها نقلاً من كتبهم المعتمدة .

٩- أوردت الأدلة التي استدلت بها أصحاب المذاهب ، فإن لم أجد لهم دليلاً حاولت الاستدلال لهم ما أمكن ذلك .

١٠- قمت بمناقشة الأدلة بإيراد الاعتراض على الدليل إن وجد مع ذكر الرد على هذه الاعتراضات إن وجد .

١١- قمت بالترجيح بين آراء الفقهاء في كل مسألة، مع بيان سبب الترجيح، والاستدلال لذلك من الكتاب ، والسنة ، والقواعد الكلية ما أمكن.

١٢- قمت بترتيب آراء الفقهاء ترتيباً زمنياً مبتدئة بالمذهب الحنفي ، ثم المالكي ، ثم الشافعي ، ثم الحنبلي ، وعزوها إلى مصادرها بنفس الترتيب السابق . وقد أخالف هذا الترتيب عند عرض الأقوال بالتنصيص فأذكر مراجعهم حسب ترتيبهم في المسألة.

١٣- عند العزو إلى المصادر فإنني أذكر اسم الكتاب ، واسم مؤلفه ؛ أما إذا عرض نفس الكتاب للمرة الثانية فاكفي بذكر اسم الكتاب ، وإذا كان هناك كتابين متشابهين في الاسم قيدت الكتاب باسم مؤلفه مثلاً: (الإقناع ، للشربيني/ والإقناع، للحجاوي) ؛ (الأشباه والنظائر ، لابن نجيم / والأشباه والنظائر، للسيوطي) وهكذا.

١٤- إذا ندر الرجوع إلى مرجع يتشابه في اسمه مع غيره من الكتب المشهورة اكتفيت بتقييده باسم مؤلفه دون المشهور مثلاً : كتاب المغني ، لابن قدامة تركته دون تقييد ؛ أما إذا كان المغني ، للخبازي فقيده باسم مؤلفه دائماً .

١٥- عند العزو إلى كتب التراجم فإنني اكفي بذكر اسم الكتاب دون مؤلفه حرصاً على الاختصار إلا في كتابي طبقات الشافعية ، لابن قاضي شعبة / وطبقات الشافعية ، للحسيني فإنني قيدت الثاني باسم مؤلفه ، وتركت الأول دون تقييد .

١٦- حرصت على الرجوع في مصادر البحث إلى طبعة واحدة ما أمكن ذلك إلا في بعض المصادر التي اضطرت فيها للرجوع إلى أكثر من طبعة . وقد حرصت على التفريق بين تلك المصادر ما أمكن . فقد رجعت إلى المحلى بتحقيق أحمد شاكر ، والمحلى بتحقيق الجزيري ؛ فإذا أطلقت فالمراد به الأول ، وإذا أردت الثاني صرحت بذلك . وكذلك مسند الإمام أحمد فقد رجعت إلى طبعة دار إحياء الكتب العلمية وهي غير محققة ، ومسند الإمام أحمد بتحقيق أحمد شاكر ، ومسند الإمام أحمد بتحقيق شعيب الأرناؤوط ، فإذا أطلقت فإني أقصد الأول ، وإذا أردت الطبعة المحققة قيدتها باسم محققها .

١٧- قمت بعمل فهرس للآيات القرآنية ، والأحاديث الشريفة ، والآثار ، والأعلام ، والمصادر والمراجع ، والموضوعات .

وبعد .. فقد بذلت ما في وسعي من جهد لكتابة هذا البحث مستعينة بالله - تعالى - على إتمامه وإخراجه في الصورة المأمولة ، ولكن يأبى الله الكمال إلا لكتابه ؛ والله در من قال: ( لو عورض كتاب سبعين مرة لوجد فيه خطأ ، أبى الله أن يكون كتاباً صحيحاً غير كتابه ) <sup>(١)</sup> . فما كان صواباً فبفضل الله وتوفيقه ، وما كان من خطأ فمني ، ومن الشيطان ، والإسلام منه براء . وحسي أني لم أدخر وسعاً في إتمام هذا العمل . وأسأل الله أن يوفقنا إلى ما يحبه ويرضاه ، ويجنبنا أسباب الزلل ، وأن ينفعنا بما علمنا إنه نعم المولى ونعم النصير ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على خير البرية نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين .

(١) مقدمة تحقيق محمود محمد شاكر لكتاب تهذيب الآثار ، للطبري؛ كشف الأسرار ، للبخاري (١: ٤) .



التمهيد:

المقصود بالروائع

## المبحث الأول : تعريف الروائع

( الرَّائِحَةُ ) : مصدر على وزن فاعلة - تجمع على : رائحات وروائح<sup>(١)</sup>. قال سيبويه<sup>(٢)</sup> : ( وقد يجوز أن يدل الواحد على ما يدل عليه الجمع ) . وتأني الروائع بمعنى أمطار العشي كما قال اللحياني<sup>(٣)</sup> : (الروائحُ : أمطارُ العشيِّ ، واحدتها رائحة ، وقال مرة : أصابتنا رائحةٌ : أي سماء) . والرَّائِحَةُ : النسيم طيباً كان أو نتناً . ( والرَّيْحَةُ ) : طائفة من الرِّيح ، والرَّيْح : نسيم الهواء ، وكذلك نسيم كل شيء ، وهي مؤنثة ؛ وجمع الرِّيح : أرواح ، وأرواح جمع الجمع ؛ وفي حديث عائشة<sup>(٤)</sup> - رضي الله عنها - قالت : " إنما كان الناسُ يسكنون العالِيَةَ"<sup>(٥)</sup> فيحضرُونَ الجُمُعَةَ وبهم

(١) - أقرب الموارد ، للشرتوني ، مادة (روح) .

(٢) - عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي البصري ، أبو بشر . أديب نحوي . أخذ النحو والأدب عن الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، وغيرهما . قيل مات سنة ( ١٨٠ هـ ) وهو الأصح ، وقيل سنة ( ١٨٨ هـ ) ، وكان عمره ( ٣٣ ) سنة .

انظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين (ص: ٦٦-٧٤) ؛ سير أعلام النبلاء ( ٨ : ٣٥٢-٣٥١ ) ؛ وفيات الأعيان ( ٣ : ٤٦٣-٤٦٥ ) .

(٣) - علي بن المبارك اللحياني ، أبو الحسن . من بني لحيان بن هذيل بن مدركة . أخذ عن الكسائي ، والأصمعي . وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام . من تصانيفه : كتاب النوادر . كان حياً قبل سنة ( ١٨٩ هـ ) .

انظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين ( ص : ٢١٣ ) ؛ بغية الوعاة (ص: ٣٤٦) .

(٤) - عائشة بنت أبي بكر الصديق ، أم المؤمنين الفقيهة، المرأة من فوق سبع سماوات . مناقبها كثيرة وفضائلها عديدة . قال عطاء - رضي الله عنه - : ( كانت عائشة أفقه الناس وأعلم الناس وأحسن الناس رأياً في العامة ، وكانت جامعة لشئ أنواع العلوم . بل أعلم الناس بالفقه والطب والشعر ) . توفيت سنة ( ٥٨ هـ ) ، وقيل ( ٥٧ هـ ) ودفنت بالمدينة ودفنت بالبقيع . انظر ترجمتها في : الإصابة ( ٤ : ٣٥٩ - ٣٦١ ) ؛ أسد الغابة ( ٦ : ١٨٨ - ١٩٢ ) ؛ طبقات ابن سعد ( ٨ : ٥٨ - ٨١ ) .

(٥) - العالِيَّة : تأنيث العالي . والعالية اسم لكل ما كان من جهة نجد من المدينة من قراها وعمائرهما إلى تهامة ، و ما كان دون ذلك من جهة تهامة فهي السافلة . قال أبو منصور : عالية الحجاز أعلاها بلداً ، =

وَسَخَّ ؛ فَإِذَا أَصَابَهُمُ الرُّوحُ سَطَعَتْ أَرْوَاحُهُمْ فَيَتَأَذَّى بِهِمُ النَّاسُ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ أَوَّلًا يَغْتَسِلُونَ <sup>(١)</sup> .

وَالرُّوحُ : بَرْدُ نَسِيمِ الرِّيحِ . أَمَّا الرُّوحُ بِالْفَتْحِ : نَسِيمُ الرِّيحِ .

وَالرِّيحُ الَّتِي بِمَعْنَى الرَّائِحَةِ : عَرَضٌ <sup>(٢)</sup> يَدْرِكُ بِحَاسَةِ الشَّمِّ <sup>(٣)</sup> - وَهُوَ الْمُرَادُ .

وَوَجَدْتُ رِيحَ الشَّيْءِ وَرَائِحَتَهُ ؛ بِمَعْنَى ، وَرِيحٌ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ أَوْ خَبِيثَةٌ أَرَاخُهَا وَأَرِيحُهَا وَأَرَحْتُهَا وَأَرَوْحْتُهَا : وَجَدْتُهَا .

وَفِي الْحَدِيثِ : " مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ " <sup>(٤)</sup> ، أَيِ لَمْ يَشْمِ رِيحَهَا .

= أو أشرفها موضعاً، وهي بلاد واسعة. وقيل العالية : ما جاور الرمة إلى مكة. معجم البلدان ( ٤ : ٧١ ) .

(١) - أخرجه البخاري في صحيحه ( ١ : ٣٠٦ - ٣٠٧ ) - كتاب الجمعة - باب من أين تؤتى الجمعة وعلى من تجب لقوله - تعالى - : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ( ٢ : ٥٨١ ) - كتاب الجمعة - باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال وبيان ما أمروا به ؛ وأخرجه النسائي في سننه المجتبى ( ٣ : ٩٣ ) - كتاب الجمعة - باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ، واللفظ له .

(٢) - العَرَضُ : فِي اللُّغَةِ : لَهُ مَعَانٍ عَدِيدَةٌ مِنْهَا : مَا يُعْرَضُ لِلْإِنْسَانِ مِنْ أَمْرٍ يُجْبِسُهُ مِنْ مَرَضٍ أَوْ لَصُوصٍ . وَقِيلَ : مَا يُعْرَضُ لِلْإِنْسَانِ مِنَ الْهَمِّ وَالْأَشْغَالِ . أَمَّا فِي الْفَلَسَفَةِ فَالْعَرَضُ : مَا يَوْجَدُ فِي حَامِلِهِ وَيَزُولُ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ فُسَادٍ حَامِلِهِ ، وَمِنْهُ مَا لَا يَزُولُ عَنْهُ ، فَالزَّائِلُ كَصَفَرَةِ اللَّوْنِ ، وَغَيْرُ الزَّائِلِ كَسَوَادِ الْغُرَابِ . وَقَدْ عَرَفَهُ الْجُرْجَانِيُّ وَالْمَنَاوِيُّ : بِأَنَّهُ الْمَوْجُودُ الَّذِي يَحْتَاجُ فِي وَجُودِهِ إِلَى مَوْضِعٍ أَيْ مَحَلٍّ يَقُومُ بِهِ ، كَاللُّونِ الْحَاجُّ فِي وَجُودِهِ إِلَى جِسْمٍ يَحِلُّهُ ، وَيَقُومُ هُوَ بِهِ . وَالْأَعْرَاضُ عَلَى نَوْعَيْنِ : قَارِ الذَّاتِ وَهُوَ الَّذِي يَجْتَمِعُ أَجْزَاؤُهُ فِي الْوُجُودِ كَالْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ ؛ وَغَيْرِ قَارِ الذَّاتِ الَّذِي لَا يَجْتَمِعُ أَجْزَاؤُهُ فِي الْوُجُودِ كَالْحَرَكَةُ وَالسَّكُونُ . وَالرَّائِحَةُ مِنَ النُّوعِ الْأَوَّلِ . انْظُرْ : لِسَانَ الْعَرَبِ ، مَادَّةُ ( عَرَضُ ) ؛ التَّعْرِيفَاتُ ( ص : ١٩٢ ) ؛ التَّعَارِيفُ ( ص : ٥١٠ ) .

(٣) - الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ ، لِلْفَيْوُمِيِّ ، مَادَّةُ ( رَاحَ ) .

(٤) - أخرجه البخاري في صحيحه . انْظُرْ : فَتْحُ الْبَارِيِّ ( ١٢ : ٣٢٠ ) - كتاب الديات - باب إثم من قتل ذمياً بغير جرم . وَتَمَامُ الْحَدِيثِ " ... وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا " .

قال أبو عمرو<sup>(١)</sup> : هو من رَحْتُ الشيء أَرِيحُه إذا وَجَدْتُ رِيحَه ؛ وقال الكسائي<sup>(٢)</sup> : إنما هو لم يُرِحَ رائحة الجنة، من أَرَحْتُ الشيء فأنا أَرِيحُه إذا وَجَدْتُ رِيحَه ، والمعنى واحد ؛ وقال الأصمعي<sup>(٣)</sup> : لا أدري هو من رَحْتُ أو من أَرَحْتُ ؛ قال اللحياني : وبعضهم يقول : رَاحَهَا بغير ألف ، وهي قليلة . وأَرَوَحَ اللحم : تغيرت رائحته وكذلك الماء ؛ يقال : أَرَوَحَ الماء وأَرَّاحَ إذا تغيرت رائحته ، وأَرَّاحَ اللحم أي أَثْنَنَ . قال اللحياني وغيره : أخذت فيه الرِّيح وتَغَيَّرَ .

وفي حديث قتادة<sup>(٤)</sup> - رضي الله عنه - أنه : (سُئِلَ عَنِ الْمَاءِ الَّذِي قَدْ أَرَوَحَ أَيْتَوَضَّأُ

(١) - زيان بن العلاء بن عمارة ، أبو عمرو بن العلاء . أحد القراء السبعة . ولد في الحجاز ، وسكن البصرة . سمع نافعاً مولى ابن عمر . مات بالكوفة سنة ( ١٥٤هـ ) .  
انظر ترجمته في : شذرات الذهب ( ١ : ٢٣٧ ) ؛ طبقات النحويين واللغويين (ص: ٢٨ - ٣٤) ؛ وفيات الأعيان (٣ : ٤٦٦-٤٧٠) .

(٢) - علي بن حمزة بن عبيد الله بن فيروز الأسدي ، أبو الحسن الكوفي ، المشهور بالكسائي . أحد القراء السبعة . إمام الكوفة في النحو ، واللغة ، والأدب ، والشعر . قال عنه الإمام الشافعي : (من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي) . له مصنفات عديدة منها : مصنف معاني القرآن ، القراءات النوادر . مات بالري بقرية دينوبة . واختلف في وفاته : ف قيل سنة (١٩٢هـ) ، وقيل (١٨٩هـ) ، وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في : شذرات الذهب (١ : ٣٢١) ؛ طبقات النحويين واللغويين (ص : ١٣٨ - ١٤٢) ؛ بغية الوعاة (ص: ٣٣٦-٣٣٧) .

(٣) - عبد الملك بن قريب بن أصمع بن مظهر ، أبو سعيد الباهلي الأصمعي . ولد سنة ( ١٢٥هـ ) . إمام في النحو ، واللغة ، والأشعار والأخبار ، والملح . كان متحرراً في التفسير . له مؤلفات منها : غريب القرآن ، نوادر العرب ، كتاب أصول الكلام . مات ببغداد سنة ( ٢١٠هـ ) ، وقيل ( ٢١٦هـ ) .  
انظر ترجمته في : شذرات الذهب ( ٢ : ٣٦-٣٧ ) ؛ وفيات الأعيان ( ٣ : ١٧٠-١٧٦ ) ؛ بغية الوعاة (ص: ٣١٣-٣١٤) .

(٤) - قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز بن عمرو بن ربيعة ، أبو الخطاب السدوسي البصري . ولد أكمه . أفتقه أهل البصرة . كان مع علمه بالحديث رأساً في العربية ، ومفردات اللغة ، وأيام العرب ، والنسب . مات بواسط سنة ( ١١٨هـ ) . انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ (١ : ١٢٢-١٢٤) ؛ سير أعلام النبلاء ( ٥ : ٢٦٩-٢٨٣ ) ؛ حلية الأولياء ( ٢ : ٣٣٣-٣٤٥ ) .

منه ؟ فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِالمَاءِ الطَّرَقِ والمَاءِ الرَنْقِ قَالَ : الطرق الذي تطرقه الدواب وتخوضه والرَنْق الذي قد أُرْوَحَ<sup>(١)</sup> .

والاسترواح : التَّشْمُّ . يقال : أَرُوَحَ الصيدُ واسترُوَحَ واستراح إذا وجد ريح الإنسان<sup>(٢)</sup> .

فالمقصود بالروائع : الأعراض التي تستنشق في الهواء سواء كانت طيبة أو خبيثة، والتي تدرك بحاسة الشم ، وما أودع الله فيها من إحساسات لتلك الأعراض . وهذا ما بيناه في المعنى اللغوي . وهو ما بيته عبارة الفقهاء - رحمهم الله - عند معرض التعرض لها :

قال السرخسي<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - : ( الرائحة بخار يفوح من العين<sup>(٤)</sup> كدخان الخطب)<sup>(٥)</sup> . وقال ابن تيمية<sup>(٦)</sup> - رحمه الله - : ( الرائحة صفة لا تقوم إلا بأجزاء من الجسم)<sup>(٧)</sup> .

(١) - أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١ : ٤٦) - كتاب الطهارة - في باب الوضوء بالماء الآجن .

(٢) - انظر : لسان العرب ، لابن منظور ، مادة ( روح ) .

(٣) - محمد بن أحمد بن سهل ، أبو بكر شمس الأئمة . قاضي من كبار الأحناف . كان إماماً ، علامة ، حجة ، متكلماً ، فقيهاً ، أصولياً . أشهر كتبه : المبسوط في الفقه أملاه وهو سجين بالجب . توفي سنة ٤٨٣ هـ .

انظر ترجمته في : الجواهر المضية (ص : ٢٨-٢٩) ؛ وفيات الأعيان ( ٢ : ١٢٠-١٢٣ ) ؛ الأعلام ( ٥ : ٣١٥ ) .

(٤) - العين : تقع بالاشتراك على أشياء مختلفة فمنها الباصرة ، والجارية ، والنقد . وعين الشيء نفسه .

والمقصود بالعين في قول السرخسي أي الشيء مثل الخطب . انظر : المصباح المنير ، مادة ( عين ) ؛ مختار الصحاح ، مادة ( عين ) .

(٥) - المبسوط ، للسرخسي ( ١١ : ٧٩ ) .

(٦) - أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النمري الحراني الحنبلي ، تقى الدين أبو العباس ابن تيمية . ولد سنة ( ٦٦١ هـ ) . شيخ الإسلام . برز في كل فن على أبناء جنسه . له كتب في السياسة الشرعية ، الفتاوى ، وغيرها . أمتحن وسجن ، ومات معتقلاً بقلعة دمشق سنة ( ٧٢٨ هـ ) ، وقيل سنة ( ٧٣٨ هـ ) . انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ( ٤ : ١٤٩٦-١٤٩٨ ) ؛

شذرات الذهب ( ٦ : ٨٠-٨٦ ) ؛ البدر الطالع ( ١ : ٦٣-٧٢ ) .

(٦) - شرح العمدة ، لابن تيمية ( ١ : ٢٩٣ ) .

وقد وضع الآمدي<sup>(١)</sup> - رحمه الله - أن الرائحة حقيقة يمكن الاشتقاق منها. فقال: (الرائحة حقيقة قائمة بالجسم يصح أن يقال للجسم الذي قامت به الرائحة متروح)<sup>(٢)</sup>. ومع أن الرائحة من الحقائق التي تدرك إلا أنه لا يمكن صياغة تعريف اصطلاحي دقيق وشامل لها. وقد بين هذا علماء الأصول، كما بينوا أن هذا لا يعد جهلاً بالشيء وحقيقته. قال أبو المعالي<sup>(٣)</sup> - رحمه الله -: (ليس كل من يدرك حقيقة شيء تنتظم له عبارة عن حده، ولو فرضنا رفض اللغات ودروس العبارات لاستقلت العقول بدرك المعقولات، وإيضاح ذلك بالمثل أن ذا العقل يدرك حقيقة رائحة المسك ولو رام أن يصوغ عبارة عنها لم يجدها)<sup>(٤)</sup>.

ومن هنا نجد أنه لا يلزم من أدرك بعض الحقائق انتظام عبارة أو تعريف لهذه الحقائق ومن بين تلك الحقائق حقيقة الرائحة فهي حقيقة تدرك إلا أنه لا يمكن صياغة عبارة دقيقة وشاملة لها. ولقد جاء ذكر الريح التي بمعنى الرائحة في القرآن الكريم. فقال الله - تعالى - : ﴿وَلَمَّا فَصَلَ الْعِيرُ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَا أَنْ تُفَنِّدُون﴾<sup>(٥)</sup>

(١) - علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي، سيف الدين الآمدي الحنبلي ثم الشافعي. ولد بآمد بين الخمسين وخمسمائة. شيخ المتكلمين في زمانه، ومصنف الأحكام. من تصانيفه المشهورة: الإحكام في أصول الأحكام، منتهى السؤل في علم الأصول. مات بدمشق سنة (٦٣١هـ).

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٢: ٣٦٤-٣٦٧)؛ طبقات الشافعية (٢: ٧٩-٨١).

(٢) - الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي (١: ٣٢).

(٣) - عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي. الملقب بإمام الحرمين. ولد سنة (٤١٩هـ). أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي. له مصنفات كثيرة منها: البرهان في أصول الفقه، نهاية المطلب في دراية المذهب في فقه الشافعية. توفي بنيسابور سنة (٤٧٨هـ).

انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٣: ٣٥٨-٣٦٢)؛ طبقات الفقهاء (ص: ٢٣٨).

(٤) - البرهان، لأبي المعالي الجويني (١: ١٠٠)؛ انظر: المنحول، للغزالي (ص: ٤٠).

(٥) - سورة يوسف آية (٩٤).

ومعنى أجد الواردة في الآية : أي أشم رائحة يوسف - عليه السلام ؛ فقد أدرك نبي الله يعقوب - عليه السلام - عرض رائحة يوسف - عليه السلام - بحاسة الشم<sup>(١)</sup> .

وقد ذكر الأطباء أن الرائحة : ( عبارة عن جزيئات مبعثرة في الهواء بكثافة معينة . ففي حالة استنشاق الهواء تدخل كمية الهواء إلى الأنف حاملة معها عدداً من هذه الجزيئات ، ويمر الهواء بنسيج إسفنجي يقوم بتدفئته وترطيه ، ليصل إلى حجرتين ضيقتين تقعان تحت الدماغ مباشرة ، وخلف جسر الأنف ، حيث يحطُّ الهواء ومعه الجزيئات على رقعتين جلديتين مبللتين بالمخاط لا تزيد مساحة الواحدة منها على مساحة زر القميص )<sup>(٢)</sup> .

وهذا من عجيب صنع الله - سبحانه وتعالى - وكيف ركب في جسم الكائن الحي هذه الحاسة الدقيقة لأدنى رائحة !

والروائح بصفة عامة تنقسم إلى قسمين باعتبار قبوله الفطرة النقية والسليمة لها أو رفضها وهما :-

القسم الأول : الرائحة الطيبة .

القسم الثاني : الرائحة الخبيثة .

وبيانها في المطلبين التاليين .

(١) - انظر : زاد المسير ، لابن الجوزي ( ٤ : ٢٨٤ ) .

(٢) - الشم الحاسة والذاكرة ، د / بشار جعفر ( ص : ٢٢ ) .

## المطلب الأول : تعريف الرائحة الطيبة

الطيب على بناء فعل ، والطيب نعت . وهو خلاف الخبيث ؛ إلا أنه قد تتسع معانيه ، فيقال : أرض طيبة للتي تَصْلُحُ للنبات ؛ وريح طيبة إذا كانت لينة ليست بشديدة ؛ وطعمة طيبة إذا كانت حللاً . وامرأة طيبة إذا كانت حصاناً عفيفة ، ومنه قوله - تعالى - : ﴿ الْحَيَّاتُ لِلخَيْثِينَ وَالخَيْثُونَ لِلخَيْثَاتِ وَالطَّيَّاتُ لِلطَّيَّيْنِ وَالطَّيَّيُونَ لِلطَّيَّاتِ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ وكلمة طيبة إذا لم يكن فيها مكروه ، والكلمة الطيبة : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . وبلدة طيبة : أي آمنة كثيرة الخير ، ومنه قوله - تعالى - : ﴿ بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وثربة طيبة : أي طاهرة ، ومنه قوله - تعالى - : ﴿ قَتِمُّوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾ <sup>(٣)</sup> .

قال ابن الأثير <sup>(٤)</sup> : تكرر في الحديث ذكر الطيب والطيبات . وأكثر ما يروى به الحلال ، كما أن الخبيث كناية عن الحرام .

والطيب من كل شيء : أفضله .

والطيبات من الكلام : أفضله وأحسنه .

والأطيبان : الطعام والتكاح ، وماء طيب إذا كان عذباً ، وطعام طيب إذا كان سائغاً في الحلق ، وفلان طيب الأخلاق إذا كان سهل المعاشرة ،

(١) - سورة النور آية (٢٦) .

(٢) - سورة سبأ آية (١٥) .

(٣) - سورة المائدة آية (٦) .

(٤) - المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني ، أبو السعادات الجزري ، المشهور بابن الأثير . ولد سنة (٥٤٤هـ) بالجزيرة ، وانتقل إلى الموصل . من مشاهير العلماء ، وأكابر النبلاء . له تصانيف كثيرة منها : غريب الحديث ، جامع الأصول في أحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم ، الباهر في الفروق في النحو . توفي سنة (٦٠٦هـ) بالموصل ، وكان له من العمر (٦٣) سنة .

انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٢١ : ٤٨٩ - ٤٩١) ؛ وفيات الأعيان (٤ : ١٤١ - ١٤٣) ؛ بغية الوعاة (ص : ٣٨٥ - ٣٨٦) .



ونكهة طيبة إذا لم يكن فيها نتن ، وإن لم يكن فيها ريح طيبة كرائحة العود<sup>(١)</sup> والتند<sup>(٢)</sup> وغيرهما . والرائحة الطيبة : ريح طيبة تجدها في التسيم ؛ تقول لهذه البقلة رائحة طيبة<sup>(٣)</sup> .

و ( رَوْحُ ) الدُّهْن ( تَرْوِيحًا ) : جَعَلْتُ فِيهِ طَيِّبًا طَابَتْ بِهِ ( رِيحُهُ ) ( فَتَرَوِّحَ ) أي : فاحت ( رَائِحَتُهُ )<sup>(٤)</sup> .

والدُّهْنُ المُرَوِّحُ : المُطِيبُ ؛ ودُّهْنٌ مُطِيبٌ مُرَوِّحُ الرَّائِحَةِ ، وَرَوْحٌ دُهْنُكَ بِشَيْءٍ تَجْعَلُ فِيهِ طَيِّبًا ؛ وَذَرِيرَةٌ<sup>(٥)</sup> مُرَوِّحَةٌ : مُطِيبَةٌ ، وفي الحديث : أنه - صلى الله عليه وسلم - "أَمَرَ بِالْإِثْمِدِ<sup>(٦)</sup> المُرَوِّحِ عِنْدَ النَّوْمِ"<sup>(٧)</sup> .

(١) - العود: الخشب المطرأة التي يُتبخَرُ ويُستَحْمَرُ بها . غلب عليها الاسم لكرمها . انظر : لسان العرب ، مادة (عود) ؛ المصباح المنير ، مادة (عاد) .

(٢) - التُّدُّ والتُّدُّ : ضرب من الطيب يُدَخَّنُ به . قال ابن دريد : لا أحسب التُّدَّ عربياً صحيحاً . قال الليث : التُّدُّ ضرب من الدُّخْتَةِ ، وقال أبو عمر بن العلاء : يقال العنبر : التُّدُّ .

انظر : لسان العرب ، مادة (ندد) ؛ المصباح المنير ، مادة (ندد) .

(٣) - انظر : لسان العرب ، مادة (طيب) ؛ مادة (روح) .

(٤) - المصباح المنير ، مادة (راح) .

(٥) - ذَرِيرَةٌ : الذَّرِيرَةُ نوع من الطيب . قال الرَّمْثَرِيُّ : هي فتات قصب الطيب يؤتى به من الهند كقصب التَّشَابِ ، وأنبويه محشو من شيء أبيض مثل نسيج العنكبوت ومسحوقه عَطَّرَ إلى الصفرة والبياض . انظر : المصباح المنير ، مادة (ذر) ؛ النهاية في غريب الحديث ، مادة (ذر) .

(٦) - الإِثْمِدُ : حجر الكُحْلِ الأسود يؤتى به من أصفهان ومن جهة المغرب . وهو حجر أسود صلب ذو لمعان وبريق كحلي اللون . له خواص عديدة منها : أنه يقوي أعصاب العيون وينفعها ، ويدفع الآفات والأوجاع عنها . انظر : الجامع لمفردات الأدوية والأغذية ، مادة (إثمِد) .

(٧) - أخرجه أبو داود في سننه ( ٢ : ٣١٠ ) - كتاب الصوم - باب في الكحل عند النوم للصائم . قال أبو داود : قال لي يحيى بن معين : هو حديث منكر ، يعني حديث الكحل . قال الألباني : ( وعلمته أنه من رواية النعمان بن معبد بن هوزة وهو مجهول ) . سلسلة الأحاديث الصحيحة ( ٢ : ٣٦١ ) .

قال أبو عبيد<sup>(١)</sup> : المَرُوحُ الطَّيِّبُ بالمِسْكِ كأنَّه جعل له رَائِحَةً تَفُوحُ بعد أن لم تكن له رَائِحَةٌ ، وقال : مَرُوحٌ بالواو ، لأن الياءَ في الرِّيحِ واو<sup>(٢)</sup> .

وبعد هذا يظهر - لي - أن الرائحة الطيبة نعت ، فإننا ننتع تلك الرائحة بأنها طيبة إما لكون مصدرها الأساسي هو الروائح الطيبة كالمِسْكِ وأنواع الطيب الأخرى ، وروائح بعض الأطعمة و الأشربة ، أو من خلال أنها طيبة لا خبث فيها ولا تنن ؛ وذلك لعدم صدور رائحة كريهة منها . فيطلق عليها رائحة طيبة تميزاً لها عن الروائح الكريهة ، وبالعكس تتميز الأشياء .

(١) - القاسم بن سلام، أبو عبيد. كان أبوه مملوكاً رومياً . إمام عصره في كل فن من العلم ، فاضلاً في دينه وعلمه ، مفتياً في القرآن ، والفقه ، والأخبار العربية . له من التصانيف : الغريب المصنف ، غريب القرآن ، المذكر والمؤنث ، وغيرها . مات بمكة سنة (٢٢٣هـ) ، أو ( ٢٢٤هـ ) ، وكان عمره ( ٦٠ ) سنة . انظر ترجمته في : بغية الوعاة ( ص : ٣٧٦ - ٣٧٧ ) ؛ طبقات النحويين واللغويين ( ص : ٢١٧ - ٢٢١ ) .

(٢) - انظر : لسان العرب ، مادة ( روح ) .

## المطلب الثاني : تعريف الرائحة الخبيثة

الخَبِيثُ : ضدُّ الطَّيِّب من الرزق والولد والناس ؛ وغيره . والخَابِثُ : الرَّدِيءُ من كل شيء فاسد . يقال : هو خَبِيثُ الطَّعْمِ ، وخَبِيثُ اللَّوْنِ ، وخَبِيثُ الفعل . والحرام البَحْتُ يسمى : خَبِيثًا ، مثل الزَّنا ، والمال الحرام ، والدم ، وما أشبهها مما حرَّمه الله - تعالى ، يقال في الشيء الكَرِه الطَّعْمِ والرَّائحة : خَبِيثٌ ، مثل : الثُّوم ، والبَصَل ، والكَرَّاث ؛ لذلك قال نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - : " مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْخَبِيثَةِ ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا " <sup>(١)</sup> - وهو المراد - وقال الله - تعالى - في نعت النبي - صلى الله عليه وسلم - : ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ فَالطَّيِّبَاتُ : ما كانت العرب تَسْتَطِيبُهُ من المأكِل في الجاهلية ، مما لم ينزل فيه تحريم مثل : الأزواج الثمانية <sup>(٣)</sup> . والخَبَائِثُ : ما كانت تَسْتَقْذِرُهُ ولا تأكله مثل الأفاعي . قال ابن الأعرابي <sup>(٤)</sup> : أصلُ الخَبَثِ في كلام العرب المكروه ؛ فَإِنْ كَانَ من الكلام فهو الشَّئْمُ ، وَإِنْ كَانَ من

(١) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ١ : ٣٩٥ ) - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب نهي من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوهما ، بلفظ " فلا يقربنا في المسجد " . برواية أبي سعيد الخدري ؛ وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى ( ٣ : ٧٦ ) - كتاب الصلاة - باب ما جاء في منع من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً من أن يأتي المسجد ، واللفظ له . برواية جابر بن عبد الله . وتمام الحديث : " فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَّى مِمَّا يَتَأَذَّى مِنْهُ الْإِنْسَانُ " .  
(٢) - سورة الأعراف آية ( ١٥٧ ) .

(٣) - الأزواج هي الواردة في قول الله - عز وجل - : ﴿ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ ﴾

••• الآيةين ( ١٤٢ ) و ( ١٤٣ ) من سورة الأنعام

(٤) - محمد بن زياد مولى بني هاشم ، ابن الأعرابي ، أبو عبد الله . عالم باللغة وكلام العرب . كثير الحفظ . له كتاب النوادر في الأدب ، وكتاب تاريخ القبائل ، وكتاب تفسير الأمثال . مات بسامراء سنة ( ٢٣١ هـ ) .  
انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ( ٤ : ٣٠٦ - ٣٠٩ ) ؛ طبقات النحويين واللغويين ( ص : ٢١٣ - ٢١٥ )  
بغية الوعاة ( ص : ٤٢ - ٤٣ ) .

المِلَلُ فهو الكُفْر ، وإن كان من الطعام فهو الحرام ، وإن كان من الشراب فهو الضَّار ؛ ومنه قيل لما يُرْمَى من مَنَفِيّ الحديد: الحَبَثُ ؛ وفي الحديث : "نَهَى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ كُلِّ دَوَاءٍ خَبِيثٍ"<sup>(١)</sup> ، قال ابن الأثير: خبثه من جهتين : إحداهما : النَّجَاسَةُ ، وهو الحرام كالخَمَرِ والأرْوَاثِ والأَبْوَالِ ، كلها نجسة خبيثة ، وتناولها حرام ، إلا ما خصته السُّنَّةُ من أبوال الإبل عند بعضهم ، وروث ما يؤكل لحمه عند آخرين ؛ والجهةُ الأخرى : من طريق الطَّعْمِ والمذاق . قال : ولا ينكر أن يكون كره ذلك لما فيه من المشقة على الطباع ، وكراهية النفوس لها ؛ ومنه الحديث : "مَنْ أَكَلَ الشَّجَرَةَ الْخَبِيثَةَ ؛ يُرِيدُ الثُّومَ وَالْبَصَلَ وَالْكُرَّاثَ"<sup>(٢)</sup> ، وَخُبْثُهَا من جهة كراهة طعمها وَرَائِحَتِهَا ، لأنها طاهرة . وليس أكلها من الأعذار المذكورة في الانقطاع عن المساجد ، وإنما أمرهم بالاعتزال عقوبةً ونكلاً ؛ لأنه كان يتأذى بريحها<sup>(٣)</sup> .

ولفظ التَّنِ يطلق ويراد به الرائحة الكريهة . فالتَّنِ في اللغة : الرائحة الكريهة . وقد تَنَّنَ الشيءَ وَأَتَنَنَ : إذا فَسَدَتْ رَائِحَتُهُ<sup>(٤)</sup> ، بمعنى واحد ، فهو مُتَنِّنٌ ، وَمُتَنِّنٌ ، كُسِرَتْ الميم اتباعاً لكسرة التاء ؛ لأنَّ مِفْعِلاً ليس من الأبنية . وَتَنَّنَهُ تَنْنِيْنًا : أي جعله مُتَنِّنًا .

(١) - قال أبو عيسى كل داء خبيث : يعني السم . أخرجه أبو داود في سننه (٦:٤) - كتاب الطب - باب في الأدوية المكروهة؛ وأخرجه الترمذي في سننه (٣٨٧:٤) - كتاب الط - باب فيمن قتل نفسه بسم أو غيره؛ وأخرجه ابن ماجه في سننه (١١٤٥:٢) - كتاب الطب - باب النهي عن الدواء الخبيث . والحديث صحيحه الألباني في صحيح ابن ماجه (٥٢:٣) .

(٢) - أخرجه مسلم في صحيحه (٣٩٥:١) - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب نهى من أكل ثوماً ، أو بصلاً ، أو كراثاً أو نحوهما . بلفظ "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ الثُّومَ..." ؛ وأخرجه البيهقي في سننه (٧٦:٣) - كتاب الصلاة - باب ماجاء في منع من أكل ثوماً ، أو بصلاً ، أو كراثاً من أن يأتي المساجد ، بلفظ "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الثُّومَ..." .

(٣) - لسان العرب ، مادة ( خبث ) .

(٤) - شمس العلوم ، للحميري ( باب النون والتاء من الأفعال ) ، ( ١٠ : ٦٤٨٢ ) .

وقد قالوا في التعجب : ما أَتَتْهُ <sup>(١)</sup> .

وَمُتَيْنٌ جمعه : مناتين ، يقال : ( رجالٌ وآباط مناتين ) . أما (النَّيْتُون) : شجر مُتَيْنٌ .

و(أَتَّان) : موضع قرب الطائف <sup>(٢)</sup> لهوازن <sup>(٣)</sup> وثقيف <sup>(٤)</sup> .

و(الْمَنَاتَيْن) : موضع التتانة ، الواحد : ( مَتْن ) <sup>(٥)</sup> .

ويتضح مما سبق أن لفظ الخبيث لفظ عام يطلق على الرائحة الكريهة ، وغيرها .

أما لفظ التن فإنه خاص بالرائحة الكريهة فقط . وإن المتن أخص من المكروه فللثوم

والبصل والكراث ريحها مكروهة خبيثة وليست منتنة . والدخان ريحه منتنة كريح

الجيف والعدرة . فالتن : يطلق على الشيء الذي فسدت رائحته كما نقول أنتن

اللحم . أما الرائحة الكريهة فإنها تطلق على الشيء فسدت رائحته أو لم تفسد <sup>(٦)</sup> .

(١) - الصحاح ، للجوهري ، مادة ( تنن ) .

(٢) - الطائف : بلاد ثقيف . مدينة في السفوح الشرقية لسراة الحجاز ، شرق مكة مع ميل يسير إلى

الجنوب على بعد (٩٩) كيلو متراً عن مكة . اختلف في تسميتها فقليل : نسبة إلى الحائط الذي أحيط

وطُوف بها تحصيناً لها ، وقيل : لأن إبراهيم - عليه السلام - لما أسكن ذريته مكة سأل الله أن يرزق

أهلها من الثمرات ، فأمر الله - سبحانه - قطعة من الأرض أن تسير بشجرها ، وتطوف بالبيت حتى

تستقر بمكان الطائف فسميت بالطائف لطوافها بالبيت . انظر : معجم البلدان ( ٤ : ٨ - ١١ ) ؛ معجم

ما استعجم ( ٣ : ٨٨ ) ؛ معجم معالم الحجاز ( ٥ : ٢١٩ - ٢٢٢ ) .

(٣) - هوازن : بطن من قيس بن عيلان العدنانية . وهي بطون كثيرة كلها ترجع إلى بكر بن هوازن ،

وبنو هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان هم الذين غزاهم النبي - صلى الله عليه

وسلم في حنين . انظر : نهاية الأرب ( ص : ٤٤٢ ) ؛ معجم قبائل الحجاز ( ص : ٥٥٥ ) .

(٤) - ثقيف : إحدى القبائل الحجازية العدنانية ، بطن من هوازن اشتهروا باسم أيهم . وقد زعم

بعض النساين أن ثقيفاً من بقايا ثمود ، وقد كذب هذا الحجاج بن يوسف . ومنازلهم بالطائف .

انظر : نهاية الأرب ( ص : ١٨٩ ) ؛ معجم قبائل الحجاز ( ص : ٦٦ ) .

(٥) - أقرب الموارد ، مادة ( تنن ) .

(٦) - انظر : فتح العلي المالك ، لمحمد عlish ( ١ : ١٢٠ - ١٢١ ) .

## المبحث الثاني : منزلة الرائحة الطيبة في الإسلام

لقد حث الإسلام على استعمال الرائحة الطيبة ، وجعلها من المستحبات الشرعية ، بل إنَّ التعطر والتطيب سنة من سنن المرسلين - عليهم أفضل الصلاة وأتم التسليم . فعن أبي أيوب الأنصاري<sup>(١)</sup> - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : " أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ : الْحَيَاءُ ، وَالتَّعَطُّرُ ، وَالسَّوَاكُ ، وَالتَّكَاحُ " <sup>(٢)</sup> .

والمقصود بالتَّعَطُّرُ هنا : استعمال العطر المشتمل على الرائحة الطيبة التي تزكي الفؤاد، وتقوي القلب والجوارح ، وتفرح النفس . والأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - محتاجون إلى التطيب أكثر من غيرهم ، لثقل الوحي<sup>(٣)</sup> .

قال العلماء : ( كانت الريح الطيبة صفته - صلى الله عليه وسلم - وإن لم يمَس طيباً ومع هذا فكان يستعمل الطيب في كثير من الأوقات مبالغة في طيب ريحه لملاقلة الملائكة وأخذ الوحي وبمحالسة المسلمين ) <sup>(٤)</sup> .

ولهذا كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يُعرف بالريح الطيبة إذا أقبل، وإذا

(١) - خالد بن زيد بن كليب الأنصاري، أبو أيوب . من كبار الصحابة . شهد بدرًا وما بعدها . نزل عليه - النبي صلى الله عليه وسلم - حين قدم المدينة . مات غازیاً الروم سنة ( ٥٠ هـ ) ، وقيل ( ٥٢ هـ ) وهو الأكثر .

انظر ترجمته في : الإصابة ( ٤٠٥ - ٤٠٦ ) ؛ أسد الغابة ( ٢٥ : ٢٦ ) .

(٢) - أخرجه الترمذي في سننه ( ٣ : ٣٩١ ) - كتاب النكاح - باب ما جاء في فضل التزويج والحث عليه . قال أبو عيسى : حديث أبي أيوب حسن غريب . قال الألباني : الحديث ضعيف لجهالة أبي الشمال . قال أبو زرعة : لا يعرف إلا بهذا الحديث .

قال الحافظ ابن حجر : مجهول . انظر : إرواء الغليل ( ١ : ١١٦ - ١١٧ ) .

(٣) - انظر : فيض القدير ، للناوي ( ١ : ٤٦٦ ) .

(٤) - شرح النووي على صحيح مسلم ، للنووي ( ١٥ : ٨٥ ) .

سلك طريقاً عقب طيب عرقه فيه فعن جابر<sup>(١)</sup> - رضي الله عنه - قال : " إِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمْ يَسْلُكْ طَرِيقاً فَيَتَّبِعْهُ أَحَدٌ إِلَّا عَرَفَ أَنَّهُ قَدْ سَلَكَهُ مِنْ رِيحِ عَرْقِهِ "<sup>(٢)</sup>. بل إن أطيّب الطيب هو عرقه - صلى الله عليه وسلم - وريحه الشريفة فعن أنس<sup>(٣)</sup> - رضي الله عنه - قال : " مَا شَمَمْتُ عَنَبَرًا <sup>(٤)</sup> قَطُّ وَلَا

(١) - جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري. يكنى بأبي عبد الله، أو بأبي عبد الرحمن. أحد المكثرين عن النبي - صلى الله عليه وسلم. شهد بدرًا، وكان آخر من مات بالمدينة من الصحابة. اختلف في سنة وفاته فقبل سنة (٧٣هـ) ، وقيل (٧٧هـ) ، وقيل غير هذا، وكان له من العمر (٩٤) سنة.

انظر ترجمته في : الإصابة ( ١ : ٢١٣ ) ؛ أسد الغابة ( ١ : ٣٠٧ - ٣٠٨ ) .

(٢) - أخرجه الدارمي في سننه ( ١ : ٤٥ ) - باب في حسن النبي - صلى الله عليه وسلم. وله شاهد من حديث أنس - رضي الله عنه - قال : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا مَرَّ فِي الطَّرِيقِ مِنْ طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَجَدَ مِنْهُ رَائِحَةَ الْمِسْكِ، قَالُوا : مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي هَذَا الطَّرِيقِ الْيَوْمَ ". أخرجه أبو يعلى في مسنده ( ٥ : ٤٣٣ ) . قال الحافظ ابن حجر : ( إسناده صحيح ) . فتح البلوي ( ٦ : ٧١١ ) .

(٣) - أنس بن مالك بن النضر بن زيد بن حرام بن النجار الأنصاري ، أبو حمزة . خادم رسول الله - صلى الله عليه وسلم. كان عمره عشر سنين عندما قدم النبي - صلى الله عليه وسلم - المدينة . روى كثيراً من الأحاديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم . كان شديد الشبه في صلاته بصلاة النبي - صلى الله عليه وسلم . دعا له النبي - صلى الله عليه وسلم - بكثرة المال والمولد ، ودخول الجنة . قال : ( رأيت اثنتين وأنا أرجو الثالثة ) . اختلف في سنة وفاته فقبل سنة ( ٩٠هـ ) ، وقيل ( ٩٢هـ ) ، والأصح أنه توفي بالبصرة سنة ( ٩٣هـ ) ، وكان عمره يتجاوز المائة .

انظر ترجمته في : أسد الغابة ( ١ : ١٥١ - ١٥٢ ) ؛ تهذيب التهذيب ( ١ : ١٩٠ - ١٩٢ ) .

(٤) - العنبر : من الطيب مادة صلبة لا طعم لها ولا ریح إلا إذا سحقت أو أحرقت .

وقد اختلف العلماء في أصل العنبر المشموم إلى عدة أقوال منها :

(١) أنه روث دابة بحرية . (٢) أنه نبع عين في البحر .

(٣) نبات تأكله دابة بحرية وهو سم لها فيقتلها فيقذفها البحر فيخرج العنبر من بطنها .

(٤) شجرة تنكسر فيصيبها الموج فيلقبها على الساحل .

وقد جزم ابن عابدين في حاشيته : بأن العنبر هو عين في البحر . انظر : الإفصاح ، مادة ( عنبر ) ؛ فتح الباري

( ٨ : ١٠٠ ) ؛ حاشية ابن عابدين ( ١ : ٣٦٤ ) ؛ الأم ( ٣ : ١١٤ ) ؛ المغني ( ٥ : ٣٩٣ ) .

مِسْكًا<sup>(١)</sup> وَلَا شَيْئًا أَطْيَبُ مِنْ رِيحِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(٢)</sup> .  
وعنه - أيضاً - قال : "دَخَلَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ<sup>(٣)</sup> عِنْدَنَا  
فَعَرِقَ وَجَاءَتْ أُمِّي بِقَارُورَةٍ فَجَعَلَتْ تُسَلِّتُ الْعَرِقَ فِيهَا فَاسْتَيْقِظَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ : يَا أُمَّ سُلَيْمٍ<sup>(٤)</sup> مَا هَذَا الَّذِي تُصْنَعِينَ؟ قَالَتْ : هَذَا عَرَقُكَ  
نَجَعَلُهُ فِي طِينِنَا وَهُوَ مِنْ أَطْيَبِ الطَّيْبِ"<sup>(٥)</sup> .

(١) - المِسْكُ: في اللغة بكسر الميم نوع من الطيب، فارسي معرب . كانت العرب تسميه المشموم ، وهو  
أفضل أنواع الطيب عندهم . وهو عبارة عن مادة عطرية دهنية سمراء إلى سواد. القطعة منه - مِسْكَةٌ ،  
والجمع: مِسْكٌ . المصباح المنير ، مادة ( مسك ) ؛ الإفصاح ، مادة ( مسك ) .  
ولقد اختلف العلماء في مسمى الحيوان الذي يكون منه المسك: قال الكرمانى : المِسْكُ فضلة من الظبي .  
وقال الجاحظ : المِسْكُ عبارة عن دويبة تكون في الصين تصاد لنوافجها ، وتشد بعصائب ، فإذا ذبح  
قورت السرة التي عصبت ودفنت في الشعر حتى يستحيل ذلك الدم المختق الجامد مِسْكًا ذكيًا بعد أن كان  
لا يرام من التن . وقال الحافظ ابن حجر : المشهور أن غزال المسك كالظبي لونه أسود وله تابان أبيضان في  
فكه الأسفل . والمسك دم يجتمع في سرتة في وقت معلوم من السنة فإذا اجتمع ورم الموضع فمرض الغزال  
حتى يسقط منه .

قال التتبي :

فإن تفق الأنام وأنت منهم      فإن المِسْكُ بعض دم الغزال

انظر: فتح الباري ( ٩ : ٨٢٣ - ٨٢٤ ) .

(٢) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ٤ : ١٨١٤ ) - كتاب الفضائل - باب طيب رائحة النبي - صلى الله  
عليه وسلم - ولين مسه والترك بمسحه .

(٣) - قَالَ : من القِيلُولَة : أي الاستراحة نصف النهار وإن لم يكن معها نوم .

انظر : النهاية ، مادة ( قيل ) .

(٤) - أم سليم بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن جندب الأنصارية . الرميضاء . اختلف في اسمها  
فقيل : سهلة ، وقيل : رميثة ، وقيل غير هذا . والده أنس بن مالك ، وزوج أبي طلحة الأنصاري . مهرها  
الإسلام . أسلمت مع السابقين إلى الإسلام ، وروت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عدة أحاديث .

انظر ترجمتها في : الإصابة ( ٤ : ٤٦١ - ٤٦٢ ) ؛ أسد الغابة ( ٦ : ٣٤٥ - ٣٤٦ ) .

(٥) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ٤ : ١٨١٥ ) - كتاب الفضائل - باب عرق النبي - صلى الله عليه وسلم .



ولقد ثبت عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه كان شديد الحب للطيب والرائحة الطيبة فقد قال - صلى الله عليه وسلم - : "حُبَّ إِلَيَّ النِّسَاءُ وَالطِّيبُ، وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ" (١).

ومما يدل على حرص الإسلام على الأخذ بالرائحة الطيبة ما ورد عن بريدة الأسلمي (٢) - رضي الله عنه - أنه قال : ( كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا وَلَدَ لِأَحَدِنَا غُلَامٌ دَبَّحَ شَاةً وَلَطَّخَ (٣) رَأْسَهُ بِدَمِهِ ، فَلَمَّا جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ كُنَّا نَدْبَحُ شَاةً وَنَخْلِقُ رَأْسَهُ وَنُلَطِّخُهُ بِزَعْفَرَانٍ ) (٤) . فالشرع الحنيف استحب أن تكون الرائحة الطيبة مرافقة للإنسان منذ ولادته وحتى مماته فقد أمر الرسول - صلى الله عليه وسلم -

(١) - أخرجه النسائي في السنن الكبرى ( ٧ : ٦١ ) - كتاب عشرة النساء - باب حب النساء ؛ وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ( ٣ : ١٥٧ ) . قال الحافظ ابن حجر : (إسناده حسن... وقد اشتهر على الألسنة بزيادة ثلاث ولم نجد لفظ ثلاث في شيء من طرقه المسندة) . تلخيص الحبير ( ٣ : ١١٦ ) .

(٢) - بريدة بن سفيان الأسلمي تابعي مشهور . قال ابن حبان في ثقات التابعين : قيل إن له صحة . قلل البخاري : فيه نظر ، وقال النسائي : ليس بالقوي في الحديث ، وقال الدارقطني : متروك . توفي سنة ( ٤٥ هـ ) انظر ترجمته في : الإصابة ( ١ : ١٧٩ ) ؛ تهذيب التهذيب ( ١ : ٢١٩ - ٢٢٠ ) ؛ الاستيعاب ( ١ : ٢١٠ - ٢١١ ) .

(٣) - لَطَّخَ : لَطَّخًا وَلَطَّخَ الشَّيْءَ : لَوَّنَهُ ، وَاللَّطَخَ : كُلُّ شَيْءٍ لَطَخَ بِغَيْرِ لَوْنِهِ ، وَلَطَّخَهُ بِسُوءٍ رَمَاهُ بِهِ وَتَلَطَّخَ : تَلَوَّثَ . انظر : لسان العرب ، مادة ( لَطَخَ ) ؛ المعجم الوجيز ، مادة ( لَطَخَ ) .

(٤) - أخرجه أبو داود في سننه ( ٣ : ١٠٧ ) - كتاب الأضاحي - باب في العقيقة . قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . المستدرک على الصحيحين ( ٤ : ٢٦٦ ) ؛ وانظر : خلاصة البدر المنير ( ٢ : ٣٩١ ) . وَالزَّعْفَرَانُ : نَبَاتٌ مَعْرُوفٌ يَتَّخِذُ مِنْهُ صَبْغٌ وَطِيبٌ . يُقَالُ : تَزَعْفَرُ إِذَا تَطِيبَ بِالزَّعْفَرَانِ . الإفصاح ، مادة ( زعفران ) .

باستعمال الرائحة الطيبة في غسل الميت فقال لمن غسلن ابنته<sup>(١)</sup>: "اغسلنها ثلاثاً أو خمساً ، أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك بماء وسدر واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور"<sup>(٢)</sup>.

وتظهر منزلة الرائحة الطيبة في الإسلام من خلال ما يأتي :

أولاً: ذكر الرائحة الطيبة في القرآن الكريم .

ثانياً: ذكر الرائحة الطيبة في السنة النبوية .

أولاً : ذكر الرائحة الطيبة في القرآن الكريم :

جاء ذكر الرائحة الطيبة في عدة مواضع من كتاب الله - عز وجل - فقد ذكرت في معرض تبشير المؤمنين بما أعده الله لهم في الجنة ، وفي معرض امتنان الله - سبحانه وتعالى - على عباده ، وكذا في معرض التمييز بين الإثم والعمل الصالح .

أ- ذكر الريحان<sup>(٣)</sup> .

(١) - قال الله - تعالى - : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ . فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ ﴾<sup>(٤)</sup> .

(١) - المشهور أنها زينب زوج أبي العاص بن الربيع وقد وردت مسماة عند مسلم من طريق عاصم الأحول عن أم عطية قالت : ( لَمَّا مَاتَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ... ) . فتح الباري ( ٣ : ١٦٥ ) .

(٢) - متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ٣ : ١٦١-١٦٢ ) - كتاب الجنائز - باب غسل الميت ووضوؤه بالماء والسدر ، واللفظ له ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ( ٢ : ٦٤٦ ) - كتاب الجنائز - باب في غسل الميت .

والكافور : نبات طيب الرائحة ، له نور أبيض كنور الأقحوان . كما يسمى وعاء كل شيء من النبات كافورا . انظر : لسان العرب ، مادة ( كفر ) .

(٣) - الرِّيحَان : كل نبات طيب الريح من أنواع المشموم . وإذا أطلق عند العامة انصرف إلى نبات مخصوص . واحده : ريحانة ، وجمعه : رياحين .

انظر : المصباح المنير ، مادة ( راح ) ؛ تاج العروس ، مادة ( روح ) ؛ لسان العرب ، مادة ( روح ) .

(٤) - الآيتان ( ٨٨ ) و ( ٨٩ ) من سورة الواقعة .

فالله - تعالى - قد ذكر في هذه الآية بعضاً من صور النعيم في الجنة وبشر المؤمنين بما أعدّه لهم من النعيم ، ومن بين ذلك الريحان الذي هو من أظهر أشجار الروائح الطيبة ؛ لطيب رائحته ، وحسن منظره ، وتلذذهم بشم رائحته .

(٢) - وقال الله - تعالى - أيضاً :- ﴿ وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ ﴾ <sup>(١)</sup> . فقد جاء ذكر الريحان في هذه الآية في معرض التذكير بنعم الله - سبحانه وتعالى - على عباده . وجاء في بيان معنى الريحان في هذه الآية عدة معانٍ منها : -

(١) أن المراد به : الريحان المسموم المعروف في الدنيا .

(٢) أن المراد به : كل بقلة طيبة الريح <sup>(٢)</sup> .

ب - ذكر الكافور .

قال الله - تعالى - :- ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ؛ ففي هذه الآية أخبر الله - عز وجل - مبشراً عباده المؤمنين المؤهلين للجنة أنهم يشربون فيها شراباً مزج بالكافور ذي الرائحة الطيبة ؛ وذلك لتطيب رائحة شراهم به وفي ذلك غاية الإكرام والإسعاد في الوقت الذي يشرب فيه الكافرون المجرمون الحميم والغساق . يقول قتادة - رضي الله عنه - في بيان كيفية ذلك الشراب : (يُمزَج بالكافور ثم يُخْتَمُ بالمسك) <sup>(٤)</sup> .

ولك أن تتخيل مقدار الرائحة الموجودة في الشراب فقد جُمع فيه الكافور والمسك وهما من أكثر الروائح الطيبة عطراً .

ج - ذكر المسك .

(١) - سورة الرحمن الآية (١٢) من سورة الواقعة .

(٢) - انظر : فتح القدير ، للشوكاني ( ٥ : ١٣٣ ) .

(٣) - الآية ( ٥ ) من سورة الإنسان .

(٤) - انظر : فتح القدير ( ٥ : ٣٤٦ ) .

ورد ذكر المسك في كتاب الله - عز وجل - فقد قال - سبحانه - : ﴿ خِتَامُهُ مِسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ ﴾ (١)

وجاء في المعنى المراد بقوله - تعالى - : ﴿ خِتَامُهُ مِسْكٌ ﴾ أن آخر طعم ذلك الشراب رائحة المسك بحيث أن الشارب إذا رقع فاه من آخر شرابه وجد ريح ذلك الشراب كرائحة المسك (٢).

قال أبو الدرداء (٣) - رضي الله عنه - في وصف الشراب : (هُوَ شَرَابٌ أبيضٌ مثْلُ الفضة يَخْتَمُونَ به آخر شربهم ، ولو أن رجلاً من أهل الدنيا أدخل إصبعه في يده ثم أخرجها لم يبق ذو روح إلا وجد ريحها) (٤).

اللهم اجعلنا ممن يشربون هذا الشراب في رحاب جناتك جنات النعيم .  
والسبب في جعل المسك ختام شراب أهل الآخرة هو : كمال نفاسة المسك على سائر الطيوب ؛ لشدة رائحته ، وأفضليته على سائر أنواع الطيب على الإطلاق (٥).  
فقد جاء في الحديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : " الْمِسْكُ أَطْيَبُ الطَّيْبِ " (٦).

(٥) - سورة المطففين آية ( ٢٦ ) .

(١) - انظر : فتح القدير ( ٥ : ٤٠٣ ) .

(٢) - عويمر بن زيد بن قيس بن أمية بن عامر بن عدي بن كعب الخزرجي الأنصاري ، أبو الدرداء . أسلم يوم بدر ، وشهد أحداً ، وأبلى فيها بلاءً حسناً . كان تاجراً فترك التجارة وانقطع للعبادة . أحد الذين جمعوا القرآن حفظاً على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم . توفي في خلافة عثمان سنة ( ٣٢ هـ ) ، وقيل سنة ( ٣١ هـ ) .

انظر ترجمته في : الإصابة ( ٣ : ٤٥ - ٤٦ ) ؛ طبقات ابن سعد ( ٧ : ٣٩١ - ٣٩٣ ) .

(٣) - فتح القدير ( ٥ : ٤٠٤ ) .

(٤) - انظر : المرجع السابق ( ٥ : ٤٠٣ ) .

(٥) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ٤ : ٢٧٦٦ ) - كتاب الألقاظ من الأدب وغيرها - باب استعمال المسك وأنه أطيب الطيب وكرامية رد الرياح والطيب .

ثانياً : ذكر الرائحة الطيبة في السنة النبوية .

تظهر منزلة الرائحة الطيبة في السنة النبوية من خلال تطيبه - صلى الله عليه وسلم - بالطيب وحث أصحابه على ذلك . فقد كان - صلى الله عليه وسلم - يتخذ لنفسه طيباً يتطيب به . سئلت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - : " أَكَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَتَطَيَّبُ ؟ فَقَالَتْ : نَعَمْ بِذِكَارَةِ الطَّيِّبِ <sup>(١)</sup> الْمِسْكِ وَالْعَنْبَرِ <sup>(٢)</sup> . وقد ورد في شدة محبة للرائحة الطيبة أنه كان لا يرد الطيب .

قال أنس - رضي الله عنه - : " إِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ لَا يَرُدُّ الطَّيِّبَ <sup>(٣)</sup> . ولهذا نجد أن الرائحة الطيبة في السنة النبوية ذكرت من خلال ما يأتي :

أولاً : أنواع ومسميات الطيب الذي كان يتطيب به - عليه الصلاة والسلام .

ثانياً : جوامع الكلم عنده - صلى الله عليه وسلم - وذلك من خلال :

- (١) ذكر الرائحة الطيبة من خلال التشبيه .
- (٢) ذكر الرائحة الطيبة من خلال الوصف .
- (٢) ذكر الرائحة الطيبة في معرض الحرمان منها .

(١) - ذِكَارَةُ الطَّيِّبِ : الذِّكْرَةُ بالكسر : ما يصلح للرجال من الطيب كالمسك والعنبر والعود . وهي جمع ذكر . النهاية ، مادة ( ذكر ) .

(٢) - أخرجه النسائي في سننه المجتبى ( ٨ : ١٥٠ ) - كتاب الزينة - باب العنبر . قال الشوكاني : ( في إسناده أبو عبيد بن أبي السفر وفيه مقال واسمه أحمد بن عبد الله ) . نيل الأوطار ( ١ : ١٤٣ ) . قال عبد القادر الأرناؤوط : ( في إسناده ضعف ) . جامع الأصول ( ٤ : ٧٦٨ ) .

(٣) - أخرجه الترمذي في سننه ( ٥ : ١٠٨ ) - كتاب الأدب - باب ما جاء في كراهية رد الطيب . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

أولاً : أنواع ومسميات الطيب الذي كان يتطيب به عليه الصلاة والسلام .  
أ - المسك .

كان النبي - عليه الصلاة والسلام - يؤثر بعضاً من أنواع الطيب على غيرها ، ومن ذلك تفضيله المسك على سائر أنواع الطيب فعن أبي سعيد الخدري <sup>(١)</sup> - رضي الله عنه - قال : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : " الْمِسْكُ أَطْيَبُ الطَّيْبِ " <sup>(٢)</sup> . وقد ثبت عن عائشة - رضي الله عنها - أنها طيبت النبي - صلى الله عليه وسلم - لإحرامه به فقد سئلت - رضي الله عنها - بأي شيء طيبت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقالت : " بِأَطْيَبِ الطَّيْبِ " <sup>(٣)</sup> .

ومن خلال هذين الحديثين يظهر لنا مدى حبه - صلى الله عليه وسلم - للمسك وترغيب أمته فيه ؛ وذلك لحسن رائحته وشدها .

قال الحافظ ابن حجر <sup>(٤)</sup> - رحمه الله - : ( يندب إلى استعمال أطيب ما يوجد من الطيب ولا يعدل إلى الأدنى مع وجود الأعلى ) <sup>(٥)</sup> .

(١) - سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي ، أبو سعيد الخدري . مشهور بكنيته . استصغر بأحد ، وغزا ما بعدها . كان من أفاضل الصحابة ، ومن الحفاظ الكثيرين ، والعلماء الأجلاء العقلاء مات بالمدينة . اختلف في سنة وفاته فقبل سنة ( ٧٤هـ ) ، وقيل ( ٦٥هـ ) ، وغير ذلك . انظر ترجمته في : الإصابة ( ٢ : ٣٥ ) ؛ أسد الغابة ( ٥ : ١٤٢ ) .

(٢) - سبق تخريجه ( ص : ٣٢ ) .

(٣) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ٢ : ٨٤٧ ) - كتاب الحج - باب الطيب للمحرم عند الإحرام .

(٤) - أحمد بن علي بن محمد الكنايني العسقلاني ، أبو الفضل شهاب الدين ابن حجر . ولد بالقاهرة سنة ( ٧٧٣هـ ) . من أئمة العلم والتاريخ . كان فصيح اللسان . برع في الفقه والعربية . حجة الأعلام ومحبي السنة . صنف كتباً كثيرة منها : فتح الباري ، تلخيص الحبير ، بلوغ المرام ، تقريب التهذيب ، الدرر الكامنة ، وغيرها . توفي بالقاهرة سنة ( ٨٥٢هـ ) .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب ( ٧ : ٢٧٠-٢٧٣ ) ؛ البدر الطالع ( ١ : ٨٧-٩٢ ) ؛ الأعلام ( ١ : ١٧٨-١٧٩ ) .

(٥) - فتح الباري ، للعسقلاني ( ٦٠ : ٤٥٢ ) .

ومقتضى كلامه أنه إذا وجد المسك فإنه لا يتطيب بغيره؛ لكونه أفضل أنواع الطيب .

### ب - الذريرة .

جاء في الحديث أن النبي - عليه الصلاة والسلام - كان يتطيب بالذريرة فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : " طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَدَي بِتَرِيرَةٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ لِلْحِلِّ وَالْإِحْرَامِ " (١) .

### ج - الريحان .

عن أبي هريرة (٢) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " مَنْ غُرِضَ عَلَيْهِ رَيْحَانٌ فَلَا يَرُدُّهُ فَإِنَّهُ خَفِيفُ الْمَحْمَلِ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ " (٣) .

ويحتمل أن يراد بالريحان الوارد ذكره في الحديث : جميع أنواع الطيب فيكون لفظ الريحان مشتقاً من الرائحة فيشمل كل طيب طيب الرائحة (٤) .

يقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : ( وكان من رواه بلفظ " ريحان " أراد التعميم حتى لا يخص بالطيب المصنوع ) (٥) .

(١) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ١٠ : ٤٥٤ ) - كتاب اللباس - باب الذريرة .  
(٢) - أبو هريرة الصحابي الجليل . اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كبيراً . قال النووي : اسمه : عبد الرحمن بن صخر الدوسي على الأصح . اشتهر بكنته . قدم المدينة في السنة السابعة فأسلم . لزم النبي - صلى الله عليه وسلم - رغبة في العلم . أجمع أهل الحديث على أنه أكثر الصحابة حديثاً . مات بالمدينة سنة ( ٥٧ هـ ) ، وقيل ( ٥٨ هـ ) ، وقيل ( ٥٩ هـ ) ، وكان عمره ( ٧٨ ) سنة .

انظر ترجمته في : الإصابة ( ٤ : ٢٠٢ - ٢١١ ) ؛ طبقات ابن سعد ( ٤ : ٣٢٥ - ٣٤١ ) .

(٣) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ٤ : ١٧٦٦ ) - كتاب الألقاظ من الأدب وغيرها - باب استعمال المسك، وأنه أطيّب الطيب، وكراهية رد الريحان والطيب ، بلفظ " طيب الريح " ؛ وأخرجه النسائي في سننه الكبرى ( ٨ : ١٨٩ ) - كتاب الزينة - باب الطيب، واللفظ له .

(٤) - انظر : فتح الباري ( ١٠ : ٤٥٣ ) .

(٥) - المرجع السابق . وقد رجح الحافظ ابن حجر الرواية التي بلفظ ( الطيب ) بدل لفظ ( الريحان ) وقال : ( والذين رووه بلفظ الطيب أكثر عدداً وأحفظ ، فروايتهم أولى ) .

والسبب في عدم رد النبي - صلى الله عليه وسلم - للطيب يرجع إلى :

(١) - محبته - صلى الله عليه وسلم - للطيب، والرائحة الطيبة ،

والترغيب فيه؛ لكمال خلقه عليه الصلاة والسلام.

(٢) - حاجته - صلى الله عليه وسلم - له ؛ لكونه يناجي من لا

نناجي وكلاهما يقتضي عدم الرد له <sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة في سبب نهي - عليه الصلاة والسلام - لأئمة عن رد الطيب فهو من

ناحيتين :

**الناحية الأولى :** اعتبار ذاته فإن ذات الطيب الخفة، وعدم الثقل، وهذا يقتضي

عدم الرد ، وهو ما صرح به - عليه الصلاة والسلام - في قوله: " خَفِيفُ الْمُحْمَلِ " .

**الناحية الثانية :** اعتبار أثره . فإن رائحة الطيب لا تؤذي أحداً . بل على العكس

من ذلك فهي تدخل البهجة والسرور إلى النفس، فكان الأمر منه - صلى الله عليه

وسلم - بعدم الرد <sup>(٢)</sup> . وهذا ما صرح به - عليه الصلاة والسلام - بقوله: " طَيِّبُ

الرَّائِحَةِ " . غير أن النهي الوارد منه - عليه الصلاة والسلام - للصحابة ، ولأئمة من

بعده بعدم رد الطيب ليس على سبيل النهي المحرم ، وإنما هو نهي تنزيه لا تحريم؛

لكون رد الطيب خلاف السنة ، خاصة إذا كان مما يجوز أخذه ؛ لأن ما لا يجوز

أخذه - كالطيب المغصوب مثلاً - مردود بأصل الشرع <sup>(٣)</sup> .

ورد الطيب ليس قاصراً على الريحان، وإنما يشمل كل أنواع الطيب الذي يتحقق فيه

الخفة وطيب الرائحة . قال الشوكاني <sup>(٤)</sup> - رحمه الله - : ( فإن كل من كان بهذه

(١) - انظر : فتح الباري ( ١٠ : ٤٥٤ ) .

(٢) - انظر : نيل الأوطار، للشوكاني ( ١ : ١٤٣ ) .

(٣) - انظر : فتح الباري ( ١ : ٤٥٣-٤٥٤ ) .

(٤) - محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني . ولد سنة ( ١١٧٣ هـ ) . فقيه مجتهد من كبار

علماء اليمن . ولى قضاء صنعاء سنة ( ١٢٢٩ هـ ) . له مؤلفات كثيرة منها : نيل الأوطار، الفوائد

المجموعة في الأحاديث الموضوعة ، فتح القدير، وغيرها . مات بصنعاء سنة ( ١٢٥٠ هـ ) .

انظر ترجمته في : الفتح المبين ( ٣ : ٦٤٤-١٤٥ ) ؛ الأعلام ( ٦ : ٢٩٨ ) .



الصفة المذكورة محب للقلب مطلوب لكل نفس<sup>(١)</sup> .

وقد ورد التصريح بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يرد طيباً قط على عمومه ،  
فعن أنس - رضي الله عنه - قال : " إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ لَا يَرُدُّ  
الطَّيْبَ " <sup>(٢)</sup> .

#### د - العنبر

وهو من الطيوب التي كان يتطيب بها النبي - صلى الله عليه وسلم - فعن عائشة -  
رضي الله عنها - قالت : " كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يَتَطَيَّبُ بِذِكَاةِ  
الطَّيْبِ الْمِسْكِ وَالْعَنْبَرِ " <sup>(٣)</sup> .

#### هـ - استعمال الطيب على هيئة بخور .

جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه كان يستعمل الطيب على هيئة بخور  
يتبخر به ؛ حتى تعبق رائحة الطيب به فعن نافع<sup>(٤)</sup> - رحمه الله - قال :  
( كَذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ <sup>(٥)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَسْتَجْمِرُ بِالْأَلُوَّةِ <sup>(٦)</sup> )

(١) - نيل الأوطار ( ١ : ١٤٣ ) .

(٢) - سبق تخريجه (ص : ٣٣) .

(٣) - سبق تخريجه (ص : ٣٣) .

(٤) - نافع الفقيه مولى ابن عمر ، أبو عبد الله المدني . من أئمة التابعين بالمدينة . ثقة كثير الحديث . قال البخاري : ( أصح الأسانيد : مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ) . توفي بالمدينة . اختلف في سنة وفاته فقيل ( ١١٧هـ ) ، وقيل ( ١٢٠هـ ) ، وقيل غير هذا .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ( ١ : ٩٩ - ١٠٠ ) ؛ سير أعلام النبلاء ( ٥ : ٩٥ ) .

(٥) - عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي ، أبو عبد الرحمن المكي . ولد قبل الهجرة بعشر سنين . استصغر يوم أحد . أحد المكثرين من الصحابة في رواية الحديث . كان شديد الاتباع للأثر . توفي بمكة سنة ( ٧٣هـ ) .

انظر ترجمته في : أسد الغابة ( ٣ : ٢٣٦ - ٢٤٦ ) ؛ طبقات ابن سعد ( ٤ : ١٤٢ - ١٨٨ ) .

(٦) - الألوَّة : ضرب من خيار العود وأجوده . تفتح همزته وتضم . اختلف في أصليتها وزيادتها .

انظر : النهاية ، مادة ( لوا ) .

غَيْرَ مُطَرَّاةٍ<sup>(١)</sup>، وَكَافُورٍ مَعَ الْأَلْوَةِ . ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا كَانَ يَسْتَجْمِرُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(٢)</sup> .

قال النووي<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - : ( الاستجمار : هو استعمال الطيب والتبخير به )<sup>(٤)</sup> .  
وقد دل الحديث على استحباب التبخر بالعود الذي هو نوع من أنواع الطيب المندوب إليه وذلك بفعله - عليه الصلاة والسلام - . وفعل أصحابه من بعده ، كابن عمر - رضي الله عنهما - وهو من أكثر المتبعين لسنة النبي - صلى الله عليه وسلم - من الصحابة<sup>(٥)</sup> .

(١) - غَيْرَ مُطَرَّاةٍ : أي غير مخلوطة بغيرها من الطيب . والمطراة : التي يعمل عليها ألوان الطيب غيرها كالعنبر ، والمسك ، والكافور . انظر : النهاية ، مادة ( طرأ ) ؛ نيل الأوطار ( ١ : ١٤٢ ) .

(٢) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ٤ : ١٧٦٦ ) - كتاب الألقاظ من الأدب وغيرها - باب استعمال المسك وأنه أطيب الطيب ، وكراهة رد الريحان والطيب .

(٣) - يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الخوراني النووي الشافعي ، أبو زكريا محي الدين . ولد في نوا من قرى حوران بسورية سنة ( ٦٣١هـ ) ، وإليها نسب . علامة بالفقه والحديث . له مصنفات كثيرة منها : شرح صحيح مسلم ، وشرح المذهب ، ومنهاج الطالبين ، الأربعون نووية ، وغيرها . توفي بنوا سنة ( ٦٧٦هـ ) .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ( ٤ : ١٤٧٠ - ١٤٧٤ ) ؛ طبقات الفقهاء ( ص : ٢٦٨ ) .

(٤) - شرح النووي على صحيح مسلم ( ١٥ : ١٠ ) .

(٥) - انظر : نيل الأوطار ( ١ : ١٤٢ ) .

ثانياً : ذكر الرائحة الطيبة من خلال جوامع كلمه - صلى الله عليه وسلم .

أ - ذكر الرائحة الطيبة من خلال التشبيه :

مما تزدان الرائحة الطيبة به كون النبي - صلى الله عليه وسلم - ذكرها في عدة تشبيهات مما يكون له أبلغ الأثر في منزلة الرائحة الطيبة في الإسلام فقد شبه - صلى الله عليه وسلم - المؤمن الذي يقرأ القرآن بثمره طيبة، وهي الأثرجة<sup>(١)</sup> . وشبه المجلس الصالح بحامل الرائحة الطيبة، والمجلس السوء بحامل الرائحة الكريهة. وشبه رائحة دم الشهيد برائحة المسك، وكذا شبه خلوف فم الصائم برائحة المسك، وغير ذلك من التشبيهات.

(١) - تشبيه المؤمن بالأثرجة الطيبة الرائحة.

عن أبي موسى الأشعري<sup>(٢)</sup> - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الْأَثْرَجَةِ رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ وَمَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الثَّمَرَةِ لَا رِيحَ لَهَا وَطَعْمُهَا حُلُوٌ "

(١) - الأثرجة : فاكهة معروفة . الواحدة من الأثرج : بضم الهمزة وتشديد الجيم . وهي لغتان : أثرج ، وأثرج لغة ضعيفة . والأولى هي التي تكلم بها القصاصاء ، وارتضاها النحويون . وهي عبارة عن شجرة شوكية ورقها مثل ورق الجوز ، وثمرتها طويلة صفراء ، وبذرها يشبه بذر الكثرى حامض الطعم إذ أتها شجرة من جنس الليمون . والرائحة الطيبة ملازمة لها في ورقها ، وثمارها ، وقشرها . يقول ابن سينا : رائحة الأثرج تصلح فساد الهواء والوباء وله منافع عديدة ) .

انظر : المصباح المنير ، مادة ( أترج ) ؛ الجامع لمفردات الأدوية والأغذية ، مادة ( أترج ) ؛ المنجد في اللغة ، مادة ( أترج ) .

(٢) - عبد الله بن قيس بن سليم بن حصار بن حرب بن عامر بن الأشعر . كان حسن الصوت بالقرآن . استعمله الرسول - صلى الله عليه وسلم - على اليمن ، واستعمله عمر على البصرة ، وعثمان على الكوفة . كان أحد الحكمين بصفين . اختلف في وفاته ومكانها : فقيل بمكة ، وقيل بالكوفة سنة ( ٤٢ هـ ) ، وقيل ( ٤٤ هـ ) .

انظر ترجمته في : الإصابة ( ٢ : ٣٥٩ - ٣٦٠ ) ؛ أسد الغابة ( ٥ : ٣٠٦ - ٣٠٧ ) ؛ طبقات ابن سعد ( ٦ : ١٦ ) .

وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الرِّيحَانَةِ رِيحًا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ<sup>(١)</sup> لَيْسَ لَهَا رِيحٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ \* (٢)

فقد شبه النبي - صلى الله عليه وسلم - المؤمن الذي يقرأ القرآن بالأترجة، أي بالشيء الكثير المنافع والذي يدخل البهجة والسرور في النفس . فالأترجة ريحها طيبة، وطعمها طيب، والنظر إليها مما يفرح النفس . قال ابن القيم<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - : ( ذكر أن بعض الأكاسرة<sup>(٤)</sup> غضب على قوم من الأطباء . فأمر بحبسهم وخيرهم أدماً لا يزيد لهم عليه . فاختاروا الأترج . فقيل لهم : لم اخترتموه على غيره ؟ فقالوا : لأنه في العاجل ريحان ، ومنظره مفرح ، وقشره طيب الرائحة ، ولحمه فاكهة ، ... وحقيق بشيء هذه منافعه أن يشبه به خلاصة الوجود ، وهو المؤمن الذي يقرأ القرآن ، وكان بعض السلف يحب النظر إليه - الأترج - لما في منظره من التفریح )<sup>(٥)</sup> .

## ٢ - تشبيه المجلس الصالح بحامل الرائحة الطيبة .

عن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " إِنَّمَا مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالْجَلِيسِ السَّوِّءِ كَحَامِلِ الْمِسْكِ وَنَافِخِ

(١) الحَنْظَلَةُ : نيات مر الطعم . انظر : المصباح المنير ، مادة ( حنظل ) .

(٢) - أخرجه البخاري في صحيحه ( ٤ : ١٩١٧ ) - كتاب فضائل القرآن - باب فضل القرآن على سائر الكلام . بلفظ : ( الفاجر ) بدل المنافق ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ( ١ : ٥٤٩ ) - كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب فضيلة حافظ القرآن ، واللفظ له .

(٣) - محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن جرير الزرعي الدمشقي ، شمس الدين أبو عبد الله . المشهور بابن قيم الجوزية . ولد سنة ( ٦٩١ هـ ) . تلميذ ابن تيمية . قال عنه الزرعي : ( ما تحت أدم السماء أوسع من علما ) . صنف تصانيف كثيرة في شتى أنواع العلوم منها : أعلام الموقعين ، الطرق الحكيمة ، إغاثة اللـهفان ، تهذيب سنن أبي داود ، زاد المعاد ، الصواعق المرسلـة ، مفتاح دار السعادة ، وغيرها . توفي بدمشق سنة ( ٧٥٦ هـ ) . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ( ٦ : ١٦٨ - ١٧٠ ) ؛ المقصد الأرشـد ( ٢ : ٣٨٤ - ٣٥٨ ) ؛ البدر الطالع ( ٢ : ١٤٣ - ١٤٦ ) .

(٤) - الأكاسرة : جمع كسرى . لفظ فارسي . معرب ، اسم لملك الفرس . انظر : لسان العرب ، مادة

( كسر ) ؛ المصباح المنير ، مادة ( كسر ) .

(٥) - زاد المعاد ( ٤ : ٢٦٢ ) .

الْكَبِيرُ<sup>(١)</sup> فَحَامِلُ الْمَسْكِ إِمَّا أَنْ يُخَذِّيكَ وَإِمَّا أَنْ تُبْتَاعَ مِنْهُ وَإِمَّا أَنْ تُجَدَّ مِنْهُ رِبْحًا طَيِّبَةً وَنَافِعُ الْكَبِيرِ إِمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ وَإِمَّا أَنْ تُجَدَّ رِبْحًا خَبِيثَةً<sup>(٢)</sup> .

وهنا نجد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - يشبه المجلس الصالح ببائع المسك؛ لتمام النفع، والحصول على الفائدة على أي وضع كان من الطرفين . فالمجلس الصالح إما أن ينصحك ويرشدك إلى الخير وإما أن تقتبس منه العادة الكريمة والفعل الحسن والكلمة الطيبة وتنالك السمعة الطيبة بمصاحبتك كما قال القائل : عن المرء لا تسئل وسل عن قرينه فكل قرين بالمقارن يقتدي ، وكذلك حامل المسك إما أن يبيعك الرائحة الطيبة، أو يهديك إياها . وإن لم تشتتر منه، فقد حصل الأنس بشم الرائحة الطيبة في مجلسه .

(٣) - تشبيه رائحة دم الشهيد برائحة المسك الطيبة الرائحة .

سئل النبي - صلى الله عليه وسلم - عن أفضل وأحب الأعمال إلى الله - سبحانه وتعالى - فذكر أن أفضل وأجل الأعمال هو الجهاد في سبيل الله . فإن الله تعالى - قد أجزل المثوبة للشهيد، وأكرمه بالمنزلة العالية عنده ، بل إن من صور تكريم الشهيد جعل رائحة دمه الكريهة كرائحة المسك فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَكَلِمُهُ<sup>(٣)</sup> يَدْمَى اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ وَالرَّيْحُ رِيحُ مِسْكٍ"<sup>(٤)</sup> .

(١) - نافع الكبير: الكبير بالكسر: زق الحداد الذي ينفخ به، ويكون من جلد غليظ، وله حافات، ونافع

الكبير: الحداد . وجمع الكبير: كيرة وأكيار . انظر: المصباح المنير ، مادة (كبر) .

(٢) - متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ٩ : ٨٢٣ ) - كتاب الذبائح

والصيد - باب المسك ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ( ٤ : ٢٠٢٦ ) - كتاب البر والصلة - باب استحباب

مجالسة الصالحين ومجانبة قرناء السوء، واللفظ له .

(٣) - كَلِمُهُ : أصل الكلّم : الجرح . والكليم : هو الجريح . والكَلَمَى : جمع كليم .

انظر : النهاية ، مادة ( كلم ) .

(٤) - أخرجه البخاري في صحيحه ( ٣ : ١٠٣٢ ) - كتاب الجهاد والسير - باب من يجرح في سبيل الله -

عز وجل ، واللفظ له ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ( ٣ : ١٤٩٦ ) - كتاب الإمارة - باب فضل الجهاد

والخروج في سبيل الله .

(٤) - تشبيه رائحة خلوف فم الصائم بالرائحة الطيبة.

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قل :  
 " الصَّيَّامُ جَنَّةٌ فَلَا يَرُفْتُ <sup>(١)</sup> وَلَا يَجْهَلُ وَإِنْ أَمْرُو قَاتِلُهُ أَوْ شَائِمُهُ فَلْيَقُلْ إِنِّي صَائِمٌ  
 مَرَّتَيْنِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَخُلُوفُ <sup>(٢)</sup> فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ رِيحِ  
 الْمِسْكِ يَتْرُكُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَشَهْوَتَهُ مِنْ أَجْلِ الصَّيَّامِ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ وَالْحَسَنَةُ  
 بِعَشْرٍ أَمْثَالِهَا " <sup>(٣)</sup>.

فقد شبه النبي - صلى الله عليه وسلم - رائحة خلوف فم الصائم الكريهة  
 برائحة المسك ، بل بأفضل من رائحة المسك ؛ لكونه ناتج عن عبادة يتقرب بها إلى  
 الله - تعالى .

#### ب - ذكر الرائحة الطيبة من خلال الوصف :

ذكرت الرائحة الطيبة في الكثير من أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - في  
 معرض وصف الجنة، وذلك ترغيباً، وحثاً في الجدد، والتشجيع في الحصول عليها ؛ لأن  
 النفس تشتهق بالوصف كما تشتهق بالسماع والرواية .

#### ١ - في وصف الجنة .

أن النبي - صلى الله عليه وسلم - عندما عرج به إلى السماء الدنيا قال : "... ثم

(١) - يَرُفْتُ: الرَّفْتُ : الجماع وغيره مما يكون بين الرجل وامرأته. وأصله قول الفحش. انظر: النهاية، مادة  
 (رفت)؛ لسان العرب، مادة (رفت).

(٢) - الْخُلُوفُ : الخلفة بالكسر : تَغْيُرُ ريح الفم . سميت بذلك ؛ لأنها رائحة حدثت بعد الرائحة الأولى.  
 وأصلها في النبات أن يَنْبُت الشيء بعد الشيء . يقال : خَلَفَ فَمُهُ يَخْلُفُ خِلْفَةً وَخُلُوفًا . واتفق الفقهاء  
 على أن المراد به : تغير رائحة فم الصائم بسبب الصيام .

انظر : النهاية ، مادة ( خلف ) ؛ فتح الباري ( ٤ : ١٣٢ ) .

(٣) - متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ٤ : ١٣٠ ) - كتاب الصوم -

باب فضل الصوم واللفظ له ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ( ٢ : ٨٠٧ ) - كتاب الصيام - باب فضل  
 الصيام . واللفظ للبخاري

دَخَلَتْ الْجَنَّةَ فَإِذَا فِيهَا حَبَائِلُ اللَّوْلُؤِ وَإِذَا ثُرَائِبُهَا الْمِسْكُ<sup>(١)</sup>.

٢- في معرض بيان وصف صورة أصحاب الجنة .

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :  
 " أَوَّلُ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ صُورَتُهُمْ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَا يَنْصُقُونَ فِيهَا وَلَا  
 يَمْتَخِطُونَ وَلَا يَتَعَوَّطُونَ أَنْيَتُهُمْ فِيهَا الذَّهَبُ وَأَمْشَاطُهُمْ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ  
 وَمَحَامِرُهُمْ<sup>(٢)</sup> الْأَلْوَةُ وَرَشْحُهُمُ الْمِسْكُ ...<sup>(٣)</sup> .

(١) - أخرجه البخاري في صحيحه ( ١ : ١٣٦ ) - كتاب الصلاة - باب كيف فرضت الصلوات في الإسرائ .

(٢) - مَحَامِرُهُمْ: جمع مَحْمَرٍ و مُحْمَرٍ . والمَحْمَرُ بكسر الميم : هو الذي توضع فيه النار للبخور . أما المَحْمَرُ بالضم : هو الذي يتبخر به ويعد له الجمر ، وهو المراد في الحديث . أي أن يبخورهم بالألوة وهي العود . انظر : النهاية ، مادة (جر) .

(٣) - متفق عليه . أخرجه البخاري . انظر : فتح الباري ( ٦ : ٣٩٢ ) - كتاب بدء الخلق - باب ما جاء في صفة الجنة وأهلها مخلوقة ، واللفظ له ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ( ٤ : ٢١٧٩ ) - كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها - باب أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر وصفاتهم وأزواجهم .

٣- في معرض صفات الخوض وتبشيره- عليه الصلاة والسلام - لأمرته يورود الخوض.

عن عبد الله بن عمرو<sup>(١)</sup> - رضي الله عنهما - قال : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : " حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ مَلْؤُهُ أَيْضُ مِنَ اللَّبَنِ وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ وَكِزَانُهُ<sup>(٢)</sup> كَنْجُومِ السَّمَاءِ مَنْ شَرِبَ مِنْهَا فَلَا يَظْمَأُ أَبَدًا " <sup>(٣)</sup>.

ج - في معرض العقوبة:

جاء ذكر الرائحة الطيبة في معرض العقوبة والحرمان منها ؛ حتى يكون ذلك زجرًا عن قربان ما يؤدي إلى هذا الحرمان فقد جاء في أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - أن الله - تعالى - يعاقب عباده على الذنب بجرامهم من شم رائحة الجنة ، وهي أول نعم الآخرة . وإذا أردنا أن نحصر تلك الأعمال التي يعاقب على فعلها بالحرمان نجد لها كثيرة ، إلا أننا نذكر بعضاً من هذه الأعمال .

(١) - غش الرعية وعدم النصح لها .

ثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : " مَا مِنْ عَيْدٍ اسْتَرْعَاهُ اللَّهُ رَعِيَّةً فَلَمْ يَحِطْهَا بِنَصِيحَةٍ إِلَّا لَمْ يَجِدْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ " <sup>(٤)</sup>.

(١) - عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن عمرو بن كعب القرشي السهمي ، أبو محمد ، وقيل : أبو عبيد الرحمن . أسلم قبل أبيه . كان فاضلاً ، عالماً ، كاتباً للوحي . قال أبو هريرة : ( ما كان أحد أحفظ لحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مني إلا عبد الله بن عمرو بن العاص فإنه كان يكتب ولا أكتب ) . اختلف في سنة وفاته ومكانه فقيل توفي سنة ( ٦٣ هـ ) ، وقيل سنة ( ٦٥ هـ ) ، وقيل غير هذا . وقيل توفي بمكة وقيل بالطائف ، وقيل بمصر ، وقيل بفلسطين . انظر ترجمته في : أسد الغابة ( ٣ ) : ٢٤٥ - ٢٤٧ ؛ طبقات ابن سعد ( ٤ : ٢٦١ - ٢٦٨ ) .

(٢) - كيزانه : الكوز : نوع من أنواع الأواني يطلق على الكوب . وجمعه : أكواز وكيزان . لسان العرب ، مادة ( كوز ) .

(٣) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ٤ : ٥٦٦ ) - كتاب الرقاق - باب في الخوض وقول الله - تعالى - : ﴿ إِنَّا آغَطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ .

(٤) - أخرجه البخاري في صحيحه ( ٦ : ٢٦١٤ ) - كتاب الأحكام - باب من استرعى رعية فلم ينصح لها .



وهذا الحديث يشمل كلاً من الحاكم والأب ، والأم ، ، والمعلم ، والخادم ، وغيرهم مصداقاً لقول المصطفى - صلى الله عليه وسلم - : " كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالْأَمِيرُ رَاعٍ وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدُهُ فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ " (١) .

## ٢ - التبرج والسفور .

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَدْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ مُمِيلَاتٌ مَائِلَاتٌ " (٢) رُؤُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ (٣) الْبُخْتِ (٤) الْمَائِلَةِ لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا وَإِنْ رِيحَهَا لَيُوجَدَ مَسِيرَةٌ كَذَا وَكَذَا " (٥) .

إلى غير ذلك من الأعمال وإنما خصت هذه الأعمال عن غيرها لكون مفاصلها لا تعود على الفرد فقط ، وإنما على المجتمع أيضاً .

ونختتم هذا المبحث عن الرائحة الطيبة ومنزلتها في الإسلام بما قاله ابن القيم - رحمه الله - : ( لما كانت الرائحة الطيبة غذاء الروح ، والروح مطية القوى ، والقوى تزاد بالطيب ... وهو يفرح القلب ، ويسر النفس ويسط الروح ، وهو أصدق شيء للروح ، وأشد ملائمة لها ، وبينه وبين الروح الطيبة نسبة قريبة . كان أحد

(١) - أخرجه البخاري في صحيحه . ١ - نظر : فتح الباري ( ٩ : ٣٧٤ ) - كتاب النكاح - باب المرأة

راعية في بيت زوجها .

(٢) - مُمِيلَاتٌ مَائِلَاتٌ : المائلات : الزائغات عن طاعة الله وما يلزمهن حفظه . مميلات : يعلمن غيرهن

الدخول في مثل فعلهن . وقيل : مائلات : متبخرات في المشي ، مميلات لأكتافهن وأعطافهن . وقيل :

مائلات : يمشطن المشطة الملاء وهي مشطة البغايا ، والمميلات : اللاتي يمشطن غيرهن تلك المشطة .

انظر : النهاية ، مادة ( ميل ) .

(٣) - أَسْنِمَةٌ : جمع سَنَام ، وسنام كل شيء أعلاه . انظر : النهاية ، مادة ( سنم ) .

(٤) - الْبُخْتُ : لفظ أعجمي معرب . وهي الإبل الخراسانية . انظر : لسان العرب ، مادة ( بخت ) .

(٥) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ٣ : ١٦٨٠ ) - كتاب اللباس والزينة - باب النساء الكاسيات

العاريات المائلات المميلات .

المحييين من الدنيا إلى أطيب الطيين عليه السلام...<sup>(١)</sup>.

واليوم يطالعنا الطب الحديث بالعديد من الفوائد التي استخلصها من الراحة الطبية فهي تقاوم الأمراض النفسية عن طريق إدخال الفرح والسرور، وإنعاش الروح والفؤاد؛ وبالتالي تزيد حيوية البدن ونشاطه. وتدخل الراحة الطبية في كثير من المركبات الطبية - كالمراهم وغيرها - التي تساعد على تخفيف الآلام العضوية، وتهدئة الأعصاب<sup>(٢)</sup>.

(١) - زاد المعاد (٤ : ٢٥٦-٢٥٧).

(٢) - انظر : الطيب وفوائده الصحية والنفسية والاجتماعية ، د / سمير الحلوي (ص: ١٥) .

## المبحث الثالث : الحكمة من إزالة الروائح الخبيثة .

إن الإنسان بفطرته التسوية السليمة يكره الرائحة الخبيثة ، وينفر منها ، قال شرع الحنيف ذم الرائحة الخبيثة ونفّر منها ، وحثّ ورغب في الرائحة الطيبة . قال ابن القيم - رحمه الله - : ( أحبُّ شيء إلى الشياطين الرائحة المنتنة الكريهة ، فالأرواح الطيبة تُحبُّ الرائحة الطيبة ، والأرواحُ الخبيثة تُحبُّ الرائحة الخبيثة ، وكل روح تميل إلى ما يناسبها ، فالخبيثات للخبيثين ، والخبيثون للخبيثات ، والطيبات للطيبين ، والطيبون للطيبات ، وهذا وإن كان في النساء والرجال ، فإنه يتناول الأعمال والأقوال ، والمطاعم والمشارب والملابس والروائح ، إما بعموم لفظه ، أو بعموم معناه <sup>(١)</sup> .

وتتجلى الحكمة من إزالة الروائح الخبيثة من خلال ما يأتي :

(١) - إن إزالة الرائحة الخبيثة من أسباب قبول العبادة ، فـلله - سبحانه وتعالى - أمر عباده بالنظافة ورغب فيها فقال - سبحانه وتعالى - : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> فشرع الاستطابة <sup>(٣)</sup> ، والوضوء ، وأمر بطهارة الثوب ، واليدين واليقعة من الروائح الخبيثة كالبول ، ونحوه ، وتدب إلى استعمال السواك عند الوضوء ، والصلاة وقراءة القرآن ، وأمر بالاغتسال من الحيض والنفاس والجنابة .

(١) - زاد المعاد ( ٤ : ٢٥٧ ) ؛ انظر : فتح الباري ( ١ : ٥١٩ ) .

(٢) - الآية ( ٢٢٢ ) من سورة البقرة .

(٣) - الاستطابة : الاستحذاء . روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه لم يأت حتى يستطيب الرجل يمينه ؛ وسميت استطابة لأن المستنجي يطيب جسده بإزالة ما عليه من الخبث : أي يطهره .

انظر : لسان العرب ، مادة ( طيب ) . والحديث أخرجه مسلم في صحيحه ( ١ : ٢٢٥ ) - كتاب الطهارة - باب التهي عن الاستحذاء باليمين .

يقول ابن الجوزي<sup>(١)</sup> - رحمه الله - : ( إن الحكمة من نوم الجنب متوضلاً أن الملائكة تبعد عن الوسخ ، والريح الكريهة بخلاف الشياطين فإنها تقرب من ذلك ولهذا استحجبت التنظيف بالوضوء )<sup>(٢)</sup> .

(٢) - شرع الدين الإسلامي التنظف ، والتطيب ، والتنزه من الأقدار بإزالة الرائحة الكريهة ؛ لما تسببه من الأذى ، والضرر ، والضيق ، والحرج للناس ، وبالتالي حدوث التفرقة فيما بينهم في حال اجتماعهم . والشارع الحكيم يسعى بذلك إلى تحقيق التآلف ، والمحبة فيما بين المسلمين ، والأنس بمجالسة بعضهم بعضاً بروائحهم الطيبة وهذا يتحقق من خلال :

#### أ - خصال الفطرة .

عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم :  
" عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ قَصُّ الشَّارِبِ وَغَفْلَةُ اللَّحْيَةِ وَالسَّوَاكُ وَامْتِشَاقُ الْمَاءِ وَقَصُّ الْأَظْفَارِ وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ <sup>(٣)</sup> وَتَنْفُ الْإِبِطِ وَحَلْقُ الْعَانَةِ <sup>(٤)</sup> وَانْتِفَاضُ الْمَاءِ " <sup>(٥)</sup> .

(١) - عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي ، أبو القرج . ولد سنة ( ٥٠٨ هـ ) . علامة عصره في التاريخ والحديث . من مصنفاته : فنون الأقدار في علوم القرآن ، صيد الخاطر ، الضعفاء والمتروكون ، غريب الحديث ، وغيرها . توفي ببغداد سنة ( ٥٩٧ هـ ) .  
انظر ترجمته في : شذرات الذهب ( ٤ : ٣٢٩ - ٣٣١ ) ؛ الفتح المبين ( ٢ : ٤٠ - ٤٢ ) . الأعلام ( ٣ : ٣١٦ - ٣١٧ ) .

(٢) - فتح الباري ( ١ : ٥٦٩ ) .

(٣) - البراجم: رؤوس السلاميات من ظهر الكف إذا قبض الشخص كفه نشرت وارتفعت . المصباح المنير ، مادة ( برجم ) .

(٤) - العانة : منبت الشعر فوق قبل المرأة ، وذكر الرجل . والشعر النابت عليه يقال له : الإشب والشعيرة . انظر : المصباح المنير ، مادة ( عون ) .

(٥) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ٦ : ٣٣٣ ) - كتاب الطهارة - باب خصال الفطرة . قال زكريا : قال مصعب ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة . زاد قتيبة : قال وكيع : انتفاض الماء يعني الاستنجاء .

قدب الشارع إلى استعمال السواك ؛ لكونه يقضي على رائحة الفم الكريهة التي قد تؤدي إلى النفور من صاحبها . حيث قال صلى الله عليه وسلم - : "السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاءٌ لِلرَّبِّ" (١) .

كما وغب في إزالة الرائحة من للمواضع التي تكون سبباً في ظهور الرائحة الكريهة ومنها :

١- الإبط : يسن نتف شعر الإبط ؛ لإضعاف الشعر، وبالتالي تقل الرائحة الكريهة المنبعثة منه ؛ لكونه محلاً تحتبس تحته الأبخرة الناشئة عن الوسخ الذي يجتمع بالعرق فيه فيتلبد، ويهيج بالرائحة الكريهة . وقد يقوم مقام التنف كل مزيل كالثورة (٢)، والخلق لمن لا يطيق ذلك ، وهو خلاف السنة .

قال ابن دقيق العيد (٣) - رحمه الله - : ( من نظر إلى اللفظ وقف مع التنف ، ومن نظر إلى المعنى أجازره بكل مزيل ... إلى أن قال : وهو معنى ظاهر لا يهمل فإن مورد النص إذا احتمل معنى مناسباً يحتمل أن يكون مقصوداً في الحكم لا يترك (٤) .

(١) - أخرجه الترمذي في سننه ( ١ : ٦٤ ) - كتاب الطهارة - باب الترغيب في السواك؛ وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه ( ١ : ٧٠ ) - كتاب الوضوء - باب فضل السواك وتطهير الفم به ؛ وأخرجه البخاري في صحيحه معلقاً بصيغة الجزم . انظر : فتح الباري ( ٤ : ١٩٨ ) - كتاب الصوم - باب سواك الرطب واليابس للصائم . قال النووي : ( وهذا تعليق صحيح ؛ لأنه بصيغة الجزم . وقد ذكرت في علوم الحديث أن تعليقات البخاري إذا كانت بصيغة الجزم فهي صحيحة ) . المجموع ( ١ : ٢٦٧ - ٢٦٨ ) ؛ انظر : تحفة الأحوذ ( ١ : ٨٧ ) .

(٢) - الثورة : بضم النون : حجر الكلس ثم غلبت على أخلاط تضاف إلى الكلس من زرنخ وغيره تستعمل لإزالة الشعر . انظر : المصباح المنير ، مادة ( نور ) .

(٣) - محمد بن علي بن وهب بن مطيع ، أبو الفتح تقي الدين القشيري المعروف كأبيه وحده بابن دقيق العيد . ولد سنة ( ٦٢٥ هـ ) . كان من العبادة والورع . يحل لا يترك . له تصانيف مشهورة منها : أحكام الأحكام ، العمدة ، الإمام بأحاديث الأحكام . توفي بالقرافة الصغرى سنة ( ٧٠٢ هـ ) .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ( ٤ : ١٤٨١ - ١٤٨٤ ) ؛ طبقات الشافعية ( ص : ٢٢٩ - ٢٣٣ ) ؛ البدر الطالع ( ٢ : ٢٢٩ - ٢٣٢ ) .

(٤) - فتح الباري ( ١٠ : ٤٣٢ ) .

٢- العانة : يسن حلق شعرها بالموسى وغيرها ؛ لزوال المعنى المقتضى للتنف، وهو عدم وجود الرائحة الكريهة التي تزيد بالحلل فكان الحلل كافياً في إزالة الرائحة الكريهة، وتنظيف ذلك الموضع<sup>(١)</sup>.

٣- الأظافر : يستحب تقليم الأظافر إذا طالت بحيث يعلق بها الوسخ الذي من شأنه أن يؤدي إلى ظهور الرائحة الكريهة خلافاً لأضرارها على الصحة<sup>(٢)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : ( ويتعلق بهذه الخصال مصالح دينية ودنيوية تدرك بالتبع ، ومنها تحسين الهيئة ، وتنظيف البدن جملة وتفصيلاً ، ... والإحسان إلى المخالط والمقارن بكف ما يتأذى به من رائحة كريهة ، ... ، وامثال أمر الشارع ... ، وفي المحافظة عليها محافظة على المروءة وعلى التألف المطلوب ، لأن الإنسان إذا بدا في الهيئة الجميلة كان أدعى لانسياط النفس إليه ، فيقبل قوله ، ويحمد رأيه ، والعكس بالعكس )<sup>(٣)</sup>.

ومما يدلل لكلامه : ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : ( إِذَا أَقْبَلَ رَجُلٌ أَحْسَنُ النَّاسِ وَجْهًا وَأَطْيَبُ النَّاسِ رِيحًا كَأَنَّ ثِيَابَهُ لَمْ يَمَسَّهَا دَنَسٌ حَتَّى سَلَّمَ فِي طَرَفِ النَّبَاطِ ... )<sup>(٤)</sup>. وفي رواية لابن عمر - رضي الله عنهما - : ( فَعَجَبْنَا لِحُسْنِ وَجْهِهِ وَشَارَتِهِ وَطِيبِ رِيحِهِ ... )<sup>(٥)</sup>.

(١) - انظر : فتح الباري (٤: ٢٢٢-٢٢٣) ؛ إحصاء الأحكام ، لابن دقيق (١ : ٨١ - ٨٢) .

(٢) - انظر : المغني (١ : ٦٦٨) .

(٣) - فتح الباري (١ : ٤٦٦) .

(٤) - أخرجه النسائي في سننه الكبرى (٦ : ٥٢٨) - كتاب الإيمان وشرائعه - باب صفة الإيمان والإسلام .

(٥) - أخرجه النسائي في سننه الكبرى (٣ : ٤٤٦) - كتاب العلم - باب توقير العلماء .

ب- التطف والتجمل والتطيب عند الذهاب إلى المساجد لأداء الصلاة فيها ، خاصة يوم الجمعة ، فقد نص الشارع على ذلك فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : "إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يَسْكُنُونَ الْعَالِيَةَ فَيَحْضُرُونَ الْجُمُعَةَ وَبِهِمْ وَسَخٌ وَإِذَا أَصَابَهُمُ الرُّوحُ سَطَعَتْ أَرْوَاحُهُمْ فَيَتَأَدَّى بِهِمُ النَّاسُ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ : "أَوَلَا يَغْتَسِلُونَ" (١) .

ولهذا تجد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - يرغب في التطيب عند الذهاب إلى صلاة الجمعة ؛ وذلك لما للتطيب من خاصة دفع الروائح الكريهة . فعن سلمان الفارسي (٢) - رضي الله عنه - قال : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : " لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ وَيَدْهِنُ مِنْ دُهْنِهِ أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كُتِبَ لَهُ ، ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ إِلَّا غَفَرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى " (٣) .

وقد نهى الشارع الحنيف كل من كانت تنبعث منه رائحة خبيثة عن إتيان المساجد والصلاة فيها قياساً على منع من أكل الثوم والبصل من إتيان المساجد ؛ بجامع حصول التأذي بهذه الروائح الخبيثة فعن جابر - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " مَنْ أَكَلَ مِنَ هَذِهِ الْبَقَلَةِ الثُّومِ وَقَالَ مَرَّةً

(١) - سبق تخريجه (ص : ١٥) .

(٢) - سلمان الفارسي ، أبو عبد الله يعرف بسلمان الخير . أصله من جيانة قرية من قرى أصبهان . أول مشاهده يوم الخندق ، وهو من أشار بحرقه . توفي بالمدينة سنة ( ٣٥ هـ ) في خلافة عثمان ، وقيل سنة ( ٣٦ هـ ) ، وقيل توفي في خلافة عمر .

انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ( ٤ : ٧٥ - ٩٣ ) ؛ أسد الغابة ( ٢ : ٢٦٥ - ٢٦٩ ) .

(٣) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ٢ : ٤٧٠ ) - كتاب الجمعة - باب اللهن للجمعة .

مَنْ أَكَلَ الْبَصَلَ وَالْثُومَ وَالْكَرَّاثَ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَسْأَدَى مِمَّا يَتَأَدَّى مِنْهُ بَنُو آدَمَ " (١).

وعليه فإنه يمكن إلحاق الاجتماع العامة التي يحضرها الناس بالمساجد في منع إحداث الأذى بهذه الروائح الكريهة؛ لأن هذه الاجتماعات من شأنها أن تزيد في الروابط الاجتماعية، والتآلف، والمحبة. ووجود الرائحة الكريهة يمنع من كل هذا (٢).

٣ - إزالة الروائح الكريهة من مصادرها أينما وجدت في الأحياء، والمزارع، وغيرها؛ حرصاً على سلامة الفرد، والمجتمع، ومنع الضرر بهم؛ لأن أساس الشريعة الإسلامية جلب المصالح ودرء المفاسد.

(١) - أخرجه مسلم في صحيحه (٤٣٧ : ٢) - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب من أكل ثوماً أو بصلاً، أو كرثاً أو نحوهما .

(٢) - انظر : زاد المسلم ، للحكيمي ( ١٠٥ : ٣ ) ؛ المجموع ، للتتوي ( ٢٠٣ : ٢ ) .



## المبحث الرابع : تعريف الطيب

الرائحة الطيبة متعلقة بالطيب تعلقاً شديداً<sup>(١)</sup> ، فإنك لو قلت شممت رائحة طيبة فإن القول ينصرف إلى رائحة الطيب. فالطيب رائحة طيبة، تنشرح لها الصدور، وتسربها النفوس، وتنسبط لها الأسارير فهي تدخل على القلب الدعة، والسرور.

والطيب خصلة حسنة، وجميلة اتصف بها خير البشرية محمد - صلى الله عليه وسلم - لحديث : "حُبَّ إِلَى مَنْ دُئِيَاكُمْ : النَّسَاءُ ، وَالطَّيْبُ ، وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ"<sup>(٢)</sup> .

ولما كان للطيب من هذه الأهمية في حياة المسلم ، آثرت أن أبين ما يأتي :

أولاً : تعريف الطيب في اللغة .

ثانياً : تعريف الطيب عند الفقهاء .

ثالثاً : مدى ارتباط الطيب بالرائحة الطيبة .

(١) العلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص ، فالرائحة الطيبة أشمل وأعم من الطيب ؛ لأنها تشمل كل رائحة طيبة من طعام وطيب وغيره ، أما الطيب فهو خاص برائحة تفوح من الطيب مخصوصة . كما أن الرائحة قد تكون أثر للطيب وغيره .

(٢) سبق تخريجه (ص: ٢٩) .

## أولاً : تعريف الطيب في اللغة:

الطَّيْبُ : ما يُطَيَّبُ به . يقال : تَطَيَّبَ بالطيب : تعطَّرَ به وأدهن . وطَّيَّه : ضمَّخه . والطَّيْب : كل ذي رائحة عطرة كالمسك ، والعنبر ، والدهن ونحو ذلك مما يتعطر به . ويجمع الطَّيْب على أَطْيَاب ، وطُيُوب .

وفي الحديث : " شَهِدْتُ ، غُلَامًا ، مَعَ عُمُومَتِي ، حَلَفَ الْمُطَيِّينَ " <sup>(١)</sup> . اجتمع بنو هاشم <sup>(٢)</sup> ، وبنو زُهْرَةَ <sup>(٣)</sup> ، وتيم <sup>(٤)</sup> في دار ابن جدعان <sup>(٥)</sup> في الجاهلية ، وجعلوا طيباً

(١) - أخرجه البيهقي في سننه ( ٦ : ٣٦٦ ) - كتاب قسم الثقي والغنيمة - باب إعطاء الثقي على الديون ومن يقع به البداية ؛ وأخرجه أحمد في مسنده بتحقيق شعيب الأرناؤوط ( ٣ : ٢١٠ ) . قال محققه : ( إسناد صحيح . رجاله ثقات ، رجال الصحيح غير عبد الرحمن بن إسحاق وهو المدني فقد أخرج حديثه مسلم في الشواهد ، ووثقه ابن معين ، وأبو داود ، وغيرهما . وقد حكى الترمذي في العلل أن البخاري : قد وثقه . وتكلم فيه بعضهم . وقال أحمد : أما ما كتبنا من حديثه فصحيح ) . ( ٣ : ١٩٣ - ٢١٠ ) .

(٢) - بَنُو هَاشِمٍ : بطن من قريش ، من العدنانية . وهاشم : هو عمرو بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن إلياس بن مضر ، وينسب إليهم النبي - صلى الله عليه وسلم . انظر : نهاية الأرب ( ص : ٤٣٥ ) ؛ معجم قبائل العرب ( ٣ : ١٢٠٧ ) .

(٣) - بَنُو زُهْرَةَ : بطن من مرة من قريش ، من العدنانية . وزهرة : هو زهرة بن كلاب بن مرة ، ومنهم أمنة بنت وهب أم النبي - صلى الله عليه وسلم .

انظر : جوهرة أنساب العرب ( ص : ١٢٩ - ١٣٢ ) ؛ معجم قبائل العرب ( ٢ : ٤٨٢ ) ؛ نهاية الأرب ( ص : ٢٧٩ ) .

(٤) - تَيْم : بطن من قريش ، من بني مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ، ومنهم أبو بكر الصديق . انظر : معجم قبائل العرب ( ١ : ١٣٨ ) ؛ نهاية الأرب ( ص : ١٩٠ ) .

(٥) - عبد الله بن جدعان . أحد أجود العرب المطعنين الممدحين . كانت له جفنة يأكل منها الناس . وهو رئيس بنو تيم في عصره .

انظر : التبيين في أنساب القرشيين ( ص : ٣٤٠ - ٣٤١ ) .

في جَفَنَةٍ <sup>(١)</sup> ، وَغَمَسُوا أَيْدِيَهُمْ فِيهِ ، وَتَحَالَفُوا عَلَى التَّنَاصُرِ ، وَالْأَخْذُ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ ، فَسَمَّوْا الْمُطَّيِّينَ .

وَالطَّيِّبُ : مِنَ الْعِطْرِ ، فَالْعِطْرُ : الطَّيِّبُ <sup>(٢)</sup> . وَقِيلَ : اسْمٌ يَجْمَعُ ضُرُوبَ الطَّيِّبِ . وَقِيلَ : اسْمٌ يَجْمَعُ الْأَشْيَاءَ الَّتِي تَعَالَجُ لِلطَّيِّبِ . وَالْجَمْعُ : عُطُورٌ . وَالْعَطَارُ : بَائِعُهُ ، وَحَرْفَتُهُ الْعِطَارَةُ . يُقَالُ : عَطِرَ فُلَانٌ يَعْطُرُ عَطْرًا : تَطَيَّبَ بِالْعِطْرِ فَهُوَ عَطِرٌ . وَالْعَطِرُ أَيْضًا : الطَّيِّبُ الرِّيحُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَطَّرْ . وَالْعَاطِرُ : مُحِبُّ الْعِطْرِ . وَهُوَ عَطِرٌ وَمِعْطَارٌ وَمِعْطِيرٌ : كَثِيرُ التَّعَطُّرِ ، وَهِيَ عَطِرَةٌ وَمُعْطَرَةٌ وَمُتَعَطِّرَةٌ . وَعَطَرَ فُلَانًا : طَيَّبَهُ بِالْعِطْرِ فَتَعَطَّرَ ، وَاسْتَعَطَّرَ : أَيِ تَطَيَّبَ بِالْعِطْرِ <sup>(٣)</sup> .

فَالْمَقْصُودُ بِالطَّيِّبِ : كُلُّ مَا يُتَعَطَّرُ بِهِ مِمَّا لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ وَذَكِيَّةٌ كَالْمَسْكِ ، وَالْعَيْنِيرِ ، وَالتَّوْرِدِ ، وَغَيْرِهَا .

(١) - جَفَنَةٌ : الْجَفَنَةُ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ مِنَ الْقِصَاعِ . وَالْجَمْعُ : جِفَانٌ وَجِفَنٌ . كَانَتْ الْعَرَبُ تَسْمِي السَّيِّدَ

الْمَطْعَامَ جَفَنَةً ؛ لِأَنَّهُ يَضَعُهَا وَيَطْعَمُ فِيهَا النَّاسَ فَسُمِّيَ بِاسْمِهَا . انْظُرْ : لِسَانُ الْعَرَبِ ، مَادَّةُ ( جَفَنُ ) .

(٢) - لِسَانُ الْعَرَبِ ، مَادَّةُ ( طَيِّبُ ) ؛ النِّهَايَةُ ، مَادَّةُ ( طَيِّبُ ) ؛ الْإِفْصَاحُ ، مَادَّةُ ( طَيِّبُ ) ؛ الْمَصْبَاحُ

الْمُبَيِّنُ ، مَادَّةُ ( طَابُ ) ؛ أَقْرَبُ الْمَوَادِّ ، مَادَّةُ ( طَيِّبُ ) .

(٣) - الْإِفْصَاحُ ، مَادَّةُ ( الْعِطْرُ ) .

ثانياً : تعريف الطيب عند الفقهاء .

ذكر الحنفية في كتبهم: ( أن الطيب جسم له رائحة مستلذة ، كالزعفران ، والبنفسج<sup>(١)</sup>، والياسمين<sup>(٢)</sup>، والغالية<sup>(٣)</sup>، والريحان ، والورس<sup>(٤)</sup>، والعصفر<sup>(٥)</sup>، إلى غير ذلك من أنواع الطيب )<sup>(٦)</sup> .

ولا تكاد تختلف تعاريف الفقهاء في المذاهب الأخرى عن هذا التعريف .

فعند الشافعية : ( الطيب ما يتطيب به . ويتخذ منه الطيب ، كالمسك ، والكافور، والعنبر ، والورد<sup>(٧)</sup>، والياسمين ، والورس ، والزعفران ، وغيره<sup>(٨)</sup> . فهو كل ما

(١) - البَنْفَسَج: معرب. نبات زهري. معمر قصير. طيب الرائحة. يزهر في الربيع. وبنفسج الحدائق هجين أو سلالات .

انظر: أقرب الموارد، مادة ( بنفسج )؛ الموسوعة العربية الميسرة ، مادة ( بنفسج ) .

(٢) - اليَاسْمِين : شجرة، أو نبات متسلق. أزهاره عطرية، لونه أبيض، أو أصفر. ويستعمل زيت الياسمين في العطور وهو جنس تتبعه أنواع متعددة.

انظر : الموسوعة العربية الميسرة، مادة ( ياسمين ) .

(٣) - الغَالِيَّة : ضروب من الطيب، وهي مسك، وعنبر يعجنان باللُّبان . وتغلى بها : تُطَيَّب بها . الإِفْصَاح ، مادة ( غالية ) .

(٤) - الوَرَس : نبت أصفر يزهر باليمن، ويصنع به وقيل صنف من الكُرْكُم . يتخذ منه الغمرة للوجه . وورَسَت الثوب تَوَرَّسًا : صبغته بالورس . و ورَس الثوب تَوَرَّسًا : صبغه بالورس . وملحفة ورَسِيَّة : صبغت بالورس.

انظر: المصباح المنير، مادة (ورس). الصَّحاح ، مادة (ورس) .

(٥) - العَصْفَرُ: نبات ينبت بأرض العرب. وهو نوعان : ريفي، وبري. وهو نبات يصنع به . يقال : عَصَفَرْتُ الثوب فتَعَصَّفَر . انظر: لسان العرب، مادة (عصفر) ؛ تاج العروس ، مادة (عصفر) .

(٦) - البَحْر الرائق ، لابن نجيم ( ٣ : ٣ ) ؛ انظر : حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ، للطحطاوي ( ٦ : ٤٨٤ ) .

(٧) - الوَرْد : يطلق على النبات وزهره. أزهاره عطرية ، بيضاء ، أو صفراء، أو حمراء ، أو وردية. وهو بري أو مزروع . يوجد منه الصغير ، والشجري الكبير، والمتسلق . فهو بمئات الأنواع والسلالات . والزهرة مفردة ، أو متضاعفة البتلات. انظر: لسان العرب ، مادة (ورد) ؛ الموسوعة العربية الميسرة ، مادة (ورد).

(٨) - المجموع ( ٧ : ٢٧٤ ) .

يقصد منه رائحته غالباً ولو كان مع غيره كالأدهان المطيبة مثل دهن الورد ، ودهن البنفسج <sup>(١)</sup> .

وعند الحنابلة : ( هو كل ما تطيب رائحته ، ويتخذ للشم ، كالمسك ، والعنبر ، والكافور ، والغالية ، والزعفران ، وماء الورد ، والأدهان المطيبة كدهن البنفسج ) <sup>(٢)</sup> .

أما عند المالكية : فالطيب ينقسم إلى قسمين هما :

(١) - طيب مذكر : وهو ماله رائحة زكية ، ولا يتعلق أثره بما مسه كالياسمين والورد ، فيكون ظهور لونه غالباً على ريحه .

(٢) - طيب مؤنث : وهو ماله رائحة زكية ، ويتعلق بما مسه تعلقاً شديداً كالزبد <sup>(٣)</sup> ، والمسك ، والزعفران . ويكون ظهور ريحه غالباً على لونه <sup>(٤)</sup> .

(١) - مُغني المحتاج ، للشربيني ( ١ : ٦٦٩ ) ؛ انظر : روضة الطالبين ، للنووي ( ٢ : ٤٠٥ ) .

(٢) - المغني ( ٥ : ١٤٠ - ١٤١ ) ؛ انظر : كشف القناع ، للبهوتي ( ٢ : ٤٧١ - ٤٩٩ ) .

(٣) - الزبد : : طيب معروف يتولد من سنور بري يصطاد من صحراء بلاد الهند ، والحبشة . والزبد والزباد : رشح شبيه بالوسخ الأسود اللزج ، يجتمع تحت ذنبه على المخرج وفي باطن أفخذه ، وتكون له رائحة طيبة كالمسك الذكي ، وهو عزيز الوجود .

انظر : لسان العرب ، مادة ( زبد ) ؛ تاج العروس ، مادة ( زبد ) .

(٤) - شرح منح الجليل ، لحمد عيش ( ١ : ٥١ ) ؛ انظر : حاشية الدسوقي ، للدسوقي ( ٢ : ٢٩٠ ) ؛

الخرشي ، للخرشي ( ٢ : ٣٥٢ ) ؛ حاشية العدوي على الخرشي ، للعدوي ( ٢ : ٣٥٣ ) .

### ثالثاً: مدى ارتباط الطيب بالرائحة الطيبة.

إن بين الرائحة الطيبة والطيب علاقة وثيقة تربط بينهما ويمكن أن يقال عن هذه العلاقة بأنها علاقة عموم وخصوص ، فالرائحة الطيبة أعم من الطيب ، فهي تتناول رائحة الطيب وغيره كرائحة الطعام ، ورائحة النباتات ، وغيرها من الروائح الطيبة. أما الطيب فإنه خاص بكل ما يتخذ منه الطيب فقط كالمسك ، والعنبر ، والعود ، والريحان ، والياسمين ، وغيرها .

ثم إن المقصود من الطيب رائحته لما روي أن عمر بن العزيز<sup>(١)</sup> - رضي الله عنه - : ( قد أتى بالطيب الذي كان يصنع للخلفاء من بيت المال فأمسك على أنفه وقال إنما ينتفع بريحه )<sup>(٢)</sup>. وقد ورد عن عمر بن الخطاب<sup>(٣)</sup> - رضي الله عنه - : ( أنه رفع إلى امرأته طيباً من طيب المسلمين لتيّعه فكانت تقوم وتزيده وتنقص وتكسره بأسنانها فيعلق بأصابعها ثم تمسحه على خمارها ، فدخل عمر - رضي الله عنه - فقال : ما هذه الريح ؟ طيب المسلمين تأخذينه أنت فسطيين به ، فانتزع الخمار من رأسها ، وأخذ جزءاً من الماء فجعل يصب الماء على

(١) - عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي، أبو حفص. ولد سنة ( ٦٣ هـ ) . أمير المؤمنين. فقيه عالم ورع. روى أحاديث كثيرة. إمام عادل. خامس الخلفاء الراشدين، ولي الخلافة سنة ( ٩٩ هـ ) . توفي بدمشق سنة ( ١٠١ هـ ) .

انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ( ١ : ١١٨ - ١٢١ ) ؛ سير أعلام النبلاء ( ٥ : ١١٤ - ١٤٨ ) .

(٢) - كتاب الورع ، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل ( ص : ٣٧ ) ؛ وقد ذكره أبو نعيم الأصبهاني بسنده عن ربيعة بن عطاء. حلية الأولياء ( ٥ : ٣٢٦ ) .

(٣) - عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رباح بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي العدوي ، أبو حفص. ولد بعد الفيل بثلاث عشر سنة . كان إسلامه عزاً للإسلام . شهد بدرًا ، والمشاهد كلها . لقب بالفاروق. أمير المؤمنين، ولي الخلافة بعد أبي بكر الصديق . دون الدواوين ، وأرخ التاريخ . كان ينزل بعض القرآن بموافقتة . مدة خلافته عشر سنين وخمسة أشهر . قتل سنة ( ٢٣ هـ ) ، وكان عمره ( ٦٠ ) سنة ، ودفن مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم .

انظر : الإصابة ( ٢ : ٥١٨ - ٥١٩ ) ؛ طبقات ابن سعد ( ٣ : ٢٦٥ - ٣٧٦ ) .

الخمارة، ثم يدلكه في التراب ثم يشمه ثم يصب الماء عليه ثم يدلكه في التراب ثم يشمه ففعل ذلك ما شاء الله (١) .

وخلاصة القول : فإن الطيب خاص بالروائح الطيبة التي يتطيب بها سواء للرجال أو للنساء في الملابس وفي الأجساد ، أما الرائحة الطيبة فهي تشمل رائحة الطيب الذي يتطيب به ، وغيره من الروائح الطيبة التي لا يتطيب بها .

---

(١) كتاب الورع (ص : ٣٨) .

## المبحث الخامس : بعض النبات الذي تستطاب رائحته

إن الغالب الأعم في النباتات أن لها روائح طيبة وذكية تدخل في نفس رائتها ومستشمتها البهجة والسرور .

وتنقسم هذه النباتات التي تستطاب رائحتها عند الفقهاء<sup>(١)</sup> إلى ثلاثة أقسام هي :

### القسم الأول :

النبات الذي يتخذ منه الطيب المعد أصلاً للطيب به . سواء نبت بنفسه ، أو أنبته الإنسان كالكاפור ، والورس ، والبنفسج ، والياسمين ، وغيره . وهذا القسم هو أساس الطيب عند الفقهاء إلا وجهاً شاذاً عند الشافعية في الورد، والياسمين والبنفسج : أنها ليست بطيب<sup>(٢)</sup> . ووجه هذا القول : أنها قد يراد منها التداوي، ولا يتخذ من يابسها طيب . والصواب : أنها طيب ؛ لأن كونها كذلك لا يخرجها عن أصل كونها طيباً وهذا عليه المذهب<sup>(٣)</sup> .

### القسم الثاني :

النبات الذي لا يتخذ منه طيب ، ولا ينبت للطيب سواء نبت بنفسه كنبات الصحراء مثل الشَّيْح<sup>(٤)</sup> ، والقيصوم<sup>(٥)</sup> ، أو أنبته الإنسان كالفأكهة<sup>(٦)</sup> بأنواعها وهذا

(١) - انظر: بدائع الصنائع ، للكاساني (٢: ٢١٩) ؛ المجموع (٧: ٢٧٧) ؛ روضة الطالبين (٢: ٤٠٦) ؛ المغني ، لابن قدامة (٥: ١٤٢) ؛ كشف القناع (٢: ٥٠٠) .

(٢) - انظر: روضة الطالبين (٢: ٤٠٦) ؛ المجموع (٧: ٢٧٧) .

(٣) - انظر: المجموع (٧: ٢٧٧) .

(٤) - الشَّيْح: نبات سهلي له رائحة طيبة ، وطعم مر . يتخذ من بعضه المكناس ، وهو مرعى للخيول . وجمعه: شَيَاحان . لسان العرب ، مادة ( شَيَح ) .

(٥) - القَيْصُوم: نبات السهل من رياتحين البر طيب الرائحة ، وهو كل ما طاب من العشب . ورقه هذب ، وله نورة صفراء تنهض على ساق وتطول . لسان العرب ، مادة ( قَصَم ) .

(٦) - الْفَأَكْهَةُ: ما يتفكه به: أي يتنعم بأكله رطباً كان، أو يابساً كالتين ، والبطيخ ، والزبيب ، والرمان ، وغيره . المصباح المنير ، مادة ( فَكَه ) .



عند الشافعية<sup>(١)</sup> والحنابلة<sup>(٢)</sup>. وذهب الحنفية<sup>(٣)</sup> إلى أن كل نبات له رائحة طيبة، وكل ثمرة لها رائحة طيبة تدخل في مسمى الطيب .

### القسم الثالث :

ما ينبت للطيب ولا يتخذ منه الطيب . سواء نبت بنفسه، أو أنبته الآدميون؛ لقصد رائحته ، لا لقصد التطيب به كالريحان ، والرجس<sup>(٤)</sup>، والبرم<sup>(٥)</sup>، وغيره. وهذا القسم من النبات يختلف فيه بين الفقهاء.

فالحنفية والمالكية اعتبروا هذا القسم من النبات طيباً ؛ لكونه ذا رائحة طيبة<sup>(٦)</sup> . أما الشافعية والحنابلة فلهم في هذا القسم قولان<sup>(٧)</sup> : -

**القول الأول :** أن هذا القسم من النبات طيب عندما يتطيب به .

**القول الثاني :** أنه ليس بطيب ؛ لأنه لا يتخذ منه الطيب<sup>(٨)</sup> . وثمره هذا الخلاف تظهر في كون شم هذا النبات موجب للفدية أم لا . فمن ذهب إلى أن هذا النبات

(١) - انظر: المجموع (٧ : ٣٧٨).

(٢) - انظر: المغني (٥ : ١٤١).

(٣) - انظر: بدائع الصنائع (٢ : ١٩١).

(٤) - الترجس: بالكسر. من الرياحين ، نبات من الأبصال يزهر في الربيع ، من نبات الدنيا القديمة. والرجس الذي تغني به الشعراء أزهاره بيض عطرية ذات تاج لونه إلى الحمرة . انظر: لسان العرب ، مادة (رجس) ؛ الموسوعة العربية الميسرة، مادة (رجس) .

(٥) - البرم: ثمرة الغضاة . وهي أول وهلة فتلة، ثم بلة، ثم برمة. كله أصفر إلا برمة العرفط فإنها بيضاء ، وبرمة السلم أطيب البرم ريحاً لونها أصفر تأكل . وقد تكون البرمة للأراك . لسان العرب ، مادة (برم) .

(٦) - انظر: بدائع الصنائع (٢ : ١٩١) ؛ الشرح الكبير ، للرددير (٢ : ٢٩٠).

(٧) - القولان : المراد بالقول عند الشافعية : ما ينسب إلى الإمام الشافعي . وقد يكون القولان قديمين، وقد يكونان جديدين. وقد يقولهما في وقت، أو في وقتين . وقد يرجح أحدهما، وقد لا يرجح . أما عند الحنابلة فالقولان : قد يكون الإمام أحمد قد نص عليهما ، أو على أحدهما ، أو أوماً إلى الآخر . وقد يكون أحد هما وجهها ، أو تخريج ، أو احتمالاً . انظر : مقدمة المجموع (١ : ٦٥ - ٦٦) ؛ المدخل (ص :

١٣٩ - ١٤٠) ؛ مفاتيح الفقه الحنبلي (٢ : ٢٦٠) .

(٨) - انظر: روضة الطالبين (٢ : ٤٠٦) ؛ المجموع (٧ : ٣٧٨) ؛ المغني (٥ : ١٤٢).

نوع من الطيب يمكن التطيب به فيكون من محظورات الإحرام، وتجب بشمه الفدية ، أما من ذهب إلى أن هذا النبات ليس بطيب فلا تجب الفدية بشمه .

وبعد :

فهذا تقسيم النباتات ذات الروائح الطيبة عند الفقهاء - رحمهم الله - أما في العصر الحديث فإن هذه النباتات تستخدم في صناعة الكثير من العطور ؛ بيد أن هذه العطور غير مقتصرة على النباتات فهي على أربعة أصناف كما يأتي :

#### الصنف الأول :

العطور النباتية - وهي التي يتم الحصول عليها من النباتات العطرية، إما بصورة مباشرة، أو من خلال (زيوت) تلك النباتات، مثل عطر الورد، ودهنه، وغيره .

#### الصنف الثاني :

العطور الحيوانية - وهي التي تستخرج من الحيوانات كالمسك والزباد .

#### الصنف الثالث :

العطور المركبة - وهي التي يتم تحضيرها من مزج العديد من الروائح العطرية للحصول على رائحة عطر جديد .

#### الصنف الرابع :

العطور الاصطناعية - وهي التي تحضر في المختبرات أو المصانع بطريقة صناعية كيميائية<sup>(١)</sup> .

(١) - انظر: العطور صناعة لها تاريخ ، جهاد الخليل ؛ فيصل عبد اللطيف (ص: ١٣-١٤) .

## الفصل الأول : الأحكام الخاصة بالروائح في كتاب الطهارة

## المبحث الأول : أثر الرائحة في سلب طهورية الماء

الماء سر بقاء الكائن الحي ، قال الله - تعالى - : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا ﴾<sup>(١)</sup> . ولقد امتن الله - تبارك وتعالى - على عباده بأن أنزل عليهم الماء ليطهرهم به ؛ يقول الله - تبارك وتعالى - : ﴿ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> .  
فالماء أساس الطهارة التي لا تصح العبادة إلا بها ، قال - صلى الله عليه وسلم - : " لا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بَغِيرِ طَهْوَرٍ "<sup>(٣)</sup> . والماء الذي لا تصح الصلاة إلا به هو : ذلك الجسم الشفاف عديم اللون ، والطعم ، والرائحة ، ويوصف بالطهورية : أي أنه طاهر في نفسه مطهر لغيره .

ولكن قد يطرأ على الماء طارئ يسلبه الطهورية فيصبح طاهراً في نفسه غير مطهر لغيره . والتغير المؤثر في الماء هو تغير إحدى أوصافه ( الرائحة ، اللون ، الطعم ) سواء كان المغير للماء طاهراً ، أو نجساً .

والرائحة هي إحدى أوصاف الماء التي يحكم على تغير الماء من خلالها كغيرها من الصفات الأخرى ؛ إلا أن بعضاً من الفقهاء كابن الماجشون<sup>(٤)</sup> - رحمه الله - لم يعتبر التغير بها بخلاف اللون والطعم .

(١) - سورة الأنبياء آية ( ٣٠ ) .

(٢) - سورة الأتقال آية ( ١١ ) .

(٣) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ١ : ٣٠٤ ) - كتاب الطهارة - باب وجوب الطهارة للصلاة .

(٤) - عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة بن الماجشون المدني المالكي ، أبو مروان . تلميذ الإمام مالك . كان فقيهاً فصيحاً دارت عليه الفتيا في زمانه . توفي بالأندلس واختلف في سنة وفاته فقبل سنة ( ٢١٢ هـ ) ، وقيل ( ٢١٣ هـ ) وغيرها ، وكان عمره بضعا وستين سنة .

نظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ( ١٠ : ٣٥٩ - ٣٦٠ ) ؛ الدياج المذهب ( ص : ١٥٣ - ١٥٤ ) ؛ شجرة النور الزكية ( ص : ٥٦ ) .

والسبب الآخر كالحرق<sup>(١)</sup> - رحمه الله - اشترط أن تكون الرائحة كثيرة حتى يعلم أن تغييرها للماء عن مخالطة باعتبار أن لها سريةً ونفوذاً فقد تكون عن مجاورة<sup>(٢)</sup> ، والبعض الآخر اشترط أن تجتمع الرائحة بغيرها من الصفات كالطعم ، أو اللون حتى يحكم على الماء أنه متغير الرائحة كبعض الشافعية ، وبعض الحنابلة . إلا أن ما ذكر لا يتعدى أن يكون أقوالاً في المذاهب والصحيح من المذاهب خلافها ؛ ولهذا فأنا عرضت صفحاً عنها كما عرض عنها أصحاب المذاهب<sup>(٣)</sup> بحيث اعتبروا الرائحة كغيرها من الأوصاف المغيرة للماء ، وسيأتي في هذا المبحث ما ذهب إليه ابن الماجشون لإنكاره والرد عليه .

وسوف يكون بيان هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الأول : تغير رائحة الماء بما يمكن التحرز منه .

المطلب الثاني : تغير رائحة الماء بما لا يمكن التحرز منه .

(١) - عمر بن الحسين بن عبد الله الخرق ، أبو القاسم . فقيه حنبلي . نسبته إلى بيع الخرق . له مؤلفات احترقت وبقي منها في الفقه ما يعرف بمختصر الخرق . وفاته بدمشق سنة (٣٣٤ هـ) . انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٢ : ٣٣٦-٣٣٧)؛ وفيات الأعيان (٣ : ١١٥) ؛ طبقات الحنابلة (٢ : ٧٥-١١٨) .

(٢) - انظر : المغني (١ : ٢٤) .

(٣) - انظر الأقوال في : روضة الطالبين (١ : ١٢٠) ؛ المبدع ، لابن مفلح (١ : ٢٣) .

## المطلب الأول : تغيير رائحة الماء بما يمكن التحرز منه ، وفيه

### فرعان .

الفرع الأول : تغير رائحة الماء بشيء طاهر ، وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : تغير رائحة الماء بشيء طاهر له رائحة طيبة :

لا خلاف بين العلماء في أن الطهارة لا تحصل بالماء الذي خالطه طاهر فغير اسمه ، وغلب على أجزائه حتى صار خلاً ، أو مرقاً ، أو صبغاً ، أو غير ذلك . وكذا ما طبخ فيه طاهر فتغير به كماء الباقلاء<sup>(١)</sup> المغلي ؛ لأنه لا يقع عليه اسم الماء المطلق<sup>(٢)</sup> .  
واختلف الفقهاء - رحمهم الله - فيما إذا خالط الماء طاهر - مثل السدر<sup>(٣)</sup> ، أو الصابون<sup>(٤)</sup> ، أو الخمطي<sup>(٥)</sup> ، أو المسك ، أو الزعفران ، أو غير ذلك فغير إحدى صفاته - ومنها الرائحة - فهل تجوز الطهارة به أم لا ؟

(١) - الباقلاء : الفول . لسان العرب ، مادة ( بقل ) .

(٢) - المغني ( ١ : ٢٠ ) ؛ انظر : البحر الرائق ( ١ : ٧٢ ) ؛ الكافي في فقه أهل المدينة ( ١ : ١٥ ) ؛ الإقناع ، للشريبي ( ١ : ٢٥ ) .

(٣) - السَلْتَرُ : شجر النبق . وهو نوعان ، أحدهما : ما ينبت في الأرياف ويتفتح بورقه في الغسل وثمرته طيبة . والآخر : ينبت في البر ولا يتفتح بورقه في الغسل وثمرته عفصة . وإذا أطلق السدر في الغسل فالمراد به الورق المطحون . المصباح المنير ، مادة ( السدر ) .

(٤) - الصَّابُونُ : لفظ أعجمي . وهو عبارة عن مادة تصرف الأوساخ والأدناس . المصباح المنير ، مادة ( صبن ) .

(٥) - الخَمْطِيُّ الخَطْمِيُّ : ضرب من النبات يُغْسَلُ به . وفي الصحاح : يغسل به الرأس ؛ وفي الحديث : "أَنَّه كَانَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ بِالْخَطْمِيِّ وَهُوَ جَنْبٌ يَجْتَرِي بِذَلِكَ وَلَا يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ" : أي أنه كان يكتفي بالماء الذي يغسل به الخطمي ، وينوي به غسل الجنابة ، ولا يستعمل بعده ماء آخر يخص به الغسل . لسان العرب ، مادة ( خطم ) . والحديث أخرجه أبو داود في سننه ( ١ : ١٨٢ ) - كتاب الطهارة - باب غسل الجنب رأسه بالخطمي . وهو حديث ضعيف لجهالة أحد رواة . انظر : مشكاة المصابيح ( ١ : ١٣٩ ) .

## سبب الاختلاف :

هل يصير هذا الماء المتغير مقيداً بهذا التغير أم يبقى على إطلاقه ؟ فمن ذهب إلى جواز الطهارة به جعل هذا الماء مطلقاً ، ومن ذهب إلى عدم الجواز جعل هذا الماء مقيداً<sup>(١)</sup> .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في هذه المسألة ، وأدلتهم ، ومناقشة الأدلة ، والترجيح .

## المذاهب

### المذهب الأول :

إذا تغيرت رائحة الماء بشيء طاهر ذي رائحة طيبة - كالمسك - فإن الماء يصبح طاهراً غير مطهر يجوز استعماله في العادات دون العبادات . وإليه ذهب المالكية<sup>(٢)</sup> ، والشافعية<sup>(٣)</sup> ، ورواية<sup>(٤)</sup> عند الحنابلة<sup>(٥)</sup> .

### المذهب الثاني :

إذا تغيرت رائحة الماء بشيء طاهر له رائحة طيبة - كالمسك - فإن الماء يبقى على طهوريته فيجوز استعماله في العبادات . وإليه ذهب الحنفية<sup>(٦)</sup> ، ورواية عند الحنابلة<sup>(٧)</sup> ،

(١) - انظر : البحر الرائق ( ١ : ٧١ ) ؛ بداية المجتهد ، لابن رشد ( ١ : ٣١ ) .

(٢) - حاشية العدوي ، للعدوي ( ١ : ١٤٠ ) ؛ الفواكه الدواني ، للقيرواني ( ١ : ١٢٠ ) ؛ كفاية الطالب ، لابن الحسن المالكي ( ١ : ٢٠١ ) ؛ الكافي في فقه أهل المدينة ( ١ : ١٥ ) ؛ الذخيرة ، للقرافي ( ١ : ٦٥ ) .

(٣) - الأم ، للشافعي ( ١ : ٧ ) ؛ روضة الطالبين ( ١ : ١١٩ ) ؛ الإقناع ، للشريبي ( ١ : ٢٥ ) .

(٤) - الروايات المطلقة : نصوص الإمام أحمد . وهي إما أن تكون نصاً أو إيماءً أو تخريجاً من الأصحاب .

انظر : المدخل ( ص : ١٣٨ ، ١١٤ ) ؛ مفتاح الفقه الحنبلي ( ٢ : ٤٣ ) .

(٥) - المغني ( ١ : ٢١ ) ؛ الكافي في فقه أحمد ( ١ : ٤ ) ؛ المبدع ( ١ : ٤٣ ) ؛ الإنصاف ، للمرداوي

( ١ : ٥٦ ) ؛ الشرح الكبير ، لابن أبي عمر ( ١ : ١٣ ) .

(٦) - البحر الرائق ( ١ : ٧١ ) ؛ الهداية ، للمرغيناني ( ١ : ٧١ ) ؛ تبيين الحقائق ، للزيلعي ( ١ : ٢١ ) .

(٧) - المغني ( ١ : ٢١ ) ؛ المبدع ( ١ : ٤٣ ) ؛ الشرح الكبير ، لابن أبي عمر ( ١ : ١٣ ) . وهناك رواية

ثالثة عند الحنابلة رويت عن ابن أبي موسى - رحمه الله - حيث قال في الذي تغيرت إحدى صفاته بطاهر يجوز =

وابن حزم<sup>(١)</sup> - رحمه الله<sup>(٢)</sup> ، ورجحه ابن تيمية<sup>(٣)</sup> وابن القيم<sup>(٤)</sup> - رحمهما الله .

### المذهب الثالث :

ذهب ابن الماجشون إلى عدم اعتبار المضاف للماء المغير بالرائحة<sup>(٥)</sup> . قال القرافي<sup>(٦)</sup> -

رحمه الله - : ( الماء الذي لا يطهر ولا ينجس هو ما تغير أحد أوصافه بطاهر غير لازم له وخالف عيد الملك في الرائحة )<sup>(٧)</sup> .

وقد فرق أصحاب المذهب الأول بين أنواع التغير الحاصل بالطاهر كما يلي :

١ - أن الماء المتغير بطاهر يمكن التحرز منه كثمار الفاكهة لا يجوز استعماله للطهارة .  
أما ما لا يمكن التحرز منه مثل الطحلب<sup>(٨)</sup> ، والطين ، وأوراق الأشجار ،

=التوضو به عند عدم الماء المطلق في إحدى الروايتين ولا يجوز مع وجوده . الشرح الكبير، لابن أبي عمر ( ١ : ١٦٤ ) ؛ انظر : شرح الزركشي ، للزركشي ( ١ : ١١٩ ) .

(١) - علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح الفارسي الأصل اليزيدي الظاهري ، أبو محمد . ولد بقرطبة سنة ( ٣٨٤ هـ ) . عالم الأندلس في عصره ، وأحد أئمة الإسلام . كان فقيهاً حافظاً ، ينهض بعلوم جمّة ، ويجيد النقل ، ويحسن النظم والنثر . من أشهر مصنفاته : المحلى ، الفصل في الملل والأهواء والنحل ، الناسخ والنسوخ . توفي بقرطبة سنة ( ٤٥٦ هـ ) ، وله ( ٧١ ) سنة . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ( ١٨ : ١٦٨-٢١٨ ) ؛ شذرات الذهب ( ٣ : ٢٩٩-٣٠٠ ) ؛ الفتح المبين ( ١ : ٢٤٣-٢٤٤ ) .

(٢) - المحلى ، لابن حزم ( ١ : ٢٠٠ ) .

(٣) - مجموع فتاوى ابن تيمية ، لابن تيمية ( ٢١ : ١٧ ) .

(٤) - زاد المعاد ( ٢ : ٢٢١ ) .

(٥) - الذخيرة ( ١ : ١٧٤ ) .

(٦) - أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي القرافي . من علماء المالكية . أحد الأعلام المشهورين والأئمة المذكورين . انتهت إليه الفتوى على مذهب مالك . من مصنفاته : الذخيرة : شرح المحصول . توفي بالقرافة سنة ( ٦٨٤ هـ ) . انظر ترجمته في : الأعلام ( ١ : ٩٤-٩٥ ) ؛ الديباج المذهب ( ص : ٦٢ - ٦٥ ) .

(٧) - الذخيرة ( ١ : ٦٥ ) .

(٨) - الطُّحْلُبُ : بضم اللام وفتحها بالتخفيف : شيء أخضر لزج يخلف في الماء ويعلوه . يجمع على : طحالب . انظر : المصباح المنير ، مادة ( طحلب ) .



والكبريت<sup>(١)</sup>، فيجوز التطهر به لمشقة صون الماء عنه<sup>(٢)</sup> .

٢- أن تغير الماء بما يجاوره ولا يختلط به كأن يلقى فيه عنبر ، أو عود ، أو كافور لا يذوب في الماء ، أو أي ذي ريح لا يختلط بالماء ، فإنه يجوز الوضوء به ولو ظهر ريحه .  
أما ما يذوب في الماء ويمتزج به بحيث لا يتميز منه كأن يلقى فيه ماء ورد يمتزج به فإنه لا يجوز التطهر به<sup>(٣)</sup> .

٣- إذا تغير الماء تغيراً يسيراً جاز استعماله في الطهارة ، وإن كان التغير بالمخالط كثيراً فإنه لا يجوز استعماله في الطهارة<sup>(٤)</sup> .

### الأدلة

أولاً : أدلة المذهب الأول :

استدل القائلون بعدم جواز استعمال الماء الذي تغيرت رائحته بشيء طاهر ذي رائحة طيبة بالقرآن الكريم ، والمعقول ، والقياس .

( أ ) - من القرآن الكريم :

قال الله - تعالى - : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾<sup>(٥)</sup> .

(١) - الكبريت : هو عين تجري فإذا جمد ماؤها صار كبريتاً أبيض وأصفر وأكدر . وقيل الكبريت هو :

الياقوت الأحمر . وقيل : الذهب الأحمر . انظر : لسان العرب ، مادة ( كبريت ) .

(٢) - انظر : حاشية الدسوقي ( ١ : ٦٤ ) ؛ روضة الطالبين ( ١ : ١١٩ ) ؛ المغني ( ١ : ٢٢ ) ؛ شرح منتهى الإرادات ، للبهوتي ( ١ : ١٣ ) .

(٣) - انظر : حاشية العدوي ( ١ : ١٣٨ ) ؛ حاشية الدسوقي ( ١ : ٦٢ ) ؛ الخرشبي ( ١ : ٦٧ ) ؛ بلغة السالك ، للصاوي ( ١ : ١٢ ) ؛ الأم ( ١ : ٧ ) .

(٤) - روضة الطالبين ( ١ : ١١٩ ) ؛ شرح منتهى الإرادات ( ١ : ١٤ ) .

(٥) - سورة المائدة آية ( ٦ ) .

## وجه الدلالة :

أن هذا الماء المتغير ليس بماء مطلق فلا يدخل في الآية <sup>(١)</sup> .

## ب - من المعقول :

١- أننا نُعَبِّدُنا بالوضوء بالماء المطلق . وقد سقط اسم الماء المطلق عن الماء الذي

تغيرت رائحته بشيء طاهر ذي رائحة طيبة وإن لم يستجد له اسم منفرد <sup>(٢)</sup> .

٢- أن النصوص الشرعية إنما وردت في الماء المطلق العاري من القيود بدليل صحة

النفي ، فلو حلف لا يشرب ماء فشرب ماء مسك لم يحنث ، ولو وكله في شراء ماء فاشتراه له لم يلزم الموكل الشراء ، ويلزم الوكيل الشراء إن علم الحل ؛ لأن اسم الماء المطلق لا يتناول <sup>(٣)</sup> .

٣- أنه لا أثر لما غير الماء في محل التطهير مثل أن يكون على بدن المغتسل زعفران ،

أو سدر ، أو خطمي فتغير به فهو طهور ما دام في محل التطهير ؛ لأن هذا تدعو إليه الحاجة كما أنه يشق الاحتراز عنه <sup>(٤)</sup> .

## ج - من القياس :

١- قاسوا عدم جواز استعمال الماء المتغير بشيء طاهر ذي رائحة طيبة في الوضوء

على عدم جواز استعمال الماء المغلي كماء الباقلاء المغلي في الوضوء ؛ بجامع أن كلا منهما زال عنه إطلاق اسم الماء <sup>(٥)</sup> .

(١) - انظر : شرح الزركشي ( ١ : ١١٩ ) .

(٢) - انظر : الوسيط ، للغزالي ( ١ : ٣٦٩ ) .

(٣) - انظر : المجموع ( ١ : ١٠٤ - ١٠٥ ) ؛ الإقناع ، للشريبي ( ١ : ٢٥ ) ؛ المبدع ( ١ : ٤٣ ) ؛ الإقناع ، للحجاوي ( ١ : ٣٣ ) .

(٤) - انظر : كشف القناع ( ١ : ٣٣ ) .

(٥) - انظر : المجموع ( ١ : ١٠٢ ) ؛ المغني ( ١ : ٢٢ ) .

٢- قاسوا عدم جواز استعمال الماء الذي تغيرت رائحته بشيء طاهر ذي رائحة طيبة في الوضوء على وجوب الفدية على المحرم باستعماله هذا الماء في الوضوء لزوال إطلاق اسم الماء عليه إذ لو كان ماء مطلقاً لما وجبت الفدية على المحرم <sup>(١)</sup> .

ثانياً : أدلة المذهب الثاني :

استدل القائلون بجواز استعمال الماء الذي تغيرت رائحته بشيء طاهر له رائحة طيبة بالقرآن الكريم ، والسنة النبوية ، والآثار ، والمعقول ، والقياس .

أ ( - العموم في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية كقول الله - تعالى - : ﴿ ٠٠٠ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله - صلى الله عليه وسلم - : " إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيُمِسَّهُ بِشِرْكِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ " <sup>(٣)</sup> .

وجه الدلالة :

أن لفظ ( الماء ) في الآية ، والحديث ، وفي غيرها من نصوص الشرع عام في كل ماء ، والماء المتغير بشيء طاهر له رائحة طيبة يدخل في هذا العموم فتتناوله النصوص الشرعية في جواز الطهارة به <sup>(٤)</sup> .

(١) - انظر : المجموع ( ١ : ١٠٤ ) .

(٢) - سورة المائدة آية ( ٦ ) .

(٣) - أخرجه الترمذي في سننه ( ١ : ٨١ ) - كتاب الطهارة - باب ما جاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء ، واللفظ له ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ؛ وأخرجه النسائي في السنن الكبرى ( ١ : ١٧١ ) - كتاب الطهارة - باب الصلوات بتيمم واحد ، بلفظ ( ٠٠٠ وضوء المسلم ) ؛ وأخرجه الدارقطني في سننه ( ١ : ١٨٧ ) - كتاب الطهارة - باب في جواز التيمم لمن لم يجد الماء سنين كثيرة . وقد صحح الألباني هذا الحديث فقال : إسناده صحيح . انظر : إرواء الغليل ( ١ : ١٨١ ) .

(٤) - انظر : المغني ( ١ : ٢١ ) ؛ المحلى ( ١ : ٢٠٠ ) .

( ب ) - من السنة النبوية :

١- ثبت أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال في البحر : " هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْجِلُّ مَيْتُهُ " (١) .

وجه الدلالة:

أن ماء البحر متغير الطعم تغيراً شديداً ؛ لشدة ملوحته ، فإذا كان النبي - عليه الصلاة والسلام - أخبر أن ماءه طهور مع هذا التغير فإن ما هو أخف ملوحة منه أولى أن يكون طهوراً ، وكذا ما كان مثله في الصفة كمتغير الرائحة (٢) .

٢- حديث ابن عباس (٣) - رضي الله عنهما - قال : إن رجلاً كان مع النبي - صلى الله عليه وسلم - فوقسته (٤) ناقته وهو محرم فمات فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(١)- أخرجه أبو داود في سننه ( ١ : ٢١ ) - كتاب الطهارة - باب الوضوء بماء البحر ؛ وأخرجه الترمذي في سننه ( ١ : ١٠١ ) - كتاب الطهارة - باب ما جاء في ماء البحر وأنه طهور ، وقال : حديث حسن صحيح ؛ وأخرجه النسائي في السنن الكبرى ( ١ : ٧٥ ) - كتاب الطهارة - باب ما جاء في البحر والوضوء منه ؛ وأخرجه البيهقي في سننه ( ١ : ٣ ) - كتاب الطهارة - باب التطهر بماء البحر . وقد صححه الألباني فقال : وهذا إسناد صحيح ورجاله كلهم ثقات . إرواء الغليل ( ١ : ٤٢-٤٣ ) .

(٢) - مجموع فتاوى ابن تيمية ( ٢٦ : ١٨ ) .

(٣) - عبد الله بن عباس بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي ، يكنى أبا محمد . ابن عم الرسول - صلى الله عليه وسلم . ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات ، وحنكه رسول الله - صلى الله عليه وسلم . حبر الأمة . سكن الطائف ، وتوفي بها سنة ( ٥٨ هـ ) ، وقيل ( ٦٨ هـ ) ، وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في : الإصابة ( ٢ : ٤٣٧-٤٣٨ ) ؛ أسد الغابة ( ٣ : ١٨٦-١٩٠ ) .

(٤) - وَقَسَّتْهُ : أي رمت به ودقت عنقه ، والوقص : كسر العنق . انظر : المصباح المنير ، مادة ( وقص ) ؛ النهاية ، مادة ( وقص ) .

وسلم - : " إغسلوه بماءٍ وسِدْرٍ وكَفْنُوهُ فِي تَوَيْنٍ وَلَا تُمَسِّوهُ طِيْباً وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا " <sup>(١)</sup> .

٣- ما روي عن أم عطية الأنصارية <sup>(٢)</sup> - رضي الله عنها - قالت : دخل علينا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين توفيت ابنته فقال : " إغسلنها ثلاثاً أو خمساً ، أو أكثرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتَنْ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَاجْعَلْنِي فِي الْآخِرَةِ كَأَفُوراً أَوْ شَيْئاً مِنْ كَأَفُورٍ " <sup>(٣)</sup> .

٤- عن قيس بن عاصم <sup>(٤)</sup> : " أَنَّهُ أَسْلَمَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ " <sup>(٥)</sup> .

(١) - متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ٣ : ١٧٦ - ١٧٧ ) - كتاب الجنائز - باب كيف يكفن المحرم ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ( ٢ : ٨٦٦ ) - كتاب الجنائز - باب ما يفعل بالمحرم إذا مات ، بلفظ ( ملبدًا ) .

(٢) - أم عطية الأنصارية : اسمها نُسَيَّةُ أو نُسَيْبَةُ بنت الحارث . وقيل : بنت كعب . كانت تغزو مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تمرض المرضى ، وتداوي الجرحى . سكنت البصرة وتوفيت بها . وقد أخذ عنها بعض التابعين غسل الميت .

انظر : ترجمتها في : الإصابة ( ٤ : ٤٧٦ - ٤٧٧ ) ؛ طبقات ابن سعد ( ٨ : ٤٥٥ - ٤٥٦ ) .

(٣) - سبق تخريجه ( ص : ٣٠ ) .

(٤) - قيس بن عاصم بن سنان بن خالد بن منقر بن الحارث بن عمرو بن كعب بن تميم التميمي المنقري ، يكنى أبا علي . وقيل : أبا طلحة . أسلم سنة ( ٩ هـ ) . كان عاقلاً حليماً مشهوراً بالحلم ، قيل للأحنف بن قيس : ممن تعلمت الحلم ؟ فقال : من قيس بن عاصم .

انظر : ترجمته في : أسد الغابة ( ٤ : ١٣٢ - ١٣٤ ) ؛ الإصابة ( ٣ : ٢٥٢ - ٢٥٣ ) .

(٥) - أخرجه أبو داود في سننه ( ١ : ٩٨ ) - كتاب الطهارة - باب في الرجل يسلم فيؤمر بالغسل ؛ وأخرجه الترمذي في سننه ( ٢ : ٥٠٢ ) - كتاب الطهارة - باب ما ذكر من الاغتسال عند ما يسلم الرجل ، واللفظ له ، قال : قال أبو عيسى : هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه والعمل عليه عند أهل العلم .

## وجه الدلالة من هذه الأحاديث :

أن السدر لا بد أن يغير الماء ولولا أنه طهور لما أمر أن يغتسل به ، والميت لا يغسل إلا بما يتطهر به الحي ، فدل ذلك على أن تغير الماء بالسدر لم يسلبه طهوريته<sup>(١)</sup>.

قال ابن القيم - رحمه الله - : ( لم يأمر بغسله بعد ذلك بماء قراح<sup>(٢)</sup> ، بل أمر في غسل ابنته أن يجعل في الغسلة الآخرة شيئاً من الكافور ، ولو سلبه الطهورية فهي عنه ، وليس القصد مجرد اكتساب الماء من رائحته حتى يكون تغير مجاورة ، بل هو تطيب البدن وتصلبه وتقويته ، وهذا إنما يحصل بكافور مخالط لا مجاور )<sup>(٣)</sup>.

٥- أن النبي - صلى الله عليه وسلم - "اغْتَسَلَ وَمَيِّمُونَةٌ"<sup>(٤)</sup> مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ فِي قَصْعَةٍ<sup>(٥)</sup> فِيهَا أَثَرُ الْعَجِينِ"<sup>(٦)</sup>.

(١) - انظر : البحر الرائق ( ١ : ٧١ ) ؛ مجموع فتاوى ابن تيمية ( ٢١ : ١٨ ) .

(٢) - الْقَرَّاح : الخالص من الماء الذي لم يخالطه كافور ، ولا حنوط ، ولا غير ذلك . المصباح المنير ، مادة ( قرح ) .

(٣) - زاد المعاد ( ٢ : ٢٢١ ) .

(٤) - ميمونة بنت الحارث بن حزم بن بجير بن الهرم بن عامر بن صعصعة الهلالية . زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - تزوجها - صلى الله عليه وسلم - سنة سبع . قيل : كان اسمها برة فسمها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ميمونة . توفيت بسرف ، واختلف في سنة وفاتها ، فقيل سنة ( ٥١ هـ ) ، وقيل ( ٦١ هـ ) ، وقيل ( ٦٦ هـ ) ، وكان لها من العمر ( ٨٠ أو ٨١ ) سنة .

انظر ترجمتها في : طبقات ابن سعد ( ٨ : ١٣٢ - ١٤٠ ) ؛ الاستيعاب ( ٤ : ٤٠٤ - ٤٠٨ ) .

(٥) - الْقَصْعَةُ : الصفحة الضخمة تشبع العشرة . والجمع قِصَاع وقِصَع . انظر : لسان العرب ، مادة ( قصع ) ؛ القاموس المحيط ، مادة ( القصعة ) .

(٦) - أخرجه ابن ماجة في سننه ( ١ : ١٣٤ ) - كتاب الطهارة - باب الرجل والمرأة يغتسلان من إناء واحد ؛ وأخرجه النسائي في المجتبى ( ١ : ١٣١ ) - كتاب الطهارة - باب ذكر الاغتسال في القصعة التي يعجن فيها ، واللفظ له ؛ وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه ( ١ : ١١٩ ) - كتاب الطهارة - باب الاستار للاغتسال من الجنابة يوم الفتح ، بلفظ آخر . وقد صححه الألباني فقال : وهذا سند صحيح على شرط الشيخين ، ورجاله ثقات . إرواء الغليل ( ١ : ٦٤ - ٦٥ ) ؛ مشكاة المصابيح ( ١ : ١٥١ ) .

وجه الدلالة : أن العادة قاضية بتغير الماء خاصة إذا قل الماء ، وانحل العجين ولم يعتبر للمغلوبة <sup>(١)</sup>.

٦- عن عائشة - رضي الله عنها : عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : " أَنَّهُ كَانَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ بِالْخِطْمِيِّ وَهُوَ جُنْبٌ وَيَجْتَرِي بِذَلِكَ وَلَا يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ " <sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة : اقتصاره - صلى الله عليه وسلم - على غسل رأسه بالخطمي مع تغييره للماء دليل على جواز استعمال الماء المتغير بشيء طاهر له رائحة طيبة في الطهارة .  
( ج ) - من الآثار :

ما روي عن ابن مسعود <sup>(٣)</sup> - رضي الله عنه - أنه قال : ( إِنَّ مَنْ غَسَلَ رَأْسَهُ وَهُوَ جُنْبٌ بِخِطْمِيٍّ فَقَدْ أَبْلَغَ وَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يَصُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءَ ) <sup>(٤)</sup>.

(١) - انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية ( ٢١ : ١٩ ) ؛ البحر الرائق ( ١ : ٧١ ) .

(٢) - أخرجه أبو داود في سننه ( ١ : ٦٧ ) - كتاب الغسل - باب في الجنب يغسل رأسه بخطمي أبيضه ذلك؟ واللفظ له ؛ وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى ( ١ : ١٨٢ ) - كتاب الطهارة - باب غسل الجنب رأسه بالخطمي . والحديث ضعيف لجهالة الراوي . انظر : مشكاة المصابيح ( ١ : ١٣٩ ) .

(٣) - عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي ، أبو عبد الرحمن . من السابقين الأولين إلى الإسلام ، ومن أكابر العلماء من الصحابة . مناقبة حجة . كان صاحب نعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم . أول من جهر بقراءة القرآن بمكة . أخذ من في النبي - صلى الله عليه وسلم - سبعين سورة . شهد المشاهد مع الرسول - صلى الله عليه وسلم . أمره عمر بن الخطاب على الكوفة . مات بالمدينة سنة ( ٣٢ هـ ) ، وقيل ( ٣٣ هـ ) ، وكان عمره بضعا وستين سنة .

انظر ترجمته في : أسد الغابة ( ٣ : ٢٨٠ - ٢٨٦ ) ؛ طبقات ابن سعد ( ٣ : ١٥٠ - ١٦١ ) .

(٤) - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ١ : ٢٦٣ ) - باب الرجل يغسل رأسه بالسدر ؛ وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ( ١ : ٧١ ) - كتاب الطهارة - في الرجل يغسل رأسه بخطمي ثم يغسل جسده ؛ وأخرجه الطبراني في الكبير ( ٩ : ٢٩١ ) ؛ وأخرجه البيهقي في سننه ( ١ : ١٨٢ ) - كتاب الغسل - باب غسل الجنب رأسه بالخطمي ، بلفظ ( إذا غسل الجنب رأسه بالخطمي فلا يعد له غسلا ) . قال الهيثمي في مجمع الزوائد : ( ليس في رجاله ضعيف ) . ( ١ : ٢٧٣ ) .

وروي مثله عن علي بن أبي طالب<sup>(١)</sup> - رضي الله عنه - وغيره من الصحابة والتابعين - رضي الله عنهم أجمعين<sup>(٢)</sup> .  
 ووجه الدلالة من الأثر ظاهر .  
 (د) - من المعقول :

- ١- أن النبي - صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه - رضوان الله عليهم - كانوا يسافرون وغالب أسقيتهم الأدم<sup>(٣)</sup> ، والغالب أنها تغير الماء ، فلم ينقل عنهم تيمم مع وجود شيء من تلك المياه المتغيرة<sup>(٤)</sup> .
- ٢- (إن الإضافة إلى الزعفران ونحوه ، لا تمنع الإطلاق كما لا تمنعه الإضافة إلى البئر ، والعين ، فالتشبيه ليس إلا في عدم امتناع الإطلاق وحيث قبل المطلق كان مطلقاً ولزمه حكمه من إزالة الحكمة شرعاً ، إذ زواله بارتفاعه وهو بأن يحدث له اسم على حده ، ولزوم التقييد يندرج فيه ، وإنما يكون ذلك إذا كان الماء مغلوباً إذ في إطلاقه على المجموع اعتبار الغالب عدماً وهو عكس الثابت لغة ، وعرفاً ، وشرعاً<sup>(٥)</sup> ) .

(١) - علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب القرشي الهاشمي ، أبو الحسن . ابن عم رسول الله - صلى الله عليه وسلم . ولد قبل البعثة بعشرين سنة . زوج فاطمة الزهراء بنت رسول الله - صلى الله عليه وسلم . هو أول من أسلم من الصبيان . هاجر إلى المدينة ، وشهد جميع المشاهد مع الرسول - صلى الله عليه وسلم - إلا تبوك . كان عالماً ، زاهداً ، وعادلاً ، ورعاً . قتل سنة ( ٤٠ هـ ) ، ودفن بالكوفة .

انظر ترجمته في : الإصابة ( ٢ : ٥٠٧ - ٥١٠ ) ؛ أسد الغابة ( ٣ : ٥٨٨ - ٦٢٢ ) .

(٢) - انظر : مصنف عبد الرزاق ، لعبد الرزاق بن همام الصنعائي ( ١ : ٢٦٣ ) ؛ مصنف ابن أبي شيبة ، لأبي بكر ابن أبي شيبة ( ١ : ٧١ ) ؛ المحلى ( ١ : ٢٠٠ - ٢٠١ ) .

(٣) - الأدم : جمع أدم وهو الجلد المدبوغ . انظر : المصباح المنير ، مادة (أدمت) .

(٤) - المغني ( ١ : ٢١ ) .

(٥) - شرح فتح القدير ، لابن الهمام ( ١ : ٧٢ ) .



٣- يظهر لنا من اللسان العربي أن المخالط المغلوب لا يسلب الإطلاق ، فوجب ترتيب حكم المطلق على الماء الذي تغيرت رائحته بشيء طاهر له رائحة طيبة ؛ لأنه لا يمتنع أن يقول القائل في هذا ماء من غير زيادة ، وقد رأيناه يقال : في ماء المد<sup>(١)</sup> والنيل حال غلبة لون الطين عليهما ، وتقع الأوراق في الحياض زمن الحريف فيمر الرفيقان ويقول أحدهما للآخر هنا ماء تعال نشرب ونتوضأ فيطلقه مع تغير أوصافه<sup>(٢)</sup>.

هـ - من القياس :

قاسوا جواز استعمال الماء الذي تغيرت رائحته بشيء طاهر له رائحة طيبة على جواز استعمال الماء المتغير بالدهن ؛ بجامع كونهما لم يسلبا اسم الماء المطلق ، ولا رفته ولا جريانه<sup>(٣)</sup>.

أدلة المذهب الثالث :

لم أجد فيما وقفت عليه من كتب من دليل استدل به ابن الماجشون إلى ما ذهب إليه .

المناقشة

أولاً : مناقشة أدلة المذهب الأول :

نوقش ما استدل به القائلون على عدم جواز استعمال الماء الذي تغيرت رائحته بشيء طاهر له رائحة طيبة في الموضوع بما يأتي :

أ- نوقش استدلالهم بوجه الدلالة من الآية : من جهة الشرع ، واللغة ، والقياس .

(١)- المدة : السيل ، وجمعه مندود . انظر : المصباح المنير ، مادة (مدد) ؛ القاموس المحيط ، مادة ( مدد ) .

(٢) - انظر : البحر الرائق ( ١ : ٧١ ) .

(٣) - انظر : المغني ( ١ : ٢٢ ) .

١- من جهة الشرع :- دخول ماء البحر في عموم الآية مع أنه متغير الطعم تغيراً شديداً بدليل شرعي ثابت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - حيث قال : " هُوَ الطَّهْرُ مَاؤُهُ الْحُلُّ مَيْتُهُ " <sup>(١)</sup> فيكون الماء المتغير بالرائحة مثله .

قال ابن تيمية - رحمه الله - : ( وبهذا يظهر ضعف حجة المانعين ) <sup>(٢)</sup> .

٢- من جهة اللغة : - إن تناول الاسم لمسماه لا فرق فيه بين المتغير الأصلي ، والطارئ ، ولا بين المتغير الذي يمكن الاحتراز منه ، والذي لا يمكن الاحتراز منه ؛ وذلك لعموم الاسم وخصوصه . ولهذا لو وكله في شراء ماء ، أو حلف لا يشرب ماء أو غير ذلك ، لم يفرق بين هذا وهذا ؛ بل إن دخل هذا دخل هذا وإن خرج هذا خرج هذا ، فلما حصل الاتفاق على دخول المتغير تغيراً أصلياً ، أو حادثاً بما يشق صونه منه علم أن هذا النوع ( المتغير بشيء طاهر له رائحة طيبة ) داخل في عموم الآية .

٣- من جهة القياس :- إن القياس يقتضي دخول هذا الماء المتغير بشيء طاهر له رائحة طيبة في الماء الطهور ؛ لحاجة الناس إليه <sup>(٣)</sup> .

ب - نوقش استدلالهم من جهة المعقول بما يأتي :

١- أما قولهم أن اسم الماء المطلق سقط عن المتغير بشيء طاهر له رائحة طيبة ونحن متعبدون باستعمال الماء المطلق .

نوقش بأن المطلق يتناول الكامل ذاتاً لا وصفاً ، والماء الذي تغيرت رائحته بشيء طاهر له رائحة طيبة يتناول الكامل ذاتاً فيتناوله مطلق الاسم الذي تعبدنا به <sup>(٤)</sup> .

(١) - سبق تخريجه ( ص : ٧٢ ) .

(٢) - مجموع فتاوى ابن تيمية ( ٢١ : ١٨ ) .

(٣) - انظر : المرجع السابق .

(٤) - انظر : البحر الرائق ( ١ : ٧١ ) .

٢- وأما قولهم أن النصوص الشرعية إنما وردت في الماء المطلق العاري عن القيود بدليل صحة النفي ٠٠٠ إلخ فمردود من عدة أمور هي :-  
الأمر الأول : أن العبرة - فيما ذكرتموه - بالعرف ، وفي العرف أن هذا الماء المتغير لا يشرب .

الأمر الثاني : قد يكون جواب هذا في مسألة اليمين ، ومسألة الوكالة <sup>(١)</sup> .

الأمر الثالث : إذا سلمنا ما ذكرتموه - جـدلاً - فإنه ينتقض بماء البحر ؛ فإنه لا يشرب ولا يلزم الموكل شرائه ومع ذلك فهو داخل في عموم النصوص الشرعية القاضية باستعماله في الطهارة .

الأمر الرابع : إنكم تفرقون بين التغير الحاصل بما يمكن الاحتراز منه وما لا يمكن الاحتراز منه ، والتغير الطارئ ، والأصلي ، ومع ذلك فإن كل هذا التغير يدخل في مسمى الماء الذي وكل في شرائه أو حلف ألا يشربه ، فكذلك يدخل الماء الذي تغيرت رائحته بشيء طاهر له رائحة طيبة <sup>(٢)</sup> .

قال ابن حزم - رحمه الله - : ( بل هو ماء مطلق وإن كان فيه شيء آخر ، ولا فرق بين ذلك الذي فيه وبين حجر يكون فيه ، وهم يجيزون الوضوء بالماء الذي تغير من طين وهذا تناقض ) <sup>(٣)</sup> .

٣- أما قولهم أنه لا أثر لما غير الماء في محل التطهير مثل أن يكون على بدن المغتسل زعفران ، أو غيره فتغير به ٠٠ فردود من ناحية الشرع ، واللغة .

من ناحية الشرع : أن هذا التفريق بين ما يكون على البدن وما يكون في الإناء لم يدل عليه دليل شرعي فلا يلتفت إليه

(١) - انظر : البحر الرائق ( ١ : ٧١ ) .

(٢) - انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية ( ٢١ : ١٨ ) .

(٣) - اغلبي ( ١ : ٢٠١ ) .

من ناحية اللغة : أن أهل اللغة لا يفرقون في التسمية بين محل ومحل ، فالمتغير إن كان يسمى ماءً مطلقاً وهو على البدن فيسمى ماءً مطلقاً وهو في الإناء وإن لم يسمى ماءً مطلقاً في أحدهما لم يسمى مطلقاً في الموضع الآخر <sup>(١)</sup> .

( ج ) - نوقش استدلالهم من جهة القياس في وجوب الفدية على المحرم باستعمال الماء المتغير بشيء طاهر له رائحة طيبة بأن : وجوب الفدية إنما لزم المحرم ؛ لكونه استعمل عين الطيب وليس لكونه استعمل هذا الماء الذي تغيرت رائحته بشيء طاهر له رائحة طيبة <sup>(٢)</sup> . وقد ألزمهم ابن حزم - رحمه الله - بقولهم في الفضة المخلوطة بالنحاس وغيرها كعادته في إلزام الخصوم بأقوالهم حيث قال : ( ومن العجب أنهم لم يجعلوا حكم الماء للماء الذي مازجه شيء طاهر لم يزل عنه اسم الماء وجعلوا للفضة المخلوطة بالنحاس خالطاً بغيرها حكم الفضة المحضة وكذلك الذهب . . . في الزكاة والصرف ، وهذا هو الخطأ وعكس الحقائق ؛ لأنهم أوجبوا الزكاة في الصفر الممازج للفضة وهذا باطل وأباحوا صرف فضة وصفر يمثل وزن الجميع من فضة محضة وهو الربا بعينه ، وأما الوضوء بماء مازجه شيء طاهر فإنما يتوضأ به ويغتسل بالماء ولا يضره مرور شيء طاهر على أعضائه مع الماء ) <sup>(٣)</sup> .

ثانياً : مناقشة أدلة المذهب الثاني :

نوقش ما استدل به القائلون بجواز استعمال الماء الذي تغيرت رائحته بشيء طاهر له رائحة طيبة في الوضوء بما يأتي :-

١- اعترض على استدلالهم بحديث ابن عباس ، وأم عطية ، وقيس بن عاصم - رضي الله عنهم - بأن السدر أمر به في غسل الميت للتنظيف لا للتطهير <sup>(٤)</sup> .

(١) - انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية ( ٢١ : ١٨ ) .

(٢) - انظر : البحر الرائق ( ١ : ٧١ ) .

(٣) - المحلى ( ١ : ٢٠١-٢٠٢ ) .

(٤) - انظر : نهاية المحتاج ، للشافعي الصغير ( ١ : ٦٩ ) .

وجوابه : أن غسل الميت تطهير له من النجاسات؛ حتى تجوز الصلاة عليه بعد الغسل<sup>(١)</sup>.  
جاء في بذل المجهود : ( أن الموت ينجس<sup>(٢)</sup> الميت لما فيه من الدم المسفوح كما ينجس سائر الحيوانات التي لها دم سائل بالموت ؛ ولهذا لو وقع في البئر يوجب تنجسه إلا إذا غسل يحكم بطهارته كرامة له . )<sup>(٣)</sup> .

٢- نوقش استدلالهم باغتسال النبي - صلى الله عليه وسلم - من القصعة التي فيها أثر عجين من ناحيتين هما :

الناحية الأولى : من حيث الصحة :

أ) - أن الحديث لم يثبت<sup>(٤)</sup> .

ب) - أن البيهقي<sup>(٥)</sup> - رحمه الله - قد روى عن أم هانئ<sup>(٦)</sup> - رضي الله عنها - :

(١) - انظر : المبسوط ( ٢ : ٤٩ ) .

(٢) - اختلف الفقهاء - رحمهم الله - في القول بنجاسة الآدمي فقليل : إنه نجس بالموت ، والراجح أن الآدمي لا ينجس بالموت لقوله - صلى الله عليه وسلم - : " الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا " . انظر : المغني ( ١ : ٦٣ ) .  
والحديث أخرجه الحاكم في مستدركه ( ١ : ٥٤٢ ) ، وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وقال الشوكاني : ( هذا حديث صحيح ) . السيل الجرار ( ١ : ٤١ ) .

(٣) - بذل المجهود ، للهارنفوري ( ٢ : ٢٦٦ ) .

(٤) - التحقيق في أحاديث الخلاف ، لابن الجوزي ( ١ : ٤٥ ) .

(٥) - أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، أبو بكر . ولد سنة ( ٣٨٤ هـ ) . من أئمة الحديث . له مصنفات عديدة منها : السنن الكبرى ، السنن الصغرى ، دلائل النبوة ، شعب الإيمان . مات سنة ( ٤٥٨ هـ ) .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب ( ٣ : ٣٠٤ - ٣٠٥ ) ؛ تذكرة الحفاظ ( ٣ : ١١٣٢ - ١١٣٥ ) ؛ وفيات الأعيان ( ١ : ٧٥ - ٧٦ ) ؛ الفتح المبين ( ١ : ٢٤٩ - ٢٥٠ ) .

(٦) - أم هانئ بنت أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بنت عم النبي - صلى الله عليه وسلم - وأمها فاختة ، ويقال : هند . لها صحبة . روت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أحاديث في الكتب الستة ، وغيرها . ماتت في خلافة معاوية .

انظر ترجمتها في : طبقات ابن سعد ( ٨ : ٤٦٠ ) ؛ الإصابة ( ٤ : ٥٠٣ ) .

( أنها كرهت أن يتوضأ بالماء الذي يُبَلُّ فيه الخبز )<sup>(١)</sup> .

وقد ضعف هذا التركماني<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - حيث قال : ( لا حاجة إلى تأويله هذا الشك بل ضعيف لجهالة الراوي عن أم هانئ )<sup>(٣)</sup> .

الناحية الثانية : من حيث المعنى :

( أ ) - ليس في الحديث حجة ( حديث أم عطية ، وحديث أم هانئ - رضي الله عنهما ) ؛ لأنه ليس فيهما ذكر للتغيير<sup>(٤)</sup> .

( ب ) - أن التغيير الحاصل كان يسيراً في صفة ( في غير الرائحة ) كالطعم ، أو اللون ، وقد أجاب عن هذا ابن تيمية - رحمه الله - فقال : ( وهذا - أيضاً - دليل في المسألة ؛ فإنه إن سُوِّيَ بين التغيير اليسير والكثير مطلقاً ، كان مخالفاً للنص ، وإن فُرِّقَ بينهما لم يكن للفرق بينهما حد منضبط ، لا بلغة ولا بشرع ، ولا عقل ولا عرف ، ومن فرق بين الحلال والحرام بفرق غير معلوم لم يكن قوله صحيحاً )<sup>(٥)</sup> .

ثم إننا لا نسلم عدم وجود رائحة لهذا العجين فقد توجد له رائحة إلا أنها يسيرة وغلب عليها الطعم واللون .

٣- نوقش استدلالهم بحديث عائشة - رضي الله عنها - من أن النبي - صلى الله عليه وسلم - : " كَانَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ بِالْخَطْمِي وَيَجْتَرِي بِهِ . . . " بأن الحديث لم يثبت .

(١) - أخرجه البيهقي في سننه الكبرى ( ١ : ٨ ) - كتاب الطهارة - باب التطهير بالماء الذي خالطه طاهر لم يغلب عليه .

(٢) - علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني ، أبو الحسن . ولد سنة ( ٦٨٣ هـ ) . قاضي حنفي . من علماء الحديث واللغة . من مؤلفاته : الجوهر النقي في الرد على البيهقي ، تخريج أحاديث الهداية . تسوفي بالقاهرة سنة ( ٧٥٠ هـ ) .

انظر ترجمته في : الأعلام ( ٤ : ٧١١ ) ؛ القتح المبين ( ٢ : ١٦٠ ) ؛ تاج التراجم ( ص : ٢٢١ ) .

(٣) - الجوهر النقي ، للتركماني ( ١ : ٧ - ٨ ) .

(٤) - التحقيق في أحاديث الخلاف ( ١ : ٤٥ ) .

(٥) - انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية ( ٢١ : ١٩ ) .

ولو ثبت فإنه محمول على ما لو كان الماء غالبا على الخطمي وكان غسل رأسه بنية الطهارة من الجنابة <sup>(١)</sup> .

وجواب هذا :

( أ ) - ( أن الحديث وإن كان ضعيفا إلا أنه يؤيده ما جرت به السنة في غسل الميت بالماء المغلي بالسدر ، والحرص <sup>(٢)</sup> إذا لم يزل رقة الماء وصار غالبا ؛ لأنه لا يجوز الوضوء به والحالة هكذا لزوال اسم الماء ومعناه <sup>(٣)</sup> .

( ب ) - ( مما يقوي هذا الحديث - أيضا - ما جاء عن الصحابة والتابعين وعن صواحب النبي - صلى الله عليه وسلم - ونساء الأنصار والتابعيات فقد فهمن أن المرأة الجنب ، والحائض إذا امتشطت بحناء رقيق أن ذلك يجزئها في غسل رأسها للحیضة والجنابة ولا تعيد غسله ، وكذلك التابعون فقد قالوا في الجنب يغسل رأسه بالسدر والخطمي : أنه يجزئه ذلك عن غسل رأسه للجنابة <sup>(٤)</sup> .

( ج ) - ( أن القائلين بالجواز اشترطوا عدم زوال اسم الماء عنه فإذا زال اسم الماء عن هذا الماء المتغير فإنه لا يصح الوضوء به <sup>(٥)</sup> .

ثالثا : مناقشة ما ذهب إليه ابن الماجشون :

رد صاحب التبصرة على ما ذهب إليه ابن الماجشون حيث قال : ( إن كانت الرائحة عن المجاورة لم يخرج عن الطهورية ، وإن كانت عما حل فيه من الطيب كان

(١) - سنن البيهقي الكبرى ، للبيهقي ( ١ : ١٨٢ ) .

(٢) - الحرص : هو الأشنان . تغسل به الأيدي بعد الطعام . انظر : لسان العرب ، مادة ( حرص ) .

(٣) - بذل المجهود ( ٢ : ٢٦٥ ) .

(٤) - المحلى ( ١ : ٢٠٠ - ٢٠١ ) .

(٥) - انظر : البحر الرائق ( ٦ : ٧١ ) .

مضافاً وكذلك البخور؛ لأن النار تصعد بأجزائه ويوجد طعمه فيه، ولهذا قيل لا يؤكل المطبوخ بالميتة <sup>(١)</sup> .

(١) - الذخيرة ( ١ : ١٧٣ ) .



### الترجيح

الراجح - في نظري - أن الرائحة الطيبة لا تسلب طهورية الماء ، وبالتالي فإن هذا الماء المتغير بشيء طاهر له رائحة طيبة طهور ؛ لأن الرائحة الطيبة لم تسلب إطلاق اسم الماء عليه ولم تذهب رقة الماء ، ولا جريانه ، ولأنه ماء فيدخل في قول الله - تعالى - : ﴿ ۞ ۞ ۞ قَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ۞ ۞ ۞ ﴾ ، ثم إن الأصل في الأشياء الإباحة ، والقول بالجواز يوافق هذا الأصل ، وإذا نظرنا إلى أدلة المذهبين نجد أن أدلة القائلين بالجواز قوية ثابتة وقد ضعفت المآخذ التي أخذت عليهم بخلاف القائلين بعدم الجواز فقد ضعفت استدلالاتهم . يقول ابن تيمية - رحمه الله - : ( فإن المانعين مضطربون اضطراباً يدل على فساد أصل قولهم ، منهم من يفرق بين الكافور والدهن وغيره ، ويقول : إن هذا التغير عن مجاورة لا عن مخالطة ، ومنهم من يقول : بل نحن نجد في الماء أثر ذلك ، ومنهم من يفرق بين الورق الريعي والخريفي ، ومنهم من يسوي بينهما ۞ ۞ ۞ وليس على شيء من هذه الأقوال دليل يعتمد عليه ، لا من نص ولا قياس ولا إجماع ؛ إذ لم يكن الأصل الذي تفرعت عليه مأخوذاً من جهة الشرع ، وقد قال الله - سبحانه - وتعالى - : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ <sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup> .

ثم إن قولهم إن حديث أم هانئ - رضي الله عنها - لم يثبت غير صحيح ! بل الحديث ثابت على شرط الشيخين ، ورجاله ثقات ، وأن ما أعلاه به البيهقي من أن هناك

(١) - سورة النساء آية ( ٨٢ ) .

(٢) - مجموع فتاوى ابن تيمية ( ٢١ : ١٩ ) .

انقطاعاً بين مجاهد<sup>(١)</sup> وأم هانئ منتف ، فإن النسائي<sup>(٢)</sup> قد رواه متصلاً من طريق عطاء وسنده حسن<sup>(٣)</sup> . ومن هنا نقول إنه عُدِم الدليل الذي يقضي بانتقال هذا الماء المتغير الرائحة بشيء طاهر من الطهورية إلى الطاهر فيبقى على طهوريته .

(١) - مجاهد بن جبر المكي ، أبو الحجاج المخزومي . ولد في خلافة عمر سنة ( ٣١ هـ ) . ثقة إمام في التفسير والحديث . مات بمكة . اختلف في سنة وفاته فقليل سنة ( ١٠١ هـ ) ، وقيل ( ١٠٤ هـ ) ، وقيل غير هذا ، وكان له من العمر ( ٨٣ ) سنة .

انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ( ٤ : ٢٥ - ٢٦ ) ؛ سير أعلام النبلاء ( ٤ : ٤٤٩ - ٤٥٧ ) ؛ تذكرة الحفاظ ( ١ : ٩٢ - ٩٣ ) .

(٢) - أحمد بن شعيب بن علي بن سنان النسائي ، أبو عبد الرحمن . أحد الأئمة المبرزين والحفاظ المتقنين . كان أفقه مشايخ مصر في عصره ، وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار ، وأعرفهم بالرجال . له من الكتب : السنن الكبرى ، والسنن الصغرى ، عمل اليوم والليلة ، الضعفاء والمتروكين . توفي سنة ( ٣٠٣ هـ ) .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ( ٢ : ٦٩٨ - ٧٠١ ) ؛ تهذيب التهذيب ( ١ : ٢٦ - ٢٧ ) .

(٣) - مشكاة المصابيح ، للخطيب التبريزي ( ١ : ١٥١ ) .

المسألة الثانية : تغير رائحة الماء بشيء طاهر له رائحة خبيثة  
فرض المسألة :

إذا وقع في الماء ثوم ، أو بصل ، أو كراث ، أو غيره من الطاهرات التي لها روائح خبيثة فهل تغير الماء بهذه الروائح الخبيثة يسلب طهورية الماء أم لا ؟  
قبل بيان هذه المسألة نوضح ما يأتي :

أولاً : أن الساقط في الماء من الثوم ونحوه مما له رائحة خبيثة طاهرٌ . وقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله - في الطاهرات الساقطة في الماء إذا غيرت إحدى أوصافه - ريحه ، أو طعمه ، أو لونه .

قال ابن قدامة<sup>(١)</sup> - رحمه الله - : ( ما خالطه طاهر يمكن التحرز منه فغير إحدى صفاته طعمه ، أو لونه ، أو ريحه فقد اختلف أهل العلم في الوضوء به )<sup>(٢)</sup> .

وهذا ما سبق بيانه في المسألة السابقة التي رجحنا القول فيها بطهورية الماء الذي تغيرت رائحته بشيء طاهر له رائحة طيبة ؛ لأن هذا التغير لم يسلب إطلاق اسم الماء .  
وفيما يلي أقوال الفقهاء - رحمهم الله - في المتغير بالطاهرات :-

١ - قال ابن نجيم<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - : ( يجوز الوضوء بالماء ولو خالطه شيء طاهر فغير

(١) - عبد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة الجامعي ، المقدسي الدمشقي الحنبلي ، أبو محمد موفق الدين . ولد سنة ( ٥٤١ هـ ) . إمام الحنابلة ، وفقيهها بدمشق . كان ثقة ، حجة ، نبيلاً ، نزيهاً ، عابداً . من أشهر مصنفاته : المغني ، الكافي ، المقنع ، العمدة . توفي بدمشق سنة ( ٦٢٠ هـ ) .

انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ( ٢٢ : ١٦٥ - ١٧٣ ) ؛ شذرات الذهب ( ٥ : ٨٨ - ٩٢ ) ؛ المقصد الأرشد ( ٢ : ١٥ - ٢٠ ) .

(٢) - المغني ( ١ : ٢١ ) .

(٣) - زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهر بابتنجيم . ولد سنة ( ٩٢٦ هـ ) . فقيه حنفي . له تصانيف . منها : الأشباه والنظائر ، البحر الرائق . توفي سنة ( ٩٩٧ هـ ) .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب ( ٨ : ٣٥٨ ) ؛ الطبقات السنية ( ٣ : ٢٧٥ - ٢٧٦ ) .

أحد أوصافه التي هي الطعم ، واللون ، والريح (١) .

٢- قال ابن عبد البر (٢) - رحمه الله - : (الماء الطاهر الذي لا يتطهر به ماء أضيف إلى شيء من الأشياء الطاهرة تخالطه ، أو بامتزاج حتى غير ذلك الشيء اسمه ولونه وطعمه وريحه مثل : ماء بل فيه خبز ، أو نقع فيه تين ، أو زبيب ، أو تمر ، أو جلد ، أو مسه زعفران ، أو زيت ، أو ماء ورد ، أو عصارة شيء ، أو غير ذلك مما غير منه طعماً أو لوناً أو رائحةً وغلب عليه فإذا كان شيء من ذلك فقد حرم الوضوء بذلك الماء والتطهير به . . . فإن غلب الماء كان الحكم للماء لا له ) (٣) .

٣- قال الشافعي (٤) - رحمه الله - : (إذا وقع في الماء شيء حلال فغير له ريحاً ، أو طعماً ولم يكن الماء مستهلكاً فيه فلا بأس أن يتوضأ به وذلك أن يقع فيه

(١) - البحر الرائق ( ١ : ٧١ ) .

(٢) - يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي ، أبو عمر . ولد بقرطبة سنة ( ٣٦٨ هـ ) . من كبار حفاظ الحديث . كان فقيهاً ، عابداً ، مجتهداً ، خضع لعلمه علماء الزمان . قال ابن حزم : (لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله ) . من مصنفاته : الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، الكافي ، الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف ، الآثار وغيرها . توفي سنة ( ٤٦٣ هـ ) ، وله (٩٥) سنة .

انظر ترجمته في : الأعلام ( ٨ : ٢٤٠ ) ؛ سير أعلام النبلاء ( ١٨ : ١٥٣ - ١٦٣ ) ؛ شذرات الذهب ( ٣ : ٣١٤ - ٣١٦ ) ؛ الدياج المذهب ( ص : ٣٥٧ - ٣٥٩ ) .

(٣) - الكافي في فقه أهل المدينة ( ١ : ١٢٨ ) .

(٤) - محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف القرشي ، أبو عبد الله الشافعي . ولد سنة ( ١٥٠ هـ ) . أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة والجماعة . إليه ينتسب المذهب الشافعي . اشتهر بالورع ، وسعة العلم ، وحدة الذكاء . له مؤلفات عديدة منها : الأم في الفقه ، المسند في الحديث ، أحكام القرآن ، الرسالة في أصول الفقه وغيرها . مات سنة ( ٢٠٤ هـ ) .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ( ١ : ٣٦١ - ٣٦٣ ) ؛ سير أعلام النبلاء ( ١٠ : ١٩٩ - ٥ ) ؛ طبقات الشافعية ، للحسيني ( ص : ١٦ - ٢٤ ) .

اللبان<sup>(١)</sup> أو القطران<sup>(٢)</sup> فيظهر ريحه ، أو ما أشبهه وإن أخذ ماء فشيب به فصار الماء مستهلكاً فيه لم يتوضأ به . . . فلو صب فيه مسك أو شيء يجمع في الماء حتى يصير الماء غير متميز منه فظهر فيه ريح لم يتوضأ به ؛ لأنه حينئذ ماء مخوض به . . . وهكذا كل ما ألقى فيه من المأكول من سويق<sup>(٣)</sup> وغيره إذا ظهر فيه الطعم والريح مما يختلط فيه لم يتوضأ به ؛ لأن الماء حينئذ منسوب إلى ما خالطه منه<sup>(٤)</sup> .

٤- قال البهوتي<sup>(٥)</sup> - رحمه الله - : (إن تغير لونه أو طعمه أو ريحه بطاهر من غير جنس الماء لا يشق صونه عنه ساقط فيه كزعفران فطاهر ؛ لأنه ليس بماء مطلق )<sup>(٦)</sup> .

٥- قال ابن حزم الظاهري - رحمه الله - : ( وكل ماء خالطه شيء طاهر مباح فظهر فيه لونه وريحه وطعمه إلا أنه لم يزل عنه اسم الماء فالوضوء به جائز ، والغسل به للجناية جائز )<sup>(٧)</sup> . ومحل الأدلة في المطلب السابق<sup>(٨)</sup>

(١) - اللُّبَّانُ : ضرب من الصمغ . قال أبو حنيفة : اللُّبَّانُ شجرة شوكة لا تسمو أكثر من ذراعين ، ولها ورقة مثل ورقة الآس وثمره مثل ثمرته ، وله حرارة في الفم . وقيل : اللُّبَّانُ : الصنوبر . حكاه ابن الأعرابي ، واللُّبَّانُ : الكُنْدُرُ . والجمع لبان وربما يتبخر به . لسان العرب ، مادة (لبن) ؛ مختار الصحاح ، مادة (لبن) .

(٢) - القَطْرَانُ : عصارة شجر الأبهل والأرز يطبخ ثم تطلى به الإبل . وقيل : إنه عصير ثمر الصنوبر . انظر : لسان العرب ، مادة (قطر) .

(٣) - السَّوِيقُ : ما يعمل من الحنطة والشعير . المصباح المنير ، مادة (سقت) .

(٤) - الأم (٦ : ١) .

(٥) - منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي . ولد بمصر سنة (١٠٠٠هـ) . شيخ الحنابلة في عصره . نسبه إلى يهوت . من مؤلفاته : الروض المربع ، كشاف القناع عن متن الإقناع ، عمدة الطالب . توفي بالقاهرة سنة (١٠٥١هـ) .

انظر ترجمته في : الأعلام (٧ : ٣٠٧) ؛ معجم المؤلفين (١٣ : ٢٢) .

(٦) - الروض المربع (١ : ٦٦) .

(٧) - المغلي (١ : ٢٠٠) .

(٨) انظر : الصفحات (٦٩ - ٧٧) .

ثانياً : ورد الشرع الحنيف بسقوط صلاة الجماعة عن من أكل ثوماً ، أو بصلاً ، أو ما له رائحة خبيثة فعن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ الثُّومَ وَقَالَ مَرَّةً مَنْ أَكَلَ الْبَصَلَ وَالثُّومَ وَالْكُرَّاثَ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا ؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَسْأَدَى مِمَّا يَتَأَذَى مِنْهُ بَنُو آدَمَ " <sup>(١)</sup> .  
وعليه فإنه ينظر إلى حكم هذه المسألة من هاتين الناحيتين :

الناحية الأولى : كون الساقط في الماء من الطاهرات .

الناحية الثانية : كون الساقط في الماء مما ورد النهي عن حضور المساجد لمن أكله .  
فنقول - والله أعلم - إن الرائحة الخبيثة الساقطة في الماء بما أنها طاهرة فهي غير سالبة لطهورية الماء ؛ لأنها لم تسلب إطلاق اسم الماء ؛ فالماء باق على إطلاقه يجوز الوضوء به إلا أننا في هذه المسألة ننظر إلى الأذى الذي تحدثه الرائحة الخبيثة الموجودة في الماء على الآخرين فإن كانت هذه الرائحة قوية بحيث يتأذى بها الناس والملائكة ، فإنه يجب عليه أن يترك هذا الماء ولا يتوضأ به إذا وجد غيره ، أما إذا لم يجد غيره فإنه يتوضأ به ولا يعدل عنه إلى التيمم ؛ لأنه يطلق عليه اسم الماء ، والله - سبحانه وتعالى - لم ييح التيمم إلا عند فقد الماء وعدم القدرة على استعماله حيث قال الله - تعالى - : ﴿ ... فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ <sup>(٢)</sup> وهذا يعتبر واحداً للماء ، إلا أنه يترك صلاة الجماعة قياساً على من أكل ثوماً أو بصلاً في ترك صلاة الجماعة ؛ بجامع حصول الأذى من كليهما ؛ بل إن تركه لصلاة الجماعة أولى من الذي أكل ثوماً أو بصلاً ؛ لأن الرائحة الخبيثة موجودة في جميع مواضع بدنه ، وقد علق النبي - صلى الله عليه وسلم - الحضور على وجود الرائحة وعدمها .

(١) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ١ : ٣٩٤ ) - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب نهي من أكل ثوماً أو بصلاً ، أو كراثاً أو نحوها .

(٢) - الآية ( ٦ ) من سورة المائدة .

أما إذا غيرت هذه الطاهرات الماء بحيث سلبته إطلاق اسم الماء بأن طبخت فيه حتى صار يقال عنه مرقة ثوم ونحوها فإنه لا يجوز الوضوء به لسلبه إطلاق اسم الماء .

الفرع الثاني : تغير رائحة الماء بشيء نجس ، وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : تغير الماء بما يقع فيه من النجاسات :

ذهب الفقهاء - رحمهم الله - إلى أن الماء إذا تغيرت رائحته بوقوع النجاسة فيه فإنه يصبح نجساً ؛ لتغير وصف من أوصاف الماء ( الرائحة ) سواء كان هذا التغير فاحشاً ، أو يسيراً . وسواء كان الماء قليلاً ، أو كثيراً ، جارياً ، أو راكداً . وخالفهم في ذلك عبد الملك بن الماجشون - رحمه الله - حيث إنه لم يعتبر تغير رائحة الماء بالنجاسة الواقعة فيه بخلاف غيرها من أوصاف الماء إذا تغيرت فقال : تغير الريح لا يضر مطلقاً . وذهب البعض إلى التفريق بين كون تغير الرائحة كثيراً فيضر وخفيفاً فلا يضر . وفيما يلي بيان مذاهب العلماء في حكم تغير رائحة الماء بما يقع فيه من النجاسات ، وأدلتهم ، ومناقشتها ، وال ترجيح .

المذاهب

المذهب الأول :

إذا تغيرت رائحة الماء برائحة النجاسة الواقعة فيه ، فإن الماء يصير نجساً فلا يستعمل في العادات ولا العبادات . وإليه ذهب الحنفية <sup>(١)</sup> ، والمالكية <sup>(٢)</sup> ، والشافعية <sup>(٣)</sup> ، والحنابلة <sup>(٤)</sup> وابن حزم <sup>(٥)</sup> ، وحكى ابن المنذر <sup>(٦)</sup> - رحمه الله -

(١) - البحر الرائق ( ١ : ٧٨ ) ؛ شرح فتح القدير ( ١ : ٧٨ ) ؛ فتاوى قاضي خان ، لقاضي خان ( ١ : ٣ )

(٢) - الكافي في فقه أهل المدينة ( ١ : ١٢٨ ) ؛ حاشية العدوي ( ١ : ٧٠ ) ؛ بداية المجتهد ( ١ : ٢٧ ) .

(٣) - المجموع ( ١ : ١١٠ ) ؛ مغني المحتاج ( ١ : ٣٥ ، ٤١ )

(٤) - المغني ( ١ : ٣٨ ) ؛ الإقناع ، للحجاوي ( ١ : ٤١ ) ؛ العدة ، لبهاء الدين المقدسي ( ١ : ١٨ ) ؛ كشف القناع ( ١ : ٤٢ ) .

(٥) - المحلى ( ١ : ١٣٥ ) .

(٦) - محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، أبو بكر . نزيل مكة . أحد الأئمة الأعلام ممن يقتدى بنقله في الحلال والحرام . كان مجتهداً لا يقلد أحداً . له تصانيف كثيرة منها : الإجماع ، الأوسط ، الإقناع ، الإشراف =



الإجماع على هذا <sup>(١)</sup>.

المذهب الثاني :

أن الماء إذا تغيرت رائحته برائحة النجاسة الواقعة فيه طهور . وإليه ذهب ابن الماجشون <sup>(٢)</sup>

المذهب الثالث :

التفريق بين الكثرة والقلة . فإذا تغيرت رائحة الماء برائحة النجاسة الواقعة فيه وكانت الرائحة خفيفة فإن الماء يبقى على طهوريته <sup>(٣)</sup> . وقد نسب ابن عرفة <sup>(٤)</sup> هذا القول لسحنون <sup>(٥)</sup> .

= في اختلاف العلماء ، وغيرها . توفي بمكة سنة ( ٣٠٩ هـ ) ، وقيل ( ٣١٠ هـ ) ، وقيل ( ٣١٨ هـ ) وهو المعتمد ، وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في : طبقات الفقهاء (ص : ٢٠٦) ؛ طبقات الشافعية (٢ : ٩٨-٩٩) ؛ تذكرة الحفاظ (٣ : ٧٨٢-٧٨٣) .

(١) - الإجماع ، لابن المنذر (ص : ٣٣) ؛ انظر : الإقصاص ، لابن هبيرة (١ : ٥٨) .

(٢) - حاشية الدسوقي (١ : ٦٥) ؛ البيان والتحصيل ، لابن رشد (١ : ١٣٩) .

(٣) - حاشية الدسوقي (١ : ٦٥) .

(٤) - محمد بن محمد بن عرفة الورغمي المالكي ، أبو عبد الله . ولد سنة ( ٧١٦ هـ ) . إمام تونس وعالمها وخطيبها في عصره . من كنه : المختصر الكبير ، تفسير ابن عرفة ، الهداية الكافية . توفي في تونس سنة ( ٨٠٣ هـ ) .

انظر ترجمته في : الأعلام (٧ : ٤٣) ؛ شذرات الذهب (٧ : ٣٨) ؛ البدر الطالع (٢ : ٢٥٥-٢٥٦) ؛ الديباج المذهب (ص : ٣٣٧-٣٤٠) .

(٥) - عبد السلام بن سعيد بن حبيب بن حسان بن هلال بن بكار بن ربيعة بن عبد الله التنوخي الحمصي الأصل ، المغربي القيرواني المالكي ، أبو سعيد . ولد سنة ( ١٦٠ هـ ) . يلقب بسحنون . فقيه أهل زمانه وشيخ عصره ، وعالم وقته . انتهت إليه رئاسة العلم بالمغرب ، وعلى قوله يعول أهل المغرب . قاضي القيروان . مناقبه كثيرة . صنف المدونة على مذهب الإمام مالك . توفي سنة ( ٢٤٠ هـ ) ، وكان له من العمر ( ٨٠ ) سنة . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٢ : ٦٣-٧٠) ؛ الديباج المذهب (ص : ١٦٠-١٦٦) .

## الأدلة

أولاً : أدلة المذهب الأول :

استدل القائلون بأن تغير رائحة الماء برائحة النجاسة الواقعة فيه سالب للطهوية بالسنة النبوية ، والآثار ، والإجماع .

( أ ) - من السنة النبوية :

١- ما روي عن أبي أمامة الباهلي <sup>(١)</sup> - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " الْمَاءُ لَا يُنَجِّسُ إِلَّا مَا غَيَّرَ رِيحَهُ أَوْ طَعْمَهُ " <sup>(٢)</sup> .  
وجه الدلالة :

أن الماء لا يحكم بنجاسته إلا عند تغيره .

٢- وروي عنه - أيضاً - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " إِنْ الْمَاءَ طَاهِرٌ إِلَّا إِنْ تَغَيَّرَ رِيحُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ بِنَجَاسَةٍ تَحْدُثُ فِيهِ " <sup>(٣)</sup> .  
وهذا نص في المسألة .

(١) - صدي بن عجلان . سكن مصر ثم حمص ومات بها . كان من المكثرين من الرواية . توفي سنة ( ٨١ هـ ) ، وقيل ( ٨٦ هـ ) . وهو آخر من مات بالشام من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .  
انظر ترجمته في : أسد الغابة ( ٥ : ١٦ - ١٧ ) ؛ الإصابة ( ٢ : ١٨٢ ) .

(٢) - أخرجه البيهقي في سننه الكبرى ( ١ : ٢٥٩ ) - كتاب الطهارة - باب نجاسة الماء الكثير إذا غيَّرتَه النجاسة ، وقال : ( رواه عيسى بن يونس عن الأحوص بن حكيم عن راشد بن سعد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مرسلًا ، ورواه أبو أسامة عن الأحوص عن ابن عون وراشد بن سعد من قولهما ، والحديث غير قوي إلا أنا لا نعلم في نجاسة الماء إذا تغير بالنجاسة خلافاً والله أعلم ) . وقد ذكر ابن الملقن مثل هذا . انظر : خلاصة البدر المنير ( ١ : ٨ ) .

(٣) - أخرجه البيهقي في سننه الكبرى ( ١ : ٢٥٩ ) - كتاب الطهارة - باب نجاسة الماء الكثير إذا غيَّرتَه النجاسة . قال الحافظ ابن حجر : أورده من طريق عطية ابن بقية عن أبيه عن ثور عن راشد بن سعد عن أبي أمامة وفيه تعقيب على من زعم أن ابن رشد قد تفرد بوصله ) . تلخيص الحبير ( ١ : ١٥ ) .  
وقد ضَعَفَ الحديث الزيلعي في نصب الراية ( ١ : ٩٠ ) .

ب) - من الأثر :

ما روي عن الأوزاعي<sup>(١)</sup> - رحمه الله - أنه قال : ( لا يفسد الماء بالنجاسة إلا أن يكون تغير طعمه ، أو ريحه )<sup>(٢)</sup> .

د) - الإجماع :

(أجمع أهل العلم على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت للماء طعمه ، أو لونه ، أو ريحاً أنه نجس مادام كذلك)<sup>(٣)</sup> .

قال محمد بن رشد<sup>(٤)</sup> - رحمه الله - : ( لا اختلاف بين أهل العلم فيما علمت أن الماء إذا أنتن واشتدت رائحته من موت الدابة فيه أنه نجس وأن من توضأ به يعيد الصلاة في الوقت ويعده )<sup>(٥)</sup> .

ثانياً : أدلة المذهب الثاني :

استدل القرافي - رحمه الله - لما ذهب إليه ابن الماجشون بالقياس .

(١) - عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي ، أبو عمرو . ولد سنة ( ٨٨ هـ ) . إليه فتوى الفقه لأهل الشام . أحد أئمة الحديث . كان ثقة ، مأموناً ، صدوقاً ، كثير الحديث والعلم . له مؤلفات منها : كتاب السنن في الفقه ، المسائل . توفي ببيروت سنة ( ١٥٧ هـ ) .

انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ( ٢ : ٥٣٧ - ٥٣٩ ) ؛ تذكرة الحفاظ ( ١ : ١٧٨ - ١٨٣ )

(٢) - ذكره ابن الجوزي في مختصر اختلاف العلماء ( ١ : ١١٦ ) - كتاب الطهارة - باب في الماء الذي خالطته نجاسة .

(٣) - الإجماع ( ص : ٣٣ ) .

(٤) - محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي ، أبو الوليد . ولد سنة ( ٤٠٥ هـ ) . شيخ المالكية ، وقاضي الجماعة بقرطبة ومفتيها . كان عالماً بالفتوى . من كتبه : المقدمات ، البيان والتحصيل . توفي بمراكش ونقل إلى قرطبة سنة ( ٥٢٠ هـ ) ، وعمره ( ٧٠ ) سنة .

انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ( ١٩ : ٥٠١ - ٥٠٢ ) ؛ شذرات الذهب ( ٤ : ٦٢ ) ؛ الديباج المذهب ( ص : ٢٧٨ - ٢٧٩ ) .

(٥) - البيان والتحصيل ( ١ : ٣٨ ) .

فقال : ( ووجه قول عبد الملك :

١ - أن الثياب لا تنجس بروائح النجاسات ، فكذلك الماء ؛ لأنه أقوى في الدفع عن نفسه .

٢ - لو كان تغير الرائحة معتبراً لذكر في الحديث (١) .

ثالثاً : أدلة المذهب الثالث :

وهم القائلون بالفرق بين تغير الرائحة إذا كانت قليلة أو كثيرة . ولم أجد لهم دليلاً فيما ذهبوا إليه .

المناقشة

أولاً : مناقشة أدلة المذهب الأول :

نوقش ما استدل به القائلون من أن الماء إذا تغيرت رائحته برائحة النجاسة الواقعة فيه نجس بأن بالحديثين اللذين يرويهما أبو أمامة رضي الله عنه - ضعيفان ، لا يحتج بهما . وقد اتفق المحدثون على تضعيفهما (٢) .

وأما الاستثناء (٣) الوارد فيهما فإنه استثناء ضعيف عند علماء الحديث ، وغيرهم (٤) . وقد أجاب أصحاب المذهب الأول عن هذا بأن الإجماع وقع على مضمون الاستثناء الوارد في الحديثين ، والإجماع حجة شرعية (٥) .

(١) - الذخيرة ( ١ : ١٧٣ ) .

(٢) - انظر : المرجع السابق .

(٣) - الاستثناء : هو استفعال من التثني . يقال : ثبت الشيء : إذا صرفته . وهو ما دل على مخالفة بإلا ، غير الصفة وأخواتها نحو ليس وغير ، وعدا ، وخلا ، وحاشا ، وغيرها . وهو نوعان : إما منقطع ، أو متصل . فالمنقطع : ما دل على مخالفة بإلا غير الصفة وأخواتها من غير إخراج ، والمتصل : قول ذو صيغ مخصوصة ، محصورة ، دال على أن المذكور به لم يرد بالقول الأول . انظر : البرهان ( ١ : ٢٥٨ ) ؛ الإيهام ( ٢ : ١٤٤ ) ؛ روضة الناظر ( ص : ٢٢٣ ) .

(٤) - تلخيص الخبير ( ١ : ١٤-١٦ ) .

(٥) - انظر : السيل الجرار ، للشوكاني ( ١ : ٥٤ ) ؛ الروض التديية ، للقنوجي ( ١ : ٥-٦ ) .

يقول الإمام الشافعي - رحمه الله - : ( وما قلت من أنه إذا تغير طعم الماء وريحه ولونه كان نجساً ، يروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من وجه لا يُثبِتُ أهل الحديث إسناده ، وهو قول العامة ، لا أعلم بينهم فيه خلافاً ) <sup>(١)</sup> .

ثانياً : مناقشة أدلة المذهب الثاني :

ويمكن مناقشة ما ذهب إليه ابن الماجشون من أن الماء إذا تغيرت رائحته برائحة النجاسة الواقعة فيه طهور ، ولا أثر لوجود الرائحة كما يأتي :

- ١- إن قوله هذا لا يعتد به ؛ لأنه شذبه عن إجماع أهل العلم .
- ٢- القياس الذي استدل به لا يتم ؛ لأنه لم يثبت أن الثياب لا تنجس برائحة النجاسات بل هذه المسألة خلافية بين العلماء ، فالبعض منهم يقول : إن الثياب لا تنجس بروائح النجاسات ، والبعض الآخر يقول : تنجس الثياب بها <sup>(٢)</sup> .

والراجع - والله أعلم - أن الثياب لا تنجس بروائح النجاسات بدليل قوله - صلى الله عليه وسلم - : " لا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا " <sup>(٣)</sup> . فخرج الريح ناقض للوضوء ومبطل للصلاة ؛ لأنها نجسة ومع ذلك فإن رائحتها تعلق بالثوب بل وبالبدن ومع ذلك لم يرد في الشرع الأمر بغسل الثوب من رائحة الريح ، ولا البدن ، بل اكتفى الشرع في ذلك بتعدي هذا إلى غسل أعضاء الوضوء دون غسل المحل .

(١) - أخرجه البيهقي في سننه الكبرى ( ١ : ٢٦٠ ) - كتاب الطهارة - باب نجاسة الماء الكثيرة إذا غيرته النجاسة .

(٢) - انظر : البحر الرائق ( ١ : ٢٤٥ ) ؛ المجموع ( ١ : ١٢٦ ) ؛ الإنصاف ( ١ : ٣٣٣ ) .

(٣) - متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه ( ١ : ٦٤ ) - كتاب الوضوء - باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن ، واللفظ له ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ( ١ : ٢٧٦ ) - كتاب الطهارة - باب الدليل على أن من يقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك .

- ٣ - إن نجاسة الثوب أخف حكما من نجاسة الماء فلا تقاس عليها ، قال ابن قدامة - رحمه الله - : ( ما أصاب الإنسان من دخان النجاسات وغبارها فلم يجتمع منه شيء ولا ظهرت صفته فهو معفو عنه لعدم إمكان التحرز ) <sup>(١)</sup> .
- ٤ - إن البعض من المالكية نزل قوله هذا منزلة الرائحة التي تكون عن مجاورة بخلاف ما إذا كانت من مخالطة ؛ وهذا ليس محل النزاع <sup>(٢)</sup> .
- ٥ - أما قوله: إن الماء أقوى في الدفع عن نفسه فلا يؤثر تغييره بالرائحة فيرده الحس والمشاهدة ؛ إذ لو كان الماء دافعا عن نفسه لما ظهرت رائحة الملقى فيه فبطلت قوة الدفع .
- ٦ - أما قوله : لو كان تغير الرائحة معتبرا للذكر في الحديث ، فمردود ؛ لأنها ذكرت في الحديث كغيرها من الصفات لكن الحديث ضعيف ، إلا أن الإجماع وقع على مضمون الاستثناء <sup>(٣)</sup> .
- وقد ضعف الدسوقي <sup>(٤)</sup> - رحمه الله - ما ذهب إليه ابن الماجشون وقول ما قال بالفرق بين الرائحة الكثيرة والقليلة <sup>(٥)</sup> .

(١) - الكافي في فقه أحمد ( ١ : ٨٩ ) .

(٢) - الذخيرة ( ١ : ١٧٢ ) .

(٣) - انظر : المجموع ( ١ : ١٦٠ ) ؛ السيل الجرار ( ١ : ٥٤ ) .

(٤) - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي الأزهرى ، أبو عبد الله . من تأليفه : حاشية على الدردير على المختصر ، حاشية على شرح الجلال المحلى على البردة . توفي بالقاهرة سنة ( ١٢٣٠ هـ ) .

انظر ترجمته في : شجرة النور الزكية ( ص : ٣٦١ - ٣٦٢ ) ؛ الأعلام ( ٦ : ١٧ ) .

(٥) - انظر : حاشية الدسوقي ( ١ : ٦٥ ) .

### الترجيح

الذي يظهر - لي - أن الماء إذا تغيرت رائحته بالنجاسة الواقعة فيه فإنه يحرم استعماله في العادات ، والعبادات استناداً إلى الدليل الشرعي وهو الإجماع فوجود رائحة النجاسة في الماء يسلبه الطهورية سواء كان هذا الماء قليلاً ، أو كثيراً ، أو كان المَعْرُله مادة مرئية ، أو غير مرئية كالبول وغيره من النجاسات .

قال أبو حاتم<sup>(١)</sup> - رحمه الله - : ( قوله - صلى الله عليه وسلم - : " الْمَاءُ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ " )<sup>(٢)</sup> لفظة أطلقت على العموم تستعمل في بعض الأحوال وهو المياه الكثيرة التي لا تحتمل النجاسة فتطهر فيها ، وتخص هذه اللفظة التي أطلقت على العموم ورود سنة وهو قوله - صلى الله عليه وسلم - : " إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ " <sup>(٣)</sup> . ويخص هذين الخبرين الإجماع على أن الماء قليلاً كان ، أو كثيراً فغير طعمه ، أو لونه ، أو ريحه نجاسة وقعت فيه أن ذلك الماء نَجِسٌ بهذا الإجماع الذي يخص عموم تلك اللفظة المطلقة التي ذكرناها <sup>(٤)</sup> .

(١) - محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ التميمي البصري الشافعي ، أبو حاتم . كان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار . عالماً بالطب وفنون العلم . له مصنفات عديدة منها : المسند الصحيح ، التاريخ ، كتاب الضعفاء ، وغيرها . توفي بسجستان سنة ( ٣٥٤هـ ) .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ( ٣ : ٩٢٠ - ٩٢٤ ) ؛ شذرات الذهب ( ٣ : ١٦ ) ؛ طبقات الشافعية ( ١ : ١٠٥ - ١٠٦ ) .

(٢) - أخرجه الطبراني في الكبير ( ١١ : ٣٧٤ ) ، برواية ابن عباس ؛ وأخرجه في الأوسط ( ٣ : ٦٠ ) ؛ وأخرجه أبو يعلى في مسنده بتحقيق الأثري ( ٤ : ٣٨٧ ) ، برواية عائشة . قال الهيثمي في مجمع الزوائد : ( رجاله ثقات ) . ( ١ : ٢١٤ ) .

(٣) - أخرجه ابن ماجة في سننه ( ١ : ١٧٢ ) - كتاب الطهارة - باب مقدار الماء الذي لا تنجس ، وقد صححه الألباني في الجامع الصغير ( ١ : ١٧٣ ) .

(٤) - صحيح ابن حبان ، لابن حبان ( ٤ : ٥٩ ) .

## المسألة الثانية : حكم الماء المتروح <sup>(١)</sup> برائحة النجاسة

اتفق الفقهاء - رحمهم الله - على أن الماء إذا جاور النجاسة كجيفة الميتة فتروح بها لا ينجس بل هو طهور ، ولا أثر لهذه الرائحة الخبيثة ؛ لأن تغيره بها كان من مجاورة تحصل المشقة بها <sup>(٢)</sup> وقد حكى ابن مفلح <sup>(٣)</sup> - رحمه الله - وغيره الإجماع على هذا فقال : ( ما تروح بريح ميتة إلى جانبه - طهور - لا نعلم فيه خلافاً ) <sup>(٤)</sup> .

ومما يدل على طهورية الماء المتروح برائحة النجاسة ما يأتي :

١- مفهوم المخالفة <sup>(٥)</sup> من قوله - صلى الله عليه وسلم - : "إِنَّ الْمَاءَ طَاهِرًا إِلَّا أَنْ تَغَيَّرَ رِيحُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ بِنَجَاسَةٍ تَحْدُثُ فِيهِ" <sup>(٦)</sup> .

فالماء طهور إذا تغيرت رائحته برائحة النجاسة الغير واقعة فيه - أي المجاورة .

(١) - الْمُرَوَّحُ : أي المستغير ، وأُرْوَحَ : أُنْتِنَ ، يقال : تَرَوَّحَ الماء إذا أخذ ريح غيره بقربه منه ، ومنه قول الفقهاء : تروح الماء بجيفة بقربه . انظر : المصباح المنير ، مادة ( راح ) .

(٢) - انظر : بدائع الصنائع ( ١ : ٨٤ ) ؛ الشرح الكبير ، للرددير ( ١ : ٦٢ ) ؛ المجموع ( ١ : ١٠٦ ) ؛ المعني ( ١ : ٢٣ ) ؛ الإقناع ، للحجاوي ( ١ : ٢٧ ) .

(٣) - محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج ، شمس الدين المقدسي الراميني الصالحي ، أبو عبد الله . ولد سنة ٧٠٨ هـ . أعلم أهل عصره بمذهب الإمام أحمد بن حنبل . له مصنفات منها : كتاب الفروع ، النكت ، الفوائد السننية على مشكل المحرر ، الآداب الشرعية الكبرى . توفي سنة ( ٧٦٣ هـ ) . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ( ٦ : ١٩٩ - ٢٠٠ ) ؛ المقصد الأرشد ( ٢ : ٥١٧ - ٥٢٠ ) ؛ الأعلام ( ٧ : ١٠٧ ) .

(٤) - المبدع ( ١ : ٣٧ ) .

(٥) - مفهوم المخالفة : هو أن يكون مدلول اللفظ في محل السكوت مخالفاً لمدلوله في محل النطق . ويسمى دليل الخطاب . الإحكام في أصول الأحكام ، للآمدي ( ٣ : ٦٩ - ٧٠ ) .

(٦) - سبق تخريجه ( ص : ٩٤ ) .



٢- أن قتادة - رحمه الله - سئل عن الماء الذي قد أُرُوِّحَ أيتوضأ منه؟ فقال : (لَا بَأْسَ  
بِالمَاءِ الطَّرِيقِ والمَاءِ الرَّنْقِ قَالَ : الطَّرِيقُ الَّذِي تَطْرُقُهُ الدَّوَابُّ وَتَخُوضُهُ والرَّنْقُ  
الَّذِي قَدْ أُرُوِّحَ )<sup>(١)</sup> .

(١) سبق تخريجه ( ص : ١٧ ) .

## المطلب الثاني : تغير رائحة الماء بما لا ينفك عنه، وفيه مسائل:

المسألة الأولى : حكم الماء الذي أنتنت رائحته بالمكث:

الماء المتغير بالمكث : هو الماء الذي طالت إقامته في مكانه من غير مخالطة نجاسة <sup>(١)</sup>. وقد يطلق عليه بعض الفقهاء لفظ الآجن <sup>(٢)</sup>. ومعناه : الذي يطول مكثه وركوده بالمكان حتى يتغير طعمه وريحه من غير نجاسة تخالطه <sup>(٣)</sup>. قال السرخسي - رحمه الله - : ( وتغير الرائحة يكون بطول المكث كما قيل الماء إذا سكن منتنه تحرك ننته . وإذا طال مكثه ظهر خبثه ) <sup>(٤)</sup>. وقد ذهب الفقهاء <sup>(٥)</sup> - رحمهم الله - إلى جواز الوضوء بالماء الذي أنتنت رائحته بالمكث في أرض أو آنية من آدم ، أو نحاس ، أو غيرهما ؛ لأنه مازال على إطلاقه وهذا التغير لم يخرج عن الإطلاق .

(١) - انظر : كشف القناع ( ١ : ٢٧ ) .

(٢) - الآجن : المتغير ، يقال آجن الماء أجناً وأجُوناً : إذا تغير فهو آجنٌ ، انظر : المصباح المنير ، مادة ( آجن ) .

(٣) - الأوسط ، لابن المنذر ( ١ : ٢٥٩ - ٢٦٠ ) .

(٤) - المبسوط ( ١ : ٦٢ ) .

(٥) - انظر : بدائع الصنائع ( ١ : ١٥ ) ؛ البحر الرائق ( ١ : ٧١ ) ؛ الخرشبي ( ١ : ٦٨ ) ؛ الشرح الكبير ،

للرددير ( ١ : ٦٣ ) ؛ المجموع ( ١ : ٩١ ) ؛ الأم ( ١ : ٧ ) ؛ زاد المحتاج ( ١ : ١٨ ) ؛ المغني ( ١ : ٢٣ ) ؛

منار السبيل ، لابن ضويان ( ١ : ١٧ ) ؛ الإقناع ، للحجاوي ( ١ : ٢٧ ) ؛ شرح منتهى الإرادات ( ١ : ١٣ ) .

وذهب ابن سيرين<sup>(١)</sup> - رحمه الله - إلى كراهية الوضوء بالماء المتغير بالمكث<sup>(٢)</sup> .  
وفيما يلي بيان الأدلة، والترجيح:

### أولاً : أدلة الجمهور

استدل القائلون بجواز الوضوء بالماء المتغير بالمكث بالسنة النبوية ، والآثار ، والإجماع ، والمعقول.

( أ ) - من السنة النبوية :

مطلق الأحاديث الدالة على جواز استعمال الماء وهو بهذه الصورة ومن الأحاديث ما يلي :

١- ما روي عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ :  
أَتَتَوَضَّأُ مِنْ بَثْرٍ بُضَاعَةٌ وَهِيَ يُلْقَى فِيهَا الْحَيْضُ<sup>(٣)</sup> وَلَحُومُ الْكِلَابِ وَالتَّنُّ، فَقَالَ :  
إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ<sup>(٤)</sup> .

(١) - محمد بن سيرين الأنصاري ، مولاهم أبو بكر بن أبي عمرة البصري . ولد لستين بقيتا من خلافة عثمان بن عفان . إمام وقته ، وأحد الفقهاء المشهورين بالورع ، والفقه ، والحفظ . كان ممن يعبر الرؤيا . أثنى عليه خلق كثير . كان ثقة ، مأموناً ، عالماً ، رقيقاً ، كثير العلم ، وكان به صمم . توفي بالبصرة سنة ( ١١٠ هـ ) .  
انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ( ٤ : ٦٠٦ - ٦٢٢ ) ؛ حلية الأولياء ( ٢ : ٢٦٣ - ٢٨٢ )  
(٢) - انظر : المجموع ( ١ : ٩١ ) .

(٣) الحَيْضُ : بالكسر خرقه الحيض . انظر المصباح النير ، مادة ( حاض )

(٤) - أخرجه أبو داود في سننه ( ١ : ١٧ ) - كتاب الطهارة - باب ما جاء في بثر بضاعة ؛ وأخرجه الترمذي في سننه ( ١ : ٩٦ ) - كتاب الطهارة - باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء ، وقال : قال أبو عيسى هذا حديث حسن وقد جود أبو أسامة هذا الحديث .

## وجه الدلالة :

كون النبي - صلى الله عليه وسلم - يجيز الوضوء من بثر بهذه الصفة المذكورة في الحديث فيكون جواز الوضوء من ماء اختلط بطاهر تغيرت رائحته بطول إقامته فيه من باب أولى مراعاة للضرورة ودفع حصول المشقة .

٢- حديث عروة بن الزبير<sup>(١)</sup> - رضي الله عنه - في قصة أحد وما أصاب النبي - صلى الله عليه وسلم - في وجهه ، قال : (وَسَعَى عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْمِهْرَاسِ<sup>(٢)</sup> فَأَتَى بِمَاءٍ فِي مِجَنَّةٍ<sup>(٣)</sup> فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يَشْرَبَ مِنْهُ فَوَجَدَ لَهُ رِيحًا ، فَقَالَ : رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - " هَذَا مَاءٌ آجِنٌ فَمَضْمَضَ مِنْهُ وَغَسَلَتْ فَاطِمَةُ<sup>(٤)</sup> عَنْ أَبِيهَا الدَّمَ"<sup>(٥)</sup> .

(١) - عروة بن الزبير القرشي الأسدي المدني ، أبو عبد الله . ولد في خلافة عمر . عالم المدينة . كان عالماً بالسيرة ، حافظاً ثباتاً . توفي بالمدينة سنة (٧٤ هـ) .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ( ١ : ٦٢ - ٦٣ ) ؛ حلية الأولياء ( ٢ : ١٧٦ - ١٨٣ ) .

(٢) - المِهْرَاسُ بكسر الميم : ماء يجبل أحد ، ولا زال المهراس معروفاً شاهداً في شعب عند أحد قرب مشهد حمزة . والمهراس في اللغة : يطلق على الحجر المستطيل ينقر ويدق فيه ويتوضأ منه . انظر : معجم معالم الحجاز ( ٨ : ٣٠٢ - ٣٠٣ ) ؛ المصباح الثير ، مادة ( هرس ) .

(٣) - مِجَنَّةٌ : المِجَنُّ هي الثُّرْسُ والثُّرْسَةُ . ومِجَنَّةٌ : موضع بأسفل مكة على بعد أميال ، وكان يقام بها للعرب سوق . والمراد أنه أتى بماء في ترسه . انظر : النهاية ، مادة ( مجن ) ؛ لسان العرب ، مادة ( مجن ) .

(٤) - فاطمة الزهراء بنت إمام المتقين - رسول الله - صلى الله عليه وسلم - محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمية . كانت تكنى أم أبيها . أصغر بنات رسول الله - صلى الله عليه وسلم ، وسيدة نساء العالمين . توفيت بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بستة أشهر ، وقيل بثمانية أشهر .

انظر ترجمتها في : الإصابة ( ٤ : ٣٧٧ - ٣٨٠ ) ؛ الاستيعاب ( ٤ : ١٨٩٣ - ١٨٩٩ ) .

(٥) - أخرجه البيهقي في سننه الكبرى ( ١ : ٢٦٩ ) - كتاب الطهارة - باب طهارة الماء يتن بلا حرام خالطه وسكت عنه . وذكره الحافظ ابن حجر وسكت عنه . انظر : تلخيص الحبير ( ١ : ١٦ ) .

## وجه الدلالة :

التصريح منه - عليه الصلاة والسلام - بأن هذا ماء آجن والتوضؤ وغسل الدم به يقتضي طهورية هذا الماء المتغير بالملكث .

٣- ما وري من أن النبي - صلى الله عليه وسلم - "تَوَضَّأَ مِنْ بَيْرٍ كَانَ مَاءُهَا نَقَاعَةً الْحِنَاءِ" <sup>(١)</sup> .

قال القرطبي <sup>(٢)</sup> - رحمه الله ( إن ماء البئر قد تغير إما لرداءته بطول مكثه ، وإما لما خالطه من أشياء ألقيت في البئر ) <sup>(٣)</sup> .

(١) - جاء في خلاصة البدر المنير : ( ح ديث توضحاً من بئر كَانَ مَاءُهَا نَقَاعَةً الْحِنَاءِ ، غريب ) . ( ٧ : ١ ) ؟ ولم أجد أحداً من أصحاب السنن ولا غيرهم أخرج هذا الحديث بهذا اللفظ ، وقد أخرج الشيخان في صحيحيهما قوله عليه الصلاة والسلام - لعائشة - رضي الله عنها " يَا عَائِشَةُ كَأَنَّ مَاءَهَا نَقَاعَةُ الْحِنَاءِ " . أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ١٠ : ٢٧٢ ، ٢٨٦ ) - كتاب الطب - باب السحر وقول الله - تعالى - ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحْرَ ﴾ ، وفي باب هل يستخرج السحر ؟ وأخرجه مسلم في صحيحه ( ٤ : ١٧٢٠ ) - كتاب السلام - باب السحر . وقد ذهب العلماء إلى أن هذا الوصف في بئر بضاعة . قال الخافظ ابن حجر : ( وفي الجملة لم يرد ذلك في بئر بضاعة ) . تلخيص الخبير ( ١٤ : ١ ) .  
والبئر التي وصفت بأن ماءها نقاعة الحناء هي : بئر ذي أروان أو بئر ذروان . انظر : فتح الباري ( ١٠ : ٢٨٢ ) .  
والحناء : نبات له زهر أبيض كالعناقيد يتخذ ورقة للخضاب الأحمر المعروف . يقال : حنأت المرأة يدها : أي خضبتها بالحناء ، وجمعه حنان . انظر : المصباح المنير ، مادة ( حنت ) ؛ المنجد في اللغة ، مادة ( حن ) .

(٢) - محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرخ الأنصاري الخزرجي القرطبي ، أبو عبد الله . كان إماماً حسن التصنيف جيد النقل . من مصنفاته : التفسير الجامع لأحكام القرآن ، التذكرة بأمور الآخرة . توفي سنة ( ٦٧١ هـ ) .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب ( ٥ : ٣٣٥ ) ؛ معجم المؤلفين ( ٨ : ٢٣٩ - ٢٤٠ )

(٣) - فتح الباري ( ١٠ : ٢٨٢ - ٢٨٣ ) .

(ب) - من الآثار :

ما روي عن الحسن<sup>(١)</sup> - رحمه الله - أنه : (كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِالْوُضُوءِ بِالْمَاءِ الْآجِنِ)<sup>(٢)</sup> .

(ج) - من الإجماع :

قد حكى ابن المنذر - رحمه الله - الإجماع على جواز استعمال الماء المتغير بالمكث في الوضوء<sup>(٣)</sup> .

(د) - من المعقول :

١- أن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا يسافرون وغالب أسقيتهم الأدم وهي تغير أوصاف الماء عادة - ويزيد التغير بكثرة بقاءه فيها - ولم ينقل عنهم التيمم مع وجود مثل هذا الماء .

٢- من المعلوم أن مياه الآبار ، والحياض<sup>(٤)</sup> وغيرها تتغير بكثرة سقوط أوراق الأشجار فيها وخاصة في فصل الخريف ، ويزداد التغير مع طول بقاء الأوراق . ومع ذلك فإن الناس تعارفوا على جواز الوضوء بهذا الماء من غير إنكار من أحد<sup>(٥)</sup> .

٣- أن أهل اللغة والعرف لا يمتنعون عن إطلاق اسم الماء المطلق على هذا الماء الذي

(١) - الحسن بن أبي يسار البصري ، أبو سعيد . ولد في المدينة سنة ( ٢١ هـ ) . شب في كنف علي بن أبي طالب من سادات التابعين وكبرائهم . فقيه ناسك ، ذو سعة في العلم وجرأة في الحق . توفي في البصرة سنة ( ١١٠ هـ ) ، وكان عمره نحو ( ٨٨ ) سنة .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ( ١ : ٧١ - ٧٢ ) ؛ تهذيب التهذيب ( ١ : ٣٨٨ - ٣٩١ ) .

(٢) - أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ( ١ : ٥٨ ) - كتاب الطهارة - باب في الوضوء بالماء الآجن .

(٣) - الإجماع ( ص : ٣٢ - ٣٣ ) .

(٤) - الحَيَاض : المكان الذي يجتمع فيه الماء . يقال : حاض الماء وغيره حوضاً وحوضه : حاطه وجمعه .

انظر : لسان العرب ، مادة ( حوض ) .

(٥) - انظر : البحر الرائق ( ١ : ٧١ ) .

تغيرت رائحته بالمكث ؛ وذلك لمشقة الاحتراز عنه <sup>(١)</sup>.

ثانيا : أدلة القائلين بالكراهية:

قد أخرج ابن أبي شيبة <sup>(٢)</sup> - رحمه الله - في مصنفه أن ابن سيرين - رضي الله عنه - كان يكره الوضوء بالماء الآجن <sup>(٣)</sup>.

الترجيح

الذي يظهر - لي - أن الماء الذي أنتنت رائحته بطول المكث طهور يجوز استعماله في العادات ، والعبادات ؛ لوجود الأدلة الشرعية القاضية بذلك ومنها : ما ثبت بالسنة الصحيحة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم ، أو ما ثبت بالإجماع الذي هو أصل من أصول الشرع .

(١) - انظر : فتح العزيز ، للرافعي ( ١ : ١٢٤ ) .

(٢) - عبد الله بن محمد بن أبي شيبة بن إبراهيم بن عثمان العباسي الكوفي ، أبو بكر . ولد سنة ( ١٥٩ هـ ) . كان ثقة ، حافظا للحديث . قال أبو زرعة عنه : ( ما رأيت أحفظ منه ) . صنف كتابا منها : المسند ، المصنف في الأحاديث والآثار ، وغيرها . توفي ببغداد سنة ( ٢٣٥ هـ ) ، وكان له من العمر بضع وسبعون سنة . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ( ٢ : ٨٥ ) ؛ تذكرة الحفاظ ( ٢ : ٤٣٢ - ٤٣٣ ) .

(٣) - أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ( ١ : ٥٨ ) - كتاب الطهارة - باب الوضوء بالماء الآجن .

المسألة الثانية : حكم الماء الذي تغير رائحته بالطحالب أو بما كان في مقر الماء وممره.

أجاز العلماء - رحمهم الله - الوضوء بهذا الماء من غير خلاف لسببين هما :

- ١- أن أهل اللغة والعرف لا يمنعون من إيقاع اسم الماء المطلق عليه .
  - ٢- مشقة الاحتراز عنه إما لكون هذه الأشياء مما يتولد منه أو مما ينبت فيه أو مما تلقىه الريح فيه من أوراق الأشجار ، وما تحمله من العيدان وغيرها ، أو مما هو في قرار الماء كالكبريت ، أو مما يكون في الأرض التي يمر بها الماء <sup>(١)</sup> .
- وقد يلحق هذا النوع من التغير بالرائحة بالماء المتغير بالملك ؛ لأنه لا يتصور وجود رائحة لبعض ما ذكر إلا ببقائه في الماء حتى تنتن رائحته .
- وقد أشار الدردير <sup>(٢)</sup> - رحمه الله - إلى هذا فقال : ( أو تغير المطلق لونه أو طعمه أو ريحه أو الجميع بمولد منه كالطحلب لطول مكثه ) <sup>(٣)</sup> .

(١) - انظر : بدائع الصنائع (١: ١٥) ؛ الشرح الكبير ، للدردير (١: ٦٣-٦٤) ؛ فتح العزيز (١: ١٢٤) ؛ روضة الطالبين (١: ١١٩) ؛ المغني (١: ٢٢-٢٣) ؛ الإقناع ، للحجاوي (١: ٢٧-٢٨) .

(٢) - أحمد بن محمد بن أحمد العلوي ، أبو البركات الشهير بالدردير . ولد بمصر سنة (١١٢٧ هـ) ، وتعلم بالأزهر . فاضل من فقهاء المالكية . من كتبه : أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك ، فتح القدير في شرح مختصر خليل ، تحفة الإخوان في علم البيان . توفي بالقاهرة سنة (١٢٠١ هـ) .

انظر ترجمته في : شجرة النور الزكية (ص: ٣٥٩) ؛ الأعلام (١: ٢٤٤) .

(٣) - الشرح الكبير (١: ٦٣) .



المسألة الثالثة : تغير رائحة الماء بميتات البحر التي لا يمكن التحرز منها .

أولاً : إذا تغيرت رائحة الماء بميتات البحر التي لا تعيش إلا فيه سواء كان هذا الماء قليلاً أو كثيراً .

اختلف الفقهاء - رحمهم الله في هذه المسألة كما يأتي :  
( أ ) عند الحنفية :

موت ما يعيش في الماء لا يفسده كالسمك والسرطان<sup>(١)</sup> وغيرهما<sup>(٢)</sup> . وبين  
السرخسي - رحمه الله - سبب عدم فساد الماء بموت ما يعيش فيه ، فقال : ( وموت  
الضفدع والسمك والسرطان في الماء لا يفسده لوجهين :  
أحدهما : أن الماء معدنه والشيء إذا مات في معدنه لا يعطى له حكم النجاسة كمن  
صلى وفي كفه بيضة مذنبة حال محها دماً<sup>(٣)</sup> تجوز صلاته ، وهذا لأن التحرز عن موته  
في الماء غير ممكن .

والثاني : أنه ليس لهذه الحيوانات دم سائل فإن ما يسيل منها إذا شُمِسَ أبيضٌ والدم إذا  
شُمِسَ اسودَّ . . . ويستوي إن تقطع أو لم يتقطع إلا في قول أبي يوسف<sup>(٤)</sup> - رحمه الله -  
فإنه يقول : إذا تقطع في الماء أفسده بناء على قوله إن دمه نجس وهو ضعيف ؛ فإنه لا

(١) - السَّرَطَانُ : من حيوانات البحر . انظر : المصباح المنير ، مادة ( سرت ) .

(٢) - انظر : المبسوط ( ١ : ٥٧ ) ؛ البحر الرائق ( ٦ : ٩٣ ) ؛ شرح العناية ( ١ : ٨٣ ) .

(٣) - مَذْرُوعٌ حال محها دماً : مَذْرُوعٌ البيضة مذنبة فهي مذنبة : أي فسدت ، وأمثرتها الدجاجة . أفسدتها .  
والمراد أن صفرتها تغيرت دماً . المصباح المنير ، مادة ( مذر ) ؛ شرح العناية ( ١ : ٨٤ ) .

(٤) - يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الكوفي الأنصاري ، أبو يوسف . ولد سنة ( ١١٣ هـ ) . من أنبل  
تلاميذ أبي حنيفة ، لزمه وتفقه عليه . كان فقيراً ، وكان أبو حنيفة يتعهده بالدرهم ، فحفظ التفسير ،  
والمغازي ، وأيام العرب ، وكان أحد علموه الفقه . توفي ببغداد سنة ( ١٨٢ هـ ) ، وله من العمر ( ٦٩ ) سنة .  
انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ( ٨ : ٥٣٥ - ٥٣٩ ) ؛ الجواهر المضية ( ص : ٢٢٠ - ٢٢٢ ) ؛ الفتح المين  
( ١ : ١٠٨ - ١٠٩ ) .

دم في السمك إنما هو ماء آجن ، ولو كان فيه دم فهو مأكول فلا يكون نجساً كالكبِد والطحال <sup>(١)</sup> .

(ب) عند المالكية :

إذا تغيرت رائحة الماء بميتات البحر كالسمك ونحوه ، فإن الماء يصير طاهراً غير مطهر ؛ لأنه أصبح مفارقاً للماء غالباً <sup>(٢)</sup> .

يقول ابن عبد البر - رحمه الله - : ( ما كان له دم سائل من دواب الماء كالخوت والضفدع لم يفسد ذلك الماء موته فيه إلا أن تتغير رائحته ، فإن تغيرت رائحته أو أنتن لم يجز التطهير به ولا الوضوء منه ) <sup>(٣)</sup> .

(ج) عند الشافعية :

فيه قولان :

القول الأول : إن ما يعيش في الماء من الضفادع ، والسمك ، وغيرهما إذا مات في الماء لا يفسده إلا أن يتغير الماء بموته فيه ، أو بإلقائه فيه فيفسده إفساد نجاسة <sup>(٤)</sup> .

القول الثاني : إن ما تغير بسمك ، أو غيره مما يعيش في البحر طاهر غير مطهر <sup>(٥)</sup> .

(د) عند الحنابلة :

إذا تغيرت رائحة الماء بموت حيوان البحر فيه فإنه يجوز استعماله في الطهارة ؛ لأنه لا يمكن التحرز عنه <sup>(٦)</sup> .

(١) - المبسوط ( ١ : ٥٧ ) ؛ انظر : البحر الرائق ( ١ : ٩٣ ) ؛ شرح العناية ( ١ : ٨٣ ) .

(٢) - حاشية الدسوقي ( ١ : ٦٣ ) ؛ الفواكه الدواني ( ١ : ١٢ ) .

(٣) - الكافي في فقه أهل المدينة ( ١ : ١٣٠ - ١٣١ ) .

(٤) - هامش الأذري على المجموع ، للأذري ( ١ : ١٣٠ ) .

(٥) - المجموع ( ١ : ١٣٠ ) .

(٦) - المغني ( ١ : ٦٢ ) ؛ الإقناع ، للحجاوي ( ١ : ٢٨ ) ؛ كشف القناع ( ١ : ٢٧ - ٢٨ ) .

قال عبد الله بن أحمد<sup>(١)</sup> - رحمه الله - قال أبي : (وأما السمك إذا غر الماء فأرجو أن لا يكون به بأس)<sup>(٢)</sup> .

### الترجيح

الناظر في مذاهب الفقهاء يجد أنهم على ثلاثة أقوال:

**القول الأول :** أن الماء طهور ، وذلك لأن الشيء إذا مات في معدنه لا يعطى حكم النجاسة والسبب الأهم من ذلك هو مشقة الاحتراز من موته فيه ؛ لأنها مما لا ينفك منها الماء .

**القول الثاني :** أن الماء إذا تغير بميتة البحر فإنه نجس ، ومن قال بهذا مطالب بالدليل الشرعي ؛ لأن التنجس حكم شرعي يحتاج إلى دليل ، والأصل في الأشياء الإباحة والقول بالنجاسة يعارض هذا الأصل المقرر في الفقه الإسلامي .

**القول الثالث :** أن الماء يكون طاهراً غير مطهر وهذا يقتضي عدم جواز استعماله في إزالة النجاسة الحكمية والعينية ، وقولهم هذا ينافي ما هو متعارف عليه عند أهل العرف واللغة من أن هذا الماء باق على إطلاقه ، وأن هذا التغير لم يسلب إطلاق اسم الماء عليه والماء المطلق هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره .

وبعد بيان هذا فإنه يترجح - والله أعلم - أن الماء إذا تغيرت إحدى أوصافه - ومنها الرائحة - بميتات البحر فإنه طهور ، وأن هذا التغير غير سالب لطهورية الماء ؛ لأن

(١) - عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي ، أبو عبد الرحمن . ولد سنة ( ٢١٣ هـ ) . كان رجلاً صالحاً ، صادق اللهجة كثير الخياء . كانت أكثر من روى عن أبيه ؛ لأنه سمع المسند ، والتفسير ، والناسخ والمنسوخ ، والتاريخ منه . يشهد له بمعرفة الرجال وعلل الحديث . من كتبه : الزوائد ، مسند أهل البيت . توفي ببغداد سنة ( ٢٩٠ هـ ) ، وكان له ( ٧٧ ) سنة .

انظر ترجمته في : الأعلام ( ٤ : ٦٥ ) ؛ طبقات الخنابلة ( ١ : ١٨٠ - ١٨٨ ) ؛ تذكرة الحفاظ ( ٢ : ٥٦٥ ) ؛ شذرات الذهب ( ٢ : ٢٠٣ - ٢٠٤ ) .

(٢) - المغني ( ١٢ : ٦١ - ٦٢ ) .

الأصل في الأشياء الإباحة ، والله - سبحانه وتعالى - قد امتن على عباده بأن أباح لهم الماء وجعله مطهراً لهم لقول الله - تعالى - : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ <sup>(١)</sup> . وقوله - تعالى - : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ <sup>(٢)</sup> . وهذا الماء المتغير يصدق عليه إطلاق اسم الماء ، فلا يسوغ ترك هذا الماء ، ثم إن في القول بطهوريته دفع للمشقة والخرج ؛ لأن صون الماء عن التغير مما يشق فعله فكان في إباحته دفع للمشقة ومن القواعد المقررة في الشريعة الإسلامية أن المشقة تجلب التيسير <sup>(٣)</sup> وقد ثبت أن النبي - صلى الله عليه وسلم - عند ما سئل عن بثر يلقي فيها الحيض والنتن والكلاب قال : " الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ " <sup>(٤)</sup> ، ومعلوم أن ما ذكر للنبي - عليه الصلاة والسلام - دون مية البحر في التنجس .

(١) - الآية (٤٨) من سورة الفرقان.

(٢) - الآية (٦) من سورة المائدة .

(٣) - الأشباه والنظائر ، لابن نجيم (ص : ٧٥) ؛ للسيوطي (ص : ١٦١) .

(٤) - سبق تخريجه (ص : ١٠٣) .

ثانياً : إذا تغيرت رائحة الماء بموت ما لا نفس<sup>(١)</sup> له سائلة - كالذباب، والنحل، والنمل، والخنفس<sup>(٢)</sup>، والبعوض وغيرها مما لا يتولد من النجاسات ، ولا يتصور تغير رائحة الماء بها إلا إذا كثرت في الماء أو بقيت فيه زمناً حتى أنتن بمكثها فيه .  
اختلف الفقهاء - رحمهم الله - في الحكم على هذا الماء وفيما يلي بيان لمذاهب الفقهاء، وأدلة كل مذهب ، والترجيح .

### المذاهب

#### المذهب الأول :

ذهب الشافعية<sup>(٣)</sup> - في الأصح<sup>(٤)</sup> - إلى أن الماء إذا تغيرت رائحته بموت ما لا نفس له سائلة فيه ينجس .

#### المذهب الثاني :

ذهب المالكية<sup>(٥)</sup>، والشافعية<sup>(٦)</sup> ، وابن قدامة - من الحنابلة<sup>(٧)</sup> - إلى أن الماء إذا تغيرت رائحته بموت ما لا نفس له سائلة فيه طاهر في نفسه غير مطهر لغيره .

(١) - النَّفْس : هنا بمعنى الدم . انظر : المغني ( ١ : ٥٩ ) .

(٢) - الْخَنْفَسَاءُ : دُوَيْبَةٌ سوداء أصغر من الْجُعْل مثثة الريح ، والأنثى خَنْفَسَةٌ ، وخَنْفَسَاءُ . لسان العرب ، مادة (خنفس) .

(٣) - المجموع ( ١ : ١٣٠ ) ؛ روضة الطالبين ( ١ : ١٢٤ ) ؛ المهذب ، للشيرازي ( ١ : ١٢٧ ) .

(٤) - في الأصح : أي الأصح من الوجهين أو الأوجه التي يستخرجها الأصحاب من كلام الشافعي ، ويعبر به عند قوة الخلاف لبيان صحة مقابله . انظر : مقدمة منهاج الطالبين ( ١ : ٢١ ) ؛ مغني المحتاج ( ١ : ٢١ ) .

(٥) - الكافي في فقه أهل المدينة ( ١ : ١٣٠ ) .

(٦) - روضة الطالبين ( ١ : ١٢٤ ) ؛ المجموع ( ١ : ١٣٠ ) .

(٧) - المغني ( ١ : ٦١ ) .

### المذهب الثالث :

ذهب الحنفية<sup>(١)</sup> والبهوتي والحجاوي<sup>(٢)</sup> - من الحنابلة<sup>(٣)</sup> - إلى أن الماء إذا تغيرت رائحته بموت ما لا نفس له سائلة فيه باق على طهوريته .

### الأدلة

أولاً : أدلة القائلين بنجاسة الماء :

استدلوا بالقياس على المتغير بالنجاسة ، فقالوا : - إذا تغيرت رائحة الماء بموت ملا نفس له سائلة فإن الماء يصير نجساً قياساً على المتغير بالنجاسة ؛ بجامع أن كلا منهما متغير بالنجاسة<sup>(٤)</sup> .

ثانياً : أدلة القائلين بأن الماء طاهر غير طهور :

استدلوا بالقياس على المتغير بالطهارات كما يلي :

١ - اختلف الشافعية في كيفية القياس هل يقاس على المتغير بالزعفران أو يقاس على المتغير بورق الشجر ؟  
وصحح النووي - رحمه الله - القياس على المتغير بالزعفران ؛ لأن التغير الحاصل به لا يقل عن التغير الحاصل بالزعفران : أي أنه يمنع إطلاق اسم الماء عليه .

(١) - الهداية (١ : ٨٢) ؛ شرح العناية (١ : ٨٢) ؛ البحر الرائق (١ : ٩٢) .

(٢) - موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي ، شرف الدين ، أبو النجاء . مقبي الحنابلة بدمشق . كان إماماً ، بارعاً ، أصولياً ، فقيهاً ، محدثاً ، ورعاً . صنف كتباً منها : الإقناع ، زاد المستقنع . توفي بدمشق سنة (٩٦٠ هـ) . انظر ترجمته في : شذرات الذهب (٨ : ٣٢٧) ؛ معجم المؤلفين (١٣ : ٣٤ -

(٣٥) ؛ الأعلام (٧ : ٣٢٠) .

(٣) - كشف القناع (١ : ٢٧-٢٨) ؛ الإقناع ، للحجاوي (١ : ٢٨) .

(٤) - انظر : المهذب (١ : ١٢٧) ؛ روضة الطالبين (١ : ١٢٤) ؛ المجموع (١ : ١٣٠) .

وقال إمام الحرمين <sup>(١)</sup> - رحمه الله - : يكون كالمغير بورق الشجر فيكون فيه الخلاف المشهور <sup>(٢)</sup>.

ورجح الأذرعي <sup>(٣)</sup> - رحمه الله - القياس على ورق الشجر فقال : ( فاعتباره بورق الشجر أصوب بجامع عموم البلوى ومشقة الاحتراز ) <sup>(٤)</sup>.

٢ - أما الحنابلة فقد فرقوا بين ما يمكن التحرز منه ، وما لا يمكن التحرز منه كالمتناثر في الماء ، فقالوا : إن كان لا يمكن التحرز منه كالجراد يتساقط في الماء فهو كورق الشجر المتناثر في الماء يعفى عنه ، وإن كان مما يمكن التحرز منه كأن يلقى في الماء قصداً ، فهو كالورق الذي يلقى قصداً <sup>(٥)</sup>.

ثالثاً : أدلة القائلين بطهورية الماء :

استدل القائلون بطهورية الماء الذي تغيرت رائحته بموت مالا نفس له سائلة فيه بالسنة النبوية ، والقياس .

(١) - هو : أبو المعالي الجويني تقدمت ترجمته في ( ص : ١٨ ) .

(٢) - انظر : المهذب ( ١ : ١٢٧ ) ؛ روضة الطالبين ( ١ : ١٢٤ ) ؛ المجموع ( ١ : ١٣٠ ) .

والخلاف هو : إن تفتت الأوراق فهو تغير مجاورة ففيه القولان في العود : القول الصحيح : أنه لا يؤثر . وإن تفتت واختلطت ففيها الأوجه الثلاثة : ١ - أنه طهور - ٢ - طاهر - ٣ - يعفى عن الخريفي دون الربيعي ؛ لأن الربيعي رطوبته تخالط الماء ؛ ولأن تساقطه نادر ، والخريفي يخالف ذلك ، والأصح : العفو مطلقاً ، هذا إن كان تناثر بنفسه ، فإن وضع قصداً فيسلب المتفتت منه قطعاً وهو الأصح . انظر : المجموع ( ١ : ١٠٩ ) .

(٣) - علي بن سليم بن ربيعة بن سليمان الأذرعي ، أبو الحسن ضياء الدين . ولد بنابلس ( ٦٥٧ هـ ) . قاضي من فضلاء الشافعية . له نظم كثيرة منها : كتاب التنبيه في الفقه . توفي بالرملة بفلسطين سنة ( ٧٣١ هـ ) . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ( ٦ : ٩٦ ) ؛ الأعلام ( ٤ : ٢٩١ ) .

(٤) - هامش الأذرعي على المجموع ( ١ : ١٣٠ ) .

(٥) - انظر : المغني ( ١ : ٦١ ) .

أ) - من السنة النبوية :

ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لسلمان - رضي الله عنه - : يَا سَلْمَانَ ، أَيَّمَا طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ مَاتَتْ فِيهِ دَابَّةٌ لَيْسَتْ لَهَا نَفْسٌ سَائِلَةٌ ، فَهُوَ الْحَلَالُ أَكْلُهُ وَشُرْبُهُ وَوُضُوءُهُ " (١) .

وجه الدلالة :

أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أجاز الوضوء به على الإطلاق تغير أو لم يتغير ولو كان للمتغير به حكم آخر لبينه - عليه الصلاة والسلام ؛ لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع .

ب) - من الآثار :

حديث ميمونة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - رضي الله عنها - : " أَلْهَا كَأَنَّ تَمْرُ بِالْعَلْدِيرِ (٢) فِيهِ الْجُعْلَانُ (٣) فَنَسَقِي لَهَا وَتَشْرَبُ مِنْهُ وَتَتَوَضَّأُ " (٤) .

(١) - أخرجه الدارقطني في سننه (١ : ٣٧) - كتاب الطهارة - باب كل طعام وقعت فيه دابة ليس فيها دم ، وقال : لم يروه غير ثقة عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي وهو ضعيف ؛ وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (١ : ٢٥٣) - كتاب الطهارة - باب ما لا تقس له سائلة إذا مات في الماء القليل . قال الحافظ ابن حجر : (فيه بقية بن الوليد وقد تفرد به وحاله معروفة وشيخه سعيد بن أبي سعيد الزبيدي مجهول وقد ضعف أيضاً . واتفق الحفاظ على أن رواية بقية عن المجهولين واهية وعلي بن زيد بن جدعان ضعيف أيضاً . وقال الحاكم أبو أحمد : هذا الحديث غير محفوظ ) . تلخيص الخبير (١ : ٢٨) ؛ وانظر : نصب الراية (١ : ١١٤) .

(٢) - الْعَلْدِيرُ : مستنقع الماء الناتج من ماء المطر ، صغيراً كان أو كبيراً ، وقد يطلق على النهر ، والجمع : غدران . لسان العرب ، مادة (غدر) ؛ المصباح المنير ، مادة (غدر) .

(٣) - الْجُعْلَانُ : جمع جُعْل وهو دابة سوداء من دواب الأرض تكون في الزبل . قيل هو أبو جعران - بفتح الجيم - . يقال جَعَلَ الماء جَعَلًا أي كثر فيه الجعلان . ماء جَعْلٌ ومُجْعَلٌ : مات فيه الجعلان والخنافس ، وتهاقت فيه . لسان العرب ، مادة (جعل) ؛ البناية (١ : ٣٣٦) .

(٤) - أخرجه البيهقي في سننه الكبرى (١ : ٢٥٩) - كتاب الطهارة - باب الماء الكثير لا ينحس بنجاسة تحدث فيه ما لم يتغير ، وقد ذكره الحافظ ابن حجر ، وسكت عنه ، وقال : (وفي الطهور لأبي عبيد عن ابن عينة =



## وجه الدلالة :

لا يؤمن أن تتغير رائحة الماء بهذه الدابة وخاصة أنها تعيش في الزبل الذي هو أصل الرائحة الخبيثة ، ومع ذلك فهي - رضي الله عنها - تشرب وتتوضأ منه فدل هذا على طهورية الماء الذي مات فيه مثل هذه الدابة وغيرها من الدواب والتي لا نفس لها سائلة من باب أولى .

## ب ) - القياس :

قاسوا ما تغيرت رائحته بموت ما لا نفس له سائلة فيه على المتغير بالتبن والعيذان لمشقة الاحتراز<sup>(١)</sup>.

## الترجيح :

الذي يظهر - لي - أن ما ذهب إليه الحنفية ، وبعض الحنابلة هو الذي تطمئن إليه النفس ؛ لأن الدليل الشرعي وإن ضعف إلا أن فعل الصحابة حجة إذا لم يخالف ، ومن ذلك فعل أم المؤمنين ميمونة - رضي الله عنها - وهي من روت عن - النبي صلى الله عليه وسلم - أحاديث وقوع النجاسات في السمن<sup>(٢)</sup> ، فلا يتصور أن تشرب من هذا الماء الذي تغير بوقوع ما لا نفس له سائلة ، وتطهر به إلا إذا كانت عالمة بأن هذا التغير لا يضر . وإذا قيل : إن حديث ميمونة - رضي الله عنها - قد ورد في حال السفر ، وهو مظنة عدم وجود الماء ولهذا أبيع فيه استعمال الماء الذي تغيرت رائحته بموت ما لا نفس له سائلة من باب أن الضرورات تبيح المحظورات<sup>(٣)</sup> .

=عن منبوذ عن أمه عن ميمونة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - أنها كانت تمر بالغدير فيه الجعلان . وفيه : فيستقى لها فتشرب وتتوضأ . تلخيص الخبير ( ١ : ٢٨ ) .

(١) - انظر : كشف القناع ( ١ : ٢٨ ) .

(٢) - فقد أخرج البخاري في صحيحه حديثاً في ذلك . انظر : فتح الباري ( ٩ : ٨٣٣ ) - كتاب الذبائح والصيد - باب إذا وقعت الفأرة في السمن الجأمد أو الذائب .

(٣) - الأشباه والنظائر ، لابن نجيم ( ص : ٨٥ ) ؛ الأشباه والنظائر ، للسيوطي ( ص : ١٧٣ ) .

أجيب : أنه لم يرد في حديثها أنها كانت قاقدة للماء عند استعمال هذا الماء المتغير، حتى نقول أنه أبيع للضرورة . إلا أنه يمنع من ترك استعماله في الشرب ؛ لأن النفس البشرية تستقدر ذلك بدليل أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ترك الشراب من الماء المتغير الرائحة وتطهر به <sup>(١)</sup> .

(١) - فقد روى البيهقي قال : أخبرنا أبو عبيد الله الحافظ ثنا أبو العباس بن يعقوب ثنا أحمد بن عبد الجبار ثنا يونس بن بكير عن ابن إسحاق قال : حدثني من لا أتهم عن عبيد بن كعب بن مالك قال : فلما انتهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى فم الشعب خرج علي بن أبي طالب حتى ملأ درقته من المهراس ثم جاء به إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ليشرب منه فوجد له ريحاً فلم يشرب منه وغسل عن وجهه الدم وصب على رأسه وهو يقول : "إِشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى مَنْ دَمَى وَجْهَ نَبِيِّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" . أخرجه البيهقي في سننه الكبرى (١ : ٢٦٩) - كتاب الطهارة - باب طهارة الماء بتن بلا حرام خالطه ، وقال : هكذا رواه يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق ، ورواه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي عن وهب بن جرير عن أبيه عن ابن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه وإسناده موصول . ومعنى دَرَقَتِهِ : الدَّرَق : ضرب من الترسه ، الواحده : دَرَقَةٌ وهي تتخذ من الجلود . لسان العرب ، مادة ( درق ) .

## المبحث الثاني : أثر الرائحة في حال الاشتباه

الاشتباه لغة : الالتباس <sup>(١)</sup> .

الاشتباه اصطلاحاً : هو اشتراك الشيئين في صفة من الصفات <sup>(٢)</sup> .

وسوف أتناول هذا المبحث من جهة كون الرائحة كاشفة لهذا الالتباس من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : الاشتباه في الماء .

المطلب الثاني : الاشتباه في نجاسة الثوب أو البقعة .

المطلب الثالث : أثر الرائحة في التمييز بين المني وغيره في حال الاشتباه.

المطلب الرابع : أثر الرائحة في التمييز بين دم الحيض ودم الاستحاضة في حال الاشتباه .

(١) - المصباح المنير ، مادة ( اشتبه ) .

(٢) - المعتمد، لأبي الحسين (٢ : ٢٩٨) .

## المطلب الأول : الاشتباه في الماء

- ١- يجوز استعمال الماء المتغير بالرائحة الخبيثة دون السؤال عن مغیره إذا شك في طهوريته؛ لأن الأصل في الأشياء الطهارة فلا تزول بالشك <sup>(١)</sup>.
- يقول ابن تيمية - رحمه الله - : ( إن الاحتياط بمجرد الشك في أمور المياه ليس مستحباً ولا مشروعاً بل ولا يستحب السؤال عن ذلك بل المشروع أن يبنى الأمر على الاستصحاب <sup>(٢)</sup> ، فإذا قام دليل على النجاسة نجسناه ، وإلا فلا... والدليل القاطع أنه مازال النبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه والتابعون - رضي الله عنهم أجمعين - يتوضؤون ويغتسلون ويشربون من المياه التي في الأواني والحياض وغيرها ... فكل احتمال لا يستند إلى أمارة شرعية لم يلتفت إليه ) <sup>(٣)</sup> .
- ويقول السرخسي - رحمه الله - : ( وتغير الرائحة يكون بطول المكث كما قيل : الماء إذا سكن مُتَنَّهُ تحرك نَتْنُهُ ، وإذا طال مُكثُهُ ظهر خَبْثُهُ فلا يزول أصل الطهارة بهذا المحتمل فلهذا لا ندع التوضؤ به ) <sup>(٤)</sup>.

٢- إذا كان عنده ماء متيقن طهارته ثم غاب عنه ، وعاد إليه ، وشك في تعرض هذا الماء لشيء من النجاسات فإن وجد هذا الماء غير متغير فهو طهور قطعاً ؛ لأنه تيقن الطهارة ، وشك في النجاسة والأصل أن اليقين لا يزول بالشك <sup>(٥)</sup> . أما إذا وجده متغيراً ولو في إحدى صفاته كأن يجد علامة ظاهرة تدل على حصول النجاسة كشتم رائحة بول فالماء يحكم عليه بالنجاسة لوجود علامة من علامات النجاسة

(١) - انظر : البحر الرائق (٧١:١)؛ حاشية الدسوقي (١ : ٦١)؛ المجموع (١٦٩:١)؛ المغني (٥٨:١).

(٢) - الاستصحاب لغة : الملازمة ، وعدم المفارقة . اصطلاحاً : جعل الحكم الثابت في الزمان الماضي مستمراً إلى الزمان الحاضر حتى يقوم الدليل على التغير فهو إبقاء ما كان على ما كان عليه . أصول الفقه (ص:٣١٩) ؛ انظر : إرشاد الفحول (٣٩٦:١) .

(٣) - مجموع فتاوى ابن تيمية ( ٢٣:٢١ ) .

(٤) - المبسوط ( ٦٢:١ ) .

(٥) - الأشباه والنظائر ، لابن نجيم ( ص : ٥٦ ) ؛ الأشباه والنظائر ، للسيوطي ( ص : ١١٨ ) .

وهي الرائحة ، فالماء هنا انتقل من أصل الطهارة إلى النجاسة بدليل وهو : وجود علامة من علامات النجاسة ( اللون ، أو الطعم ، أو الرائحة ) .

٣ - إذا لم يجد علامة من علامات النجاسة الظاهرة ، ووجد متغير الرائحة وغيرها من صفات الماء فهو باق على طهوريته ؛ لأنه تيقن الطهارة وشك في سبب زوالها .

٤ - إذا كان معه إناءان فيهما ماء أحدهما طاهر والآخر نجس واشتبه عليه الأمر فلم يدر أيهما الطاهر وأيهما النجس ؛ فإنه يجتهد ويتحرى فإذا غلب على ظنه نجاسة أحدهما بعلامة من علامات تغير الماء كطعمه ، أو لونه ، أو رائحته فيريق هذا الماء ، ويتوضأ من الآخر . ولا يجوز له أن يتوضأ من أحدهما إلا بالاجتهاد والتحري ، فإن اجتهد ولم يترجح عنده واحد منهما ، كأن تكون صفات النجاسة غير مرئية كبول منقطع الرائحة فإنه يريق الماءين ثم يتيمم ؛ لأنه معذور في ترك استعمال الماء فإن قدر على خلط الماءين بحيث يصيران ماءً كثيراً لا تغير فيه فعل <sup>(١)</sup> .

يقول النووي - رحمه الله - : ( وكيفية الاجتهاد أن ينظر إلى الإناءين ويميز الطاهر منهما بتغير لون ، أو ريح ، أو اضطراب فيه ، أو رشاش حوله ، أو يرى أثر كلب إلى أحدهما أقرب ونحو ذلك ، فإذا فعل ذلك غلب على ظنه نجاسة أحدهما لوجود بعض هذه العلامات وطهارة الآخر لعدمها ) <sup>(٢)</sup> .

وقد ذكر ابن تيمية - رحمه الله - أنه عند عدم معرفة الطهور من النجس بعلامة تميز النجاسة فيجتنب الاثنان ، ويعدل إلى التيمم حيث يقول : ( إذا اشتبه الحلال بالحرام اجتنبهما ؛ لأنه إذا استعملهما لزم استعمال الحرام قطعاً وذلك لا يجوز ، فهو بمنزلة اختلاط الحلال بالحرام على وجه لا يمكن تمييزه كالنجاسة إذا ظهرت في الماء ،

(١) - انظر : حاشية الدسوقي ( ١ : ١٣٧ ) ؛ الكافي في فقه أهل المدينة ( ١ : ١٣١ ) ؛ المجموع ( ١ : ١٨٤ ) .

(٢) - المجموع ( ١ : ١٨٤ ) .

وإن استعمل أحدهما من غير دليل شرعي كان ترجيح بلا مرجح ؛ وهما مستويان في الحكم، فليس استعمال هذا بأولى من هذا ؛ فيجتنبان جميعاً<sup>(١)</sup> .

(١) - مجموع فتاوى ابن تيمية ( ٤٤: ٢١ ) .

## المطلب الثاني : - الاشتباه في نجاسة الثوب أو البقعة

طهارة الثوب والبقعة شرطان لصحة الصلاة ، يقول الله - تبارك وتعالى - :

﴿وَيُثَابِقُ فَطَهَّرُ﴾ <sup>(١)</sup> ، وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال : "جاء أغرابي قبالاً في طائفة <sup>(٢)</sup> المسجد فزجروا الناس فنهأهم النبي صلى الله عليه وسلم فلما قضى بؤله أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتوب <sup>(٣)</sup> من ماء فأهريق <sup>(٤)</sup> عليه <sup>(٥)</sup> .

فإذا اختلطت ثياب طاهرة بثياب نجسة واشتبه الأمر عليه فإنه يميز بينهما بوجود علامة تدل على الثوب الطاهر وتميزه من النجس ، وذلك ممكن ؛ لأن النجاسات التي تقع على الثياب ونحوها في الغالب تترك علامات تزيل هذا الاشتباه كالرائحة مثلاً ؛ وكذا الأمر ينصرف فيما إذا نسي موضع النجاسة في الثوب فإنه إن غلب على ظنه موضع معين غسله وما يحيط به احتياطاً ، وإن لم يغلب على ظنه موضع معين اجتهد ، فإن غلب على ظنه موضع معين أظهر علامة من العلامات كأن يجد رجلاً مثلاً غسل ذلك الموضع وما يحيط به احتياطاً <sup>(٦)</sup> . قال ابن جزوي <sup>(٧)</sup> - رحمه الله - :

(١) - سورة المدثر آية ( ٤ ) .

(٢) - الطائفة : القطعة من الشيء . المصباح المنير ، مادة ( طاف ) .

(٣) - التوب : الدلو العظيمة ، وقالوا : ولا تسمى ( ذنوباً ) حتى تكون مملوءة ماء . المصباح المنير ، مادة ( ذنب ) .

(٤) - أهريق : أهرق : الصب وأصل هراق هراق يريق إرراقاً وفيه ثلاث لغات : أهرق بفتح الهاء وكسرهما . والثانية : أهرق الماء إهرقاً على وزن أفعّل ، والثالثة : أهرق يهرق إهرقة فهو مهريق .

والشيء مهريق . والشيء مهراق ومهراق . مختار الصحاح ، مادة ( هرق ) ؛ لسان العرب ، مادة ( هرق ) .

(٥) - متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه ( ٨٩ : ١ ) - كتاب الوضوء - باب يهرق الماء على

البول ، واللفظ له ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ( ١ : ٢٣٣ ) - كتاب الطهارة - باب وجوب غسل

البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد بنحوه .

(٦) - انظر : المجموع ( ١ : ٦٨٦ ) .

(٧) - محمد بن أحمد بن عبد الله بن جزوي الكلبي ، أبو القاسم . ولد سنة ( ٦٩٣ هـ ) . فقيه أصولي

مالكي من تصانيفه : القوائين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية ، وسيلة المسلم ، تقريب الوصول إلى

علم الأصول ، وغيرها . توفي سنة ( ٧٤٦ هـ ) .

انظر ترجمته في : شجرة النور الزكية ( ص : ٢١٣ ) ؛ الأعلام ( ٥ : ٣٢٥ ) .

إذا ميز موضع النجاسة من الثوب غسله وحده ، وإن لم يميز غسل الجميع<sup>(١)</sup> .  
أما النجاسة الواقعة في اليقعة فإنها لا تطهر إلا إذا زال أثرها كلونها ، وأوراثتها فإن شق إزالتها فمعفو عنها . قال ابن قدامة - رحمه الله - : (ولا تطهر الأرض حتى يذهب لون النجاسة ورائحتها ؛ لأن بقاءهما دليل على بقاء النجاسة)<sup>(٢)</sup> .

فإن اشتبه عليه موضع محل نجاسة في موضع يحتاج إلى الصلاة فيه فإن قدر على تمييز النجاسة برائحتها ، أو لونها . ترك ذلك الموضع ، وإن لم يقدر ففي ذلك أمران هما :  
١- إن كانت مساحة الموضع المراد الصلاة فيه كبيرة كفضاء ، أو مسجد ، ونحو ذلك فإنه يصلي في أي موضع كان من غير اجتهاد ؛ لأن الأصل في المكان الطهارة ؛ ولأن ذلك يشق فلو منع من الصلاة أفضى إلى أن لا يجد موضعاً يصلي فيه ويرجع تقدير المكان الواسع والضيق العرف<sup>(٣)</sup> .

٢- إن كانت مساحة الموضع المراد الصلاة فيه صغيرة كبيت ، أو بساط ونحوه . فقليل : لا يجوز الصلاة فيه حتى يغسله ، أو يسط عليه شيئاً ؛ لأنه لا يشق عليه غسله فأشبهه الثوب ، وقيل : إذا اشتبه عليه موضع واحد فإنه يصلي القرص مرتين ، وإن اشتبه عليه موضعان يصلي ثلاثاً ، وقيل : يصلي حيث شاء من غير اجتهاد<sup>(٤)</sup> . والذي يظـهر أن المشتبه يتحرى ويصلي في الموضع الذي يغلب على ظنه أنه طاهر ؛ لأن الحكم عند الاشتباه هو التحري إن لم يتيسر اليقين ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : (جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، وأما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل)<sup>(٥)</sup> .

(١) - قوانين الأحكام الشرعية ، لابن جزى (ص ٢٨٦) .

(٢) - المغني (٢ : ٥٠٢) .

(٣) - انظر : المجموع (٣ : ١٥٣) ؛ مغني المحتاج (١ : ٢٦٢) ؛ كشف القناع (١ : ٥٥) ؛ المغني (٢ : ٤٨٩) .

(٤) - انظر : المجموع (٣ : ١٥٣) ؛ كشف القناع (١ : ٥٥) ؛ المغني (٢ : ٤٨٩) .

(٥) - أخرجه البخاري في صحيحه (١ : ١٦٨) - كتاب الصلاة - باب قول النبي صلى الله عليه وسلم - جعلت الأرض مسجداً وطهوراً .



## المطلب الثالث: أثر الرائحة في التمييز بين المني، وغيره في حال الاشتباه

أ - تعريف المني لغة واصطلاحاً :

١- تعريف المني لغةً : المنيّ : مشدد ، ماء الرجل .

وقد جاء ذكره في القرآن الكريم في قول الله - تعالى - : ﴿ مِنْ مَنِيٍّ يُْمْنَى ۖ ﴾ <sup>(١)</sup> وقد قرئ بالتاء على النطفة ، وقرئ بالياء على المني يقال : منى الرجل وأمنى واستمنى : أي استدعى خروج المني <sup>(٢)</sup> . وقد سمي منياً لأنه يمني : أي يصب ، وسميت منى <sup>(٣)</sup> بذلك لما يراق فيها من الدماء <sup>(٤)</sup> .

٢- تعريف المني اصطلاحاً : المنيّ : هو الماء الدافق تشتد الشهوة عند خروجه ويفتر البدن بعده <sup>(٥)</sup> .

صفاته :

جاء في الحديث الشريف بيان لبعض صفاته فعن أم سليم - رضي الله عنها - أنها سألت النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالت : المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " إِذَا رَأَتْ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ فَلْتَعْتَسِلْ " فقالت أم سليم : واستحييت من ذلك : وهل يكون هذا ؟ فقال رسول

(١) - سورة القيامة آية ( ٣٧ ) .

(٢) - لسان العرب ، مادة ( منى ) ؛ الصحاح ، مادة ( منا ) .

(٣) - منى : بليدة على بعد فرسخ من مكة طولها ميلان تعمرها أيام الموسم في الحج وتخلو بقية السنة ، وبها الجمرات الثلاث ، ومسجد الخيف ، ومسجد المرسلات . وسميت بذلك لما يمني فيها من الدماء أي يراق ، وقيل : لأن آدم - عليه السلام - تمنى فيها الجنة . انظر : معجم البلدان ( ٥ : ١٩٨ ) ؛ معجم معالم الحجاز ( ٨ : ٢٦٨ - ٢٧٠ ) .

(٤) - المجموع ( ٢ : ١٤٠ ) .

(٥) - الكافي في فقه أحمد ( ١ : ٥٥ ) .

الله - صلى الله عليه وسلم - : "نعم أين يكون الشبه ؟ ماء الرجل غليظ أبيض ، وماء المرأة رقيق أصفر فمن أيهما علا أو سبق يكون منه الشبه" (١) .

ولقد ذكر الفقهاء - رحمهم الله - أن للمني صفاتاً أخرى يعرف بها من أهمها الرائحة والخروج بدفق وشهوة .

وفرق البعض منهم بين رائحة المني حال رطوبته وحال ييبسه ، فالمني إذا كان رطباً له رائحة تختلف عما إذا كان يابساً .

صفة رائحة المني إذا كان رطباً :

رائحة المني إذا كان رطباً تشبه رائحة الطلع من فحل النخل (٢) ، والمراد بالطلع : ما يطلع من النخلة ثم يصير ثمرًا إذا كانت أنثى ، أما إذا كانت النخلة ذكراً فإن طلعها لا يصير ثمرًا بل يؤكل طرياً ويترك على النخلة أياماً معلومة حتى يصير فيه شيء أبيض مثل الدقيق ، له رائحة ذكية فيلقح به الأنثى (٣) . وذكر البعض منهم أن رائحة المني تكون قريبة من رائحة العجين من الحنطة (٤) وغيرها من أنواع الحبوب التي تصنع منها العجائن (٥) .

(١) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ٢٥٠ : ١ ) - كتاب الحيض - باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها .

(٢) - انظر : تبين الحقائق ( ١٧ : ١ ) ؛ التاج والإكليل ، للمواق ( ٣١٧ : ١ - ٣١٨ ) ؛ الفواكه الدواني ( ١١٠ : ١ ) ؛ الشرح الكبير ، للرددير ( ٢٢٩ : ١ ) ؛ المجموع ( ١٤١ : ٢ ) ؛ مغني المحتاج ( ١٠١ : ١ ) ؛ روضة الطالبين ( ١٩٥ : ١ ) ؛ منهاج الطالبين ( ١٠٠ : ١ - ١٠١ ) ؛ النكت والفوائد السنية على المحرر ، لابن مفلح ( ٢٠ : ١ - ٢١ ) ؛ مجموع فتاوى ابن تيمية ( ١٦٩ : ٢١ ) .

(٣) - المصباح المنير ، مادة ( طلعت ) .

(٤) - الحنطة : نوع من أنواع الطعام يطلق على البر . انظر : لسان العرب ، مادة ( حنط ) ؛ مختار الصحاح ، مادة ( حنط ) .

(٥) - انظر : التاج والإكليل ( ٣١٧ : ١ - ٣١٨ ) ؛ الشرح الكبير ، للرددير ( ٢٢٩ : ١ ) ؛ المجموع ( ١٤١ : ٢ ) ؛ مغني المحتاج ( ١٠١ : ١ ) .

وقيل : إن رائحته تختلف بين رائحة الطلع ، ورائحة العجين ، فتكون مرة كرائحة العجين ، وتكون الأخرى كرائحة الطلع وذلك باختلاف الطبائع <sup>(١)</sup> .  
وقد ذكر النووي - رحمه الله - أن رائحة المني إن كان رطباً تكون كرائحة الفصيل <sup>(٢)</sup> .

صفة رائحة المني إذا كان يابساً :

رائحة المني إذا تيسر تشبه رائحة البيض <sup>(٣)</sup> ، ووصف المالكية <sup>(٤)</sup> ذلك برائحة البيض المشوي ، أما عند الشافعية <sup>(٥)</sup> فهو كرائحة بياض البيض .  
وقيل : إن رائحة المني إذا تيسر تشبه رائحة البول <sup>(٦)</sup> .

ورائحة مني المرأة كرائحة مني الرجل <sup>(٧)</sup> ، وقد ذكر بعض المالكية أن رائحته كرائحة طلع الأنتى من النخل <sup>(٨)</sup> .  
وأيد كُنت رائحة المني <sup>(٩)</sup> فإن المعول عليه في معرفته هو وجود رائحة له ، وهذا ما أوضحه النووي - رحمه الله - فقال : ( وخواصه التي عليها الاعتماد في معرفته هي ثلاث :

- (١) - انظر : الشرح الكبير ، للرددير ( ٢٢٩:١ ) ؛ حاشية الدسوقي ( ٢٢٩:١ ) .
- (٢) - شرح النووي على صحيح مسلم ( ٢٢٢:٣ ) . والفصيل : ولد الناقة . سمي بذلك ؛ لأنه يفصل عن أمه فهو فعيل بمعنى مفعول . والجمع : فصيلان يضم القاء وكسرها وقد تجمع على فصال بالكسر . المصباح المنير ، مادة ( فصل ) .
- (٣) - الشرح الكبير ، للرددير ( ٢٢٩:١ ) ؛ الفواكه الدواني ( ١١٠:١ ) ؛ المجموع ( ١٤١:٢ ) ؛ منهاج الطالبين ( ١٠٠:١ - ١٠١ ) .
- (٤) - حاشية الدسوقي ( ٢٢٩:١ ) .
- (٥) - روضة الطالبين ( ١٩٥:١ ) ؛ معني المحتاج ( ١٠٣:٣ ) .
- (٦) - صحيح مسلم بشرح النووي ( ٢٢٢:٣ ) .
- (٧) - المرجع السابق ؛ المجموع ( ١٤١:١ ) .
- (٨) - حاشية الدسوقي ( ٢٢٩:١ ) .
- (٩) - يقول النفراوي : ( وإنما يشبه بالطلع دون غيره مما يشبه به لأنه الذي كان موجوداً في بلادهم ) الفواكه الدواني ( ١١٠:١ ) .

إحداها : الخروج بشهوة مع فتور عقبه .

الثانية : الرائحة التي تشبه الطلع والعجين .

الثالثة : الخروج بتزريق ودفق في دفعات .

فكل واحدة من هذه الثلاثة كافية في كونه منياً ، ولا يشترط اجتماعها فإن لم يوجد منها شيء لم يحكم بكونه منياً<sup>(١)</sup> .

### ب - تعريف المذي وصفاته :

تعريف المذي : المذي ماء رقيق يخرج عند الملاعبة والتقبيل ويضرب إلى البياض ، وفيه ثلاث لغات هي :

الأولى : بإسكان الذال وتخفيف الياء .

الثانية : بكسر الذال وتشديد الياء .

الثالثة : بكسر الذال وتخفيف الياء . وأفصحها الأولى ، يقال : مذى الرجل يمذى من باب ضرب فهو مذاء ، ويقال : الرجل يمذى والمرأة تقذى<sup>(٢)</sup> . صفاته :

ذكر الفقهاء - رحمهم الله - للمذي صفات كثيرة منها ما يشبه المني فيها ، ومنها ما يخالفه فيها ، ولم يذكروا أن للمذي رائحة<sup>(٣)</sup> غير أن السغدّي<sup>(٤)</sup> - رحمه الله - في فتاويه ذكر من ضمن الفروق التي بين المني والمذي الرائحة فقال : ( أن رائحة المني أثن من رائحة المذي )<sup>(٥)</sup> .

(١) - المجموع (٢: ١٤١) .

(٢) - المصباح المنير، مادة ( المذي ) ؛ فتح الباري (١: ٥٠٠) .

(٣) - انظر : المجموع (٢: ١٤١) ؛ فتح الباري (١: ٥٠٠) .

(٤) - علي بن الحسين بن محمد السغدّي ، القاضي أبو الحسن . كان إماماً فاضلاً فقيهاً مناظراً . من تصانيفه: التنف في الفتاوى ، شرح السير الكبير . توفي في بخارى سنة ( ٤٦١هـ )

انظر ترجمته في : الجواهر المضية (ص : ٣٦١-٣٦٢) ؛ الأعلام (٤: ٢٧٩) .

(٥) - فتاوى السغدّي ، للسغدّي (١: ٣٠) .

### ج - تعريف الودي وصفاته :

تعريف الودي : الودي ماء أبيض تخين يخرج بعد البول ، يخفف ويثقل والأشهر التخفيف يقال : ودَى الرجل يَدِي وَأَوْدَى بالآلف لغة قليلة : إذا خرج ودِيه ، وقد منع البعض الرباعي منه<sup>(١)</sup>.

صفاته : الودي لا رائحة له إلا أنه له صفات أخرى كالثخانة والبياض وغيرها<sup>(٢)</sup>، وتظهر أهمية تمييز المني من غيره بالرائحة في حال الاشتباه . ويمكن بيان هذا بمثل بسيط : إذا وجد إنسان عند قيامه من نومه بللاً في بدنه أو ثوبه ، ولم يذكر احتلاماً واشتبه فيه فهل يجب عليه الغسل أو الوضوء ؟ في هذه الحالة يمكن أن يفرق بين الأمرين بالرائحة ، فإن كان واجداً للرائحة فهو مني يوجب الاغتسال ، وإن لم يجد لهذا البلل رائحة فهو ودي أو غيره يجب عليه الوضوء منه ، وقد نص بعض الفقهاء على هذا ومنهم :

- ١- التفراوي<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - حيث قال : ( إذا قام من نومه مثلاً فوجد بللاً أو شيئاً يابساً جافاً رائحته كرائحة الطلع أو البيض عند تبيسه يعلم منه أنه مني )<sup>(٤)</sup>.
- ٢- ويقول الغزالي<sup>(٥)</sup> - رحمه الله - : ( لو انتبه من النوم ووجد رائحة الطلع من

(١) - المصباح المنير ، مادة ( ودَى ) .

(٢) - أحمد بن غانم أو غنم بن سالم بن مهنا شهاب الدين التفراوي الأزهرى المالكي . ولد في بلدة نفري سنة ( ١٠٤٤ هـ ) . فقيه مالكي . من أشهر مصنفاته : الفواكه الدواني ، شرح الرسالة النورية ، التعليق على البسمة . توفي بالقاهرة سنة ( ٦١٢٦ هـ ) .

انظر ترجمته في : شجرة النور الزكية ( ص : ٣١٨ ) ؛ الأعلام ( ١ : ١٩٢ ) .

(٣) - الفواكه الدواني ( ١ : ١١٠ ) .

(٤) - محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي الغزالي زين الدين ، أبو حامد . حجة الإسلام . ولد بطوس سنة ( ٤٥٠ هـ ) . كان محط رجال العلم ومقصد الأئمة والفصحاء . من أشهر مصنفاته : إحياء علوم الدين ، تهافت الفلاسفة ، الوجيز ، شفاء العليل . توفي بطوس سنة ( ٥٠٥ هـ ) ، وكان عمره ( ٥٥ ) سنة . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ( ١٩ : ٣٢٢ - ٣٩٤ ) ؛ طبقات الفقهاء ( ص : ٢٤٨ - ٣٤٩ ) ؛ الفتح المبين ( ٨ : ١٠ - ١٩٢ ) ؛ طبقات الشافعية ، للحسيني ( ص : ١٩٢ - ١٩٣ ) .

البلل لزمه الغسل ، وإن لم ير إلا الشخانة والبياض فلا يلزمه لأنه مثل الودي<sup>(١)</sup> .  
 ٣- وقال ابن المنذر - رحمه الله - : ( والأحوط إذا شك فلم يدر بلة نقطة ، أو مذي أن يغتسل ، فإن أمكنه التمييز بينهما بشم كما قال قتادة فعل ، فإن رائحة نقطة الرجل تشبه رائحة الطلع )<sup>(٢)</sup> .

(١) - الوسيط ، للغزالي ( ٢٤١:١ ) ؛ وانظر : النكت والفوائد السنية على المحرر ( ٢٠:١-٢١ ) .

(٢) - الأوسط ، لابن المنذر ( ٨٦:٢ ) .

## المطلب الرابع : أثر الرائحة في التمييز بين دم الحيض ودم

### الاستحاضة في حال الاشتباه

أ - تعريف الحيض :

١ - تعريف الحيض لغة :

حَاضَتِ الْمَرْأَةُ تَحِيضُ حَيْضًا وَمَحِيضًا فَهِيَ حَائِضٌ وَحَائِضَةٌ<sup>(١)</sup>، وسمي الحَيْضُ حَيْضًا مِنْ قَوْلِهِمْ : حَاضَ السَّيْلُ إِذَا فَاضَ ، وَالْحَيْضَةُ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ ، وَالْحَيْضَةُ بِالْكَسْرِ : الْاسْمُ ، الْجَمْعُ : الْحَيْضُ ، وَقِيلَ : الْحَيْضَةُ الدَّمُ نَفْسَهُ .  
والمحيض يكون اسماً ويكون مصدرًا ، ومنه الحوض لأن الماء يسيل إليه ، قال الله - تعالى :- ﴿ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ... ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقد اختلف المفسرون في تفسير المحيض : فقليل : إنه دم الحيض ، وقيل : زمانه ، وقيل : مكانه ، وقد سمي الحيض أذى لقبح لونه ورائحته ونجاسته وأضراره<sup>(٣)</sup> ، ويقال حاضت المرأة وَتَحَيَّضَتْ تَحِيضُ حَيْضًا وَمَحَاضًا وَمَحِيضًا : إِذَا سَالَ الدَّمُ مِنْهَا فِي أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ ، وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةُ : هُوَ السَّيْلَانُ<sup>(٤)</sup> ، وَتَحَيَّضَتْ الْمَرْأَةُ : تَرَكَّتِ الصَّلَاةَ أَيَّامَ حَيْضِهَا<sup>(٥)</sup> ، وَفِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ لِلْمَرْأَةِ : " فَتَحِيضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ فِي عِلْمِ اللَّهِ " <sup>(٦)</sup> .

(١) - الصحاح ، مادة ( حيض ) .

(٢) - سورة البقرة آية ( ٢٢٢ ) .

(٣) - المجموع ( ٣٤٣ : ١ ) ؛ انظر : فتح الباري ( ٥٢٦ : ١ ) .

(٤) - تبين الحقائق ( ٥٤ : ١ ) ؛ مغني المحتاج ( ١٥٢ : ١ ) ؛ كشف القناع ( ٢٣٠ : ١ ) .

(٥) - لسان العرب ، مادة ( حيض ) .

(٦) - أخرجه أبو داود في سننه ( ٧٦ : ١ ) - كتاب الطهارة - باب إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة ؛ وأخرجه الترمذي في سننه ( ٢٢٨ : ١ ) - كتاب الطهارة - باب ما جاء في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد ، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

## ٢- تعريف الحيض في الشرع :

الحيض : دم طبيعة وجبلة ترخيه رحم يعتاد أنثى إذا بلغت في أوقات معلومة<sup>(١)</sup>.

## ٣- صفة دم الحيض :

يختص دم الحيض برائحة كريهة منتنة ، فدم الحيض أسود محتدم ثخين له رائحة منتنة<sup>(٢)</sup>.

## ب - تعريف الاستحاضة :

١- تعريف الاستحاضة لغة : الاستحاضة : استفعال من الحيض ، يقال : استحيضت المرأة : أي استمر الدم بعد أيامها<sup>(٣)</sup> ، والاستحاضة : أن يستمر بالمرأة خروج الدم بعد أيام حيضها المعتاد ، والمستحاضة : التي لا يرقأ دم حيضها ولا يسيل من المحيض ، ولكنه يسيل من عرق يقال له : العاذل ، وإذا استحيضت المرأة في غير أيام حيضها صلت وصامت ولم تقعد كما تقعد الحائض عن الصلاة<sup>(٤)</sup>.

## ٢- تعريف الاستحاضة في الشرع :

الاستحاضة : سيلان الدم في غير أوقاته من مرض وفساد من عرق في أدنى الرحم يسمى العاذل<sup>(٥)</sup>.

(١) - التوضيح ( ٢٦٣:١ ) . وقد ذكر الفقهاء عدة تعاريف للحيض. انظر : بدائع الصنائع ( ٣٩:١ ) ؛

الفواكه الدواني ( ١٣٦:١ ) ؛ مغني المحتاج ( ١٠٨:١ ) ؛ المغني ( ٣٨٦:١ ) .

(٢) - انظر : البحر الرائق ( ٢٢٦:١ ) ؛ حاشية الطحطاوي ( ٩٢:١ ) ؛ الكافي في فقه أهل المدينة

( ١٥٨:١ ) ؛ فتح العزيز ( ٤٥٠:٢ - ٤٥١ ) ؛ المغني ( ٣٩٢:١ ) ؛ المحلى ( ١٦٢:٢ ) .

(٣) - الصحاح ، مادة ( حيض ) .

(٤) - لسان العرب ، مادة ( حيض ) .

(٥) - الإقناع ، للحجاوي ( ٢٣١:١ ) . وقد عرف بعض الفقهاء الاستحاضة بعدة تعاريف .

انظر : البحر الرائق ( ٢٢٦:١ ) ؛ الفواكه الدواني ( ١١٤:١ ) ؛ الإقناع ، للشريبي ( ٩٦:١ ) ؛

الإنصاف ( ٣٤٦:١ ) .



### ٣ - صفة دم الاستحاضة :

دم الاستحاضة أحمر رقيق مشرق ليس له رائحة<sup>(١)</sup>.

والعلماء - رحمهم الله - لهم في الاستحاضة نزاع ؛ لأن أمرها مشكل لاشتباه دم الحيض بدم الاستحاضة . وقد ذكروا علامات تفصل هذا الاشتباه منها :-  
التمييز على الراجح من أقوال الفقهاء<sup>(٢)</sup> :

والمقصود به : تمييز دم الحيض الذي هو أسود ثخين متن الرائحة عن دم الاستحاضة الأحمر المشرق الذي لا رائحة له ، فيعمل بالتمييز بينهما في حال الاشتباه<sup>(٣)</sup> . فبالرائحة يتميز دم الحيض عن دم الاستحاضة ، فإن كان الدم له رائحة متينة فهو دم حيض يلزم ترك الصلاة والصيام ، وعدم مس المصحف ، وغيرها من الأمور التي يجب على الحائض تجنبها في أيام حيضها ، ويلزمها الاغتسال منه بعد طهرها ، أما إذا كان الدم لا رائحة له ، فهو دم استحاضة لا تمتنع فيه المرأة من أداء عبادتها ، ويستحب لها الوضوء لكل صلاة . ومما يؤيد هذا :

١- عن فاطمة بنت أبي حبيش<sup>(٤)</sup> - رضي الله عنها - : أنها كانت تستحاض فقال لها الرسول - صلى الله عليه وسلم - : " إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضَةِ فَإِنَّهُ أَسْوَدُ يُعْرِفُ

(١) - الأوسط ( ٢١٩:٢ ) ؛ انظر : البحر الرائق ( ٢٢٦:١ ) ؛ حاشية الطحطاوي ( ٩٢:٢ ) ؛ قوانين الأحكام الشرعية ( ٦٥:١ ) ؛ فتح العزيز ( ٤٥٠:٢ ) ؛ الروض المربع ( ٨١:١ ) .

(٢) - انظر : بداية المبتدى ، للمرغيناني ( ص : ٩ ) ؛ تحفة الفقهاء ، للسمرقندي ( ٣٤:١ ) ؛ الهداية ( ١٧٦:١ ) ؛ الكافي في فقه أهل المدينة ( ١٥٨:١ ) ؛ التلقين ، للثعلبي المالكي ( ٧٦:١ ) ؛ التاج والإكليل ( ٣٧٠:١ ) ؛ التمهيد ، لابن عبد البر ( ٧٦:١٦ ) ؛ المدونة ( ٥١:١ - ٥٢ ) ؛ المجموع ( ٣٤٢:٢ ) ؛ حلية العلماء ، لابن شاس ( ٢٢٢:١ ) ؛ فتح الوهاب ، للأتصاري ( ١٥:١ - ٥٢ ) ؛ المغني ( ٣٩٢:١ ) ؛ المبدع ( ٢٧٤:١ - ٢٧٥ ) ؛ الإنصاف ( ٣٦٢:١ ) .

(٣) - انظر : الشرح الكبير ، للدردير ( ٢٨٠:١ ) ؛ روضة الطالبين ( ٢٥٣:١ ) ؛ المغني ( ٣٩٢:١ ) .

(٤) - فاطمة بنت أبي حبيش بن عبد المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشية الأسدية . صحابية مهاجرة جلييلة . روت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - حديث الاستحاضة .

انظر ترجمتها في : الإصابة ( ٣٨٢:٤ ) ؛ طبقات ابن سعد ( ٢٤٥:٨ ) ؛ تهذيب التهذيب ( ٦٨٤:٤ ) .

فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ ، وَإِنْ كَانَ الْآخِرُ فَتَوَضَّعِي وَصَلِّي ؛ فَإِنَّمَا هُوَ عَرَقٌ " (١) .

وقد ذكر بعض العلماء أن قوله - صلى الله عليه وسلم - ( يعرف ) فيه روايتان هما : الأولى :- بكسر الراء : أي أن له رائحة تعرفها النساء .

الثانية :- بضم حرف المضارعة وسكون العين وفتح الراء : أي تعرفه النساء (٢) .

قال ابن المنذر - رحمه الله - معلقاً على الحديث : ( إن كان الدم ينفصل فيكون في أيام قانئاً ثخيناً محتتماً يضرب إلى السواد له رائحة فتلك الحيضة نفسها فلتدع الصلاة ) (٣) .

٢- وروي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " إِنَّ لِلْحَائِضِ دَفْعَاتٍ وَلِدَمِ الْحَيْضِ رِيحٌ يُعْرَفُ بِهِ ، فَإِذَا ذَهَبَ قُرْءُ الْحَيْضِ فَلْتَغْتَسِلْ إِحْدَاكُنَّ ثُمَّ لَتَغْسِلْ عَنْهَا الدَّمَ " (٤) .

مسألة : حكم التطيب عند الاغتسال من الحيض :

الأصل في سنية التطيب عند الاغتسال من الحيض وما في حكمه كالنفاس (٥) الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والتي تحض

(١) - أخرجه أبو داود في سننه ( ٧٥:١ ) - كتاب الطهارة - باب من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة ، واللفظ له ؛ وأخرجه النسائي في سننه الكبرى ( ١١٣:١ ) - كتاب الحيض والاستحاضة - باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة ؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه ( ١٨٠:٤ ) - كتاب الطهارة - باب الحيض والاستحاضة و ذكر وصف الدم الذي يحكم لمن وجد منها بحكم الحائض ؛ وأخرجه الحاكم في مستدركه ( ١ : ٢٨١ ) - كتاب الطهارة - باب أحكام الاستحاضة ؛ وأخرجه البيهقي في سننه ( ٣٢٥:١ ) - كتاب الحيض - باب المستحاضة إذا كانت مميزة . قال الشوكاني : والحديث صححه الحاكم وابن حبان في صحيحهما . انظر : نيل الأوطار ( ٢٨٩:١ ) .

(٢) - نيل الأوطار ( ٢٩١:١ ) ؛ سبل السلام ( ١٦٤:١ ) .

(٣) - الأوسط ( ٢١٩:٢ ) .

(٤) - أخرجه الطبراني في الكبير ( ٢٠٨:١١ ) . قال الهيثمي في مجمع الزوائد : ( فيه حسين بن عبيد الله بن عباس وهو ضعيف ، وقال ابن عدي : هو ممن يكتب حديثه ) . ( ٢٨٠ : ١ ) .

(٥) - النفاس : دم يرخيه الرحم للولادة وبعدها إلى مدة معلومة . المبدع ( ٢٩٣:١ ) .

على استعمال المسك ونحوه من الروائع الطيبة عند الاغتسال من الحيض ومن هذه الأحاديث ما يأتي :-

١- عن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - " أَنَّ امْرَأَةً<sup>(١)</sup> سَأَلَتِ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ فَأَمَرَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ قَالَ : خُذِي فِرْصَةً<sup>(٢)</sup> مِنْ مِسْكِ فَتَطَهَّرِي بِهَا ، قَالَتْ : كَيْفَ أَتَطَهَّرُ ؟ قَالَ : تَطَهَّرِي بِهَا قَالَتْ : كَيْفَ ؟ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، تَطَهَّرِي ، فَاجْتَبِثْهَا إِلَى فَقُلْتُ : تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ " <sup>(٣)</sup> .

٢- وفي رواية أخرى عنها - أيضاً - : أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَتْ لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَيْفَ أَغْتَسِلُ مِنَ الْمَحِيضِ ؟ قَالَ : " خُذِي فِرْصَةً مُمَسَّكَةً<sup>(٤)</sup> فَتَوَضَّئِي ثَلَاثًا " ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - اسْتَحْيَى فَأَعْرَضَ بِوَجْهِهِ أَوْ قَالَ

(١) - لفظ (امرأة) مبهم : وقد سماها مسلم : أسماء بنت شكيل ، وقيل : إنه تصحيف والصواب : أنَّها أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية التي يقال لها : خطيبة النساء ، وجاء في رواية وهيب كلاهما عند البخاري (امرأة من الأنصار) . انظر : فتح الباري ( ١ : ٥٤٦ ) ، نيل الأوطار ( ١ : ٢٦٩ ) .

(٢) - لِلْفِرْصَةِ : القطعة من القطن أو الخرق تستعملها المرأة في مسح دم الحيض . المصباح للنير ، مادة (فرصة) : النهاية ، مادة (مسك) .

(٣) - متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ١ : ٥٤٥ - ٥٤٦ ) - كتاب الحيض - باب ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من الحيض وكيف تغتسل وتأخذ فرصة ممسكة فتبغ أثر الدم ، واللفظ له ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ( ٣ : ٢٦٦ ) - كتاب الطهارة - باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم .

(٤) - مُمَسَّكَةً : المسكة المطيبة بالمسك يتبعها أثر الدم فيحصل منه الطيب والتنشيف وهو المراد ، وقيل : ممسكة : أي قطعة من المسك ، ويشهد لهذا الرواية الأخرى : " خُذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكِ فَتَطَيَّئِي بِهَا " ، وقيل ممسكة : أي محملة : يعني تحمليتها معك . قال الرمخشري : ( المسكة : الخلق التي أمسكت كثيراً ، كأنه أراد ألا تستعمل الجديد من القطن والصوفة للارتفاق به في العزل وغيره ، ولأن الخلق أصلح لذلك وأرفق ) . يقول ابن الأثير : وهذه الأقوال أكثرها متكلفة ، والذي عليه الفقهاء : أن الحائض عند الاغتسال من الحيض يستحب لها أن تأخذ يسيراً من المسك تطيب به ، أو فرصة مطيبة بالمسك . انظر : النهاية ، مادة (فرص) ؛ (مسك) .

تَوَضَّئِي بِهَا فَأَخَذْتُهَا فَجَذَبْتُهَا فَأَخْبَرْتُهَا بِمَا يُرِيدُ - النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " (١).

وجه الدلالة من الحديثين : أن المراد من كيفية الغسل الوارد في الحديث الصفة المختصة بغسل المحيض وهي التطيب لا نفس الاغتسال ، فدل هذا على استحباب التطيب عند الاغتسال من الحيض ، وتأكدته إذا لو كان غير مستحب لما أمر به السائلة (٢).

٢- حديث أم عطية - رضي الله عنها - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت : " وَقَدْ رُخِّصَ لَنَا عِنْدَ الطُّهْرِ إِذَا اغْتَسَلَتْ إِحْدَانَا مِنْ مَحِيضِهَا فِي بُبْدَةٍ (٣) مِنْ كُسْتٍ (٤) أَظْفَارٍ (٥) . . . " (٦).

وجه الدلالة : أن تطيب المرأة عند الغسل من الحيض متأكد إذا لو لم يكن كذلك لما رخص للحادة التي حرم عليها استعمال الطيب في شيء منه مخصوص (٧).  
ثم إن تطيب الحادة بالأظفار ونحوها لإزالة رائحة الحيض الكريهة ؛ لما تستقبله من الصلاة ، وما يكون من مجالسة الملائكة فلا تؤذيهم برائحة الدم (٨).

(١) - متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ٥٤٨ : ١ ) - كتاب الحيض - باب غسل المحيض ، واللفظ له ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ( ٢٦٠ : ١ ) - كتاب الطهارة - باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم .

(٢) - انظر : فتح الباري ( ٤٥٦ : ١ ) .

(٣) - بُبْدَةٌ : المراد بها القطعة اليسيرة من القسط والأظفار . النهاية ، مادة ( نبذا ) .

(٤) - الكُست هو : القُسط الهندي يستعمل على هيئة بخور وغيره . النهاية ، مادة ( كست ) ؛ المصباح المنير مادة ( قسط ) .

(٥) - الأظْفَارُ : ضرب من الطيب لا واحد له من لفظه ، وقيل واحده : ظفر ، وقيل : هو شيء من العطر أسود ، والقطعة منه شبيهة بالظفر . النهاية مادة ( ظفر ) .

(٦) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ٥٤٤ : ١ ) - كتاب الحيض - باب الطيب للمرأة عند غسلها من الحيض .

(٧) - انظر : فتح الباري ( ٥٤٤ : ١ ) .

(٨) - المرجع السابق ( ٥٤٥ : ١ ) ؛ عمدة القاري ، للعيني ( ٢٨٤ : ٣ ) .

قال النووي - رحمه الله - : ( ليس القسط والظفر من مقصود التطيب ، وإنما رخص فيه للحادة إذا اغتسلت من الحيض لإزالة الرائحة الكريهة )<sup>(١)</sup> .

وقد استحَب الفقهاء - رحمهم الله - للمرأة في غسل الحيض أن تتبع أثر الدم بمسك أو أي طيب آخر ، وذلك بأن تجعله في قطنه ، أو خرقة ، أو صوفة ، أو نحوها وتدخلها في فرجها ، والنفساء كالحائض في هذا ، ويستوي في هذا الاستحباب المزوجة وغيرها ، وسواء كانت المغتسلة من الحيض بكرًا ، أو ثيبًا ، أو عجزًا<sup>(٢)</sup> .

يقول النووي - رحمه الله - : ( وهذا التطيب متفق على استحبابه )<sup>(٣)</sup> .

أما الحائض المحرمة إذا ظهرت وهي في زمن الإحرام فقد ذهب بعض الشافعية إلى جواز استعمال القسط والأظفار في إزالة رائحة الحيض قياساً على المحلّة إلا أن الصحيح عدم الجواز<sup>(٤)</sup> .

قال العجيلي<sup>(٥)</sup> - رحمه الله - : ( واحتمال إلحاق المحرمة بها ضعيف . قال في شرح البهجة : ويحتمل منعها من أنواع الطيب مطلقاً لقصر زمن الإحرام غالباً وهو الأوجه )<sup>(٦)</sup> .

(١) - انظر : فتح الباري ( ٥٤٥ : ٦ ) .

(٢) - انظر : عمدة القاري ( ٢٨٧ : ٣ ) ؛ الذخيرة ( ٣٩٣ : ٦ ) ؛ المجموع ( ١٨٨ : ٢ ) ؛ فتح العزيز

( ٦٨٥ : ٢ ) ؛ مغني المحتاج ( ١٠٦ : ٣ ) ؛ فتح الوهاب ( ٢٩ : ٢ ) ؛ حاشية قلوبوي ، لقيلبوي ( ٢٧ : ٢ ) ؛

الإنصاف ( ٢٥٨ : ١ ) ؛ الكافي في فقه أحمد ( ٦٠ : ٢ ) ؛ المغني ( ٣٠٢ : ٢ ) ؛ المبدع ( ١٩٩ : ١ ) .

(٣) - المجموع ( ١٨٨ : ١ ) .

(٤) - انظر : حاشية الجمل ( ٢٢٠ : ٦ ) .

(٥) - سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهرى ، أبو داود ، المعروف بالجمل . فاضل من أهل منية

( إحدى قرى الغربية بمصر ) . من مصنفاته : حاشية على تفسير الجلالين ، فتوحات الوهاب ، حاشية على

شرح المنهج في فقه الشافعية ، وغيرها . توفي بالقاهرة سنة ( ١٢٠٤ هـ ) .

انظر ترجمته في : الأعلام ( ١٣١ : ٣ ) ؛ معجم المؤلفين ( ٢١٧ : ٤ ) .

(٦) - حاشية الجمل ( ٢٦٠ : ١ ) .

وقد قطع الشرييني<sup>(١)</sup> والبهوتي - رحمهما الله - بمنع الحائض المحرمة من استعمال الطيب بأنواعه<sup>(٢)</sup>.

ولقد استحب الفقهاء - رحمهم الله - للمرأة إذا لم تجد مسكا أن تستعمل ما يقوم مقامه من الطيب في دفع الرائحة الكريهة وإحلال الرائحة الطيبة محلها<sup>(٣)</sup>.

ولعل التصريح منه - عليه الصلاة والسلام - بالمسك يرجع إلى :

١ - أن للمسك رائحة قوية ونفاذة من شأنها أن تذهب الرائحة الكريهة ، ومن ثم بقاء رائحته الذكية فيحصل المقصود من التطيب وزيادة.

٢ - كونه أفضل وأحسن أنواع الأطياب لما ورد من حديث أبي سعيد الخدري -

رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "المسك أطيب

الطيب"<sup>(٤)</sup> فأراد - عليه الصلاة والسلام - الأفضل والأحسن لها . وعليه فإنه لا

يعدل عن المسك لغيره عند وجوده . يقول الإمام الشافعي - رحمه الله - :

أحب للحائض إذا اغتسلت من الحيض أن تأخذ شيئا من مسك فتتبع به آثار الدم ، فإن لم يكن مسك فطيب<sup>(٥)</sup>.

فإن لم تجد الطيب فيستحب لها أن تستعمل ما يذهب الرائحة الكريهة كالطين

ونحوه ، وإن تعذر عليها استعمال هذا فالماء كاف في إذهاب الرائحة الكريهة ،

(١) - محمد بن أحمد الخطيب الشرييني ، شمس الدين . فقيه شافعي ، مفسر . أجمع أهل مصر على صلاحه ووصفه بالعلم ، والعمل ، والزهد ، والورع . له تصنيف منها : السراج المنير ، الإقناع ، مغني المحتاج . توفي بمصر سنة ( ٩٣٧ هـ ) .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب ( ٣٨٤ : ٨ ) ؛ الأعلام ( ٣ : ٢ ) .

(٢) - انظر : مغني المحتاج ( ١٠٦ : ١ ) ؛ كشف القناع ( ٢٨٣ : ٣ ) .

(٣) - انظر : روضة الطالبين ( ٢٠٢ : ١ ) ؛ فتح العزيز ( ١٨٨ : ٢ ) ؛ حاشية الجمل ( ٢٦٠ : ١ ) ؛

كشف القناع ( ١٨١ : ١ ) .

(٤) - سبق تخريجه ( ص : ٣٢ ) .

(٥) - الأم ( ٥٤ : ١ ) .

والمراد بكفايته هنا : الغسل الشرعي لا إدخاله في الفرج بدل الطيب ، ويتصور كفاية الماء في إذهاب الرائحة بكثرة غسل الموضع وذلكه بالماء<sup>(١)</sup>.

قال العجلي - رحمه الله - : ( ويسن أن تقدم على الماء بعد الطين نوى الزبيب ثم نوى التمر ثم مطلق النوى ثم ماله ريح طيبة ثم الملح ثم الماء )<sup>(٢)</sup>.

وقد كرهه الفقهاء - رحمهم الله - للمرأة ترك التطيب عند الغسل من الحيض والنفاس بالمسك ونحوه من الطيب بلا عذر<sup>(٣)</sup> ، ويقول النووي - رحمه الله - في هذا : ( إن هذه سنة متأكدة يكره تركها بلا عذر فإذا عدت الطيب فهي معذورة في تركها ولا كراهة في حقها ولا عتب )<sup>(٤)</sup>.

ويتفرع عن حكم التطيب عند الاغتسال من الحيض فرعان هما :

الفرع الأول - الحكمة من استعمال المسك في الغسل من الحيض .

الفرع الثاني - الموضع الذي يشرع تطيبه .

(١) - انظر : روضة الطالبين ( ٢٠٢ : ١ ) ؛ فتح العزيز ( ٢ : ١٨٨ ) ؛ كشف القناع ( ١ : ١٨١ ) .

(٢) - حاشية الجمل ( ١ : ٢٦٠ ) .

(٣) - انظر : المرجع السابق .

(٤) - المجموع : ( ٢ : ١٨٨ ) ؛ مغني المحتاج ( ١ : ١٠٦ ) .

**الفرع الأول : الحكمة من استعمال المسك في الغسل من الحيض :**

اختلف العلماء - رحمهم الله - في الحكمة من استعمال المسك ، فذهب جمهور العلماء إلى أن المقصود بالمسك تطيب المحل ودفع الرائحة الكريهة وهو الصحيح المشهور<sup>(١)</sup>. وحكى بعض الشافعية فيه وجهين :

**الوجه الأول :** تطيب المحل ليكمل استمتاع الزوج بإثارة الشهوة وكمال اللذة ، وقطع الشربيني بأن هذا هو الصواب أو الصحيح<sup>(٢)</sup> . وهذا موافق لقول جمهور العلماء .

**الوجه الثاني :** سرعة علوق الولد ، فالمسك يساعد على ذلك ، ولهذا شرع للمغتسلة من الحيض<sup>(٣)</sup>.

وقد اختلف القائلون بالوجهين في وقت الاستعمال ، وفي حال فقدته ، فمن قال **بالوجه الأول :** ذهب إلى أن استعمال المسك يكون بعد الغسل حتى لا يذهب الماء ، وفي حال فقدته فيقوم مقامه كل طيب له رائحة طيبة مما يدفع رائحة الحيض .

**ومن قال بالوجه الثاني :** ذهب إلى أن استعمال المسك يكون قبل الغسل ، وفي حال فقدته فإنه يقوم مقامه كل طيب له خاصية سرعة علوق الولد ومثلوا له بالقسط والأظفار<sup>(٤)</sup> .

وقد أبطل النووي - رحمه الله - وجه من قال بأن المقصود من استعمال المسك الإسراع في العلوق فقال : ( وهذا الوجه ليس بشيء ، وما تفرع عليه أيضاً ليس بشيء وهو خلاف الصواب وما عليه الجمهور ، والصواب أن المقصود به تطيب

(١) - المجموع ( ١٨٨: ٢ ) ؛ صحيح مسلم بشرح النووي ( ١٣: ٤ ) ؛ فتح الباري ( ٥٤٧: ١ ) ؛ المغني ( ٣٠٢: ١ ) .

(٢) - الصحيح: أي الصحيح من الوجهين ، أو الأوجه التي يستخرجها الأصحاب من كلام الشافعي ، ويعبر عنه عند عدم قوة الخلاف ليشعر بفساد مقابله لضعف مدركه . انظر : مقدمة منهاج الطالبين ( ٢١ : ١ ) ؛ مغني المحتاج ( ٢١ : ١ ) .

(٣) - انظر : المجموع ( ١٨٨: ٢ ) ؛ مغني المحتاج ( ١٠٦: ١ ) .

(٤) - انظر : المجموع ( ١٨٨: ٢ ) ؛ فتح الباري ( ٥٤٧: ١ ) .



الحل وأنها تستعمله بعد الغسل) <sup>(١)</sup>، وقد استدلل لقوله هذا بحديث عائشة - رضي الله عنها - أن امرأة سألت النبي - صلى الله عليه وسلم - عن غسل الحيض ، فقال : "تَأْخُذُ إِحْدَاكُنَّ مَاءَهَا وَسِدْرَتَهَا فَتَطَهَّرُ وَتُحَسِّنُ الطُّهُورَ ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا فَتَدْلُكُهُ ثُمَّ تَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَطَهَّرُ بِهَا" <sup>(٢)</sup>، ثم قال بعد هذا : ( وهذا نص في استعمال الفرصة بعد الغسل ) <sup>(٣)</sup>.

وسبب ضعف من قال بأن المقصود من استعمال المسك الإسراع في العلوق ما يلي :  
١ - أنه على مقتضى قولهم هذا فإن الأمر بالتطيب يكون خاصاً بالحائض أو النفساء الحاضر زوجها الذي يتوقع جماعه في الحال ، وتخرج من الأمر بالتطيب العقيم التي لا تلد ، وزوجة العنين <sup>(٤)</sup> فلا يشرع لهما التطيب لفقد المقصود منه .

ثم أنهم مثلوا لما تستعمله المرأة في علوق الولد إن فقدت المسك بالقسط والأظفار ، وهذا غير محقق للمقصود من التطيب بالمسك - عندهم ؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - رخص للحادة باستعمال القسط والأظفار وهي امرأة فاقدة لزوجها فكيف يكون أسرع في علوق الولد ؟ ولهذا نجد أن النووي - رحمه الله - يقول : ( وهذا ليس بشيء لم يصبر إليه أحد نعلمه ) <sup>(٥)</sup>.

٢ - أن إطلاق الأحاديث يرد هذا القول فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يخصص الحائض ذات الزوج بالتطيب من غيرها ، وإنما الذي ورد عنه أنه - عليه الصلاة والسلام - أمر المرأة السائلة عن كيفية الاغتسال من الحيض بالتطيب دون أن يسألها إن كانت ذات زوج أم لا ، والحائض تشمل المزوجة وغير المزوجة ،

(١) - المجموع ( ١٨٨:٢ ) .

(٢) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ٢٦١:١ ) - كتاب الحيض - باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم .

(٣) - صحيح مسلم بشرح النووي ( ١٤:٤ ) .

(٤) - العنين : الذي لا يقدر على إتيان النساء . انظر : المصباح المنير ، مادة ( رجل عنين ) .

(٥) - صحيح مسلم بشرح النووي ( ١٤:٤ ) .

والمحاضر زوجها والغائب فدل هذا على أن الغرض من التطيب إزالة الرائحة الكريهة وتطيب المحل<sup>(١)</sup>.

وبهذا كله يظهر أن القول الصحيح من الحكمة في استعمال المسك وغيره من أنواع الطيب هو تطيب المحل وإزالة الرائحة الكريهة ، ولا تمنع المرأة المغتسلة من الحيض والنفاس من استعمال المستحضرات الحديثة التي لها روائح طيبة كالصابون المطيب ؛ لأن من شأن ما ذكر أن يطيب المحل وينزل الرائحة الكريهة ، وبذلك تتحقق الحكمة من استحباب التطيب بالمسك وتكون قد أتت بالسنة .

(١) - انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ( ١٣ : ١٤ - ١٤ ) ؛ المجموع ( ١٨٨ : ٢ ) .

## الفرع الثاني : الموضع الذي يشرع تطيبه

اختلف الفقهاء - رحمهم الله - في الموضع الذي يشرع تطيبه من المرأة إلى

قولين هما :-

القول الأول :- لا يختص التطيب بموضع معين بل يكون شاملاً للمواضع التي أصابها الدم من بدن الحائض والنفساء وهو قول الحاملي<sup>(١)</sup> - رحمه الله - من الشافعية<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني :- أن التطيب يكون خاصاً بالفرج فقط ، وهو قول جمهور العلماء<sup>(٣)</sup>.

## الأدلة

( أ ) استدلل الحاملي إلى ما ذهب إليه بما يأتي :-

١- ظاهر حديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " تَأْخُذُ سِلَورَهَا وَمَلْعَهَا فَتَوْضِئُ ثُمَّ تُغْسِلُ رَأْسَهَا وَتَدْلُكُهُ حَتَّى يَبْلُغَ الْمَاءُ أَصُولَ شَعْرِهَا ثُمَّ تُفِيضُ عَلَى جَسَدِهَا ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَتَهَا فَتَطْهَرُ بِهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : كَيْفَ أَتَطَهَّرُ بِهَا ؟ قَالَتْ عَائِشَةُ : فَعَرَفْتُ الَّذِي يُكْنِي عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ فَقُلْتُ لَهَا : تَتَّبِعِينَ بِهَا آثَارَ الدَّمِّ " <sup>(٤)</sup>.

(١) - أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم بن إسماعيل الضبي المعروف بالحاملي ، أبو الحسن . ولد سنة ( ٣٦٨ هـ ) . كان غاية في الذكاء والفهم . برع في المذهب الشافعي . له مصنفات كثيرة في الخلاف منها : المقنع والمجرد . توفي ببغداد سنة ( ٤٤٥ هـ ) .

انظر ترجمته في : طبقات الشافعية ( ٤ : ١٧٤ - ١٧٥ ) ؛ طبقات الفقهاء ( ص : ١٣٦ ) ؛ طبقات الشافعية ، للحسيني ( ص : ١٣٢ - ١٣٣ ) .

(٢) - المجموع ( ٢ : ١٨٨ ) ؛ مغني المحتاج ( ١ : ١٠٦ ) ؛ فتح الباري ( ١ : ٤٥٨ ) .

(٣) - المراجع السابقة ؛ حاشية الجمل ( ١ : ٢٦٠ ) ؛ صحيح مسلم بشرح النووي ( ٤ : ١٥ ) ؛ كشف القناع ( ١ : ١٨١ ) .

(٤) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ١ : ٢٦٠ ) - كتاب الحيض - باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم ، عن عائشة برواية أبي عمر ؛ وأخرجه أبو داود في سننه ( ١ : ٨٥ ) - كتاب الطهارة - باب الاغتسال من الحيض ، واللفظ له .

وجه الدلالة : قولها ( آثار ) يقتضي أن تتبع كل أثر جاء عليه الدم .

٢- ظاهر حديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : للسائلة عن غسل الحيض : " خُذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكِ فَتَطَهَّرِي بِهَا ، قَالَتْ : كَيْفَ؟ قَالَ : تَطَهَّرِي بِهَا ، قَالَتْ : كَيْفَ؟ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ تَطَهَّرِي ، فَاجْتَبِذْهَا إِلَيَّ ، وَقُلْتُ : تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِّ " (١)

وجه الدلالة : عدم التخصيص منه - صلى الله عليه وسلم - في التطهر بالمسك لموضع معين دل على عموم تطهير المواضع التي يصيبها الدم من بدن الحائض والنفساء .

ب ( يمكن أن يستدل للقائلين بأن التطيب خاص بالفرج بمطلق الأحاديث التي جاءت باستحباب التطيب بعد الغسل من الحيض .

١- ظاهر حديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " تَأْخُذُ إِحْدَاكُنَّ مَاءَهَا وَسِدْرَهَا فَتَطَهَّرُ وَتُحَسِّنُ الطُّهُورَ ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا فَتَدْلِكُهُ ثُمَّ تَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَطَهَّرُ بِهَا " (٢) .

وجه الدلالة : ذكر الفرصة الممسكة بعد الغسل يشعر بأن المقصود من ذلك تطيب الفرج ؛ لأنه مظنة وجود الرائحة الكريهة فيه أكثر من غيره ؛ لكونه المخرج الأصلي للدم فإذا كان الماء والسدر يطهر البدن بما فيها الأجزاء التي قد يصيبها شيء من دم الحيض ، فإن الفرج أولى أن يزداد في تطهيره ، وإزالة الرائحة الكريهة منه باستعمال الفرصة الممسكة بعد الغسل .

٢- قوله - صلى الله عليه وسلم - " خُذِي فِرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَوَضَّئِي ثَلَاثًا " قالت عائشة - رضي الله عنها - : " ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - اسْتَحْيَى

(١) - سبق تخريجه (ص : ١٣٥) .

(٢) - سبق. تخريجه (ص : ١٤١) .

فَأَعْرَضَ بِوَجْهِهِ ، أَوْ قَالَ : تَوَضَّعِي بِهَا ، فَأَخَذَتْهَا فَجَذَبَتْهَا فَأَخْبَرَتْهَا بِمَا يُرِيدُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - " (١).

٣- وفي رواية عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " خُذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكِ فَتَطْهَرِي بِهَا ، قَالَتْ : كَيْفَ أَتَطَهَّرُ؟ قَالَ : تَطْهَرِي بِهَا ، قَالَتْ : كَيْفَ؟ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ تَطْهَرِي ، فَاجْتَبِذْتَهَا إِلَيَّ وَقُلْتُ : تَتَّبَعِي بِهَا أَثَرُ الدَّمِ " (٢).

وجه الدلالة من هذين الحديثين : اكتفاؤه - صلى الله عليه وسلم - بالتعريض ، والتسبيح ، وعدم إفصاحه للسائلة مع كثرة إلحاحها عليه ، وإعراضه بوجهه يفهم منه أنه - عليه الصلاة والسلام - أراد المخل الذي يستحي منه من مواجهة المرأة بالتصريح فاكفى - صلى الله عليه وسلم - بلسان الحال عن لسان المقال ففهمت ذلك عائشة - رضي الله عنها - وتولت إفهام السائلة بحضرة النبي - صلى الله عليه وسلم - فكل هذا يدل على أن المراد بالموضع الذي يستحب تطييبه هو الفرج (٣). ثم إن قول أم المؤمنين لها بتتبع أثر الدم يقتضي أن تبحث عن مكان الدم فتطهره . ولا شك أن الفرج أولى هذه الأماكن بالتطهير ، وإزالة الرائحة الكريهة ؛ لأنه المكان المقطوع بوجود الدم فيه .

٤- وقد أخرج أبو عوانة (٤) - رحمه الله - في مسنده من حديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " ... سُبْحَانَ اللَّهِ وَاسْتَغْفِرُ بِهِ "

(١) - سبق تخريجه (ص : ١٣٦) .

(٢) - سبق تخريجه (ص : ١٣٥) .

(٣) - انظر : فتح الباري ( ١ : ٥٤٨ ) .

(٤) - يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الاسفراييني النيسابوري الأصل ، أبو عوانة . من علماء الحديث وأئباهم . صاحب الصحيح المسند المخرج على صحيح مسلم . توفي باسفران سنة ( ٣١٦ هـ ) . انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ( ٣ : ٧٧٩ - ٧٨٠ ) ؛ سير أعلام النبلاء ( ١٤ : ٤١٧ - ٤٢١ ) .

بِثَوْبِهِ ، تَطَهَّرِي بِهَا ، قَالَتْ : فَاجْتَبَذْتُهَا وَعَرَفْتُ الَّذِي أَرَادَ فَقُلْتُ لَهَا : تَتَّبِعِي بِهَا  
أَثَرَ الدَّمِ - يَعْنِي الْفَرْجَ - ... (١) .

وهذا صريح في بيان المقصود بالموضع الذي يطيب .

الترجيح :

الذي يظهر - لي - أن التطيب خاص بالفرج فقط ؛ لكون النبي - صلى الله عليه  
وسلم - ترك تعليم السائلة لعائشة - رضي الله عنها - فلو كان عليه الصلاة والسلام -  
لم يرد المحل ( الفرج ) الذي يستحي منه لبيّن لها ذلك ؛ لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة  
ممتنع ، ثم إن النصوص الشريفة الثابتة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - دلت على  
ذلك .

(١) - أخرجه أبو عوانة في مسنده ( ٣١٦:١ - ٣١٧ ) - كتاب الحيض - باب بيان صفة اغتسال  
الحائض وإيجاب ذلك رأسها بالسدر واتباع الفرصة المسكة حوالي فرجها بعد اغتسالها ؛ وأخرجه  
الشافعي في مسنده ( ١٩:١ ) .

## المبحث الثالث : تطهير ما لحقته رائحة النجاسة

رائحة النجاسة تختلف باختلاف الشيء الذي وقعت فيه ، وبالتالي تختلف كيفية التطهير من موقع إلى آخر، فمثلاً إذا تغير الماء برائحة النجاسة ، ويراد تطهيره فإن تطهيره يختلف تماماً عن تطهير الثوب الذي حلت فيه رائحة النجاسة وهكذا .. وتكمن أهمية بيان هذا المبحث في كون الماء لا تحصل الطهارة من الحدث إلا به ، وكون طهارة البدن ، والثوب ، والمكان الذي يصلي فيه شرط لصحة الصلاة . وسوف يكون بيان هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين :-

**المطلب الأول :- تطهير الماء الذي لحقته رائحة النجاسة .**

**المطلب الثاني :- تطهير غير الماء من رائحة النجاسة التي حلت فيه .**

## المطلب الأول : تطهير الماء الذي لحقته رائحة النجاسة

ذكرنا فيما سبق أن الماء إذا تغير برائحة النجاسة الواقعة فيه فإنه يصير نجساً أي غير طاهر في نفسه غير مطهر لغيره ، وبالتالي فلا بد من تطهيره حتى يصبح صالحاً للطهارة ، سواء كان هذا الماء قليلاً ، أو كثيراً ، أو كان في بئر ، أو في حوض ، أو غيرها . وطريقة تطهيره تكون بإحدى أربعة طرق بعد إخراج عين النجاسة :-

### ١- النزع :

والمقصود به : نزع مقدار من الماء من شأنه أن يزيل التغير قال ربيعة<sup>(١)</sup> - رحمه الله - :  
( إن تغير لون الماء أو طعمه نزع منه قدر ما يذهب الرائحة عنه )<sup>(٢)</sup> .

وقد توسع الحنفية<sup>(٣)</sup> في مسائل نزع الآبار واختلفوا في تقديرات النزع ؛ نظراً لأن مذهبهم قائم على اتباع الآثار في ذلك ، ومن ذلك :

١- ما روي من أن علياً - رضي الله عنه - قال : ( إذا سقطت الفأرة في البئر فتقطعت نزع منها سبع أذلاء فإن كانت الفأرة كهيتها لم تقطع نزع منها دلو ودلوان فإن كانت ممتنة أعظم من ذلك فليترع من البئر ما يذهب الريح )<sup>(٤)</sup> .

٢- وروي عن ابن عباس - رضي الله عنه - : ( أنه أمر بسد عيون زمزم ونزعها عندما سقط فيها رجل فقيل له : إن فيها عينا قد غلبتنا ، قال : إنها من الجنة ،

(١) - ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ أبو عثمان التميمي المدني الفقيه . كان عالماً حافظاً للفقهِ مجتهداً بصيراً بالرأي ، ولهذا يقال له : ربيعة الرأي . توفي بالمدينة سنة ( ١٣٦ هـ ) .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ( ١٥٧:١ - ١٥٨ ) ؛ تهذيب التهذيب ( ٥٩٨:١ ) .

(٢) - المدونة ( ٢٦:١ ) .

(٣) - انظر : شرح فتح القدير ( ٩٧:١ - ١٠٦ ) ؛ بدائع الصنائع ( ٧٤:١ - ٧٧ ) .

(٤) - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ٨٢:١ ) - كتاب الطهارة - باب البئر تقع فيه الدابة .



فَأَعْطَاهُمْ مُطَرَّفًا مِنْ خَزْزٍ<sup>(١)</sup> فَحَسَوْهُ فِيهَا ثُمَّ نَزَحَ مَائُوهَا حَتَّى لَمْ يَبْقَ فِيهَا نَتْنٌ<sup>(٢)</sup> .  
والقياس - عندهم - أن الماء لا يطهر ؛ لأنه إذا تنجس الماء تنجس الطين ، فإذا نزح  
الماء بقي الطين نجساً ، فكلما نبع الماء نجسه ، لكنهم خالفوا القياس باتباع آثار  
السلف ، وما روي عنهم غير معقول المعنى ، والظاهر أنهم قالوه سماعاً<sup>(٣)</sup> .  
أما المالكية<sup>(٤)</sup> ففرقوا في النزح بين ماله مادة كالبر وماله ليس له مادة  
كالصهرج<sup>(٥)</sup> والبركة ، فالأول ينزح منه القدر الذي يزيل التغير ، وأما الثاني فإن الماء  
ينزح كله . وفرقوا أيضاً فيما إذا تغيرت رائحة الماء بموت حيوان لادم له مثل حيوان  
بحري وما وقع الاتفاق بأنه ليس بميتة كدود الخلل الذي لا ينجس به الماء .  
واشترط الشافعية<sup>(٦)</sup> ، والحنابلة<sup>(٧)</sup> عند القيام بعملية النزح أن يكون المقدار المتبقي  
قلتين<sup>(٨)</sup> ، فإن بقي أقل من ذلك لم يطهر ؛ لأن العلة القاضية بتنجس ما دون القلتين -

- (١) - مُطَرَّفٌ مِنْ خَزْزٍ : ثوب من خز له أعلام ، ويقال : ثوب مربع من خز . والخز : اسم دابة ، ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها ، والجمع خزوز . المصباح المنير ، مادة ( طرف ) ؛ مادة ( خز ) .
- (٢) - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ٨٢:٦ ) - كتاب الطهارة - باب البر تقع فيه الدابة .
- (٣) - انظر : الاختيار لتعليل المختار ، مودود الموصلي ( ١٧:١ ) .
- (٤) - انظر : حاشية الدسوقي ( ٨٠-٧٩:١ ) ؛ الخروشي ( ٨٠-٧٩:١ ) ؛ حاشية العدوي مع الخروشي ( ٨٠:١ ) .
- (٥) - الصَّهْرَجُ : واحد الصهاريج وهي كالحياض يجتمع فيها الماء ، قال ابن سيده : الصهرج : مصنعة يجتمع فيها الماء وأصله فارسي ، لسان العرب ، مادة ( صهرج ) .
- (٦) - انظر : المجموع ( ١٣٣-١٣٢:١ ) ؛ مغني المحتاج ( ٣٦:٢ ) ؛ حاشية الجمل ( ٧٠:١ ) .
- (٧) - انظر : المغني ( ٥٢-٥١:١ ) ؛ التوضيح ( ٢١٩-٢١٨:١ ) .
- (٨) - قُلْتَيْنِ : مفردا قُلَّةٌ : وهي الجرة الكبيرة وسميت كذلك ؛ لأن الرجل القوي يقلها أي يحملها . وقد اختلف الناس في تقديرها قديماً وحديثاً ، فقد قدرت قديماً بقلل حجر ، وأن القلة فيها تسع الفرق وهو ما يساوي أربعة أصواع بصاع النبي - صلى الله عليه وسلم - وقيل : أنها تسع قربتين ، وقيل : إنها تسع خمسمائة رطل عراقي تقريباً ، وقد وردت في كل بلد بمقدار معين . منها أنها تساوي مائة وسبعة أرباط وسبع رطل دمشقي وما وافقه ، وكذلك اختلف في مقدارها بالمقاييس المعاصرة : فقيل أنها تساوي باللترات ( ٢٧٠ ) لتراً ، وبالكيلو جرام ( ٢٠٠ ) كيلو جراماً وقيل : أنها تساوي باللترات ( ٣٠٧ ) لتراً ، وبالكيلو جرام ( ٤٠٢ ) كيلو جراماً .

عندهم - القلة ، وليس التغير . فالقليل ينجس بمجرد ملاقة النجاسة ، وإن لم يتغير بها .  
يقول النووي - رحمه الله - : ( ويتصور زوال تغيره بالنزح بأخذ بعضه بأن يكون كثيراً لا يدخله الريح ، فإذا نقص دخلته وقصرته ، وكذلك الشمس فيطيب )<sup>(١)</sup> .

## ٢- المكاثرة والإضافة :

وكيفيتها : أن يُكاثِر الماء بإضافة ماء إليه حتى يزول التغير .

## ٣- أن يطهر الماء بنفسه من غير إضافة ولا نزح :

وذلك بأن يترك هذا الماء حتى يزول تغيره بمرور الزمان عليه ، وذلك من خلال طلوع الشمس عليه ، ومرور الريح فيه<sup>(٢)</sup> .

وقد ذهب البعض من المالكية<sup>(٣)</sup> ، والشافعية<sup>(٤)</sup> في أن الماء المتغير بالنجاسة عامة لا يطهر بنفسه .

## ٤- الطرح :

وطريقته : أن يُطرح في هذا الماء المتغير برائحة النجاسة تراب ، ونحوه ، فإن لم تظهر فيه صفات ما أُلقي إليه فإنه يطهر ، أما إذا ظهرت فيه صفات ما أُلقي فيه فقد تعددت أقوال الفقهاء فيه .

فعند المالكية<sup>(٥)</sup> ثلاثة أقوال هي :-

القول الأول : بقاء النجاسة عملاً بالاستصحاب ، وهو الأظهر<sup>(٦)</sup> .

القول الثاني : يعود الماء إلى طهوريته .

(١) - المجموع ( ١٣٣ : ١ ) .

(٢) - انظر : حاشية الدسوقي ( ١ : ٧٩ - ٨٠ ) ؛ حاشية العدوي مع الخرخشي ( ١ : ٨٠ ) ؛ المجموع ( ١ : ١٣٢ - ١٣٣ ) ؛ المغني ( ١ : ٥١ - ٥٢ ) ؛ التوضيح ( ١ : ٢١٨ - ٢١٩ ) .

(٣) - انظر : الخرخشي ( ١ : ٧٩ - ٨٠ ) .

(٤) - حاشية الجمل ( ١ : ٧٠ ) ؛ مغني المحتاج ( ١ : ٣٦ ) .

(٥) - حاشية الدسوقي ( ١ : ٧٩ - ٨٠ ) ؛ الخرخشي ( ١ : ٧٩ - ٨٠ ) ؛ حاشية العدوي على الخرخشي ( ١ : ٨٠ ) .

(٦) - المراد بالأظهر : اختيار محمد بن أحمد بن رشد من الخلاف الواقع بين المتقدمين من أهل المذاهب .

انظر : مقدمة حاشية الدسوقي ( ١ : ٤٠ ) ؛ شرح الكبير ، للرددير ( ١ : ٤٠ ) .

القول الثالث : يكون الماء طاهراً مطلقاً .

وقد توقف الدسوقي - رحمه الله - في هذا لعدم وجود النص .

أما الشافعية<sup>(١)</sup> والحنابلة<sup>(٢)</sup> فلهم قولان :-

القول الأول : لا يطهر الماء .

القول الثاني : يطهر .

ويتخرج على طريقة الطرح التي ذكرها المالكية ، والشافعية ، والحنابلة :

مسألة : طرح الروائح الطيبة على الماء المتغير برائحة النجاسة :

وفرض هذه المسألة كما يلي :-

إذا تغير الماء برائحة النجاسة الخبيثة ، وطرح فيه رائحة طيبة كالمسك بحيث أن

المسك أذهب رائحة النجاسة . فهل يرجع الماء إلى طهوريته أم لا ؟

اختلف الفقهاء - رحمهم الله - في هذه المسألة إلى فريقين :-

الفريق الأول : إذا طرح في الماء المتغير برائحة النجاسة مسك ، وغلبت رائحته على

رائحة النجاسة فإن الماء لا يطهر وإليه ذهب المالكية<sup>(٣)</sup> - في أظهر الأقوال

، والشافعية - بالاتفاق<sup>(٤)</sup> - والحنابلة - في قول<sup>(٥)</sup> . ومستندهم في هذا الاستصحاب ،

فإن الأصل في هذا الماء بقاء رائحة النجاسة والشك فيها ، فإن رائحة النجاسة قد

استترت بما غلب عليها من رائحة المطروح .

الفريق الثاني : أن الماء يعود إلى طهوريته عند إضافة المسك إليه إذا زال تغيره

وظهرت

(١) - المجموع ( ١٣٢:١ - ١٣٣ ) ؛ مغني المحتاج ( ٣٦:١ ) .

(٢) - المغني ( ٥٢:١ ) ؛ الكافي في فقه أحمد ( ١١:١ ) ؛ التوضيح ( ٢١٩:١ ) .

(٣) - انظر : الخرشي ( ٨٠:١ ) ؛ حاشية العدوي مع الخرشي ( ٨٠:١ ) ؛ حاشية الدسوقي ( ٧٩:١ ) .

(٤) - انظر : المجموع ( ١٣٤:١ ) ؛ نهاية المحتاج ( ٧٦:١ - ٧٧ ) ؛ مغني المحتاج ( ٣٦:١ ) ؛ روضة

الطالبين ( ١٣١:١ ) .

(٥) - انظر : الكافي في فقه أحمد ( ١١:١ ) ؛ المغني ( ٥٢:١ ) .

رائحة المسك ، وهو قول عند المالكية<sup>(١)</sup> ، والحنابلة<sup>(٢)</sup> ، ومستندهم في هذا المعقول ؛ لأن الحكم يدور مع علته ، فمتى زالت العلة زال الحكم . وعلة التنجيس في الماء هي التغير ، فمتى زال التغير زال حكمه وعاد إلى طهوريته .

وقد فصل الشافعية في هذا فقالوا :

١- لو ظهرت رائحة المسك ، ثم زالت هذه الرائحة ، وزال التغير حكمنا بطهارة الماء؛ لأنه لما زالت رائحة النجاسة ، ولم يظهر التغير علمنا أنه زال هذا التغير بنفسه ، وليس بسبب طرح المسك فيه .

٢- إذا زال تغير الرائحة الخبيثة بطرح زعفران ، أو خل ، فزالت هذه الرائحة بهذا المطروح ، فإن الماء يعود إلى طهوريته ؛ لأن الزعفران ، أو الخل يخالفه في اللون ، أو الطعم . فلا يستر رائحة النجاسة .

٣- إذا كان المغير للماء طعماً ، أو لوناً بنجاسة . وطرح عليه مسك ، فزال هذا التغير به ، فإن الماء يعود إلى طهوريته ؛ لأن المسك ليس له طعم ، أو لون . فيستر هذا التغير .

٤- إذا طرح مسك على متغير بالرائحة الخبيثة فزالت تلك الرائحة ، ولم تظهر رائحة المسك ، فإن الماء يعود إلى طهوريته ، ولا يقال عندئذ أن العلة في عدم طهارته هي استتار التغير<sup>(٣)</sup> .

(١) - انظر : حاشية الدسوقي ( ٧٩:١ ) ؛ حاشية العدوي مع الخرشبي ( ٨٠:١ ) .

(٢) - انظر : الكافي في فقه أحمد ( ١١:١ ) ؛ المغني ( ٥٢:١ ) .

(٣) - انظر : المجموع ( ١٣٤:١ ) ؛ نهاية المحتاج ( ٧٦-٧٧:١ ) ؛ روضة الطالبين ( ١٣١:١ ) ؛ مغني المحتاج ( ٣٦:١ ) ؛ حاشية الجمل ( ٧١:١ ) .

## الراجع

والذي يظهر - لي - أن الماء إذا أضيف إليه المسك ، وزال تغيره، فإنه يعود إلى طهوريته بشرط إخراج عين النجاسة؛ لأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً .  
والتغير هنا زال ، وإنما حكمنا على هذا المتغير برائحة النجاسة أنه نجس ؛ لتغير رائحته ، ومتى زال التغير زال الحكم وهكذا .

## المطلب الثاني : تطهير رائحة النجاسة التي حلت في غير الماء

أمر الله - سبحانه وتعالى - بالتطهر والتنزه عن النجاسات فقال - سبحانه وتعالى - : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾<sup>(١)</sup> .

وقد اتفق العلماء - رحمهم الله - على أن المحال التي يجب إزالة النجاسة عنها هي :

١- الأبدان ٢- الثياب ٣- المساجد ومواضع الصلاة .

وذلك لورود النصوص الشرعية الدالة على وجوب إزالة النجاسة منها<sup>(٢)</sup> . وذلك كما يلي :-

### ١- الأبدان :

أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بتطهير النجاسات ، ومن ذلك الأمر بغسل المذي ؛ فقد قال - عليه الصلاة والسلام - للسائل عن المذي " يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ"<sup>(٣)</sup> .

وأمر بغسل النجاسات الخارجة من المخرجين كالبول ، والغائط ، والحيض ، والنفاس فقال - عليه الصلاة والسلام - في حديث صاحبي القبر " إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَنْزِهُ مِنَ الْبَوْلِ "<sup>(٤)</sup> .  
وأمر بالاستنجاء والاستجمار فقال - صلى الله عليه وسلم - " مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْزِهِ

(١) - سورة البقرة آية ( ٢٢٢ ) .

(٢) - انظر : بداية المجتهد ( ١٠٨ : ١ ) ؛ بداية المبتدى ( ص : ١٠ ) ؛ قوانين الأحكام الشرعية ( ص : ٢٨ ) ؛ الأدلة الرضية ، للشوكاني ( ص : ٥٤ ) ؛ المجموع ( ١٣١ : ٣ ، ١٤٢ ، ١٥١ ، ١٥٢ ) ؛ المغني ( ٤٦٤ : ٢ ) ؛ كشف القناع ( ٣٤٥ : ١ ) .

(٣) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ١ : ٢٢٤٧ ) - كتاب الطهارة - باب المذي .

(٤) - متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه ( ٤٥٨ : ١ ) - كتاب الجنائز - باب الجريد على القبر ، واللفظ له ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ( ٢٤٠ : ١ ) - كتاب الطهارة - باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه .

وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ" <sup>(١)</sup> ، إلى غير ذلك من النصوص الشرعية الدالة على الأمر بتطهير البدن من النجاسات .

## ٢- الثياب :

جاء الأمر بتطهير الثياب من النجاسات في القرآن الكريم ؛ حيث قال - تعالى - :  
**﴿وَيَا بَنِي إِسْرَءِيلَ فَطَهِّرْ﴾** <sup>(٢)</sup> ، والمقصود بالآية : تطهير الثياب - على الراجح من الخلاف <sup>(٣)</sup> ،  
 كما أمر - عليه الصلاة والسلام - بغسل الثوب من دم الحيض فقلل " إِذَا أَصَابَ  
 ثَوْبٌ إِحْدَاكُمُ الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ فَلْتَقْرُصْهُ <sup>(٤)</sup> ثُمَّ لَتَنْصَحْهُ <sup>(٥)</sup> بِمَاءٍ ثُمَّ لَتُصَلِّي فِيهِ " <sup>(٦)</sup> ،  
 وأمر بتطهير الثوب من بول الصبي والجارية إما بالغسيل ، أو النضح ؛ فقد قال :  
**"يُنْضَحُ بَوْلُ الْغُلَامِ وَيُغْسَلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ"** <sup>(٧)</sup> .

(١) - متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه ( ٧١: ١ ) - كتاب الوضوء - باب الاستئثار في الوضوء ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ( ٢١٢: ١ ) - كتاب الطهارة - باب الإيتار في الاستئثار والاستحمار .

(٢) - الآية ( ٤ ) من سورة المدثر .

(٣) - انظر : الخلاف وسببه في بداية المجتهد ( ٩٨: ٩٩ ) .

(٤) - **فَلْتَقْرُصْهُ** : القَرْصُ : الأخذ بأطراف الأصابع والمراد أنها تدلك موضع الدم بأطراف أصابعها ؛ ليتحلل بذلك الدم . انظر : المصباح المنير ، مادة ( قرص ) ؛ فتح الباري ( ١ : ٣٤٩ ) .

(٥) - **لَتَنْصَحْهُ** : النَّصْحُ : هو البل بالماء والرش ، يقال : نَصَحْتُ الثَّوْبَ نَضْحًا ، وينضح من بول الغلام : أي يُرَشُّ . انظر : المصباح المنير مادة ( نضح ) ؛ فتح الباري ( ١ : ٤٣٩ ) .

(٦) - متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه ( ١٤٠: ١ ) - كتاب الحيض - باب غسل دم الحيض ، واللفظ له ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ( ٢٤٠: ١ ) - كتاب الطهارة - باب نجاسة الدم وكيفية غسله .

(٧) - أخرجه الترمذي في سننه ( ٥٠٩: ٢ ) - كتاب الصلاة - باب ما ذكر في نضح بول الغلام الرضيع ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ؛ وأخرجه ابن ماجه في سننه ( ١٧٤: ١ ) - كتاب الطهارة - باب ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم ؛ وأخرجه الدارقطني في سننه ( ١٢٩: ١ ) - كتاب الطهارة - باب الحكم في بول الصبي والصبية ما لم يأكلا الطعام .

## ٢- المساجد ومواضع الصلاة :

ومن ذلك الأمر بصب الماء على الموضع الذي بال فيه الأعرابي في المسجد فقد قال - عليه الصلاة والسلام - : " دَعُوهُ ، وَهَرِّقُوا عَلَى بَوْلِهِ سَجَلًا <sup>(١)</sup> مِنْ مَاءٍ أَوْ ذُتُوبًا مِنْ مَاءٍ " <sup>(٢)</sup> .

وقد ذهب الفقهاء - رحمهم الله - إلى أنه يجب إزالة عين النجاسات الواقعة في المحال المذكورة سابقاً ( البدن ، الثوب ، مواضع الصلاة ) ، وأثرها ( اللون ، الطعم ، الرائحة ) ؛ لأن بقاء عين النجاسة يدل على بقاء النجاسة حتى أن بعضاً منهم قد قدم غسل النجاسة الواقعة في الثوب على إزالة الحدث .

قال ابن جزى - رحمه الله - : ( لا يكفي في غسل النجاسة إرواء الماء بل لا بد من إزالة عين النجاسة ، وأثرها حتى تنفصل النجاسة غير متغيرة فإن انفصلت متغيرة فهي نجسة ، والموضع نجس ) <sup>(٣)</sup> . وقال ابن عبد البر - رحمه الله - : ( وإذا كانت النجاسة ذات رائحة سعى في إزالة رائحتها وتطهيرها ) <sup>(٤)</sup> .

وقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله - في طهارة الموضع الذي أصابته النجاسات وزالت عينها ولكن بقيت رائحتها . فهل يعفى عن الرائحة إذا عسرت إزالتها أم لا يعفى ؟ إلى مذهبين :-

(١) - سَجَلًا : السَّجْلُ : الدلو العظيمة ، وبعضهم يزيد إذا كانت مملوءة . المصباح المنير مادة ( السجل )  
(٢) - أخرجه البخاري في صحيحه ( ٨٩ : ١ ) - كتاب الوضوء - باب صب الماء على البول في المسجد .  
(٣) - قوانين الأحكام الشرعية ( ٢٨ : ١ ) .  
(٤) - الكافي في فقه أهل المدينة ( ١٩ : ١ ) .



## المذاهب :

### المذهب الأول :

ذهب الجمهور من الحنفية<sup>(١)</sup>، والمالكية<sup>(٢)</sup>، والشافعية-في الأصح<sup>(٣)</sup>، والحنابلة<sup>(٤)</sup> إلى القول بطهارة البدن ، والثياب ، وغيرها ، إذا بقيت رائحة النجاسة وعسرت إزالتها ؛ لأنها عين تعقب بالثوب ، وغيره ، وتعسر إزالتها .

### المذهب الثاني :

ذهب بعض الحنفية<sup>(٥)</sup>، والشافعية - في قول -<sup>(٦)</sup> أن الثوب وغيره لا يطهر إذا بقيت رائحة النجاسة فيه ، وإن شق إزالتها ؛ لأن بقاء الرائحة يدل على بقاء العين . وفيما يلي بيان لبعض أقوال الفقهاء في هذه المسألة :-

### أقوال المذهب الأول :-

١- قال الحصكفي<sup>(٧)</sup> - رحمه الله : - ( ومع طهارة المغسول تطهر اليد ، ويشترط إزالة الرائحة عنها ، وعن المخرج إلا إذا عجز ، والناس عنه غافلون )<sup>(٨)</sup> .

(١) - البحر الرائق ( ٢٤٩:١ ) ؛ حاشية ابن عابدين ( ٥٣٧:١ ) ؛ الدر المختار ، للحصكفي ( ٥٣٧:١ )

(٢) - حاشية الدسوقي ( ١٣٤:١ ) ؛ كفاية الطالب ( ١٥٣:١-١٥٤ ) ؛ حاشية العدوي ( ١٥٣:١-١٥٤ ) الشرح الكبير ، للرددير ( ١٣٤:١ ) ؛ الذخيرة ( ١٨٩:١ ) .

(٣) - المجموع ( ٥٩٤:٢ ) ؛ روضة الطالبين ( ١٣٨:١ ) ؛ فتح العزيز ( ٢٤٠:١-٢٤١ ) .

(٤) - المغني ( ٥٠٢:٢ ) ؛ منار السبيل ( ٥٧:١ ) ؛ التوضيح ( ٢٥٩:١ ) .

(٥) - انظر : حاشية ابن عابدين ( ٥٣٧:١ ) .

(٦) - المجموع ( ٥٩٤:٢ ) ؛ فتح العزيز ( ٢٤٠:١ ) ؛ المهذب ( ٥٩٣:٢ ) .

(٧) - محمد بن علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن محمد الحصني، المعروف بعلاء الدين الحصكفي . ولد بدمشق سنة ( ١٠٢٥ هـ ) . مفتي الحنفية . كان فاضلاً عالي الهمة عاكفاً على التدريس . يعد فقيهاً أصولياً . محدثاً . مفسراً . نحوياً . له مؤلفات كثيرة منها : الدر المختار في شرح تنوير الأبصار ، وشرح قطر الندى ، وملتقى الأبحر ، وغيرها . توفي بدمشق سنة ( ١٠٨٨ هـ ) .

انظر ترجمته في : الفتح المبين ( ١٠٣:٣-١٠٤ ) ، الأعلام ( ٢٩٤:٦ ) ؛ معجم المؤلفين ( ٥٦:١١ ) .

(٨) - الدر المختار ( ٥٥٨:١-٥٥٩ ) .

- ٢- يقول ابن عابدين<sup>(١)</sup> - رحمه الله - نقلاً عن صاحب المحيط : ( لو غسل الثوب عن الخمر ، ثلاثاً ورائحتها باقية طهر ، وقيل : لا ، ما لم تزل الرائحة )<sup>(٢)</sup>
- ٣- قال ابن عبد البر - رحمه الله - : ( إذا كانت النجاسة ذات رائحة سعى في إزالة رائحتها وتطهيرها )<sup>(٣)</sup> .
- ٤- جاء في كفاية الطالب : يحك يده اليسرى بالأرض ؛ ليزيل عنها عين النجاسة ، ويغسلها مع الحك ؛ ليزيل عنها أثر النجاسة ، فإن لم تزل الرائحة بعد ذلك فإنه يعفى عنها )<sup>(٤)</sup> .
- ٥- قال النووي - رحمه الله - : ( إن بقيت الرائحة وحدها وهي عسرة الإزالة كرائحة الخمر ، وبول المرسم<sup>(٥)</sup> ، وبعض أنواع العذرة فقولان ، وقيل وجهان أصحهما يطهر )<sup>(٦)</sup> .
- ٦- قال ابن قدامة - رحمه الله - : ( ولا تطهر الأرض حتى يذهب لون النجاسة ، ورائحتها ؛ لأن بقاءها دليل على بقاء النجاسة ، فإن كانت مما لا يزول لوغها إلا بمسقة سقط عنه إزالتها ، كالثوب ، وكذلك الحكم في الرائحة )<sup>(٧)</sup> .

(١) - محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي . ولد بدمشق سنة ( ١١٩٨ هـ ) . فقيه الديار الشامية ، وإمام الحنفية في عصره . من مؤلفاته : رد المختار على الدر المختار ، يعرف بحاشية ابن عابدين ، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الجامدية ، الرحيق المختوم . توفي في دمشق سنة ( ١٢٥٢ هـ ) . انظر ترجمته في : الفتح المبين ( ١٤٧:٣ - ١٤٨ ) ؛ الأعلام ( ١٢٤:٦ ) .

(٢) - حاشية ابن عابدين ( ٥٣٧:١ ) .

(٣) - الكافي في فقه أهل المدينة ( ١٩:١ ) .

(٤) - كفاية الطالب ( ٢٢١:١ ) .

(٥) - المبرسَم : اسم مفعول من البرَسَم ، وهو لفظ معرب : داء معروف ، وهو وَرَم حار يعرض للحجاب الذي بين الكبد والمعى ثم يتصل بالدماغ ، ويعرف أيضاً بالبِلْسَام ، وقد يصاب المبرسم بالحرارة فيهذي . انظر : المصباح المنير ، مادة ( البرسام ) ؛ معجم لغة الفقهاء ( ص : ٤٠٠ ) .

(٦) - المجموع ( ٥٩٤:٢ ) .

(٧) - المغني ( ٥٠٢:٢ ) .

## أقوال المذهب الثاني :

- ١- قد نقل ابن عابدين - رحمه الله - عن صاحب المحيط أنه قال : ( لو غسل الثوب عن الخمر ثلاثاً ورائحتها باقية طهر ، وقيل : لا ما لم تنزل الرائحة )<sup>(١)</sup>.
  - ٢- قال الرافعي<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - : ( وإن بقيت الرائحة وحدها وهي عسرة الإزالة كرائحة الخمر فهل يطهر المحل فيه قولان ، وقيل : وجهان ، أحدهما : لا - يطهر ؛ لأن بقاء الرائحة يدل على بقاء العين ، الثاني : وهو الأصح : يطهر ؛ لأننا احتملنا بقاء اللون لمكان المشقة في إزالتها ، وهذا المعنى موجود في الرائحة )<sup>(٣)</sup>.
- الأدلة :

## أولاً : أدلة المذهب الأول :-

استدل القائلون بالعفو عن رائحة النجاسة عند تعذر إزالتها بالسنة النبوية والقياس .

### (أ) - من السنة النبوية :

استدل لهم ابن دقيق - رحمه الله - بحديث ميمونة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - أنها قالت : " وَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَاءً يَغْتَسِلُ بِهِ ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، ثُمَّ أَفْرَغَ يَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَغَسَلَ مَذَاكِيرَهُ ، ثُمَّ دَلَكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ، وَغَسَلَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى جَسَدِهِ ، ثُمَّ تَنَحَّى مِنْ مَقَامِهِ فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ " <sup>(٤)</sup>.

(١) - حاشية ابن عابدين ( ١ : ٥٣٧ ) .

(٢) - عبد الكريم بن محمد بن الفضل القزويني ، أبو القاسم . ولد سنة ( ٥٥٧ هـ ) . فقيه من كبار الشافعية ، كان إماماً في الفقه ، والتفسير ، والحديث . له مصنفات منها : فتح العزيز في شرح الوجيز ، التدوين في ذكر أخبار قزوين ، المحرر . توفي بقزوين سنة ( ٦٢٤ هـ ) ، وكان له من العمر ( ٦٦ ) سنة . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ( ١٠٨ : ١٠٩ ) ؛ طبقات الفقهاء ( ص : ٢٦٤ ) ؛ الأعلام ( ٤ : ٥٥ ) .

(٣) - انظر : فتح العزيز ( ١ : ٢٤٠ ) .

(٤) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ١ : ٤٩٤ ) - كتاب الغسل - باب تفريق الغسل والوضوء .

وجه الدلالة منه :

قال ابن دقيق - رحمه الله - : ( يؤخذ منه العفو عن بقاء رائحة النجاسة بعد الاستقصاء في الإزالة ، ووجهه : أن ضربه بالأرض أو الحائط لا بد وأن يكون لفائدة ، ولا يجوز أن يكون لإزالة العين ، لأنه لا تحصل الطهارة مع بقاء العين اتفاقاً ، وإذا كانت اليد نجسة ببقاء العين فيها ، فعند انفصالها ينجس المحل بها ، وكذلك لا يكون للطعم ؛ لأن بقاء الطعم دليل على بقاء العين ، ولا يكون لإزالة اللون ؛ لأن الجنابة بالإنزال ؛ أو بالجماعة لا تقتضي لوناً يلصق باليد ، وإن اتفق فنادر جداً ، فبقي أن يكون لإزالة الرائحة )<sup>(١)</sup> ، ثم أورد احتمالين فيهما . فقال في المقصود من الضرب بالأرض : ( ولا يجوز أن يكون لإزالة رائحة تجب إزالتها ؛ لأن اليد قد انفصلت عن المحل على أنه قد طهر ، ولو بقي ما تعين إزالته من الرائحة لم يكن المحل طاهراً ؛ لأنه عند الانفصال تكون اليد نجسة ، وقد لامست المحل مبتلاً ، فيلزم من ذلك : أن يكون بعض الرائحة معفواً عنه ، ويكون الضرب على الأرض لطلب الأكمل فيما يجب إزالته ، ويحتمل أن يقال : فصل اليد عن المحل ، بناءً على ظن طهارته بزوال رائحته ، والضرب على الأرض لإزالة احتمال في بقاء الرائحة ، مع الاكتفاء بالظن في زوالها . والذي يقوي الاحتمال الأول : ما ورد في الحديث الصحيح من كونه - صلى الله عليه وسلم - دلکها دلکاً شديداً ، والدلك الشديد : لا يناسبه هذا الاحتمال الضعيف )<sup>(٢)</sup> .

ب - من القياس :

قاسوا العفو عن بقاء رائحة النجاسة عند تعذر إزالتها على العفو عن لون النجاسة عند مشقة إزالته بجامع أن كلاهما وصف من أوصاف النجاسة حصلت في إزالته مشقة<sup>(٣)</sup> . فقد ورد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه عفى عن أثر

(١) - إحصاء الأحكام ، لابن دقيق العيد ( ٩٢ : ١ ) .

(٢) - المرجع السابق .

(٣) - انظر : شرح فتح العزيز ( ٢٤١ : ١ ) .

دم الحيض الذي يصيب الثوب عند مشقة إزالته ، فعن خولة بنت يسار<sup>(١)</sup> - رضي الله عنها - أنها أتت النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالت يا رسول الله : ليس لي إلا ثوب واحد ، وأنا أحيض فيه فكيف أصنع ؟ قال : " فَإِذَا طَهَرْتَ فَأَغْسِلِيهِ ثُمَّ صَلِّي فِيهِ فَقَالَتْ : فَإِنْ لَمْ يَخْرُجِ الدَّمُ ؟ قال : يَكْفِيكَ غَسْلُ الدَّمِ وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ " <sup>(٢)</sup>

### أدلة المذهب الثاني :

استدل القائلون بعدم العفو عن رائحة النجاسة بالقياس ؛ حيث قاسوا عدم طهارة الثوب الذي بقيت رائحة النجاسة فيه على عدم طهارة الثوب إذا بقي طعم النجاسة فيه ؛ لأن الرائحة ما هي إلا أجزاء من النجاسة كالطعم ، واللون ، وقد رد هنا القياس على اللون ؛ لوجود الدليل على العفو عن وجود لون النجاسة في الثوب فالخبر يمنعه <sup>(٣)</sup>.

والراجع - والله أعلم - ما ذهب إليه الجمهور من طهارة الموضع الذي شق إزالته رائحة النجاسة منه ؛ وذلك لأن الأصول والقواعد المقررة في الشريعة الإسلامية جاءت بأن المشقة تجلب التيسير ؛ فقد رفع الله - سبحانه وتعالى - المشقة والخرج عن عباده فقال - سبحانه وتعالى - : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> كما قال - تعالى - : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ

(١) - خولة بنت يسار . لها ذكر في حديث أبي هريرة عن خولة بنت يسار أنها أتت النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالت يا رسول الله : ليس لي إلا ثوب واحد ، وأنا أحيض فيه ..... ) .

انظر ترجمتها في : الإصابة ( ٢٩٤ : ٤ ) ؛ أسد الغابة ( ٩٨ : ٦ ) .

(٢) - أخرجه أبو داود في سننه ( ١٠٠ : ١ ) - كتاب الطهارة - باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها ، واللفظ له ؛ وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى ( ٤٠٨ : ٢ ) - كتاب الطهارة - باب ذكر البيان أن الدم إذا بقي أثره في الثوب بعد الغسل لم يضره . قال الحافظ ابن حجر : فيه ابن لهيعة ، وقال إبراهيم الحربي : أنه لم يسمع بخولة بنت يسار إلا في هذا الحديث ، وإسناده ضعيف . انظر : تلخيص الحبير ( ١ : ٣٦ ) .

(٣) - انظر : فتح العزيز ( ٢٤٠ : ١ ) .

(٤) - سورة الحج آية ( ٧٨ ) .

الْعُسْرُ<sup>(١)</sup>، وقد ورد عنه -صلى الله عليه وسلم- أنه قال : " إِنَّمَا بُعِثْتُ مُبَسِّرِينَ ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ " <sup>(٢)</sup>.

فروع :

اختلف الفقهاء القائلون بالعفو عن رائحة النجاسة الواقعة في الثوب، أو البدن ، أو موضع الصلاة في تفسير هذه المشقة فذهب الحنفية<sup>(٣)</sup>، والمالكية<sup>(٤)</sup> إلى أن المشقة تحصل أيضاً باستعمال الصابون ، والأشنان<sup>(٥)</sup> مع الماء وغيرها من الأمور التي تساعد على إزالة أثر النجاسة ( اللون ، الطعم ، الرائحة ) واقتصروا على إزالة الأثر بالماء ؛ لأن في استعمال غيره مشقة .

وذهب الشافعية<sup>(٦)</sup> إلى أنه إذا أمكن إزالة رائحة النجاسة بالصابون ، والأشنان مع الماء وجب استعمالها .

وذهب الحنابلة<sup>(٧)</sup> إلى استحباب الاستعانة بالملح والسدر ، وغيره في إزالة أثر النجاسة

(١) - الآية ( ١٨٥ ) من سورة البقرة.

(٢) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ٤٢٩ : ١ ) - كتاب الوضوء - باب صب الماء على البول في المسجد .

(٣) - انظر : البحر الرائق ( ٢٤٩ : ١ ) .

(٤) - انظر : حاشية الدسوقي ( ١٣٤ : ١ ) ؛ حاشية العدوي ( ١٥٣ : ١ - ١٥٤ ) .

(٥) - الأشنان : الأشتان والإشتان : لفظ معرب ، واسمه بالعربية الحرض ، وهو مادة منظفة تؤخذ من نبات الحمض . انظر : لسان العرب ، مادة ( أشن ) ؛ المصباح المنير ، مادة ( أشن )

(٦) - انظر : المجموع ( ٥٩٤ : ٢ ) .

(٧) - انظر : المغني ( ٨١ : ١ ) ؛ كشف القناع ( ٢١٢ : ١ ) .

مستدلين بقوله - صلى الله عليه وسلم - لأُم قيس بنت محصن<sup>(١)</sup> عندما سأله عن دم الحيض يصيب الثوب فقال : "حُكِّيهِ بِضَلْعٍ<sup>(٢)</sup> وَأَغْسِلِيهِ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ<sup>(٣)</sup> .  
والذي يظهر - لي - أنه يلزم الاستعانة بالصابون وغيره في إزالة أثر النجاسة إذا وجدت ، أما إذا عدت فالماء كاف ، وإن بقيت الرائحة .  
فرع :

هل يجوز غسل النجاسة وأثرها بالخل ، أو ماء الورد ، وغيرها من المائعات أم لا بد من غسلها بالماء .

اختلف الفقهاء - رحمهم الله - في هذا إلى فريقين هما :-  
الفريق الأول :

ذهب الحنفية<sup>(٤)</sup> ، ورواية<sup>(٥)</sup> عند الإمام أحمد<sup>(٦)</sup> - رحمه الله - إلى جواز إزالة

(١) - أم قيس بنت محصن الأسدية ، أخت عكاشة بن محصن - أسلمت قديماً بمكة . كانت من المهاجرات الأول اللاتي بايعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقد عمرت كثيراً .

انظر ترجمتها في : الإصابة (٤ : ٤٨٥ - ٤٨٦) ؛ طبقات ابن سعد (٨ : ٢٤٣) ؛ أسد الغابة (٦ : ٣٧٩ - ٣٨٠) .  
(٢) - يَضْلَعُ : أي يعود . انظر : النهاية ، مادة ( ضلع ) .

(٣) - أخرجه ابن ماجة في سننه (١ : ٢٠٦) - كتاب الطهارة - باب ما جاء في دم الحيض يصيب الثوب ؛ وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١ : ١٤١) - كتاب الوضوء - باب استحباب غسل دم الحيض من الثوب بالماء والسدر وحكه بالأضلاع إذ هو أحرى أن يذهب أثره من الثوب إذا حك بالضلع وغسل بالسدر والماء من أن يغسل بالماء مجتاً ، بنحوه . قال الحافظ ابن حجر : ( قال ابن القطان : إسناده في غاية الصحة ، ولا أعلم له علة ) . تلخيص الخبير (١ : ٣٥) .

(٤) - البحر الرائق (١ : ٢٣٣) ؛ التباية (١ : ٧١١) ؛ بدائع الصنائع (١ : ٨٣) .

(٥) - المغني (١ : ١٧) ؛ الإنصاف (١ : ٣٠٩) ؛ شرح منتهى الإرادات (١ : ٩٧) .

(٦) - أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ، أبو عبد الله . الحافظ الحجة شيخ الإسلام في عصره . ولد سنة ( ١٦٤ هـ ) . امتحن بفتنة خلق القرآن فثبت ، وكانت محنته طويلة وشاقة ، فقد كانت ما بين ( ٢١٨ هـ - ٢٣٣ هـ ) . قال ابن المديني : ( إن الله أعز الإسلام برجلين أبي بكر يوم الردة ، وابن حنبل يوم المحنة ) . من مؤلفاته : المسند ، كتاب التفسير ، كتاب فضائل الصحابة ، كتاب السنة ، كُتُب الرد على الزنادقة في دعواهم التناقض في القرآن ، وغيرها . توفي ببغداد سنة ( ٢٤١ هـ ) . انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ (١ : ٤٣١ - ٤٣٢) ؛ سير أعلام النبلاء (١ : ١٧٧ - ٣٥٨) ؛ الفتح المبين (١ : ١٤٩ - ١٥٥) .

النجاسة بالمائعات ، وقد رجع القول به ابن تيمية - رحمه الله <sup>(١)</sup>.

### الفريق الثاني :

ذهب الجمهور من المالكية <sup>(٢)</sup>، والشافعية <sup>(٣)</sup>، والحنابلة <sup>(٤)</sup>، ومحمد <sup>(٥)</sup>، وزفر <sup>(٦)</sup> - رحمهما الله - من الحنفية <sup>(٧)</sup> إلى أنه لا يجوز إزالة النجاسة ، وأثرها بالمائعات ، وأنه لا بد من إزالتها بالماء .

وقد اشترط الحنفية في المائع المزيل للنجاسة ثلاثة شروط هي :-

- ١- أن يكون المائع مما يسيل كالخل ، وماء الورد ، ونحوها ؛ لأنه إن كان جامداً فإنه يبقى فلا تجوز به الإزالة .
- ٢- أن يكون المائع طاهراً ؛ لأن النجس لا يزيل النجاسة .
- ٣- أن يكون المائع مزيلاً كالخل ، وماء الورد ، ونحوهما بخلاف ما لا يزيل كالدهن واللبن ، ونحوهما ؛ لأن النجاسة بها تبسط، ولا تزول <sup>(٨)</sup>، وقد روي عن أبي يوسف -

(١) - مجموع فتاوى ابن تيمية ( ٢١ : ٢٧٠ ) .

(٢) - قوانين الأحكام الشرعية ( ص : ٢٨ ) ؛ الذخيرة ( ٨٣ : ١ ) ؛ شرح الخطاب ، للخطاب ( ١ : ٦٢ ) .

(٣) - المجموع ( ١ : ٩٥ ) ؛ حلية العلماء ( ١ : ٦٠ ) ؛ المهذب ( ١ : ٩٢ ) .

(٤) - الإنصاف ( ١ : ٣٠٩ ) ؛ الإقناع ، للحجاوي ( ١ : ٢١٢ ) ؛ المغني ( ١ : ١٦ ) .

(٥) - محمد بن الحسن الشيباني ، أبو عبد الله . ولد بواسط سنة ( ١٣٢ هـ ) ، ونشأ بالكوفة . سمع من الإمام الأعظم . ولاة الرشيد القضاء . له مؤلفات منها : الجامع الكبير والصغير ، المبسوط في فروع الفقه ؛ الزيادات والآثار والسير ، والموطأ ، وغيرها . توفي بالري سنة ( ١٨٩ هـ ) . وله من العمر ( ٥٨ ) سنة . انظر ترجمته في : الجواهر المضية ( ص : ٥٢٦ - ٥٢٩ ) ؛ سير أعلام النبلاء ( ٩ : ١٣٤ - ١٣٦ ) الفتح المبين ( ١ : ١١٠ - ١١١ ) .

(٦) - زفر بن الهذيل بن قيس العنبري البصري . صاحب الإمام أبو حنيفة . ولد سنة ( ١١٠ هـ ) . كان ذا عقل ، ودين ، وفهم ، وورع ، وكان ثقة في الحديث ، فقيهاً حافظاً . قليل الخطأ . تولى قضاء البصرة . توفي بها سنة ( ١٥٨ ) . وكان عمره ( ٤٨ ) عاماً .

انظر ترجمته في : الجواهر المضية ( ص : ٢٤٣ - ٢٤٤ ) ؛ وفيات الأعيان ( ٢ : ١٧ ) .

(٧) - بدائع الصنائع ( ١ : ٨٣ ) ؛ تبين الحقائق ( ١ : ٧١ ) ؛ الهداية ( ١ : ١٩٢ - ١٩٣ ) .

(٨) - انظر : البناية ( ١ : ٧٠٩ - ٧١٠ ) .



رحمه الله - التفرقة بين الثوب ، والبدن ؛ فقال : إن إزالة النجاسة من الثوب تطهر بكل مائع قالع ، بخلاف البدن . فإن الطهارة فيه لا تحصل إلا بالماء<sup>(١)</sup> .

الأدلة :

أولاً : أدلة المذهب الأول .

استدل القائلون بجواز تطهير النجاسات بالمائعات بالقرآن ، والسنة النبوية ، والقياس .

(أ) - من القرآن الكريم :

قول الله - تعالى - : ﴿وَتَيَابِكَ فَطَهَّرْ﴾<sup>(٢)</sup>

وجه الدلالة : المراد بتطهير الثوب إزالة النجاسة عنه ، وقد وجد هذا المعنى في الخل حقيقة<sup>(٣)</sup> .

(ب) - من السنة النبوية :

(١) - ما روي عن عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - أنها قالت : " مَا كَانَ لِإِحْدَانَا إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ تَحِيضُ فِيهِ فَإِذَا أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْ دَمٍ قَالَتْ بِرِيقِهَا فَقَصَعَتْهُ<sup>(٤)</sup> بِظَفَرِهَا " <sup>(٥)</sup>

(١) - انظر : بدائع الصنائع ( ٨٣ : ١ ) ؛ تبين الحقائق ( ٧٠ : ١ ) ؛ البناية ( ٧١٣ : ١ - ٧١٤ ) .

(٢) - سورة المدثر آية ( ٣ ) .

(٣) - انظر : الاختيار لتعليل المختار ( ٣٥ : ١ ) .

(٤) - قَصَعَتْهُ : أي مَضَعَتْهُ ودلكنه بظفرها . لسان العرب ، مادة ( قضع ) ؛ النهاية ، مادة ( قضع ) .

(٥) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ١ : ٥٤٣ ) - كتاب الحيض - باب هل تصلي المرأة في ثوب حاضت فيه .

قال العيني <sup>(١)</sup> - رحمه الله - : ( لو كان الدم بالدلك يريقها لا يطهر لكان تكثيراً للنجاسة ومع الكثرة لا تصفى ) <sup>(٢)</sup> .

(٢) - ما روي من أن أم سلمة - رضي الله عنها - سئلت عن ذيل المرأة الطويل الذي يمر على المكان القذر فقالت : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "يُطَهَّرُ مَا بَعْدَهُ" <sup>(٣)</sup> .

(٣) - عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلِهِ قَدْرًا أَوْ أَدَى فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيَصِلْ فِيهِمَا " <sup>(٤)</sup> .

(٤) - وروي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " إِذَا وَلَغَ <sup>(٥)</sup> الْكَلْبُ فِي إِثْنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا " <sup>(٦)</sup> .

(١) - محمود بن أحمد بن موسى ، بدر الدين العيني الحنفي ، أبو محمد . ولد سنة (٧٦٢هـ) . مؤرخ من كبار المحدثين برع في الفقه ، والتفسير ، والحديث . من مصنفاته : عمدة القارئ في شرح البخاري ، البناية في شرح الهداية ، المسائل البدرية ، وغيرها . توفي بالقاهرة سنة (٨٥٥هـ) .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب ( ٧ : ٢٨٦ - ٢٨٨ ) ؛ البدر الطالع ( ٢ : ٢٩٤ - ٢٩٥ ) ؛ الفوائد البهية ( ص : ٢٠٧ - ٢٠٨ ) ؛ الأعلام ( ٧ : ١٦٣ ) .

(٢) - البناية ( ١ : ٧١٢ - ٧١٣ ) .

(٣) - أخرجه أبو داود في سننه ( ١ : ١٠٤ ) - كتاب الطهارة - باب الأذى يصيب الذيل ؛ وأخرجه ابن ماجه في سننه ( ١ : ١١٧ ) - كتاب الطهارة - باب الأرض يطهر بعضها بعضاً . يقول الشيخ الألباني في تحقيقه لمشكاة المصابيح : ( سنده ضعيف بجهالة المرأة أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن لكن الحديث صحيح لأن له شاهداً بسند صحيح ) . المشكاة ( ١ : ١٥٦ ) . وقد ذكره في صحيح ابن ماجه من تحقيقه ( ١ : ١٦٧ ) .

(٤) - أخرجه أبو داود في سننه ( ١ : ١٧٥ ) - كتاب الطهارة - باب الصلاة في النعل ، واللفظ له ؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه ( ٥ : ٥٦٠ ) - كتاب الصلاة - ذكر الأمر لمن أتى المسجد للصلاة أن ينظر في نعليه ويمسح الأذى فيهما إن كان بهما . قال النووي : ( هذا حديث حسن بإسناد صحيح ) . المجموع ( ١ : ٩٥ ) .

(٥) - وَلَغَ : يَلْغُ وَلَغًا وَوَلُغًا : أي شرب . انظر : المصباح المنير ، مادة ( ولغ ) .

(٦) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ١ : ٢٣٤ - ٢٣٥ ) - كتاب الطهارة - باب حكم ولوغ الكلب .

وجه الدلالة : إطلاق الغسل يحتاج إلى دليل يقيده بالماء فدل ذلك على عدم تعيين الماء في إزالة النجاسة <sup>(١)</sup> .

(٥) - أحاديث الاستحمار التي فيها استعمال غير الماء ومنها <sup>(٢)</sup> :  
ما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : " وَلَا يَسْتَنْجِي أَحَدُكُمْ بِذَوْنِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ " <sup>(٣)</sup> .  
وجه الدلالة :

أن الطهارة حدثت هنا بغير ماء ، فدل على عدم اشتراطه ، والشارع الحكيم كما أحال على الماء في التطهير أحال على غيره ، فدل على أن غير الماء يشارك الماء في التطهير <sup>(٤)</sup> .

(ج) - من المتعقولات :  
أن الغرض من غسل النجاسة هو إزالتها فإذا زالت بالمائع ونحوه فقد وجب أن تطهر لتزوال النجاسة <sup>(٥)</sup> .

(د) - من القياس :  
(١) - قياس غير الماء من المائعات على الماء ؛ لمشاركته في علة التطهير والإزالة <sup>(٦)</sup> .

يقول الكاساني <sup>(٧)</sup> - رحمه الله - موضحاً ذلك : (إن الواجب هو التطهير . وهذه المائعات تشارك الماء في التطهير ؛ لأن الماء إنما كان مطهراً ؛ لكونه مائعاً رقيقاً

(١) - المغني ( ١ : ٧ ) .

(٢) - مجموع فتاوى ابن تيمية ( ٣٦ : ٣٧٠ ) .

(٣) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ١ : ٢٢٤ ) - كتاب الطهارة - باب الاستطابة .

(٤) - مجموع فتاوى ابن تيمية ( ٣١ : ٣٦٩ ) .

(٥) - المتع ، للتوخّي ( ١ : ٢٥٨ ) .

(٦) - انظر : البناية ، ( ١ : ٧١١ ) ؛ تبين الحقائق ( ٢ : ٧٠ ) ؛ المجموع ( ١ : ٩٦ ) .

(٧) - أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني ، علاء الدين الحنفي . برع في علم الأصول والفروع . من مصنفاته : كتاب البدائع ، وهو شرح التحفة . توفي بدمشق سنة ( ٥٨٧ هـ ) . انظر ترجمته في : الجواهر المضية ( ص : ١ : ٢٤٤ - ٢٤٦ ) ؛ تاج التراجم ( ص : ٣٢٧ - ٣٢٩ ) ؛ الأعلام ( ٢ : ٧٠ ) .

يدخل أثناء الثوب فيخاور أجزاء النجاسة فيرققها إن كانت كثيفة ، فيستخرجها بواسطة العصر ، وهذه المائعات في المداخلة ، والمخورة ، والترقيق مثل الماء ، فكانت مثله في إفادة الطهارة ، بل أولى فإن الخل - وماء الورد - يعملان في إزالة بعض النجاسة وأثرها كاللون ، والرائحة ، والطعم التي لا تزول بالماء فكانت في معنى التطهير أبلغ <sup>(١)</sup> .

(٢) - إن النجاسة عين يجب إزالتها للعبادة ، فتجوز بغير الماء قياساً على وجوب إزالة الطيب عن ثوب المحرم <sup>(٢)</sup> .

ثانياً : أدلة المذهب الثاني -

استدل القائلون بعدم جواز تطهير النجاسات بالمائع بالقرآن الكريم ، والسنة النبوية ، والمعقول ، والقياس .

(أ) - من القرآن الكريم :

- (١) - قول الله - تعالى - : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ <sup>(٣)</sup> .
  - (٢) - قول الله - تعالى - : ﴿ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .
- وجه الدلالة من الآيتين الكريمتين :

أنه لما وصف الله - سبحانه وتعالى - الماء بأنه طهور ، وامتن بإنزاله من السماء ليطهرنا به دل على اختصاصه بذلك ، فلو حصل التطهر بغيره لفات الامتنان بكونه طهوراً <sup>(٥)</sup> .

٣ - قول الله - تعالى - : ﴿ ... فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ <sup>(٦)</sup> .

(١) - بدائع الصنائع ( ١ : ٨٣-٨٤ ) بتصرف يسير .

(٢) - انظر : المجموع ( ١ : ٩٦ ) .

(٣) - الآية ( ٤٨ ) من سورة الفرقان .

(٤) - الآية ( ١١ ) من سورة الأنفال .

(٥) - أحكام القرآن ( ٣ : ١٤٢١ ) ؛ المجموع ( ١ : ٦٩ ) . بتصرف يسير .

(٦) - الآية ( ٦ ) من سورة المائدة .

## وجه الدلالة :

إيجاب التيمم على من لم يجد الماء دل على أن إزالة النجاسة لا تحصل إلا به <sup>(١)</sup>.

## ب - من السنة النبوية :

استدلوا بالأحاديث التي نصت على استعمال الماء في إزالة النجاسة ومنها:-

(١) - ما روي عن أسماء بنت أبي بكر الصديق <sup>(٢)</sup> - رضي الله عنهما - قالت : سألت امرأة <sup>(٣)</sup> رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقالت : يا رسول الله أرأيت إحدانا إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة كيف تصنع ؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " إذا أصاب ثوب إحدانا كُنَّ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ فَلْتَقْرُصْهُ ثُمَّ لَتَنْضَحْهُ بِمَاءٍ ثُمَّ لَتَصَلِّ فِيهِ " <sup>(٤)</sup> .

(٢) - ما روي عن خولة بنت يسار - رضي الله عنها - أنها قالت : يا رسول الله ليس لي إلا ثوب واحد وأنا أحيض فيه . قال : " فَإِذَا طَهَّرْتَ فَأَغْسِلِي مَوْضِعَ الدَّمِ ثُمَّ صَلِّي فِيهِ ، قالت : إِنْ لَمْ يَخْرُجْ أَثَرُهُ ؟ قال : يَكْفِيكَ الْمَاءُ وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ " <sup>(٥)</sup> .

(١) - انظر : المذهب ( ١ : ٩٢ ) .

(٢) - أسماء بنت أبي بكر الصديق بن أبي قحافة التتية . أسلمت قديماً بمكة . تزوجها الزبير بن العوام . كانت تلقب بذات النطاقين . ملئت بمكة بعد مقتل ابنها عبد الله سنة ( ٧٣ هـ ) ، وقد بلغت من العمر مائة سنة . انظر ترجمتها في : الإصابة ( ٤ : ٣٣٩ - ٣٣٠ ) ؛ طبقات ابن سعد ( ٨ : ٣٥٥ - ٣٤٩ ) .

(٣) - هي أسماء فقد وقع في رواية الشافعي عن سفيان بن عيينة عن هشام في هذا الحديث أن أسماء هي السائلة ، وأغرب النووي فضعف هذه الرواية بلا دليل ، وهي صحيحة الإسناد لا علة لها ولا يبعد في أن يهم الراوي اسم نفسه . فتح الباري ( ٢ : ٤٣٦ ) .

(٤) - سبق تخريجه ( ص : ٢٥٥ ) .

(٥) - سبق تخريجه ( ص : ٢٦٢ ) واللفظ للبيهقي .

(٣) - أمره - صلى الله عليه وسلم - بصب الماء على الموضع الذي بال فيه الأعرابي في المسجد ؛ حيث قال : "دَعُوهُ، وَهَرِّقُوا عَلَى بَوْلِهِ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ أَوْ دُثُوبًا مِنْ مَاءٍ"<sup>(١)</sup> .

وجه الدلالة من الأحاديث :

إيجاب الغسل بالماء يدل على أنه لا يجوز بغيره ، والأمر يقتضي الوجوب<sup>(٢)</sup> .

(ج) - من المعقول :

(١) - أنه لم ينقل عن النبي - صلى الله عليه وسلم - إزالة النجاسة بغير الماء ، والذي نقل هو إزالتها بالماء ، ولم يثبت صريح بغيره فوجب اختصاصه بالإزالة إذ لو جاز بغيره لبينه مرة فأكثر ؛ ليعلم جوازها كما فعل في غير ذلك .

(٢) - أن حكم النجاسة أغلظ من حكم الحدث بدليل أنه يتمم عن الحدث دون النجاسة ، ولو وجد ماء لا يكفي لإزالة الحدث والنجاسة ، استعمله في إزالة النجاسة ثم يتمم .

(٣) - أن في الماء رقة ولطافة ليست لغيره فلا تزول النجاسة إلا به<sup>(٣)</sup> .

(د) - من القياس :

(١) - قال محمد ، وزفر - رحمهما الله - : أن الماء ينجس بأول ملاقة النجاسة ، والمتنجس لا يفيد الطهارة ، إلا أن هذا القياس ترك في الماء للنص ، ولا يصح إلحاقه بالماء ؛ لعدم الضرورة ، وفي الماء ضرورة فبقي ما وراءه على الأصل<sup>(٤)</sup> .

(٢) - أن الطهارة من النجاسات تتراد للصلاة ؛ فلا تحصل بغير الماء قياساً على طهارة الحدث<sup>(٥)</sup> .

(١) - سبق تخريجه (ص : ١٥٦) .

(٢) - انظر : المذهب ( ١ : ٩٢ ) ؛ المغني ( ١ : ١٨ ) .

(٣) - انظر : المجموع ( ١ : ٩٦-٩٧ ) .

(٤) - انظر : تبيين الحقائق ( ١ : ٧٠ ) .

(٥) - انظر : الاختيار لتعليل المختار ( ٦ : ٣٥ ) ؛ المجموع ( ١ : ٩٦ ) ؛ المغني ( ١ : ١٨ ) ؛ المتع ( ١ : ٢٥٨ ) .

ثالثاً : دليل أبي يوسف في التفريق بين الثوب ، والبدن في إزالة النجاسة عنهما :  
احتج أبو يوسف - رحمه الله - بالقياس على الحدث . فقال : لا يجوز تطهير  
البدن إلا بالماء ؛ لأنها نجاسة يجب إزالتها عن البدن ، فلا تزول بغير الماء كالحدث ؛  
لأنه في معنى التعبد بخلاف الثوب <sup>(١)</sup> .

### المناقشة

#### أولاً : مناقشة أدلة المذهب الأول :

اعترض على استدلالات القائلين بالجواز بما يأتي :-

(١) - نوقش حديث عائشة - رضي الله عنها - من وجهين :-

الوجه الأول : احتمال أنها قصدت بقولها ( بريقها فقصعته ... ) أن تقوم بتحليل  
أثره ، ثم غسله بعد ذلك <sup>(٢)</sup> .

الوجه الثاني : أن الدم الوارد في حديث عائشة - رضي الله عنها - دم يسير لا يجب  
إزالته بل تصح الصلاة معه ، ويكون عفواً ، وأن عائشة - رضي الله عنها - لم ترد  
غسله ، وتطهيره بالريق ؛ ولهذا لم تقل كنا نغسله بالريق ، وإنما أرادت إذهاب  
صورته ؛ لقبح منظره ، فيبقى المحل نجساً كما كان ، ولكنه يعفى عنه لقلته .

(٢) - حديث أم سلمة - رضي الله عنها - فقد اعترض عليه من وجهين هما :-

الوجه الأول : أن الحديث ضعيف بجهالة أحد رواة .

الوجه الثاني : أن المراد بالقذر : النجاسة اليابسة ، ومعنى يطهره ما بعده أنه إذا انجر  
على ما بعده من الأرض ذهب ما علق به من اليبس .

(٣) - يحمل الأذى الوارد في حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - على  
المستقذر الطاهر كمخاط ، وغيره مما هو طاهر أو مشكوك فيه <sup>(٣)</sup> .

(١) - انظر : تبين الحقائق ( ١ : ٧٠ ) ؛ حاشية شلي ، للشلي ( ١ : ٧٠ ) .

(٢) - انظر : فتح الباري ( ١ : ٤٣٩ ) .

(٣) - انظر : المجموع ( ١ : ٩٦ - ٩٧ ) .

- (٤) - يحمل حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - على الغسل بالماء ؛ لأنه المعروف المعهود السابق إلى الفهم عند الإطلاق ، ولا يعرف الغسل في اللغة بغير الماء .
- (٥) - أن الاستنجاء بالأحجار رخصة شرعية ورد الشرع بها ، ولا خلاف في أن الحل يبقى نجساً ، لكن يعفى عنه للضرورة ، وليس لكونه تحدث الطهارة به كالماء .
- (٦) - قياس المائع على الماء باطل ؛ لأن الماء يرفع الحدث ، والمائع لا يرفع الحدث . وكون الخل ، وغيره من المائعات أبلغ في التطهير غير مُسَلَّم ؛ لأن في الماء لطافة ورقة ليست في الخل وغيره . ولو صح ذلك لكان في الخل أفضلية في إزالة النجاسة به على الماء .

(٧) - أما القياس الآخر على الطيب فمردود من وجهين هما :-

- الوجه الأول :** أن إزالة الطيب وغسله ليس واجباً ، بل الواجب إذهاب رائحة الطيب وإهلاكها ، بدليل أنه لو طلى عليه طيناً أو غسله بدهن كفاه .
- الوجه الثاني :** أن قياس طهارة النجاسة على طهارة الحدث أكثر شبهاً من قياسها على إزالة الطيب فإلحاق طهارة بطهارة أولى <sup>(١)</sup> .

**ثانياً : مناقشة أدلة المذهب الثاني :**

نوقشت استدلالات القائلين بعدم الجواز بما يأتي :-

- (١) - أن استدلالهم بوجه الدلالة من الآيتين الكريمتين يمكن أن يقال به لو أنكر القائلون بجواز إزالة النجاسة وأثرها بالمائعات أن يكون الماء مطهراً . ولم يقل أحد منهم أن الماء لا يصلح في إزالة النجاسة حتى يفوت الامتنان بكونه طهوراً . وقد اجتمعت الأمة على أن وصف الطهورية مختص بالماء <sup>(٢)</sup> .

- (٢) - استدلالهم بوجه الدلالة من قول الله - تعالى - : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَسَيِّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ۖ ﴾ في غير محل النزاع ، لأنه لا خلاف في أن طهارة الحدث لا تحصل إلا بالماء .

(١) - انظر: المجموع ( ١ : ٩٧ ) .

(٢) - انظر: أحكام القرآن ( ٣ : ١٤١٦ ) .



(٣) - نوقشت استدلالاً بالآحاد التي نصت على استعمال الماء في إزالة النجاسة وأثرها بوجهين هما :-

**الوجه الأول :** أن الأمر بالغسل بالماء متعلق بنفس الغسل ، والإباحة متعلقة بوصف الماء . ويشهد لهذا قول الله - تعالى - : ﴿ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ ﴾ <sup>(١)</sup> . فقد علق الحق - تبارك وتعالى - الأمر بالإذن ، والإباحة بنفس النكاح . فثبت بهذا أن يكون أحدهما واجباً والآخر مباحاً <sup>(٢)</sup> .

**الوجه الثاني :** أن النص على الغسل بالماء مفهوم لقب <sup>(٣)</sup> . وهو ليس بحجة . وقد خرج الأمر بالغسل مخرج الغالب في الاستعمال لا الشرط . وقد ورد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : " وَلَا يَسْتَحْجِي أَحَدُكُمْ بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ " <sup>(٤)</sup> . فإذن الاستنجاء بغير الأحجار جائز عند من منع التطهير بغير الماء <sup>(٥)</sup> .

(٤) - كون النبي - صلى الله عليه وسلم - يصرح بإزالة النجاسة بالماء لا يدل على اختصاص الإزالة به ؛ لأن تخصيص الشيء بالذكر لا ينفي الحكم عما عداه ، وذكر الماء في الحديث ورد على ما هو المعتاد غالباً لا للتقييد به ، فالمراد الإزالة مطلقاً ، وحتى لو أزالها بالقطع جاز <sup>(٦)</sup> .

(٥) - قولهم : إن للماء من الرقة واللطافة ما ليس لغيره من المائعات فلا يلحق به غيره قد أجاب عنه ابن تيمية - رحمه الله - حيث قال : ( ... ) وليس كذلك ، بل الخل وماء الورد وغيرهما يزيلان ما في الآنية من النجاسة ، كالماء وأبلغ ، والاستحالة له أبلغ في الإزالة من الغسل بالماء ، فإن الإزالة بالماء قد يبقى معها لون النجاسة فيعفى

(١) - الآية ( ٣٥ ) من سورة النساء .

(٢) - البناية ( ١ : ٧١٣ ) .

(٣) - مفهوم اللقب : هو تعليق الحكم بالاسم ، ولم يعمل به أحد إلا أبو بكر الدقاق .

إرشاد الفحول ( ص : ٣٠٨ ) .

(٤) - سبق تخريجه ( ص : ١٦٧ ) .

(٥) - انظر : تبيين الحقائق ( ١ : ٧٠ ) .

(٦) - انظر : البناية ( ١ : ٧١٣ ) ؛ الاختيار لتعليل المختار ( ١ : ٣٥ )

عنه ، كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : "يَكْفِيكَ الْمَاءُ وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ" .  
وغير الماء يزيل الطعم واللون والريح (١) .

(٦) - أما قياس محمد ، وزفر - رحمهما الله - على أن الماء ينجس بأول ملاقة النجاسة . وبالتالي يصير نجساً لملاقاته النجاسة فهذا للقياس ترك في الماء لضرورة فتبقى سائر المائعات على أصل القياس وهو تنجسها بملاقاة النجاسة . فقد أجاب الكاساني - رحمه الله - عن هذا فقال : ( وأما قولهم أن الماء بأول ملاقة النجس صار نجساً ممنوع . والماء قط لا يصير نجساً ، وإنما يجاور النجس فكان طاهراً في ذاته ، فصلح مطهراً ، ولو تصور تنجس الماء فذلك بعد مزايلة محل النجس ؛ لأن الشرع أمرنا بالتطهير ولو تنجس بأول الملاقاة لما تصور التطهير ، فيقع التكليف بالتطهير عبثاً - تعالى الله عن ذلك ) (٢) .

(٧) - قياسهم عدم حصول طهارة التنجس بغير الماء على عدم حصول طهارة الحدث بغير الماء ضعيف . ضعفه ابن تيمية - رحمه الله - فقال : ( واعتبار طهارة الخبث بطهارة الحدث ضعيف ، فإن طهارة الحدث من باب الأفعال المأمور بها ؛ ولهذا لم تسقط بالنسيان والجهل ، واشترط فيها النية عند الجمهور . وأما طهارة الخبث ؛ فإنها من باب التروك فمقصودها اجتناب الخبث ؛ ولهذا لا يشترط فيها فعل العبد ولا قصده ، بل لو زالت بالمطر النازل من السماء حصل المقصود . كما ذهب إليه أئمة المذاهب الأربعة وغيرهم ) (٣) . فيقتصر في طهارة الحدث على مورد الشرع ، أما النجاسة الحكمية فالمقصود منها الإزالة وقد زالت بالماء أو بغيره (٤) .

(١) - مجموع فتاوى ابن تيمية ( ٢١ : ٢٧٠ ) .

(٢) - يدائع الصنائع ( ١ : ٨٤ ) .

(٣) - مجموع فتاوى ابن تيمية ( ٢١ : ٢٧٠ ) .

(٤) - انظر : الاختيار لتعليل المختار ( ١ : ٣٥ ) .

ثالثاً : مناقشة دليل أبي يوسف - رحمه الله - الذي فرق فيه بين طهارة الثوب ، والبدن فجعل الأول جائزاً بالماء وغيره من المائعات . والثاني : لا يجوز إلا بالماء قياساً على طهارة الحدث .

ويمكن أن يرد على قياسه بأن قياسه : هذا قياس مع الفارق فإن بين طهارة الحدث وطهارة الخبث فروق منها :-

(١) - أنه يكفي في طهارة الخبث تطهير المحل النجس ، بخلاف الحدث فإن التطهير يتجاوز محل الحدث إلى غيره كخروج الريح ، فإنه لا يكفي فيه غسل المحل بل يتعداه إلى غسل أعضاء الوضوء من ( الوجه ، واليدين ، والرجلين ، ومسح الرأس ومنه الأذنان ) .

(٢) - أن طهارة الحدث أمر تعدي . أمّا طهارة الخبث فالأصل فيها أنها معقولة المعنى فإن من أخرج ريحاً يغسل أعضاء الوضوء ، ولا يغسل الموضع الذي خرجت منه الريح<sup>(١)</sup> .

(٣) - أن طهارة الحدث تفتقر إلى نية - عند جمهور الفقهاء - وأما طهارة الخبث فإنها من باب التروك فلا تفتقر إلى نية<sup>(٢)</sup> .

(١) - انظر : الاختيار لتعليل المختار ( ١ : ٣٥ ) .

(٢) - انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية ( ٢١ : ٢٧٠ ) .

## الترجيح

الذي يظهر - لي - أن إزالة النجاسة غير مقصورة على الماء ؛ لأنها معقولة المعنى غير تعبدية . فالواجب إزالتها بأي مزيل قالع لجرم النجاسة ، وأثرها ؛ لأن المقصود هو إزالة النجاسة ، والحكم يدور مع علته وجودا وعدما ؛ فالنجاسة قد زالت بالمائع، وعليه فإن حكمها قد عدم فأصبح مكان النجاسة طاهرا لعدمها .

واليوم أصبح بالإمكان إزالة النجاسة ، وأثرها بطرق عديدة لا يدخل فيها الغسل بالماء كالمغسل البخارية التي تقوم بتنظيف النجاسة الواقعة في الثياب وغيرها بالمطهرات ، والمعقمات الحديثة . كما أن تطهير الجروح يكون بالمطهرات التي تزيل النجاسة ولا تضر بالبدن . والماء قد يضر بالبدن ، أو الثوب . ثم إن تطهير النجاسة بالمائعات أبلغ من تطهيرها وإزالة أثرها بالماء ، وهذا مشاهد فإن المائعات تزيل اللون ، والرائحة ، والطعم ، ولا تبقى لها أثرا بخلاف الماء . ولا يقال إن التطهير بالمائعات إضاعة للمال المنهي عن إضاعته ؛ لأن إنفاق المال لغرض صحيح جائز . والتخصيص على الماء في الأدلة الشرعية لتيسره بخلاف المائعات فلم تكن متيسرة ، وكان يلحق باستعمالها الحرج الشديد . يقول ابن تيمية - رحمه الله - : ( إن صاحب الشرع أمر بالماء في قضايا معينة لتعينه ، لأن إزالتها بالأشربة التي ينتفع بها المسلمون إفساد لها وإزالتها بالجامدات كانت متعذرة ، كغسل الثوب ، والإناء ، والأرض بالماء ، فإنه من المعلوم أنه لو كان عندهم ماء ورد وخل وغير ذلك ، لم يأمرهم بإفسادها فكيف إذا لم يكن عندهم )<sup>(١)</sup> . والحاصل أن الماء أصل في التطهير ، لوصفه بذلك في القرآن الكريم ، والسنة النبوية . فالقول بتعينه ، وعدم حصول التطهير بغيره أمر يحتاج إلى دليل ، ولم يرد دليل يقتضي حصر التطهير على الماء ، ويجوز الأمر منه - صلى الله عليه وسلم - بالتطهير به لا يستلزم الأمر به مطلقا<sup>(٢)</sup> .

(١) - مجموع فتاوى ابن تيمية ( ٢١ : ٢٧٠ ) .

(٢) - انظر : الإحكام شرح أصول الأحكام ، لابن القاسم ( ١ : ٨٥ ) .

## المبحث الرابع : في تطيب الميت

لقد حفظ الإسلام للمسلم كرامته في حياته وبعد مماته ، وذلك بأن شرع للمسلمين تغسيل الأموات وتطيبهم ، وتحمير أكفاهم حتى يلقوا ربهم وهم في أحسن هيئة وأطيب ريح . ولقد جاء في الحديث أن روح المؤمن تتميز عن روح الكافر بوجود الرائحة الذكية التي تنبعث منه أثناء قبض روحه ، وثناء الملائكة عليها حين تعرج إلى السماء بخلاف روح الكافر التي تنبعث منها الرائحة الكريهة . فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : " إِذَا خَرَجَتْ رُوحُ الْمُؤْمِنِ تَلَقَّاهَا مَلَكَانِ يُصْعِدَانِهَا . قال حماد <sup>(١)</sup> : فذكر من طيب ريحها وذكر المسك . قال : ويقول أَهْلُ السَّمَاءِ رُوحٌ طَيِّبَةٌ جَاءَتْ مِنْ قَبْلِ الْأَرْضِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ وَعَلَى جَسَدٍ كُنْتَ تَعْمُرِينَهُ فَيَنْطَلِقُ بِهِ إِلَى رَبِّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ثُمَّ يَقُولُ : انْطَلِقُوا بِهِ إِلَى آخِرِ الْأَجَلِ قَالَ : وَإِنَّ الْكَافِرَ إِذَا خَرَجَتْ رُوحُهُ قَالَ حماد : وَذَكَرَ مِنْ نَشِئِهَا وَذَكَرَ لَعْنًا . وَيَقُولُ أَهْلُ السَّمَاءِ رُوحٌ خَبِيثَةٌ جَاءَتْ مِنْ قَبْلِ الْأَرْضِ . قَالَ : فَيَقَالُ : انْطَلِقُوا بِهِ إِلَى آخِرِ الْأَجَلِ . قال أبو هريرة : فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ رِيْطَةً <sup>(٢)</sup> كَانَتْ عَلَيْهِ عَلَى أَنْفِهِ هَكَذَا " <sup>(٣)</sup> .

ومن هنا يظهر أن للرائحة الطيبة دلالة على طيب مخبر صاحبها ، وعلى قبول عمله بعكس الرائحة الخبيثة فهي توحى بعدم قبول عمل صاحبها ، وعلى خبث مخبره . والله المستعان . وقد اختلف الفقهاء في حكم غسل الميت فذهب البعض

(١) - حماد بن سلمة بن دينار البصري، مولى تميم ، وقيل : مولى قريش ، أبو سلمة. من كبار التابعين .

ثقة عابد . شديد المواظبة على الخير ، وقراءة القرآن . توفي بالبصرة سنة ( ١٦٧هـ ) ، وقد قارب الثمانين .

انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ( ١ : ٤٨١ - ٤٨٣ ) ؛ تذكرة الحفاظ ( ١ : ٢٠٢ - ٢٠٣ ) .

(٢) - رِيْطَةٌ : الرِيْطَةُ بالفتح : كل ملاءة ليست لِعَقَيْنِ : أي قطعتين ، وقد يسمى كل ثوب رقيق رِيْطَةً . والجمع : رِيَاطٌ . المصباح المنير ، مادة ( ريط ) .

(٣) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ٤ : ٢٢٠٢ ) - كتاب الجنائز - باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه ، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه .

منهم إلى أنه واجب ، والبعض الآخر ذهب إلى أنه سنة مؤكدة ، والراجح - والله أعلم - وجوب غسل كل ميت مسلم .  
 هذا ولقد شرع الإسلام تطيب الميت عند إرادة غسله ، وفي أثناء تغسيله ، وعند تكفينه . وهذا ما سوف نوضحه - إن شاء الله - في هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين :-

المطلب الأول : تطيب الميت ، وتجميره .

المطلب الثاني : حكم تطيب الميت المحرم .

## المطلب الأول : تطيب الميت وتجميره

وفيه فرعان :

### الفرع الأول : تطيب الميت

حرص الشرع الحنيف على أن تكون الرائحة الطيبة مصاحبة للميت ، كما استحباها ورغب فيها في حال الحياة . والرائحة الطيبة تصاحب الميت في ثلاثة أحوال هي :

أولاً : عند إرادة غسله :

يندب لغاسل الميت أن يقرب منه مجمرة <sup>(١)</sup> فيها بخور من عود، وغيره . والغرض من وجود الرائحة الطيبة في هذا الموقف هو الحرص على عدم تأذي الغاسل بالرائحة الكريهة المنبعثة من الميت <sup>(٢)</sup> .

ثانياً : عند غسله :

شرع الدين الإسلامي تغسيل الميت ؛ لإزالة الرائحة الكريهة من جسده . وكيفية الغسل :

أ - الغسلة الأولى : تكون بالماء القراح ؛ لأن الغرض منه تطهير بدن الميت .  
ب - الغسلة الثانية : يغسل فيها الميت بالماء ، والسدر ؛ لأن السدر أبلغ في التطهير والتنظيف من الأوساخ ، وإذا عدم السدر يغسل بما يقوم مقامه في التنظيف كالصابون ، والأشنان ، وغيرها .

ج - الغسلة الثالثة : تكون بالماء القراح ، وشيء من كافور لتطيب رائحة الميت

(١) - المِجْمَرَةُ بالكسر : المِخْرَعة والمدخنة . والمِجْمَرُ يحذف الماء ما يُتَخَرَّ به من عود ونحوه .  
المصباح المنير ، مادة ( جمر ) .

(٢) - انظر : شرح فتح القدير ( ٢ : ١٠٨ ) ؛ الخرشي ( ٢ : ١٣٢ ) ؛ روضة الطالبين ( ١ : ٦١٤ ) ؛  
المجموع ( ٥ : ١٦٠ ) ؛ المغني ( ٣ : ٣٧١ ) .

وذلك تعظيماً له ؛ حتى لا تجئ منه رائحة منتنة بعد الغسل <sup>(١)</sup> .  
وهذه الكيفية هي التي قال بها الفقهاء الأربعة ، وخالفهم في الغسلة الأخيرة  
النخعي <sup>(٢)</sup> ، والكوفيون ، وغيرهم فقالوا : الكافور يجعل فقط في الحنوط <sup>(٣)</sup> بعد  
الانتهاء من الغسل <sup>(٤)</sup> .

وهم محجوجون بحديث أم عطية - رضي الله عنها - قالت : إن النبي - صلى الله  
عليه وسلم - قال لها حين توفيت ابنته : "اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من  
ذلك إن رأيتن بماء وسدر وجعلن في الآخرة كافوراً" <sup>(٥)</sup> .  
والحكمة من وضع الكافور في غسل الميت هي :-

(١) - أن الملائكة - وغيرهم - يحضرون ذلك الموقف فاستحب أن تكون رائحة  
الميت طيبة ؛ وذلك بوضع الكافور في الماء عند غسل الميت ؛ لما له من رائحة قوية  
ونفاذة .

(١) - انظر : بدائع الصنائع ( ١ : ٣٠١ ) ؛ شرح فتح القدير ( ٢ : ١٠٩ ) ؛ الفتاوى الهندية ، لجماعة  
من علماء الهند ( ١ : ١٩٥ ) ؛ حاشية الدسوقي ( ١ : ٦٥٨ ) ؛ المدونة ( ١ : ٣٩١ ) ؛ الكافي في فقه  
أهل المدينة ( ١ : ٢٣٢-٢٣٣ ) ؛ الخرشى ( ٢ : ١٢٣-١٢٤ ) ؛ المجموع ( ٥ : ١٩٦ ) ؛ روضة الطالبين  
( ١ : ٦١٦ ) ؛ مغني المحتاج ( ١ : ٤٥٤ ) ؛ المغني ( ٣ : ٣٧٥-٣٧٦ ) .

(٢) - إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو النخعي الكوفي الفقيه ، أبو عمران . من أكابر  
التابعين ، وأكثرهم صلاحاً ، وصدق رواية ، وحفظاً للحديث . كان إماماً مجتهداً له مذهب . توفي  
بالكوفة سنة ( ١٩٦ هـ ) ، وكان له من العمر ( ٤٩ ) سنة ، وقيل ( ٥٨ ) .

انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ( ١ : ٩٢-٩٣ ) ؛ سير أعلام النبلاء ( ٤ : ٥٢٠-٥٢٩ ) .

(٣) - الحنوط : عطر مركب من أشياء طيبة ، وهو طيبٌ يُخلطُ للميت خاصةً ، من كل ما يُطَيَّب به  
الميت من مسك ، وذرة وصندل وعنبر وكافور ، وغيره مما يُذَرُّ عليه تطيباً له وتخفيفاً لرطوبته .

انظر : المصباح المنير ، مادة ( حنط ) ؛ شرح العناية ( ٢ : ١١٠ ) .

(٤) - انظر : فتح الباري ( ٣ : ١٦٦ ) ؛ نيل الأوطار ( ٤ : ٣٥ ) .

(٥) - سبق تخريجه ( ص : ٣٠ ) .



(٢) - أن للكافور خاصية تصلب بدن الميت ، وتطيبه وتبريده ، وطرده الهوام عنه برائحته وردع ما يتحلل من الفضلات ، وحفظ جسده ، ومنع إسراع الفساد إليه .

وبهذا يتبين السر في جعل الكافور في الغسلة الأخيرة ؛ لأنه لو كان في الغسلة الأولى ، أو التي تليها لأذهب الماء . وإذا فقد الكافور أقيم غيره مقامه ولو بخاصية واحدة<sup>(١)</sup> .  
ثالثاً : عند تكفينه :

حث الشرع الحكيم على ملازمة الرائحة الطيبة للميت في كفنه .  
وطريقة تكفينه بالحنوط هي : أن يجعل الحنوط بين أكفانه ، وعلى رأسه ، ولحيته ، وعلى مواضع السجود منه ( الجبهة ، والأنف ، واليدين ، والركبتين ، والقدمين ) ؛ تعظيماً لهذه المواضع فهي من أشرف الأعضاء وبها يجمع الحواس . وقد روي عن إبراهيم النخعي - رحمه الله - أنه قال : ( تُتَبَّعُ مَسَاجِدُ الْمَيِّتِ بِالطِّيبِ )<sup>(٢)</sup> .  
ويجعل شيء من الحنوط - أيضاً - في مغابن<sup>(٣)</sup> الميت ومرافقه ؛ لأنها أماكن تتجمع فيها الأوساخ ، وقد كان ابن عمر - رضي الله عنهما - : ( يَتَّبَعُ مَغَابِنَ الْمَيِّتِ وَمَرَافِقَهُ بِالْمِسْكِ )<sup>(٤)</sup> . ثم يجعل بقية الحنوط في قطن وتجعل بين إلبتيه ، حرصاً على نظافة الميت وحسن رائحته<sup>(٥)</sup> .

(١) - انظر: فتح الباري ( ٣ : ١٦٦-١٦٧ ) ؛ نيل الأوطار ( ٤ : ٣٥ ) ؛ الخرشي ( ٢ : ١٢٥ ) ؛ الإحكام شرح أصول الأحكام ( ١ : ٤٣١ ) .

(٢) - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ٣ : ٤١٦ ) - كتاب الجنائز - باب الحنط .

(٣) - مَغَابِنُ : جمع مَغْبٍ وهي الأرفاغ والآباط من البدن . انظر: المصباح المنير ، مادة ( غبن ) .

(٤) - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ٣ : ٤١٤ ) - كتاب الجنائز - باب الحنط ؛ وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى ( ٣ : ٤٠٦ ) - كتاب الجنائز - باب الكافور والمسك للحنوط .

(٥) - انظر: بدائع الصنائع ( ١ : ٣٠٨ ) ؛ شرح فتح القدير ( ٢ : ١١٠ ) ؛ المدونة ( ١ : ١٨٤ ) ؛

المجموع ( ٥ : ١٩٨ ) ؛ المغني ( ٣ : ٣٧١ ) ؛ كشف القناع ( ٢ : ١٢٦ ) ؛ المحرر في فقه أحمد ، لأبي البركات ( ١ : ١٩١ ) .

## مسألة : حكم تطيب بدن الميت .

يستحب تطيب بدن الميت ، وتحنيطه وهذا ما ذهب إليه الأئمة الأربعة <sup>(١)</sup>.

والدليل على مشروعية تطيب بدن الميت وتحنيطه ما يأتي : -

(١) - ما ثبت في الصحيحين من حديث أم عطية - رضي الله عنها - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لها حين توفيت ابنته : " اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن بماء وسدر وجعلن في الآخرة كافوراً " <sup>(٢)</sup> .

(٢) - وروي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " كان آدم رجلاً أشعر طوالاً آدم كآله نجله سوق وأنه لما حضره الوفاة نزلت الملائكة بحنوطه وكفنه من الجنة ، فلما مات - عليه السلام - غسلوه بماء وسدر ثلاثاً وجعلوا في الثالثة كافوراً وكفنوه في وتر ثياب وحفروا له لحداً وصلوا عليه . وقالوا : هذه سنة ولد آدم من بعده " <sup>(٣)</sup> .

(٣) - حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال في المحرم الذي وقصته راحلته : " اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبين ولا تحنطوه " <sup>(٤)</sup> .

(١) - انظر: البحر الرائق (٢ : ١٨٦) ؛ بدائع الصنائع (١ : ٣٠٨) ؛ حاشية الدسوقي (١ :

٦٦٣) ؛ المدونة (١ : ١٨٤) ؛ روضة الطالبين (١ : ٦٢٨) ؛ المهذب (٥ : ١٩٨) ؛ كشاف

القناع (٢ : ١٢٦) ؛ المغني (٣ : ٣٨٨) .

(٢) - سبق تخريجه (ص : ٣٠) .

(٣) - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣ : ٤٠٠) - كتاب الجنائز - باب غسل الميت ؛ وأخرجه الحاكم في مستدركه (١ : ٤٥٩) - كتاب الجنائز - باب قصة وفاة آدم عليه السلام . جاء في تحفة المحتاج (رواه الحاكم وقال صحيح الإسناد ثم ذكر له علة وأجاب عنها) . (١ : ٨٥٥) . والعلة التي ذكرها الحاكم هي : (أن الحديث من النوع الذي لا يوجد للتابعي إلا الراوي الواحد فإن عتي بن ضمرة السعدي ليس له راو غير الحسن ، وعندني أن الشيخين علاه بعلة أخرى وهو أنه روي عن الحسن عن أبي دون ذكر عتي) .

(٤) - متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه (١ : ٤٢٥) - كتاب الجنائز - باب الكفن في ثوبين ، واللفظ له ؛ أخرجه مسلم في صحيحه (٢ : ٨٦٥) - كتاب الحج - باب ما يفعل بالمحرم إذا مات .

قال البيهقي - رحمه الله - : ( فيه دليل على أن غير المحرم يحنط كما يخمر وأن النهي وقع لأجل الإحرام ) <sup>(١)</sup> .

(٤) - أنه كما لا يجب الطيب للمفلس ، وتجب الكسوة فكذلك الميت يجب كفنه ؛ لتعلقه بماله بخلاف الطيب ، فإنه لا يجب في ماله إلا أنه يستحب بذله للميت <sup>(٢)</sup> وقد ذهب الشافعية في قول <sup>(٣)</sup> وبعض الحنابلة <sup>(٤)</sup> إلى أن تحنيط الميت وتجميره واجب . ومستندهم القياس . فقالوا : إن الطيب ، والحنوط واجبان ؛ لجريان العادة به قياساً على وجوب الكفن <sup>(٥)</sup> .

والأصح من المذهبين كما ذكر أصحابهما : أن تطيب الميت ، وتحنيطه مستحب غير واجب . والقياس على وجوب الكفن للميت لا يصح ؛ لأن الكفن مقدم على الدين لشدة حاجة الميت إليه ، كما أن كسوة المفلس على مقدمة على دينه ؛ لشدة حاجته إليها وهذا غير متحقق في الطيب ، والحنوط <sup>(٦)</sup> .

ويجوز تطيب الميت وتحنيطه بالمسك وسائر أنواع الطيب ، سواء في ذلك الذكر والأنثى . لما جاء من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " الْمِسْكُ أَطْيَبُ الطَّيْبِ " <sup>(٧)</sup> . وقد ورد عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - : ( أَنَّهُ أَوْصَى أَنْ يُحَنِّطَ بِمِسْكٍ

(١) - سنن البيهقي ( ٢ : ٤٠٤ ) .

(٢) - انظر : المهذب ( ٥ : ١٩٨ ) .

(٣) - المرجع السابق ؛ المجموع ( ٥ : ٢٠٢ - ٢٠٣ ) .

(٤) - الإنصاف ( ٢ : ٥١١ ) ؛ المبدع ( ٢ : ٢٤٢ ) .

(٥) - انظر : المجموع ( ٥ : ٢٠٢ ) .

(٦) - انظر : المرجع السابق .

(٧) - سبق تخريجه ( ص : ٣٢ ) .

كَانَ عِنْدَهُ . وَقَالَ : هُوَ فَضْلٌ حَنُوطِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(١)</sup> .  
وروي هذا عن جماعة من الصحابة والتابعين - رضي الله عنهم أجمعين فعن ابن  
عمر - رضي الله عنهما - أنه سئل عن المسك يجعل في الحنوط فقال: (أَوْلَيْسَ هُوَ  
مِنْ أَطْيَبِ طَبِيبِكُمْ؟) <sup>(٢)</sup> . وروي عن ابن سيرين - رحمه الله - : (أَنَّهُ كَانَ  
يُطَيَّبُ الْمَيِّتَ بِالسُّكِّ <sup>(٣)</sup> فِيهِ الْمِسْكُ) <sup>(٤)</sup> . وهذا ما ذهب إليه الفقهاء الأربعة <sup>(٥)</sup> .

وقد كره بعض الصحابة والتابعين - رضي الله عنهم - تطيب الميت  
بالمسك . فعن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال : ( لَا تُحَنِّطُونِي  
بِمِسْكِ <sup>(٦)</sup> ) . وروي عن الحسن البصري ومجاهد - رحمهما الله - أنهما

- 
- (١) - أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢ : ٤٦١) - كتاب الجنائز - باب في المسك في الحنوط من  
رخص فيه؛ وأخرجه الحاكم في مستدركه (١ : ٥١٥) - كتاب الجنائز - باب المسك أطيب الطيب؛  
وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (٣ : ٤٠٥) - كتاب الجنائز - باب الكافور والمسك للحنوط  
قال الزيلعي : ( أخرجه الحاكم في مستدركه وسكت عنه ، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه ورواه البيهقي  
في سننه وقال النووي : إسناده حسن ) . نصب الراية (٢ : ٢٥٩) .
- (٢) - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣ : ٤١٤) - كتاب الجنائز - باب الحنط للميت ؛ وأخرجه  
ابن أبي شيبة في مصنفه (٢ : ٤٦١) - كتاب الجنائز - باب المسك في الحنوط من رخص فيه .
- (٣) - السُّكُّ بالضم : نوع من الطَّيِّب عربي مركب من مِسْكِ وغيره . كما أنه يضاف إلى غيره من  
أنواع الطَّيِّب . انظر : لسان العرب مادة (سكك)؛ مختار الصحاح، مادة (سكك)؛ المصباح  
المعني، مادة (سكك) .
- (٤) - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣ : ٤١٤) - كتاب الجنائز - باب الحنط للميت .
- (٥) - انظر : البحر الرائق (٢ : ١٦٨-١٨٧) ؛ بدائع الصنائع (١ : ٣٠٨) ؛ المدونة (١ : ١٨٧) .  
الكافي في فقه أهل المدينة (١ : ١٣٤) ؛ المجموع (٥ : ١٩٩) ؛ مغني المحتاج (١ : ٤٦٠) ؛ المغني  
٣ : ٣٨٨-٣٨٩) ؛ كشف القناع (٢ : ١٢٦) .
- (٦) - أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢ : ٤٦١) - كتاب الجنائز - باب من كان يكره المسك في  
الحنوط .

كرها المسك للميت<sup>(١)</sup> .

أَمَّا الْوَرَسُ ، وَالزَّعْفَرَانُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَطْيِيبُ الْمَيِّتِ الرَّجُلِ بِهِمَا ؛ لَوُرُودِ النَّصِّ الشَّرْعِيِّ فِي ذَلِكَ . فَعَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : " نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يَتَزَعْفَرَ الرَّجُلُ " <sup>(٢)</sup> .

يقول أبو حنيفة<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - : ( اصنع في حنوط الميت ما شئت من الطيب ما خلا الورس والزعفران <sup>(٤)</sup> ) . أما المرأة فإنه يجوز تطيبها بهما <sup>(٥)</sup> .

(١) - أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ( ٢ : ٤٦١ ) - كتاب الجنائز - باب من كان يكره المسك في الحنوط .

(٢) - مستفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه ( ٥ : ٢١٩٨ ) - كتاب اللباس - باب التزعفر للرجال ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ( ٢ : ١٦٦٣ ) - كتاب اللباس - باب نهى الرجل عن التزعفر ، واللفظ له .

(٣) - النعمان بن ثابت بن زوطي التيمي الكوفي ، أبو حنيفة . الإمام الأعظم . ولد سنة ( ٨٠ هـ ) . أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة والجماعة . كان ورعاً عالماً متعبداً كبير الشأن . إمام الحنفية وعالم العراق . يقول الشافعي عنه : ( الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة ) . توفي ببغداد سنة ( ١٥٠ هـ ) . انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ( ١ : ١٦٨ - ١٦٩ ) ؛ سير أعلام النبلاء ( ٦ : ٣٩٠ - ٤٠٣ ) ؛ الجواهر المضية ( ص : ٢٦ - ٣٢ ) ؛ الطبقات السنية ( ١ : ٧٣ - ١٦٩ ) .

(٤) - كتاب الآثار ، لأبي يوسف ( ١ : ٧٧ ) .

(٥) - انظر : بدائع الصنائع ( ١ : ٣٠٨ ) ؛ شرح فتح القدير ( ٢ : ١١٠ ) ؛ الكافي في فقه أهل المدينة ( ١ : ١٣٤ ) . معني المحتاج ( ١ : ٤٦٠ ) ؛ كشف القناع ( ٢ : ١٢٦ ) .

## الفرع الثاني : تجمير الميت وكفنه .

المقصود بالتجمير التطيب <sup>(١)</sup> . ويستحب تجمير الميت وتجمير كفنه وتراً : ثلاثاً ، أو خمساً ، أو سبعة لتعقب رائحة الطيب به <sup>(٢)</sup> .

وكيفية تجمير كفنه : تكون بنصب بحمرة بها الطيب ، وتوضع الأكفان فوقها ؛ ليصيبها الدخان <sup>(٣)</sup> ، وقد استحب بعض العلماء أن ترش الأكفان بماء الورد قبل تبخيرها بالعود وغيره ؛ حتى تعقب رائحته بها <sup>(٤)</sup> .

واستحباب تجمير الميت وكفنه جاءت به السنة النبوية وفعله الصحابة - رضي الله عنهم - والتابعون - رحمهم الله - والمعقول يؤيده .

أ - من السنة النبوية : -

(١) - ما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : " إِذَا جُمِرْتُمْ <sup>(٥)</sup> الْمَيِّتَ فَأَوْتَرُوا " <sup>(٦)</sup> .

(١) - الهداية ( ٢ : ٩٦ ) .

(٢) - انظر: البحر الرائق ( ٢ : ٨٥ ) ؛ شرح فتح القدير ( ٢ : ١٠٨ ) ؛ المدونة ( ١ : ١٨٧ ) ؛ الكافي في فقه أهل المدينة ( ١ : ٢٣٤ ) ؛ المجموع ( ٥ : ١٩٧ ) ؛ روضة الطالبين ( ١ : ٦٢٧ ) ؛ المغني ( ٣ : ٣٨٢ ) ؛ كشف القناع ( ٢ : ١٢٥ ) .

(٣) - انظر: روضة الطالبين ( ١ : ٦٢٧ ) .

(٤) - انظر: كشف القناع ( ٢ : ١٢٥ ) ؛ الإقناع ، للحجاوي ( ٢ : ١٢٥ ) .

(٥) - الإجمار : التبخير ، أَجْمَرْتُمْ : بَخَرْتُمْ الميت بالطيب . يقال : ثوب مُجَمَّرٌ ومُجَمَّرٌ وأجمرت الثوب وجمرته إذا بخرته بالطيب والذي يتولى ذلك مُجَمِّرٌ ومُجَمَّرٌ، ومنه نعيم المُجَمِّر الذي كان يلي إجمار مسجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم . انظر : النهاية ، مادة ( جمر ) .

(٦) - أخرجه الحاكم في مستدركه ( ١ : ٥٠٦ ) - كتاب الجنائز - باب إذا أجمرت الميت فأوتروا ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه ( ٧ : ٣٠١ ) - كتاب الجنائز - باب في ذكر الأمر لمن جمر الميت أن يجمره وتراً . وقد صحح سنده أيضاً النووي . انظر : نصب الراية ( ٢ : ٢٦٤ ) .

(٢) - وروى البيهقي - رحمه الله - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " جَمَرُوا كَفَنَ الْمَيِّتِ ثَلَاثًا " (١) .

( ب ) - من الآثار :

ما روي عن أسماء بنت أبي بكر الصديق - رضي الله عنهما - أنها قالت لأهلها : ( أَجْمَرُوا ثِيَابِي إِذَا مِتُّ ثُمَّ حَنْطُونِي وَلَا تَذَرُونِي عَلَى كَفَنِي حَنْوً وَلَا تَتَّبِعُونِي بِنَارٍ ) (٢) .

( ج ) - من المعقول :

أن الإنسان في حال حياته إذا لبس ثوبه للجمعة والعيدين تَطَيَّبَ وَطَيَّبَ ثوبه فكذلك الميت يستحب تطيب كفنه للعرض على ربه (٣) .

ويكره أن تتبع جنازة الميت بماء ورد ونحوه من الروائح الطيبة ؛ لأنه بدعة (٤) فقد نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن تتبع الجنازة بالجمرة فقد روي عنه -

(١) - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ٣ : ٤٢٧ ) - كتاب الجنائز - باب الميت لا يتبع بالجمر ؛ وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى ( ٣ : ٤٠٥ ) - كتاب الجنائز - باب الحنوط للميت . قال الزيلعي : ( وروى البيهقي عن يحيى بن معين أنه قال : لم يرفعه غير يحيى بن آدم ولا أظنه إلا غلطاً . قال النووي : وكأن يحيى بن معين بناء على قول بعض المحدثين أن الحديث إذ روي مرفوعاً وموقوفاً فالحكم للوقف والصحيح أن الحكم للرفع ؛ لأنه زيادة ثقة ، ولا شك في ثقة يحيى بن آدم ) . نصب الراية ( ٢ : ٢٦٤ ) .

(٢) - أخرجه البيهقي في سننه الكبرى ( ٣ : ٤٠٥ ) - كتاب الجنائز - باب الحنوط للميت ؛ وأخرجه مالك في موطنه ( ١ : ٢٢٦ ) - كتاب الجنائز - باب النهي عن أن يتبع الجنازة بنار . قال الزيلعي : ( رواه مالك في الموطأ عن هاشم وزاد وحنطوني ولا تتبعوني بنار انتهى وهذا سند صحيح ) نصب الراية ( ٢ : ٢٦٤ ) .

(٣) - انظر : المبسوط ( ٢ : ٦٠ ) ؛ بدائع الصنائع ( ١ : ٣٠٧ ) .

(٤) - انظر : كشف القناع ( ٢ : ١٥٢ ) . والبدعة في اللغة : اسم من الابتداء ، وغلب استعمالها فيما هو نقص في الدين أو زيادة ، وقد تكون بدعة مباحة وهو ما كان لدفع مفسدة وتحقيق مصلحة . ويطلق على العمل الذي لا دليل عليه في الشرع بدعة . والبدعة تكون في العادات والعبادات ؛ فبدعة العبادات : هي عبارة عن طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة ويقصد بالسلوك عليها المبالغة في التغبد لله - سبحانه . انظر : المصباح المنير ، مادة ( أبدع ) ؛ الاعتصام ( ١ : ٣٦ - ٣٧ ) .

صلى الله عليه وسلم :- "أَنَّهُ أَبْصَرَ مَعَ امْرَأَةٍ مُّجْمِرَةً عِنْدَ جَنَازَةٍ حِينَ أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَصَاحَ بِهَا حَتَّى تَوَارَتْ فِي آجَامٍ <sup>(١)</sup> الْمَدِينَةِ" <sup>(٢)</sup>.

(١) - آجام المدينة : أي حصونها. واحدها أُجْم وهو حصن بناه أهل المدينة من حجارة . لسان العرب ، مادة ( أجم ) .

(٢) - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بسنده عن عبد الرزاق عن ابن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد عن حنشل بن المعتمر ( ٣ : ٤١٩ ) - كتاب الجنائز - باب الميت لا يتبع بالمحجرة . وعبد الرزاق هو : عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري . أبو بكر الصنعاني ، ثقة حافظ عمي في آخر عمره فتغير فكان يتشيع . ( تهذيب التهذيب . ص : ٣٥٤ - ٣٥٥ ) . وابن عيينة هو : سفيان بن عيينة بن أبي عمرة . ثقة حافظ إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة كان ربما دلس ( لكن ) عن الثقات . ( المرجع السابق ص : ٢٤٥ ) . إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي ، ثقة ثبت . ( تهذيب التهذيب . ص : ١٠٧ ) . حنشل بن المعتمر ، ويقال ابن ربيعة ، ويقال إنه حنشل بن ربيعة المعتمر . صدوق له أوهام ويرسل . وأخطأ من عده من الصحابة . المرجع السابق . ص : ١٨٣ ) .



## المطلب الثاني : حكم تطيب الميت المحرم

اختلف الفقهاء - رحمهم الله - في تطيب الميت المحرم بناءً على اختلافهم في انقطاع الإحرام بالموت أم لا .

فمن ذهب إلى أن الموت قاطع للإحرام أجاز تطيب المحرم ، ومن ذهب إلى أن الإحرام لا ينقطع بالموت حرّم تطيب الميت المحرم .

وسبب اختلافهم يرجع إلى معارضة العموم <sup>(١)</sup> للخصوص <sup>(٢)</sup> .

فالعموم ما ورد من الأمر بالغسل مطلقاً ، والخصوص حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - في المحرم الذي وقصته ناقته حيث قال عليه الصلاة والسلام: " وَلَا تُمَسِّوهُ طَيِّباً " <sup>(٣)</sup> .

فمن خص الأموات المحرمين بهذا الحديث جعل الحكم عاماً في جميع الأموات المحرمين ، بحيث يكون الحكم على الواحد حكماً على جميع المحرمين .

ومن ذهب مذهب الجمع لا مذهب الاستثناء والتخصيص جعل حديث ابن عباس رضي الله عنهما - خاص بالأعرابي ولا يتعدى إلى غيره جمعاً بين الأحاديث المطلقة في غسل الميت <sup>(٤)</sup> كحديث أم عطية - رضي الله عنها - أن النبي صلى الله عليه وسلم - قال : ( ... وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُوراً ... ) <sup>(٥)</sup>

وفيما يلي نعرض مذاهب العلماء ، وأدلتهم ، ومناقشتها ، والترجيح .

(١) - العام : هو اللفظ الذي يدل بحسب وضعه اللغوي على شموله واستغراقه لجميع الأفراد ، التي يصدق عليها معناه من غير حصر في كمية معينة . علم أصول الفقه (ص : ٧٨) ؛ انظر : روضة الناظر (ص : ١٩٤) .

(٢) - الخاص : كل لفظ وضع لمسمى معلوم على الانفراد . المغني ، للخباري (ص : ٩٣) .

(٣) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري (٣ : ١٧٦-١٧٧) - كتاب الجنائز - باب كيف يكفن المحرم .

(٤) - انظر : بداية المجتهد (١ : ٣٤٢) .

(٥) - سبق تخريجه (ص : ٣٠) .

## المذاهب

### أولاً : المذهب الأول :

جواز تطيب الميت المحرم لانقطاع الإحرام بالموت فهو بمنزلة الميت غير المحرم . وهذا مروي عن أم المؤمنين عائشة ، وابن عمر ، وطاووس<sup>(١)</sup> ، وغيرهم - رضي الله عنهم أجمعين<sup>(٢)</sup> - وإليه ذهب الحنفية<sup>(٣)</sup> والمالكية<sup>(٤)</sup> .

### ثانياً : المذهب الثاني :

تحريم تطيب الميت المحرم لعدم انقطاع الإحرام بالموت ، وهذا مروي عن عثمان بن عفان<sup>(٥)</sup> ، وعلي بن أبي طالب ، وابن عباس ، وعطاء<sup>(٦)</sup> ، والثوري وغيرهم -

(١) - طاووس بن كيسان اليماني . أبو عبد الرحمن ، قيل اسمه : ذكوان ، وطاووس لقب .

قال ابن حبان عنه : ( كان من عبّاد أهل اليمن ، ومن سادات التابعين ) . حج أربعين حجة ، وكان مستجاب الدعوة . مات باليمن سنة ( ١٠١ هـ ) وقيل غير هذا .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ( ١ : ٩٠ ) ، طبقات الفقهاء ( ص : ٨٥ ) .

(٢) - انظر : المغني ( ٣ : ٤٧٨ ) .

(٣) - بدائع الصنائع ( ١ : ٣٠٨ ) ؛ البحر الرائق ( ٢ : ١٩١ ) ؛ حاشية ابن عابدين ( ٣ : ٩٩ ) .

(٤) - حاشية الدسوقي ( ١ : ٦٦٣ ) ؛ الفواكه الدواني ( ١ : ٢٩٥ ) ؛ الكافي في فقه أهل المدينة ( ١ : ٢٢٤ )

(٥) - عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد مناف القرشي الأموي ، أبو عبد الله ، وقيل : أبو عمرو . ذو النورين . من السابقين . هاجر إلى الحبشة ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة . أمير المؤمنين ، بويح بالخلافة سنة ( ٢٤ هـ ) . وقتل عام ( ٣٥ هـ ) وعمره ( ٨٠ ) سنة .

انظر ترجمته في : أسد الغابة ( ٣ : ٤٨٠ - ٤٩٢ ) ؛ الإصابة ( ٢ : ٤٦٢ - ٤٦٣ ) .

(٦) - عطاء بن أبي رباح القرشي المكي ، أبو محمد . ولد سنة ( ٢٧ هـ ) من سادات التابعين ، كان فقيهاً عالماً ، ورعاً . روي عن ابن عباس أنه كان يقول : تجتمعون إليّ يا أهل مكة وعندكم عطاء ) .

كوفي اختلف في سنة وفاته فقيل ( ١١٤ هـ ) ، وقيل بالمدينة ( ١١٥ هـ ) وقيل غير هذا .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ( ١ : ٩٨ ) ؛ تهذيب التهذيب ( ١ : ١٠١ - ١٠٣ ) ؛ طبقات الفقهاء ( ص : ٥٧ ) .

رضي الله عنهم أجمعين <sup>(١)</sup> - وإليه ذهب الشافعية <sup>(٢)</sup> ، والحنابلة <sup>(٣)</sup> ، وقال به داود الظاهري <sup>(٤)</sup> والشوكاني <sup>(٥)</sup> ، وابن القيم <sup>(٦)</sup> - رحمهم الله .

## الأدلة

### أولاً : أدلة المذهب الأول :

استدل القائلون بجواز تطيب الميت المحرم بعموم الآية والحديث ، والأثر ، والمعقول ، والقياس .

أ - عموم الآية الكريمة والحديث الشريف :

قال الله - تعالى - : ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ <sup>(٧)</sup> .

وقوله - صلى الله عليه وسلم - : " إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ " <sup>(٨)</sup> .

(١) - انظر: المغني (٣ : ٤٧٨) .

(٢) - روضة الطالبين (١ : ٦٢١) ؛ مغني المحتاج (١ : ٤٥٧) ؛ المجموع (٥ : ٢٠٩ - ٢١٠) .

(٣) - المغني (٣ : ٤٧٨) ؛ كشف القناع (٢ : ١١٥) ؛ الروض المربع (١ : ٢٦٤ - ٢٦٥) ؛ شرح الزركشي (١ : ٣٤٨ - ٣٤٩) .

(٤) - داود بن علي بن خلف الأصبهاني البغدادي ، أبو سليمان الملقب بالظاهري . ولد سنة (٢٠٢ هـ) وقيل (٢٠١ هـ) . أحد الأئمة المجتهدين في الإسلام ، تنسب إليه الطائفة الظاهرية . كان زاهداً كثير الورع . توفي ببغداد سنة (٢٧٠ هـ) .

انظر ترجمته في : وفيات الأعيان (٢ : ٢٦ - ٢٨) ؛ طبقات الشافعية (٢ : ٧٧ - ٧٨) ؛ الأعلام (٢ : ٣٣٣) .

(٥) - نيل الأوطار (٤ : ٤٦) .

(٦) - زاد المعاد (٢ : ٢٢٧) .

(٧) - الآية (٣٩) من سورة النجم .

(٨) - أخرجه مسلم في صحيحه (٣ : ١٢٥٥) - كتاب الوصية - باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته .

وجه الدلالة :

أن الإحرام من عمل الإنسان وسعيه وقد انقطع هذا العمل بالموت فلا موجب لبقاء الإحرام ؛ لأنه ليس من هذه الثلاثة الواردة في الحديث <sup>(١)</sup> . وإذا كان العمل منقطعاً بالموت فالطيب جائز كما لو أحلّ في الحياة من إحرامه <sup>(٢)</sup> .

( ب ) - من الأثر :

ما روي عن علي - رضي الله عنه - أنه قال في المحرم : ( إِذَا مَاتَ انْقَطَعَ إِحْرَامُهُ ) <sup>(٣)</sup> .

( ج ) - من المعقول :

أن الموت قاطع للإحرام ؛ لأنه لو بقي الميت على إحرامه لطيف به وكملة مناسكه ولم يُروَ شيء من هذا <sup>(٤)</sup> .

( د ) - من القياس :

أن الإحرام عبادة انقطع محل التكليف فيها بالموت قياساً على انقطاع محل التكليف في الصلاة ، والصوم بالموت ؛ بجامع أن كلا منهما عبادة شرعية بطلت بالموت فيصنع بالميت المحرم ما يصنع بالميت الحلال <sup>(٥)</sup> .

ثانياً : أدلة المذهب الثاني :

استدل القائلون بتحريم تطيب الميت بالسنة النبوية :

(١) - ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : ( أن رجلاً وقصه بغير ونحن مع النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو محرم ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - )

(١) - انظر: بدائع الصنائع ( ١ : ٣٠٨ ) ؛ عمدة القارئ ، للعيني ( ٨ : ٥١ ) .

(٢) - كتاب القبس ، لأبي بكر المعافري ( ٢ : ٥٥٥ ) .

(٣) - ذكره صاحب البدائع ( ١ : ٣٠٨ ) .

(٤) - انظر: عمدة القارئ ( ٨ : ٥١ ) ؛ شرح الزرقاني ( ٢ : ٢٣٨ ) .

(٥) - انظر: عمدة القارئ ( ٨ : ٥١ ) ؛ إرشاد الساري ، للعسقلاني ( ٢ : ٣٨٩ ) ؛ المغني ( ٣ : ٤٧٨ ) .

وسلم - : " اغسلوه بماء وسدر ، وكفّوه في ثوبين ، ولا تمسوه طيباً ، ولا تخمروا رأسه ، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبياً " (١) .

(٢) - وفي رواية : " ولا تحنطوه ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً " (٢) .

(٣) - وفي رواية أخرى : " ولا تمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبداً " (٣) .

وجه الدلالة من الأحاديث :

أن الأمر منه - صلى الله عليه وسلم - بعدم تطيب الميت المحرم دليل على بقاء حكم الإحرام وقد علله عليه الصلاة والسلام بقوله : " فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً " (٤) .

#### المناقشة

أولاً : مناقشة أدلة المذهب الأول .

نوقش ما استدل به أصحاب المذهب الأول القائلون بجواز تطيب الميت المحرم بما يأتي :-

( أ ) - نوقش استدلالهم بعموم الآية الكريمة والحديث الشريف ، بأن تكفينه في ثوبي إحرامه وبقائه على هيئة إحرامه من عمل الحي بعده كغسله ، والصلاة عليه فلا معنى لما ذكرتموه (٥) .

(١) - سبق تخريجه ( ص : ٧٣ ) .

(٢) - سبق تخريجه ( ص : ١٨٢ ) .

(٣) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ٢ : ٨٦٦ ) - كتاب الحج - باب ما يفعل بالمحرم الميت . ومعنى مُلَبِّداً : التَّليدُ : أن يجعل المحرم في رأسه شيئاً من صمغ لِيَتَلَبَّدَ شعره لئلا يشعث في الإحرام ، ويُقْمَلَ ؛ إبقاء على الشعر . وإنما يُلَبَّدُ من يطول مكثه في الإحرام ، وهو شيء كان يفعله أهل الجاهلية إذا لم يريدوا أن يحلقوا رؤوسهم في الحج . انظر : لسان العرب ، مادة ( لبد ) ؛ مختار الصحاح ، مادة ( لبد ) .

(٤) - الإحكام شرح أصول الأحكام ( ١ : ٤٣٣ ) .

(٥) - انظر : فتح الباري ( ٣ : ١٧٦ ) .

( ب ) - أما استدلالهم بالأثر عن علي - رضي الله عنه - فإنه يسقط الاحتجاج به لاختلاف الرواية عنه فقد ذكر صاحب المغني أنه من القائلين بتحريم تطيب الميت المحرم <sup>(١)</sup> .

( ج ) - نوقش استدلالهم من جهة المعقول بأن إحرامه لو كان باقياً لطيف به وكملت مناسكه ، ولم يُروَ هذا عن أحد . بأن قولهم هذا ، وردَ على خلاف الأصل فيقتصر به على مورد النص ؛ لأن الحكمة في عدم تطيبه كان لأجل استبقاء شعار الإحرام قياساً على استبقاء دم الشهيد <sup>(٢)</sup> . وقد أجاب العيني - رحمه الله - عن هذا فقال : ( لا نسلم أنه ورد على خلاف الأصل ، وكيف ورد على خلاف الأصل وقد أمر بغسله بالماء والسدر وهو الأصل في الموتى ) <sup>(٣)</sup> .

وجوابه :

أن المراد بخلاف الأصل هنا هو تحنيط الميت وتطيبه وليس غسله والله أعلم .  
( د ) - أما قياسهم على الصلاة ، والصوم فقد رده ابن دقيق - رحمه الله - فقال : ( وهو مقتضى القياس ، لكن الحديث بعد أن ثبت يقدم على القياس ) <sup>(٤)</sup> . وقد ثبت الحديث في الصحيحين ؛ ولهذا نجد أن الداودي <sup>(٥)</sup> - رحمه الله - يعتذر عن

(١) - انظر: المغني، ( ٣ : ٤٧٨ ) .

(٢) - انظر: فتح الباري ( ٣ : ١٧٦ ) .

(٣) - عمدة القارئ ( ٨ : ٥١ ) .

(٤) - إحكام الأحكام ( ١ : ٣٢٤ ) .

(٥) - أحمد بن نصر الداودي الأسدي ، أبو جعفر . من أئمة المالكية بالمغرب . كان فقيهاً ، فاضلاً ، متقناً مؤلفاً ، مجيداً . له حفظ من اللسان ، والحديث . ألف كتباً منها : النامي في الموطأ ، الإيضاح في الرد على القدريّة ، الواعي في الفقه . توفي بمراكش سنة ( ٤٠٢ هـ ) .

انظر ترجمته في : الديباج المذهب ( ص : ٣٥ ) ؛ الأعلام ( ١ : ٢٦٤ ) .

الإمام - مالك <sup>(١)</sup> - رحمه الله - بعدم بلوغه هذا الحديث <sup>(٢)</sup>.

ثانياً : مناقشة أدلة المذهب الثاني :

نوقش ما استدل به القائلون بتحريم تطيب الميت المحرم بأن حديث ابن عباس رضي الله عنهما - : "وَلَا تُمَسَّوْهُ طَيِّباً" حديث خاص بالأعرابي المحرم الذي كان مع النبي - صلى الله عليه وسلم - فهي واقعة عين لا عموم لها فتختص به بدليل أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال في رواية : " فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلَبِّي " <sup>(٣)</sup> . وخصوصية الأعرابي بالحديث من ثلاثة أوجه هي :-

الوجه الأول : إعادة الضمير في هاء الغائب - "إِنَّهُ" - على هذا المحرم الأعرابي فلا يتعدى الحكم إلى غيره إلا بدليل .

الوجه الثاني : أن الإخبار منه - صلى الله عليه وسلم - بكونه يبعث مليئاً بمثابة الشهادة له بقبول حجه ، وذلك غير متحقق في غيره فلا يتعداه حكم التطيب إلى غيره .

الوجه الثالث : أنه - عليه الصلاة والسلام - لم يقل "يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّياً" ؛ لأنه محرم حتى يعم كل محرم ، وبالتالي فلا يتعدى الحكم إلى غيره إلا بدليل <sup>(٤)</sup>.

(١) - مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي ، أبو عبد الله ، إمام دار الهجرة . ولد سنة ( ٩٣ هـ ) . جلس للفتيا وله ( ٢١ سنة ) . امتحن وضرب بالسياط لما قال : طلاق المكره ليس بشيء وقد نهي عن ذلك . قال الشافعي : ( العلم يدور على ثلاثة : مالك والليث وابن عيينة ) . من مؤلفاته : الموطأ ، رسالة في القدر كتبها ابن وهب . انتشر مذهبه في المغرب والأندلس . توفي بالمدينة سنة ( ١٧٩ هـ ) ، وكان عمره ( ٨٦ ) سنة ، وقيل : ( ٨٩ ) سنة .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ( ١ : ٢٠٧ - ٢١٣ ) ؛ سير أعلام النبلاء ( ٨ : ٤٨ - ١٣٥ ) ؛ وفيات الأعيان ( ٤ : ١٣٥ - ١٣٩ ) ؛ الديباج المذهب ( ص : ١٧ - ٣٠ ) .

(٢) - انظر : نيل الأوطار ( ٤ : ٤٦ ) ؛ فتح الباري ( ٣ : ١٧٦ ) .

(٣) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ٣ : ١٧٧ ) - كتاب الجنائز - باب يكفن المحرم .

(٤) - انظر : إرشاد الساري ( ٢ : ٣٩٠ ) ؛ عمدة القارئ ( ٨ : ٥١ ) ؛ فتح الباري ( ٣ : ١٧٦ ) ؛ إجماع الأحكام ( ١ : ٢٣٤ ) ؛ نيل الأوطار ، ( ٤ : ٤٦ ) .

وقد أجاب أصحاب المذهب الثاني القائلون بتحريم تطيب الميت على هذه المناقشات على النحو التالي :-

(١) - أما قولهم أن هذا الحديث خاص بالأعرابي المحرم مع النبي - صلى الله عليه وسلم - بدليل إعادة الضمير إليه فيرده أن الأصل في كل ما ثبت للواحد في زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - يثبت لغيره حتى يثبت التخصيص له دون غيره . وقد ورد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : " حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ " (١) . فقد حكم يوم أحد على شهدائها بعدم غسلهم ودفنهم بدمائهم فصار حكم شهداء المعركة كحكم شهداء أحد (٢) .

٢ - أن القبول وعدمه أمر غيبي لا يعلمه إلا الله . فقد ورد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال في شهداء أحد : " ادْفِنُوهُمْ بِدِمَائِهِمْ " (٣) . مع قوله - عليه الصلاة والسلام - : " وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ " (٤) .

فحكم بحكم دفن الشهداء بدمائهم في يوم أحد على جميع الشهداء . والشهداء فيهم المجاهد لإعلاء كلمة الله ، وفيهم المجاهد يريد المغنم (٥) ، وفيهم من يريد أن يثني عليه بالشجاعة . فقد جاء في الحديث : أن رجلاً جاء إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -

(١) - هذا الحديث لا أصل له، ذكر ذلك صاحب الفوائد المجموعة (١ : ٢٠٠)؛ كشف الحفاء (١ : ٤٣٦).

(٢) - انظر: نيل الأوطار (٤ : ٤٦) ؛ المغني (٣ : ٤٧٩) .

(٣) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر: فتح الباري (٣ : ٢٧٢) - كتاب الجنائز - باب من لم ير غسل الشهيد .

(٤) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر: فتح الباري (٦ : ٢٤) - كتاب الجهاد والسير - باب من يخرج في سبيل الله عز وجل . ونص الحديث : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ - إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّوْنُ لَوْنُ الدِّمِّ ، وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمَسْكَ " .

(٥) الْمَغْنَمُ وَالْقَنِيمَةُ : بمعنى واحد ، والمراد : كل ما أخذ من الكفار قهراً بالقتال ، وتملك بالاستيلاء عليها ولو بدار الحرب . انظر : لسان العرب ، مادة ( غنم ) ؛ المصباح المنير ، مادة ( غنم ) ، المحرر في فقه أحمد ( ٢ : ١٧٣ ) .



فقال يا رسول الله : الرجل يقاتل للمغنم ، والرجل يقاتل للذكر<sup>(١)</sup> ، والرجل يقاتل ليرى مكانه<sup>(٢)</sup> ، فمن في سبيل الله ؟ قال : " مَنْ قَاتَلَ لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ " <sup>(٣)</sup> .

فقد عَمَّ - عليه الصلاة والسلام - الحكم في الظاهر على الشهداء بناءً على ظاهر السبب وهو الشهادة . فكذاك حكم تحريم تطيب الميت المحرم يعمم على كل محرم بناءً على ظاهر السبب وهو الإحرام قياساً على الشهادة ؛ بجامع أن كلاهما عبادة في سبيل الله استحب بقاء أثرهما <sup>(٤)</sup> .

٣ - أما عدم التصريح بالإحرام فهو أمر معروف من حالة المحرم ، لهذا ترك النبي - صلى الله عليه وسلم - التصريح بعدم تطيبه ؛ لكونه محرماً معلوماً لديهم والرسول - صلى الله عليه وسلم - قد أوتي جوامع الكلم . ثم إن العلة من قوله - صلى الله عليه وسلم - " وَلَا تُمَسُّوهُ طَبِيباً " إنما ثبتت لأجل الإحرام فتعم كل محرم ؛ لأن العادة قاضية بأن الميت الحلال يطيب فصرح النبي - صلى الله عليه وسلم - بعدم تطيب الميت المحرم ؛ حتى يبين أن لهذا حكماً آخر يخالف الميت الحلال <sup>(٥)</sup> . وقد روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ وَلَا تُقَرِّبُوهُ طَبِيباً فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُحَرِّمًا " <sup>(٦)</sup> .

(١) - يقاتل للذكر : أي ليدكر بين الناس ويشتهر بالشجاعة . وقد وقع في رواية ( ويقاقل شجاعة ) .

انظر : فتح الباري ( ١٠ : ٣٥ ) .

(٢) - ليرى مكانه : أي يقاتل رياء طلباً للسمعة . انظر : المرجع السابق

(٣) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ٦ : ٣٤ ) - كتاب الجهاد والسير - باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا .

(٤) - انظر : فتح الباري ( ٣ : ١٧٦ ) .

(٥) - انظر : إحكام الأحكام ( ١ : ٣٢٤ ) ؛ نيل الأوطار ( ٤ : ٤٦ ) .

(٦) - أخرجه الإمام أحمد في مسنده بتحقيق شعيب الأرناؤوط ( ٥ : ١٩٨ - ١٩٩ ) . قال محققه : إسناده صحيح على شرط الشيخين .

يقول الزركشي<sup>(١)</sup> - رحمه الله - ( وهذا يبين أن المراد ليس ذلك المحرم بعينه وأن حكم الإحرام باق بعد موته )<sup>(٢)</sup> .

ولقد قَوَّى ابنُ القيم - رحمه الله - حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - فقال : ( الحديث موافق لأصول الشرع والحكمة التي رتب عليها المعاد ، فإن العبد يبعث على ما مات عليه ، ومن مات على حالة بعث عليها فلو لم يرد هذا الحديث لكانت أصول الشرع شاهدة عليه والله أعلم )<sup>(٣)</sup> .

### الترجيح

الذي يظهر - لي - تحريم تطيب الميت المحرم وذلك لوجود النص الشرعي الثابت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - القاضي بأن كل عبد يبعث على ما مات عليه . والمحرم مات على الإحرام فيبعث وهو محرم وهو عام في كل محرم فقد قال - صلى الله عليه وسلم - : " كُلُّ عَبْدٍ يُبْعَثُ عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ " <sup>(٤)</sup> . ولهذا فإنه يحرم إزالة أثر الإحرام عن الميت المحرم ؛ لأن بقاء أثر الإحرام أفضل من إزالته ؛ لكونه أثر عبادة استحب الشارع بقاءها .

(١) - محمد بن عبد الله بن محمد ، أبو عبد الله شمس الدين الزركشي المصري . من علماء الحنابلة الكبار . له تصانيف منها : شرح الزركشي على مختصر الخرقى . توفي في القرافة الصغرى ( سنة ٧٧٢هـ ) ، وكان له من العمر نحو ( ٥٠ ) سنة .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب ( ٦ : ٢٢٤ ) ؛ المنهج الأحمد ( ٥ : ١٣٧ - ١٣٨ ) .

(٢) - شرح الزركشي ( ٢ : ٣٤٨ ) .

(٣) - زاد المعاد ( ٢ : ٢٢٧ ) .

(٤) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ٤ : ٢٢٠٦ ) - كتاب الجنائز - باب الأمر بحسن الظن بالله تعالى عند الموت .

## المبحث الخامس : تطهير رائحة الفم

لقد حرص الإسلام على طهارة الفم ونظافته وخلوه من الروائح الكريهة التي من شأنها أن تحدث النفرة بين المجتمع المسلم ، ولهذا شرع الدين الإسلامي الحنيف بعض الوسائل الوقائية والعلاجية للمحافظة على طهارة الفم ونظافته .  
ومن أهم الوسائل الوقائية التي شرعها الدين الإسلامي المضمضة عند كل وضوء لكل صلاة ، واستحبها بعد الانتهاء من الأكل والشراب ؛ حتى يبقى الفم نظيفاً خالياً من بقايا الأطعمة التي هي سبب ظهور الرائحة الكريهة منه .  
وَرَغَّبَ في تطهير الفم بالسواك ونحوه كفعل وقائي ، وعلاجي في نفس الأمر يمنع من ظهور رائحة الفم .

وسوف أتناول تطهير رائحة الفم من خلال المطالبين التاليين :

**المطلب الأول :** تطهير رائحة الفم بالسواك .

**المطلب الثاني :** تطهير رائحة الفم بغير السواك .

## المطلب الأول : تطهير رائحة الفم بالسواك

أولاً : تعريف السواك

تعريف السواك لغة : السَّوَاكُ : فَعْلُكَ بالسَّوَاكِ والمِسْوَاكِ .  
وساك الشيء سَوَكًا : دَلَكَهُ ، يقال : سَاكَ فَمَهُ بِالْعُودِ يَسُوكُهُ سَوَكًا . فالسَّوَاكُ : ما يُدَلَّكُ بِهِ الْفَمُ مِنَ الْعِيدَانِ .

وإذا قلت استاك أو تسوك فلا تذكر الفم والعود.

واسمُ العود : المِسْوَاكُ .

ويجمع السَّوَاكِ والمِسْوَاكِ على سَوَكٍ .

وقيل : معنى السَّوَاكِ مأخوذ من التَّساوَكِ : وهو السير الضعيف .

يقال : تَسَاوَكْتَ الْإِبِلَ إذا اضطربت أعناقها من الهَزَالِ : أي أنها تتمايل من ضعفها <sup>(١)</sup> .

ويتضح من المعنى اللغوي للسواك : أن السواك لفظ عام يطلق على الفعل وهو الاستيائك ، ويطلق على الآلة التي يستاك بها . ولفظ السواك مشتق من الدلك ، فيقال : ساك الشيء سوكاً إذا دلكه وهذا يوافق المعنى اللغوي للسواك وهو : الدلك وهو الصحيح كما ذكر ذلك النووي <sup>(٢)</sup> - رحمه الله . وقيل : السَّوَاكُ مشتق من التساوك أي التمايل والتردد؛ لأنَّ المتسوك يردد العود في فمه ويحركه <sup>(٣)</sup> .

السواك في الاصطلاح :

هو استعمال عودٍ ونحوه في الأسنان ؛ لإذهاب التغير <sup>(٤)</sup> ونحوه <sup>(٥)</sup> .

(١) - لسان العرب، مادة ( سوك ) ؛ القاموس المحيط، مادة ( ساك ) ؛ المصباح المنير، مادة ( سوك ) .

(٢) - انظر: المجموع ( ١ : ٢٧٠ ) .

(٣) - انظر: كشف القناع ( ١ : ٨١ ) .

(٤) - التَّغْيِيرُ : قد يكون باصفرار السن ، أو وجود الرائحة . انظر: أوجز المسالك ، للكاندهلوي

( ١ : ٣٦٨ )

(٥) - المجموع ( ١ : ٢٧٠ ) ؛ انظر: كشف القناع ( ١ : ٨١ ) .

ثانياً : الحكمة من مشروعيته :

من الحكم التي شرع لأجلها السواك ما يأتي :

( ١ ) - إزالة ما يكون في الفم من روائح كريهة خاصة عند الإقبال على الله - سبحانه وتعالى - لأن العبد مأمور بالطهارة في كل أحواله . وتؤكد هذه الطهارة في حال التقرب إلى الله - تعالى - بالطاعات . يقول الله - تبارك وتعالى - : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

ولهذا فقد شرع السواك حرصاً على طهارة الإنسان وكمال نظافته .

( ٢ ) - مراعاة الآداب الاجتماعية وذلك عند اللقاء مع الناس فلا يؤذيهم بالروائح الكريهة التي تنبعث من فيه على وجه الخصوص ، فشرع السواك لإزالة رائحة الفم الكريهة وتطيبه <sup>(٢)</sup> .

( ٣ ) - أن في استعمال السواك إرضاء للرب - تعالى - علاوة على طهارة الفم فقد جاء في الحديث الذي رواه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ " <sup>(٣)</sup> .

( ٤ ) - الفوائد الصحية العائدة على الجسم من جراء نظافة الفم بالسواك ، فقد أثبتت الدراسات الطبية الأضرار الناتجة عن بقاء بقايا الطعام في الفم على الجسم بشكل عام وعلى الفم بشكل خاص <sup>(٤)</sup> .

ثالثاً : فضل السواك :

يشهد لفضل السواك وعظم شأنه وأهميته في حياة المسلم كثرة الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والتي ترغب في السواك وتحض عليه ومن هذه الأحاديث ما يأتي :

(١) - الآية ( ٢٢٢ ) من سورة البقرة .

(٢) - انظر : نزهة المتقين ، لجماعة من المؤلفين ( ٢ : ٨٥٠ ) .

(٣) - سبق تخريجه ( ص : ٤٩ ) .

(٤) - انظر : السواك والعناية بالأسنان ، د / السعيد ( ص : ٢٠٥ - ٢٠٦ ) .

(أ) - مما يدل على فضل السواك كثرة توصيته - صلى الله عليه وسلم - عليه، فعن أنس - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ فِي السَّوَاكِ " (١) .

(ب) - ارتباط السواك ببعض العبادات عند القيام بها يدل على توكيد فضيلته ، فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ " (٢) وفي رواية "عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ " (٣) .

(ج) - ومما يدل على عظيم فضل السواك، ومحبته - صلى الله عليه وسلم - له، وحرصه على المواظبة عليه استعماله له في مرض موته :

(١) - فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : " دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ (٤) - رضي الله عنهما - عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَنَا مُسْنَدَتُهُ إِلَى صَدْرِي وَمَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ سِوَاكٌ رَطْبٌ يَسْتَنْ بِهِ فَأَبْدَهُ (٥) رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) - أخرجه البخاري في صحيحه. انظر: فتح الباري (٢ : ٤٧٦) - كتاب الجمعة - باب السواك يوم الجمعة .

(٢) - متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه. انظر: فتح الباري (٢ : ٤٧٦) - كتاب الجمعة -

باب السواك يوم الجمعة . وقال أبو سعيد : عن النبي - صلى الله عليه وسلم - يستن ، واللفظ له ؛

وأخرجه مسلم في صحيحه ( ١ : ٢٢٠ ) - كتاب الطهارة - باب السواك .

(٣) - أخرجه الإمام مالك في الموطأ ( ١ : ٨٥ ) - كتاب الطهارة - باب ما جاء في السواك ؛ وأخرجه

أحمد في مسنده ( ٢ : ٣٣٦ ) ؛ وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه ( ١ : ٧٣ ) - كتاب الطهارة - باب ذكر الدليل على أن الأمر بالسواك أمر فضيلة لا أمر فريضة إذ لو كان السواك فرضاً أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - أمراً شق ذلك عليهم أو لم يشق ... ؛ وأخرجه البخاري في صحيحه معلقاً بصيغة الجزم .

انظر : فتح الباري ( ٤ : ١٩٨ ) - كتاب الصوم - باب سواك الرطب واليابس للصائم .

(٤) - عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق التيمي . يكنى بأبي محمد ، وقيل غير هذا . أسلم قبل الفتح . شهد

اليمامة وقتل سبعة من أكابرها . يقال إن اسمه في الجاهلية : عبد الكعبة ، أو عبد العزى فسماه النبي -

صلى الله عليه وسلم - عبد الرحمن. صحابي جليل . اختلف في سنة وفاته فقيل سنة ( ٥٤ هـ ) ، وقيل ( ٥٣ هـ )

في طريق مكة فجأة ، وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في : الإصابة ( ٢ : ٣٩٢ ) ؛ أسد الغابة ( ٣ : ٣٦٢ - ٣٦٥ ) .

(٥) أي مد نظره إليه وأطاله.

وَسَلَّمَ - بَصَرَهُ فَأَخَذَتْ السَّوَاكَ فَقَضَمَتْهُ<sup>(١)</sup> وَنَفَضَتْهُ<sup>(٢)</sup> وَطَيَّبَتْهُ<sup>(٣)</sup> ثُمَّ دَفَعَتْهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَاسْتَنْ بِهِ فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - اسْتَنْ اسْتِنَانًا قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهُ فَمَا عَدَا أَنْ فَرَّغَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَفَعَ يَدَهُ أَوْ إصْبَعَهُ ثُمَّ قَالَ فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى ثَلَاثًا ثُمَّ قَضَى وَكَانَتْ تَقُولُ مَاتَ بَيْنَ حَاقِنَتِي<sup>(٤)</sup> وَذَاقِنَتِي<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup> .

٢- وفي رواية عنها - قالت - " دَخَلَ عَلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَبِيَدِهِ السَّوَاكُ ، وَأَنَا مُسْنَدُهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَرَأَيْتُهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ ، وَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ السَّوَاكَ فَقُلْتُ : آخِذُهُ لَكَ ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ أَنْ نَعَمْ . . . . »<sup>(٧)</sup> .

رابعاً : حكم السواك :

اختلف العلماء - رحمهم الله - في حكمه ؛ فقليل : واجب ، وقيل : سنة مؤكدة .

(١) - قَضَمَتْهُ : القَضَمُ : الأكل بأطراف الأسنان ، وقولها : قَضَمَتْهُ وَطَيَّبَتْهُ : أي مَضَعَتْهُ بِأَسْنَانِهَا وَلَيَّبَتْهُ . لسان العرب ، مادة (قضم) ؛ النهاية ، مادة (قضم) .

(٢) - نَفَضَتْهُ : الأصل في النَّفْضِ : الحركة ، والنَّفْضُ : مصدر نَفَضْتُ الثوب والشجر وغيره أنفضه نفْضاً إذا حركته لِيَتَنَفَّضَ ، والنَّفْضُ : ما وقع من الشيء إذا نفضته ، وهو أن تأخذ بيدك شيئاً فتتنفضه : تزعزعه وتنتره وتنفض التراب عنه . لسان العرب ، مادة (نفض) ؛ النهاية ، مادة (نفض) ؛ مختار الصحاح ، مادة (نفض) .

(٣) - طَيَّبَتْهُ : أي لَيَّبَتْهُ ، والمراد بقولها فقضمته ونفضته وطيبته : أي أنها قطعت المكان الذي تسوك به عبد الرحمن وأزالت ما كان به من أذى . انظر : فتح الباري ( ٨ : ١٧٥ )

(٤) - حَاقِنَتِي : الحَاقِنَةُ ما بين الترقوة والعنق . لسان العرب ، مادة (حقن) .

(٥) - ذَاقِنَتِي : الذَّاقِنَةُ مأخوذ من الذَّقْنِ ، وقيل : هو طرف الحلقوم ، وقيل : ما يناله الذقن من الصدر . انظر : النهاية ، مادة (ذقن) .

والمراد : أنه - عليه الصلاة والسلام - مات ورأسه بين حنكها وصدرها . انظر : فتح الباري ( ٨ : ١٧٦ ) .

(٦) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ٨ : ١٧٤ ) - كتاب المغازي - باب مرض النبي - صلى الله عليه وسلم - ووفاته .

(٧) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ٨ : ١٨٢ ) - كتاب المغازي - باب مرض النبي - صلى الله عليه وسلم - ووفاته .

وسبب الاختلاف يرجع إلى الأمر الوارد في الأحاديث الدالة على فضل السواك - هل الأمر فيها للوجوب أم للندب ؟ فمن ذهب إلى أن الأمر للوجوب أوجبه ، ومن ذهب إلى أن الأمر للندب لم يوجبه وقال بسنيته .  
وممن أوجبه بعض الأصوليين <sup>(١)</sup> ، وإسحاق بن راهويه <sup>(٢)</sup> حتى أنه - رحمه الله - قد أبطل صلاة من تركه متعمداً <sup>(٣)</sup> .  
وذهب الحنفية <sup>(٤)</sup> ، والمالكية <sup>(٥)</sup> ، والشافعية <sup>(٦)</sup> ، والحنابلة <sup>(٧)</sup> ، وابن حزم الظاهري <sup>(٨)</sup> - رحمه الله ، إلى القول بسنيته .  
قال ابن قدامه - رحمه الله - : (اتفق أهل العلم على أن السواك سنة مؤكدة لحثه - صلى الله عليه وسلم - ومواظبته عليه ، وترغيبه فيه ، وندبه إليه ، وتسميته إياه من الفطرة) <sup>(٩)</sup> .

- 
- (١) - انظر: إحكام الأحكام ( ١ : ٥٩ ) .  
(٢) - إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن غالب التميمي الحنظلي المروزي، أبو يعقوب بن راهويه . ولد سنة ( ١٦١ هـ ) كان إمام عصره في الحفظ والفتوى . له مؤلفات منها : المسند . سكن نيسابور ومات بها سنة ( ٢٣٨ هـ ) ، وعمره ( ٧٧ ) سنة .  
انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ( ١١ : ٣٥٨ - ٣٨٣ ) ؛ الأعلام ( ١ : ٢٩٢ ) .  
(٣) - انظر: المجموع ( ١ : ٢٧١ ) ؛ المغني ( ١ : ١٣٣ ) . وقال النووي في المجموع : ( وهذا نقل عن إسحاق غير معروف ولا يصح عنه ) . ( ١ : ٢٧١ ) .  
(٤) - مجمع الأثر، لا ماد أفندي ( ١ : ١٣ ) ؛ حاشية شلبي ( ١ : ٤ ) ؛ شرح العناية ( ١ : ٢٥ ) ؛ حاشية ابن عابدين ( ١ : ٢٣٣ ) .  
(٥) - المشهور من المذهب المالكي : أنه مستحب ، وقيل : سنة . قال ابن العربي : وكونه سنة أقوى . انظر : أوجز المسالك ( ١ : ٣٦٨ ) ؛ الفواكه الدواني ( ١ : ١٣٣ ) ؛ مواهب الجليل ، للحطاب ( ١ : ٢٦٤ ) .  
(٦) - المجموع ( ١ : ٢٧١ ) ؛ حلية العلماء ، ( ١ : ١٠٥ ) .  
(٧) - البدع ( ١ : ٩٨ ) ؛ كشف القناع ( ١ : ٨١ ) ؛ المغني ( ١ : ١٣٣ ) .  
(٨) - المحلى ( ٢ : ٢١٩ ) .  
(٩) - المغني ( ١ : ١٣٤ ) .



وقد علق النووي - رحمه الله - على الخلاف في حكم السواك فقال : ( ولا حاجة إلى الإطالة في الاستدلال إذا لم نتبين خلافاً . والأحاديث الواردة بالأمر محمولة على النذب جمعاً بين الأحاديث )<sup>(١)</sup> .

وعليه فإنني أعرضت عن ذكر أدلتهم مستأنسة بكلام النووي - رحمه الله - إذ بين أنه لا يوجد خلاف .

والأصل في سنية السواك ما يأتي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : " لَوْلَا أَنَّ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ " <sup>(٢)</sup> .

٢ - وفي رواية : " عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ " <sup>(٣)</sup> .

يقول الشافعي - رحمه الله - بعد أن ذكر هذا الحديث : ( فيه دليل على أن السواك ليس بواجب ، وأنه اختيار ؛ لأنه لو كان واجباً لأمرهم به شق عليهم أو لم يشق ) <sup>(٤)</sup> .

٣ - ما روي عن عائشة - رضي الله عنها - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ " <sup>(٥)</sup> . وكون السواك سبب لطهارة الفم ونظافته ، وسبب في حصول مرضاة الله - تعالى - فهذا دليل يؤكد على سنيته .

(٤) - حديث أبي أيوب - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ - وَذَكَرَ مِنْهَا السَّوَاكُ " <sup>(٦)</sup> . فالسواك سنة من سنن المرسلين - عليهم الصلاة والسلام - ونحن مأمورون باتباع سننهم .

(١) - المجموع ( ١ : ٢٧١ - ٢٧٢ ) .

(٢) - سبق تخريجه ( ص : ٢٠٢ ) .

(٣) - سبق تخريجه ( ص : ٢٠٢ ) .

(٤) - الأم ( ١ : ٢٠ ) .

(٥) - سبق تخريجه ( ص : ٤٩ ) .

(٦) - سبق تخريجه ( ص : ٢٦ ) .

(٥) - ما روي عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : "عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ" - وذكر منها السواك ... " (١) . فكون السواك من الفطرة التي حثت الشريعة الإسلامية على العناية بها يدل على سنته.

خامساً : الأوقات التي يتأكد استحباب السواك فيها .

السواك مستحب في جميع الأوقات مطلقاً . وهذا ما ذهب إليه الفقهاء - رحمهم الله - إلا أنهم خصوا أوقاتاً بمزيد تأكيد الاستحباب فيها وهي كما يلي :

( ١ ) - عند القيام إلى الصلاة سواء كانت فرضاً ، أو نفلاً ، صلى بطهارة ماء ، أو بتيمم (٢) ، لما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَيَّ أُمَّتِي لَأَمَرْتُهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ " (٣) .

وقد وضح ابن دقيق العيد - رحمه الله - السر في استحباب السواك عند القيام للصلاة ، فقال : (والسر فيه : أنا مأمورون في كل حالة من أحوال التقرب إلى الله - عز وجل - أن نكون في حالة كمال ونظافة ، وإظهار لشرف العبادة . وقد قيل : إن ذلك لأمر يتعلق بِالْمَلَكِ ، وهو أنه يَضَعُ فَاهُ عَلَى فِي الْقَارِي ، ويتأذى بالرائحة الكريهة . فسن السواك لأجل ذلك) (٤) .

(١) - سبق تخريجه (ص : ٤٨) .

(٢) - انظر : حاشية ابن عابدين (١ : ٢٣٣ - ٢٣٤) ؛ الدر المختار (١ : ٢٣٤) ؛ شرح فتح القدير (١ : ٢٥٠) ؛ شرح منح الجليل (١ : ٥٦) ؛ حاشية الدسوقي (١ : ١٧١) ؛ الشرح الكبير ، للدردير (١ : ١٧١) ؛ المجموع (١ : ٢٧٢) ؛ مغني المحتاج (١ : ٨٢) ؛ منهاج الطالبين (١ : ٨٠) ؛ حاشية الجمل (١ : ١٩٢) ؛ المغني (١ : ١٣٤) ؛ الروض المربع (١ : ٣٣) ؛ منار السبيل (١ : ٢٩) ؛ كشف القناع (١ : ٨٣) ؛ الإقناع ، للحجاوي (١ : ٨٣) .

(٣) - سبق تخريجه (ص : ٢٠٢) .

(٤) - إحصاء الأحكام (١ : ٥٩) .

وقد ذكر بعض العلماء : أن للسواك خاصية تقطيع البلغم ، وزيادة الفصاحة وأنه مناسب للقراءة ؛ لئلا يطرأ على المصلي فيمنعه القراءة فتأكد للصلاة <sup>(١)</sup> .

(٢) - عند الوضوء ، سواء كان لأداء الصلاة ، أو غير ذلك <sup>(٢)</sup> فقد ورد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : " لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ " <sup>(٣)</sup> .

والحكمة من الأمر به عند الوضوء : إخراج بقايا الأطعمة التي تكون بين الأسنان ، ومن شأن المضمضة أن تزيل هذه البقايا التي يحركها السواك ، وبالتالي تزول الروائح الكريهة من الفم .

يقول القرافي - رحمه الله - : ( ويستاك قبل الوضوء ، ويتمضمض بعده ، ليخرج الماء بما ينثره السواك ) <sup>(٤)</sup> .

ومن صرح بأن السواك يكون عند المضمضة في الوضوء الزركشي - رحمه الله - فقال : ( ويتأكد استحباب السواك عند المضمضة في الوضوء ) <sup>(٥)</sup> .

ولقد اكتشف الطب الحديث هذه الحكمة من الأمر بالسواك عند الوضوء بعد أربعة عشر قرناً من الزمان . فقد أوضحت الدراسات الطبية القائمة اليوم ، أن السواك لا يزيل فضلات الأكل ، أو الرواسب المخاطية اللعابية ، أو الجيرية بل يزحزح ويحرك هذه الرواسب من مواضعها التي علقت بها وخصوصاً ما بين الأسنان والشقوق ، فالمضمضة هي الوسيلة لطرح وإزالة الرواسب للخارج ، والتي قد تحركت بفعل السواك <sup>(٦)</sup> .

(١) - انظر: سنن النسائي بشرح السيوطي ، للسيوطي ( ١ : ١٣ ) .

(٢) - انظر: شرح فتح القدير ( ١ : ٢٥ ) ؛ الفواكه الدواني ( ١ : ١٣٣ ) ؛ منهج الطلاب ، لزكريا الأنصاري ( ص : ٤ ) ؛ الأم ( ١ : ٢٠ ) ؛ المبدع ( ١ : ١٠٠ ) ؛ شرح الزركشي ( ١ : ١٦٥ - ١٦٦ ) .

(٣) - سبق تخريجه ( ص : ٢٠٢ ) .

(٤) - الذخيرة ( ١ : ٢٨٥ ) .

(٥) - شرح الزركشي ( ١ : ١٦٥ ) .

(٦) - انظر: السواك ( ص : ٢٠٥ - ٢٠٦ ) .

يقول أحد الأطباء : ( يجب أن يعرف المريض أن تفريش الأسنان يزحزح فضلات الأكل ولكن لا يزيلها ، فلذلك فإن التمضمض ضروري ومهم )<sup>(١)</sup> .  
ولعل الفقهاء - رحمهم الله - قد تنبهوا لهذا ولم يذكروا ذلك ؛ لأن الناظر في كتبهم يجد أنهم ضموا السواك إلى سنن الوضوء في معرض بيانها ، وذكروا أنه سنة من سنن الوضوء ، بل إن الحنفية جعلوه سنة مؤكدة عند الوضوء<sup>(٢)</sup> .  
( ٣ ) - عند تغير رائحة الفم . إما بترك الأكل والشرب ، أو بأكل ماله رائحة كريهة كالثوم والبصل وغيرهما ، أو بطول السكوت ، أو بكثرة الكلام<sup>(٣)</sup> . فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :  
" السَّوَّاءُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ " <sup>(٤)</sup> .

وكون السواك متأكداً عند تغير رائحة الفم دليل على عظم أثره في إزالة هذا التغير فالسواك مشروع ؛ لإزالة رائحة الفم وتطيبه<sup>(٥)</sup> .  
( ٤ ) - يتأكد استحباب السواك عند القيام من النوم سواء كان من ليل أو نهار<sup>(٦)</sup> .  
إلا أن بعضاً من علماء الشافعية كالنووي وغيره قد عدَّ القيام من النوم داخلاً في تغير الفم ، والبعض الآخر منهم خصه بمزيد تأكيد وأفرده عن تغير رائحة الفم كبقية

(١) - انظر: السواك (ص : ٢٠٥ - ٢٠٦) .

(٢) - انظر: الدر المختار ( ١ : ٢٣٣ ) ؛ الشرح الكبير ، للرددير ( ١ : ١٧٠ ) .

(٣) - انظر: حاشية ابن عابدين ( ١ : ٢٣٣ - ٢٣٤ ) ؛ شرح فتح القدير ( ١ : ٢٥ ) ؛ الشرح

الكبير ، للرددير ( ١ : ١٧١ ) ؛ عارضة الأحوذى ، ( ١ : ٣٩ ) ؛ المجموع ( ١ : ٢٧٣ ) ؛ مغني

المحتاج ( ١ : ٨٢ ) ؛ حاشية الجمل ( ١ : ١٩٣ ) ؛ المغني ( ١ : ١٣٥ ) ؛ المبدع ( ١ : ١٠٠ ) ؛ منار

السييل ( ١ : ٢٩ ) .

(٤) - سبق تخريجه (ص : ٤٩) .

(٥) - انظر: المغني ( ١ : ١٣٥ ) .

(٦) - حاشية ابن عابدين ( ١ : ٢٣٣ ) ؛ شرح فتح القدير ( ١ : ٢٥ ) ؛ حاشية الدسوقي ( ١ : ١٧١ ) ؛

الفواكه الدواني ( ١ : ١٣٣ ) ؛ إعانة الطالبين ( ١ : ٤٦ ) ؛ حاشية الجمل ( ١ : ١٩٣ ) ؛ المغني ( ١ : ١٣٤ ) ؛

الروض المربع ( ١ : ٣٣ ) ؛ كشف القناع ( ١ : ٨٣ ) ؛ هداية الراغب ، للنجدي (ص : ٣٧) .

الفقهاء <sup>(١)</sup> . وقد جاء ذكر استحباب التسوك عند القيام من النوم في الخبر الذي يرويه حذيفة بن اليمان <sup>(٢)</sup> - رضي الله عنه - حيث قال : "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ <sup>(٣)</sup> فَاهُ بِالسَّوَاكِ" <sup>(٤)</sup> .  
وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَا يَرْقُدُ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ فَيَسْتَقِظُ إِلَّا تَسَوَّكَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ" <sup>(٥)</sup> .  
والحكمة من الأمر به عند القيام من النوم ؛ كون النوم مظنة تغير رائحة الفم ؛ لما يتصاعد إليه من أبخرة المعدة . والسواك آلة تنظيفه فأستحب لهذا المقتضى <sup>(٦)</sup> .

- (١) - انظر: المجموع ( ١ : ٢٧٣ ) ؛ مغني المحتاج ( ١ : ٨٢ ) .  
(٢) - حذيفة بن اليمان الأزدي ، أبو عبد الله . من كبار الصحابة . بعثه النبي - عليه الصلاة والسلام - يوم الخندق لينظر إلى قريش ؛ فجاءه بخير رحيلهم . صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم . وكان الصحابة يسألونه عن المنافقين ؛ لمعرفة بأحوالهم . وقد روي عنه أنه قال : ( لا تقوم الساعة حتى يسود كل قبيلة منافقوها ) . مات بالمدينة سنة ( ٣٦ هـ ) وهو الأصح ، وقيل : سنة ( ٣٥ هـ ) .  
انظر ترجمته في : الإصابة ( ١ : ٣٨١ ) ؛ الاستيعاب ( ١ : ٢٧٧ - ٢٧٨ ) .  
(٣) - الشَّوْصُ : العَسَلُ والتنظيف . يقال : شاصَ فاه بالسواك يَشُوصُهُ شَوْصًا غسله . وقيل : الشَّوْصُ : الدَّلْكُ . ومنه قوله : يَشُوصُ فاه بالسواك أي يدلك أسنانه وينقيها . وقيل : هو أن يفتح فاه ويمرره على أسنانه من سفلى إلى علو . وقد رجح ابن دقيق : أن المقصود به الدلك .  
انظر : النهاية ، مادة ( شوص ) ؛ لسان العرب ، مادة ( شوص ) ؛ إحكام الأحكام ( ١ : ٦٠ ) .  
(٤) - متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ١ : ٤٦٩ ) - كتاب الوضوء - باب السواك وقال ابن عباس - رضي الله عنه - : ( بت عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاستن . واللفظ له ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ( ١ : ٢٢٠ ) - كتاب الطهارة - باب السواك ، بلفظ ( ليتهدد ) بدل لفظ ( من الليل ) .  
(٥) - أخرجه أبو داود في سننه ( ١ : ١٥ ) - كتاب الطهارة - باب السواك لمن قام بالليل ، واللفظ له ؛ وأخرجه البيهقي في سننه ( ١ : ٣٩ ) - كتاب الطهارة - باب تأكيد السواك عند الاستيقاظ من النوم . قال ابن حجر في تلخيص الحبير : ( الحديث ضعيف ؛ لأن فيه علياً ) . ( ١ : ٦٣ ) .  
(٦) - انظر : فتح الباري ( ١ : ٤٧ ) ؛ إحكام الأحكام ( ١ : ١٠٨ ) ؛ المغني ، ( ١ : ١٣٥ ) ؛ المهذب ( ١ : ٢٦٧ ) ؛ نيل الأوطار ( ١ : ١١٩ ) .

(٥) - ويتأكد استحباب السواك عند قراءة القرآن الكريم ؛ تطيباً للفم ، وتنظيفاً له من الروائح الكريهة التي من شأنها أن تؤذي الملك الذي يضع فاه على في القارئ؛ لتلقف القراءة، بالإضافة إلى ما فيه من تعظيم كتاب الله - عز وجل - وإجلاله <sup>(١)</sup>.

(٦) - ذكر بعض الفقهاء - رحمهم الله - أن السواك يتأكد عند اصفرار الأسنان؛ لأن السواك مشروع لإزالة الإصفرار <sup>(٢)</sup>، فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : إن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " تُدْخِلُونَ عَلَيَّ قَلْحًا <sup>(٣)</sup> اسْتَاكُوا <sup>(٤)</sup> ". وقد استشهد النووي - رحمه الله - على هذا التأكيد بحديث : " السَّوَّكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ " <sup>(٥)</sup>.

(٧) - ويتأكد استحباب السواك - أيضاً - عند الدخول للمنزل ، والمسجد من باب أولى <sup>(٦)</sup>. فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ يَبْدَأُ بِالسَّوَّكِ " <sup>(٧)</sup> ، وقد ذكر بعض العلماء - رحمهم الله - أن الحكمة في استحباب السواك عند دخول البيت هي :

(١) - انظر: حاشية ابن عابدين ( ٢٣٣ - ٢٣٤ ) ؛ حاشية الدسوقي ( ١ : ١٧١ ) ؛ مغني المحتاج ( ١ : ٨٢ ) ؛ كشف القناع ( ١ : ٨٣ ) ؛ الروض المربع ( ١ : ٣٣ ) .

(٢) - انظر : شرح فتح القدير ( ١ : ٢٥ ) ؛ حاشية ابن عابدين ( ١ : ٢٣٣ ) ؛ المجموع ( ١ : ٢٧٢ ) ؛ كشف القناع ( ١ : ٨٤ ) .

(٣) - القَلْحُ : صفرة ، أو خضرة تعلو الأسنان ، ووسخ يركبها . يقال : قَلَحَتِ الْأَسْنَانُ قَلْحًا : إذا تغيرت بصفرة أو خضرة تعلوها ؛ وهي قَلْحَاء . والرجل أَقْلَحٌ . والجمع : قُلُحٌ . المصباح المنير، مادة ( قلع ) ؛ النهاية ، مادة ( قلع ) .

(٤) - أخرجه البيهقي في سننه ( ١ : ٣٦ ) - كتاب الطهارة - باب الدليل على أن السواك سنة ليس بواجب . قال الحافظ ابن حجر : ( فيه اضطراب ) تلخيص الحبير ( ١ : ٦٩ ) . قال النووي : رواه البيهقي عن ابن عباس وإسناده ليس بالقوي ، قال البيهقي : هو حديث مختلف في إسناده ، وضعفه غيره . انظر : المجموع ( ١ : ٢٦٨ - ٢٦٩ ) .

(٥) - سبق تخريجه ( ص : ٤٩ ) .

(٦) - انظر : حاشية ابن عابدين ( ١ : ٢٣٣ ) ؛ حاشية الجمل ( ١ : ١٩٣ ) ؛ كشف القناع ( ١ : ٨٣ ) .

(٧) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ١ : ٢٢٠ ) - كتاب الطهارة - باب السواك .

(أ) - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يبدأ عند دخول بيته بصلاة النافلة فيكون السواك لأجلها .

(ب) - أن الفم ربما تغيرت رائحته نتيجة كثرة محادثة الناس ، فإذا دخل البيت كان من حسن معاشرة الأهل إزالة تلك الرائحة <sup>(١)</sup> .

(٨) - ويستحب التسوك عند الخروج للناس ، والاجتماع بهم ، وعند ذكر الله - تعالى - ودعائه ، وعند قراءة الحديث ، وطلب العلم الشرعي ، وعند الاحتضار ، وغير ذلك <sup>(٢)</sup> ، يقول أبو حنيفة - رحمه الله - : ( إن السواك من سنن الدين فتستوي فيه الأحوال كلها ) <sup>(٣)</sup> .

وقد نظم السيوطي <sup>(٤)</sup> - رحمه الله - منظومة في المواضع التي يتأكد فيها استحباب السواك فقال :

(١) - انظر : سنن النسائي بشرح السيوطي ( ١٣ : ١ ) .

(٢) - انظر : حاشية ابن عابدين ( ٢٣٣ : ١ - ٢٣٤ ) ؛ مغني المحتاج ( ٨٢ : ١ ) ؛ الإقناع ، للحجاوي ( ٨٤ : ١ ) .

(٣) - حاشية ابن عابدين ( ٢٣٤ : ١ ) .

(٤) - عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين أبي بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب السيوطي الشافعي ، جلال الدين أبو الفضل . ولد سنة ( ٨٤٩ هـ ) . برع في علوم شتى منها : المختصرات كمختصر إحياء علوم الدين ، والشروح : كشرح الشاطبية ، وعلوم القرآن : كالإتقان في علوم القرآن ، وكتب الأسس والقواعد الفقهية : ومنها الأشباه والنظائر ، وله كتب أخرى في التفسير ، وعلوم الحديث ، واللغة ، والأدب . توفي بالقرافة سنة ( ٩١١ هـ ) . انظر : ترجمته في : شذرات الذهب ( ٥١ : ٥٥ ) ؛ البدر الطالع ( ٣٢٨ : ١ - ٣٣٥ ) ؛ معجم المؤلفين ( ١٢٨ : ٥ - ١٣١ ) .

يسن استياك كل وقت وقد أتت مواضع بالتأكيد حض المِبَشَّر  
وضوء . صلاة . القرآن . دخوله . لبیت . ونوم . وانتباه . تغير<sup>(١)</sup>  
واستحب الفقهاء - رحمهم الله - أن يكون التسوك بعود الأراك<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه سواك  
النبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه ؛ ولما له من أثر حسن في تطيب النكهة ؛  
لرائحة العطرة الطيبة ، بالإضافة إلى أنه ينقي الإنسان من القلح ، والاصفرار<sup>(٣)</sup> .  
يقول النووي - رحمه الله - : ( يستحب أن يكون عوداً له رائحة طيبة كالأراك )<sup>(٤)</sup> .  
هذا وقد بين الفقهاء أن التسوك يكون بعود لين له رائحة طيبة سواء كان رطباً ، أو  
يابساً مندى ، منق للقم غير مضر ، لا يتفتت ولا يجرح اللثة ، ويكره أن يستاك  
بعود يجرح ، أو يضر ، أو يتفتت ، أو أن يستاك بالمجهول مخافة الضرر<sup>(٥)</sup> .  
سادساً : من فوائد السواك :

للسواك منافع جمّة وفوائد كثيرة . جاء في حاشية ابن عابدين : ( ومنافعه  
وصلت إلى نيف وثلاثين منفعة ، أدناها إمطة الأذى ، وأعلىها تذكير الشهادة عند  
الموت )<sup>(٦)</sup> .

(١) - الأشباه والنظائر ( ص : ٦٦٩ ) .

(٢) - الأراك : شجر من الحمض يُستاك بِقُضْبَانِهِ . الواحدة أراكة . ويقال : هي شجرة طويلة ناعمة  
كثيرة السورق والأغصان خِشَوَارَةُ العُود ولها ثمر في عناقيد يسمى البرير يملأ العنقود الكُفّ .  
انظر : المصباح المنير ، مادة ( أرك ) .

(٣) - انظر : عارضة الأحوذى ( ١ : ٣٩ ) ؛ حاشية الجمل ( ١ : ١٨٨ ) .

(٤) - انظر : المجموع ( ١ : ٢٨٢ ) .

(٥) - انظر : حاشية ابن عابدين ( ١ : ٢٣٤ ) ؛ الفواكة الدواني ( ١ : ١٣٣ ) ؛ مغني المحتاج ( ١ : ٨١ ) ؛  
الروض المربع ( ١ : ٣٢ ) .

(٦) - حاشية ابن عابدين ( ١ : ٢٣٦ ) .



ويمكن إجمال بعض من فوائده كما يأتي :

(أ) - الفوائد الدينية :

من أجل فوائد السواك تلك الفوائد التي تعود على الفرد في دينه ، فالسواك مرضاة لله - تبارك وتعالى - مفرح للملائكة ، ومسحطة للشياطين ، يوافق السنة النبوية فهو سنة من سنن المرسلين ، يزيد في الحسنات ، بالإضافة أنه سبب من أسباب تذكير الشهادة عند الموت <sup>(١)</sup> .

(ب) - فوائده الصحية : تطهير الفم ، وتطيبه ، وتنظيف اللسان من الأبخرة المتصاعدة إليه من المعدة التي من شأنها أن تبعث على ظهور الروائح الكريهة من الفم ولهذا فإن تنظيف اللسان لا يقل أهمية عن تنظيف الأسنان ، وهذا ما نبه إليه الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم فعن أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه - قال : "دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَطَرَفُ السَّوَاكِ عَلَى لِسَانِهِ" <sup>(٢)</sup> . واليوم يطالعنا الطب الحديث بأهمية تفريش اللسان ، فقد ثبت طبياً أن تفريش اللسان يزيد من حيوية الأنسجة ، وينشطها ؛ لأن ذلك الخفيف يسبب ضغطاً على الأوعية الدموية الشعرية فيخرج الدم منها إلى الأوعية الأكبر حجماً ، وعند رفع الضغط تمتلئ مرة ثانية بالدم وهكذا ، وبذلك يزداد دوران الدم في الأنسجة <sup>(٣)</sup> ، بالإضافة إلى أنه يحلو البصر ، ويحده ، ويشد اللثة ويقطع البلغم ، ويسكن وجع الأسنان ، ويقوي المعدة ، فهو بالجملة مصحح للبدن <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : حاشية ابن عابدين (١: ٢٣٥ - ٢٣٦) ؛ تبين الحقائق (١: ٣٣٢) ؛ تنوير المقال لعبد الله الثاني (١: ٤٨٥ - ٤٨٦) ؛ الفواكه اللواني (١: ١٣٣) ؛ حاشية الجمل (١: ١٨٩) ؛ مغني المحتاج (١: ٨٣) ؛ زاد المعاد (٤: ٢٩٦) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١: ٢٢٠) - كتاب الطهارة - باب الصيام .

(٣) - انظر : السواك (ص : ٢٠٢ - ٢٠٣) .

(٤) - انظر : حاشية ابن عابدين (١: ٢٣٥ - ٢٣٦) ؛ تبين الحقائق (١: ٣٣٢) ؛ تنوير المقال ، (١: ٤٨٥ - ٤٨٦) ؛ الفواكه اللواني (١: ١٣٣) ؛ حاشية الجمل (١: ١٨٩) ؛ مغني المحتاج (١: ٨٣) ؛ زاد المعاد (٤: ٢٩٦) .

(ج) - الفوائد الجمالية : من فوائد السواك الجمالية ، أنه يصفى اللون ، ويبيض الأسنان ، ويساعد على حفظها من النخر والسقوط ، وغير ذلك ، وقد أفرد بعض الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في كتبهم مباحث عن فوائد السواك بالإضافة إلى ما ثبت طبيّاً من الفوائد التي لا يمكن حصرها<sup>(١)</sup> .

(١) - انظر : حاشية ابن عابدين ( ٢٣٥:١ - ٢٣٦ ) ؛ تبين الحقائق ( ٣٣٢:١ ) ؛ تنوير المقال ، ( ٤٨٥:١ - ٤٨٦ ) ؛ الفواكه النواني ( ١٣٣:١ ) ؛ حاشية الجمل ( ١٨٩:١ ) ؛ مغني المحتاج ( ٨٣:١ ) ؛ زاد المعاد ( ٢٩٦:٤ ) .

## المطلب الثاني : تطهير رائحة الفم بغير السواك

الفرع الأول : الاستياك بالإصبع .

اختلف الفقهاء - رحمهم الله - في مسألة إصابة السنة لمن استاك بإصبعه إلى قولين :

**القول الأول :** ذهب الحنفية<sup>(١)</sup> ، والمالكية<sup>(٢)</sup> ، ووجه عند الشافعية<sup>(٣)</sup> ، والحنابلة<sup>(٤)</sup> إلى أن من استاك بإصبعه قد أصاب السنة وأجزأه . إلا أن الشافعية قد اشترطوا أن تكون الإصبع خشنة ؛ لأنها إن كانت لينة فلا تحصل بها السنة بلا خلاف عندهم ، ولم نجد أحداً من الفقهاء الآخرين قال بهذا<sup>(٥)</sup> .

واستدلوا بالسنة النبوية ، والمعقول .

(أ) - من السنة النبوية :

(١) - ما روى من حديث عن أنس - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "الإِصْبَعُ تُجْزَى مِنَ السَّوَاكِ"<sup>(٦)</sup> .

(٢) - من حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : قلت يا رسول الله الرجل يذهب فوه يستاك ؟ قال : نعم ، قلت : كيف يصنع ؟ قال : "يُدْخِلُ إِصْبَعَهُ فِي

(١) - الدر المختار ( ٢٣٦:١ ) ؛ حاشية ابن عابدين ( ٢٣٦:١ ) ؛ الهداية ( ٢٤:١ - ٢٥ ) .

(٢) - حاشية الدسوقي ( ١٧١:١ ) ؛ رسالة ابن أبي زيد القيرواني ( ١٣٣:١ ) ؛ الذخيرة ( ٢٨٥:١ ) ؛ الفواكه الدواني ( ٣٣:١ ) .

(٣) - المجموع ( ٢٨٢:١ ) ؛ فتح العزيز ( ٣٧١:١ ) .

(٤) - الشرح الكبير ، لابن أبي عمر ( ١٠٢:١ ) ؛ الإنصاف ( ١٢٠:١ ) ؛ المغني ( ١٣٧:١ ) ؛ المحرر في فقه أحمد ( ١:١١ ) .

(٥) - انظر : المجموع ( ٢٨٢:١ ) .

(٦) - أخرجه البيهقي في سننه ( ٤١:١ ) - كتاب الطهارة - باب الاستياك بالأصابع ، وقال : حديث ضعيف . قال الحافظ ابن حجر : (في إسناده نظر ، وقال الضياء المقدسي : لا أرى بسنده بأساً) . تلخيص

الحبير ( ٧٠:١ ) . ومن صرح بضعفه النووي . المجموع ( ٢٨٢:١ ) .

فِيهِ قَدْ لُكِّه<sup>(١)</sup> .

وهذان الحديثان نصٌّ في المسألة .

ب - من المعقول :

أن المقصود من الاستياك هو حصول الإنقاء ، وإزالة القلح ، وبالتالي ذهاب الرائحة الكريهة والاستياك بالإصبع يحصل به المقصود من الاستياك<sup>(٢)</sup>

القول الثاني :

ذهب بعض الشافعية<sup>(٣)</sup> - في الوجه الأصح - وبعض الحنابلة<sup>(٤)</sup> في وجه<sup>(٥)</sup> إلى أن من استاك بإصبعه لم يصب السنة .

واستدلوا على قولهم هذا بالمعقول : فقالوا : إن الشرع لم يرد بالاستياك بالإصبع ، وحصول النقاء به دون حصول الإنقاء بالعود بالإضافة إلى أن الاستياك بالإصبع لا يسمى سواكا<sup>(٦)</sup> .

(١) - أخرجه الطبراني في الأوسط ( ٧ : ٣٥٠ ) وقال : لم يرو هذا الحديث عن عطاء إلا عيسى بن عبد الله تفرد به الوليد ولا يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد ، ومعنى يذهب فوه : أي تسقط أسنانه . قال الهيثمي في مجمع الزوائد : ( فيه عيسى بن عبد الله الأنصاري وهو ضعيف ) . ( ٢ : ١٠٠ ) . وقال الحافظ ابن حجر : ( رواه من طريق الوليد بن مسلم ثنا عيسى بن عبد الله الأنصاري عن عطاء عنها ، وقال : لا يروى بهذا الإسناد ، قلت ) : عيسى ضعفه ابن حبان وذكر له ابن عدي هذا الحديث من مناكيره . تلخيص الحبير ( ١ : ٧٠ - ٧١ ) .

(٢) - انظر : المجموع ( ٢٨٢ : ١ ) ؛ فتح العزيز ( ٣٧١ : ١ ) ؛ الشرح الكبير ، لابن أبي عمر ( ١٠٢ : ١ ) .

(٣) - المجموع ( ٢٨٢ : ١ ) ؛ فتح العزيز ( ٣٧١ : ١ ) ؛ منهج الطلاب ( ص : ٧ ) .

(٤) - الإقناع ، للحجاوي ( ٨٥ : ١ ) ؛ منار السبيل ( ٢٨ : ١ ) ؛ الروض المربع ( ٣٢ : ١ ) ؛ النكت والفوائد على المنار ، للقلجي ( ٢٩ : ١ ) ؛ المحرر في فقه أحمد ( ١١ : ١ ) .

(٥) - المراد بالوجه عند الحنابلة : قول بعض أصحاب الإمام أحمد وتخريجهم وإن كان مأخوذاً من قواعد الإمام أحمد ، أو إيمائه ، أو دليله ، أو تعليقه ، أو سياق كلامه وقوته .

انظر : المدخل ( ص : ١٣٩ ) ؛ مقدمة الفروع ( ١ : ٢٠ ) .

(٦) - انظر : المراجع السابقة هامش (٣) و (٤) .

## المنافشة :

نوقش استدلال القائلين بحصول السنة بالاستيائك بالأصبع بحديث: "يُدْخَلُ إِبْصَعُهُ فِي فِيهِ فَيَدْلُكُهُ"

قال صاحب النكت والفوائد موجهاً استدلالهم بهذا الحديث : (لا أرى ذلك إلا لمن لا أسنان له ، أما غيره فلا يصيب السنة إلا بالسواك ، أو ما ينقي ويزيل ويقلع كالعود من نبات وإن كان غير السواك أو الخرق ونحو ذلك)<sup>(١)</sup> .

## الترجيح :

الذي يظهر - لي - أن السواك بالإصبع تحصل به السنة بقدر ما يحصل به الإنقاء. قال ابن قدامة - رحمه الله - : ( يصيب - السنة - بقدر ما يحصل من الإنقاء ولا يترك القليل من السنة للعجز عن كثيرها والله أعلم )<sup>(٢)</sup> ، ثم إن قولهم إن السواك بالإصبع لا يسمى سواكاً يمكن أن يرد عليه بأن السواك في اللغة الدلك ، والإنسان عندما يستعمل إصبعه ، فإنه يقوم بذلك الأسنان بإصبعه فيكون سواكاً ، أما إذا قلنا أن السواك هو الاستيائك بالعيدان فقط فعندئذٍ لا يدخل الإصبع فيه .

(١) - النكت والفوائد على المنار (٢٩: ١)

(٢) - المغني (١٣٧: ١) .

الفرع الثاني : الاستياك بالخرقة الخشنة ، وما في حكمها من الأدوات الحديثة كالفرشاة ونحوها .

بناء على ما سبق في مسألة الاستياك بالإصبع<sup>(١)</sup> نجد أن الفقهاء - رحمهم الله - قد اختلفوا أيضاً في حصول السنة في الاستياك بالخرقة الخشنة وما في حكمها إلى مذهبين هما :

#### المذهب الأول :

أن الاستياك بالخرقة الخشنة وما في حكمها يحصل به السنة وإليه ذهب الحنفية<sup>(٢)</sup> ، والمالكية<sup>(٣)</sup> ، والشافعية<sup>(٤)</sup> ، ووجه عند الحنابلة<sup>(٥)</sup> .

#### المذهب الثاني :

أن الاستياك بالخرقة الخشنة وما في حكمها لا تحصل به السنة ، وإليه ذهب بعض الحنابلة<sup>(٦)</sup> .

والذي يظهر - لي - أن استعمال الخرق الخشنة وغيرها من الأدوات الحديثة كالفرشاة تحصل به السنة بقدر ما يحصل منه المقصود من الاستياك من إزالة القلح وصفرة الأسنان .

(١) - انظر : صفحة (٢١٥-٢١٧) .

(٢) - الدر المختار (٢٣٦:١) .

(٣) - حاشية الدسوقي (١٧١:١) .

(٤) - المجموع (٢٨٢:١)؛ المذهب (٢٨١:١)؛ مغني المحتاج (٨١:١)؛ منهاج الطالبين (٨٠:١) .

(٥) - المغني (١٣٧:١)؛ الشرح الكبير ، لابن أبي عمر (١٠٢:١)؛ منار السبيل (٢٨:١)؛ المحرر في فقه أحمد (١١:١) .

(٦) - منار السبيل (٢٨:١)؛ كشف القناع (٨٥:١)؛ الروض المربع (٣٣:١) .

الفرع الثالث : استعمال المطهرات الحديثة كالغاسولات في تطهير الفم .

لقد استجدت حديثاً بعضُ المطهرات التي تطهر الفم ، وتزيل الروائح الكريهة - كسوائل المضمضة ، وغيرها - بما تحتويه من مواد عطرية نفاذة تدخل في صناعتها ، ولم يذكر لها حكم في كتب الفقه إلا أننا نجد أن ابن العربي - رحمه الله - والقرافي - رحمه الله - قد أشارا إلى ذلك إشارة عابرة :

(١) - قال ابن العربي<sup>(١)</sup> - رحمه الله - : ( قال بعض المتأخرين من الأئمة لو تمضمض بغاسول لم يُجْزَ ، وهذا لا يصح ؛ لأن الغرض إزالة القلح فبأي وجه حصل جاز )<sup>(٢)</sup> .

(٢) - وقال القرافي - رحمه الله - : ( السواك وإن كان معقول المعنى فعندي أنه ما عرى من شائبة تعبّد من جهة أن الإنسان لو استعمل الغسولات الجلاء عوضاً من العيدان لم يأت بالسنة )<sup>(٣)</sup> .

والذي يظهر - لي - أن استعمال سوائل المضمضة لا تزيل القلح ، وإنما هي عبارة عن مواد مطهرة للجراثيم التي بالفم بدليل أن الأطباء عند ما يصفونها للمرضى الذين تتبعث من أفواههم روائح كريهة لما تحتويه من مواد عطرية كالنعناع<sup>(٤)</sup> ،

(١) - محمد بن عبد الله بن محمد الأشبيلي المالكي ، أبو بكر بن العربي . ولد سنة ( ٤٦٨ هـ ) . كان من أهل اليقين في العلوم والاستبحار مع الذكاء المفرط ، فصيحاً ، بليغاً ، خطيباً . من مؤلفاته : عارضة الأحوزي ، أحكام القرآن . توفي سنة ( ٥٤٣ هـ ) ، وقيل ( ٥٤٠ هـ ) .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب ( ٤ : ١٤١ - ١٤٢ ) ؛ الديباج المذهب ( ص : ٢٨١ - ٢٨٤ ) ؛ سير أعلام النبلاء ( ٢٠ : ١٩٧ - ٢٠٤ ) .

(٢) - عارضة الأحوزي ( ٤٠ : ١ ) .

(٣) - الذخيرة ( ٢٨٦ : ١ ) .

(٤) - التّعناع والتّنعّع : بقل طيب الرائحة من فصيلة الشفويات يعيش في المناطق المعتدلة . أوراقه عطرية وهو على اختلاف أنواعه من النباتات الطبية ، يكثر استعماله صناعياً ويستخرج منه روح النعنع ، وعطر النعنع . انظر : القاموس المحيط ، مادة ( نع ) ؛ المنجد في اللغة ، مادة ( نع ) ؛ المعجم العربي الحديث ، مادة ( نع ) .

والقرنفل<sup>(١)</sup> ، والقرفة<sup>(٢)</sup> وغيرها ، يؤكدون على استعمال الفرشاة بعدها ، فهي ليست في معنى السواك فالسواك وإن كان معقول المعنى فيدخل فيه كل ما يزيل القلح والصفرة ، إلا أن سوائل المضمضة ليست في معناه وإنما هي بمثابة المضمضة بعد السواك في الوضوء.

(١) - القُرْنُفُل : جنس نباتات عشبية معمرة من فصيلة القرنفليات أنواعه عديدة وهو أفضل التوابل الحارة ، كما يدخل في صناعة العطور أو في تركيب معجون الأسنان . انظر : المنجد في اللغة ، مادة ( قرن ) ؛ المعجم العربي الحديث ، مادة ( قرنفل ) .

(٢) - القِرْفَة : جنس شجر من فصيلة القاريات . أوراقه بيضوية الشكل ، يستخرج من قشرة أغصانه الفتيحة أحمر أملس مائل إلى الحلو ظاهره خشن ذوائحه عطرة . حاد الطعم تابل معروف . له عدة أنواع منها قرفة القرنفل . انظر : القاموس المحيط ، مادة ( القرف ) ؛ المنجد في اللغة ( قرف ) ؛ المعجم العربي الحديث ، مادة ( القرفة ) .



مقارنة بين الاستياك بعود الأراك وغيره من العيدان ، وما في حكمها كالفرشاة والمنظفات السنية .

لقد أجرى الأطباء المختصون العديد من التجارب والتحليلات الكيميائية على عود الأراك وغيره ووجدوا أنه لا مثيل لعود الأراك فهو له من المزايا ما يكفل له الاستمرار ، وإن ظهرت شتى أنواع المنظفات ، وفيما يلي بعض من هذه المزايا :-  
(أ) - من جهة تركيبه : فيحتوي السواك على مواد قابضة من شأنها أن تقوي اللثة ، حيث يحتوي على مواد فعالة يحملها بين أليافه من بينها مطهرات مثل : كلوريد الصوديوم ، وبسيكربونات الصوديوم ، وكلوريد البوتاسيوم ، واكسالات الجير ، بالإضافة إلى الزيوت العطرية التي من شأنها أن تحسن النكهة ، وتطيب رائحة الفم ، ومواد عديدة تنظف الأسنان ، كما أن بعضاً من المواد الموجودة بعود الأراك تقتل الجراثيم ، بخلاف الفرشاة وغيرها ، فهي تعتبر مواد ناقلة للجراثيم ، ولهذا فإن بعض الأطباء ينصحون بوضع الفرشاة في محلول ملحي <sup>(١)</sup> .

يقول أحد الأطباء مبيناً تركيب السواك وأهميتها : (إن من الوسائل التي تنظف بها الأسنان عود الأراك بأشعاره الطبيعية النباتية وما يحتويه من مواد صمغية ، ومواد مطهرة ، وعطرية ، وأملاح معدنية ٠٠٠) . <sup>(٢)</sup>

(ب) - قلة تكلفته ، فعود الأراك يستخرج من جذور بعض الأشجار ، وقد ثبت طبيّاً أن عود الأراك يحتفظ بكامل مكوناته الطبيعية لمدة أربع وعشرين ساعة ، فإذا مضت قطع المحل المستعمل وأصبح المحل جديداً متمتعاً بكامل مميزاته .

وقد ورد في السنة النبوية أن عائشة - رضي الله عنها - كانت تصلح السواك للرسول - صلى الله عليه وسلم - بأن كانت تنقعه في الماء حتى يلين إذا كان يابساً ، وقد ثبت طبيّاً جدوى ذلك ، بالإضافة إلى أنه قد ورد عنها أنها كانت تقضم الجزء العلوي من العود إذا تلف ، أو استعمله أحد ، فقد قالت - رضي الله عنها - :

(١) - انظر : السواك (ص : ١٣١) .

(٢) - السواك (ص : ٤٨) .

"دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَنَا مُسْنِدُهُ إِلَى صَدْرِي وَمَعَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ سِوَاكَ رَطْبٌ يَسْتَنْ بِهِ فَأَبْدَهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَصْرَهُ فَأَخَذْتُ السِّوَاكَ فَقَضَمْتُه وَنَفَضْتُه وَطَيَّيْتُهُ ثُمَّ دَفَعْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَاسْتَنْ بِهِ . . . " (١) .  
ومعنى طيبته : أي أزال ما علق به من الأذى (٢) .

وعنها أنها قالت : " كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَسْتَاكُ فَيُعْطِينِي السِّوَاكَ لِأَغْسِلَهُ فَأَبْدَأُ بِهِ فَاسْتَاكُ ثُمَّ أَغْسِلُهُ وَأَدْفَعُهُ إِلَيْهِ " (٣) .

وهذا الحديث يدل على عظيم أدبها وكبير فطنتها ؛ لأنها لم تغسله ابتداء ؛ حتى لا يفوتها الاستشفاء بريقه ، ثم تغسله تأدياً وامثالاً ، ودل على أن السواك بعد القضاء منه واستعماله مرة أخرى يلزم غسله ، وتطيبه ، وتليينه بالماء قبل الاستعمال (٤) .  
وهذا بخلاف الفرشاة فإنها مكلفة ، فقد حدد لها الأطباء مدة معينة في استعمالها ، فإذا انتهى عمرها الافتراضي أصبحت مضرة بالفم ، والأسنان ومن شأنها أن تحدث الكثير من الأمراض .

(ج) - استغناء عود الأراك عن غيره ، فهو مطهر منقي للفم من القلح ، ومزيل للصفرة والرائحة الكريهة ، مطيب للنكهة ، وهو في استعماله لا يفتقر إلى غيره بخلاف الفرشاة فإنها تفتقر إلى غيرها كالمعجون (٥) . يقول أحد الأطباء : (فلو نظرنا إلى تحليل السواك لوجدنا أنه فرشاة طبيعية قد زودت بأملاح معدنية ، ومواد عطرية

(١) - سبق تخريجه (ص : ٢٠٣) .

(٢) - انظر : فتح الباري (٨ : ١٧٥) .

(٣) - أخرجه أبو داود في سننه (١٤ : ١) - كتاب الطهارة - باب غسل السواك ، وسنده حسن .

تلخيص الحبير (١ : ٦٩) .

(٤) - انظر : فتح الباري (١ : ٧٤١) .

(٥) - انظر : السواك (ص : ٢٠٧-٢١٥) .

تساعد على تنظيف الأسنان أو بمعنى آخر كأنها فرشاة طبيعية ومعها مسحوق مطهر لتنظيف الأسنان<sup>(١)</sup>.

(١) - السواك (ص : ٢٠٧-٢١٥) .

## المبحث السادس : اختلاف حكم الرائحة باختلاف الباعث لها

ينظر الشرع الحكيم إلى المقاصد والغايات ، والمصالح والمفاسد المترتبة على أفعال العباد ، يقول العز بن عبد السلام<sup>(١)</sup> - رحمه الله - : ( أمر الله - سبحانه وتعالى - بإقامة مصالح متجانسة وأخرج بعضها عن الأمر ، إما لمشقة ملابتها وإما لمفسدة تعارضها ، وزجر عن مفسد متماثلة ، وأخرج بعضها عن الزجر إما لمشقة اجتنابها ، وإما لمصلحة تعارضها )<sup>(٢)</sup> . فالشريعة الإسلامية اعتبرت الباعث على الفعل في الأوامر والنواهي إما حسناً ، أو قبيحاً باعتبار الباعث عليه ؛ فقد يكون الأمر المشروع في ظاهره حسناً ويراه الشرع قبيحاً باعتبار باعته ، وقد يكون الأمر في ظاهره قبيحاً ويراه الشرع حسناً باعتبار باعته .

وقد نظر النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى الباعث على الفعل عندما رأى أبا دجاجة<sup>(٣)</sup> - رضي الله عنه - يمشي بين الصفوف متبخرراً في مشيته فقال له : " **إِنَّ هَذِهِ مَشْيَةٌ يُغَضُّهَا اللَّهُ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ** " <sup>(٤)</sup> . أي موطن الحرب والفداء

(١) - عبد العزيز بن عبد السلام بن الحسن السلمي الدمشقي ، عز الدين أبو محمد . ولد سنة ( ٥٥٧ هـ ) . يلقب بسلطان العلماء . فقيه شافعي ، بلغ رتبة الاجتهاد . كان عالماً ، ورعاً ، أمراً بالمعروف ، وناهياً عن المنكر . درس بالمدرسة الصالحية بالقاهرة . من مؤلفاته : قواعد الشريعة ، الفوائد ، الغاية في اختصار النهاية . توفي بالقاهرة سنة ( ٦٦٠ هـ ) .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب ( ٣٠١ : ٣٠٢ ) ؛ طبقات الفقهاء ( ص : ٢٦٧ ) ؛ طبقات الشافعية ، للحسيني ( ص : ٢٢٢ - ٢٢٣ ) ؛ الأعلام ( ٤ : ٢١ ) .

(٢) - قواعد الأحكام ، للعز بن عبد السلام ( ٦ : ١ ) .

(٣) - سماك بن خرشة بن لوزان بن زيد الساعدي . مشهور بكنيته : أبو دجاجة الأنصاري . ثبت يوم أحد مع النبي - صلى الله عليه وسلم - وبايعه على الموت . شارك في قتل مسيلمة الكذاب . قتل يوم اليمامة . انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ( ٤١٦ : ٧ ) ؛ الاستيعاب ( ٢ : ٦٥١ - ٦٥٢ ) ؛ سير أعلام النبلاء ( ٢٤٣ : ٢٤٥ ) .

(٤) - أخرجه الطبراني في الكبير ( ٧ : ١٢٣ ) . قال الهيثمي في مجمع الزوائد : ( فيه من لم أعرفه ) . ( ١٠٩ : ٦ ) .

في سبيل الله فمشية الخيلاء والتكبر مكروهة في الشرع الحكيم ؛ لما فيها من التكبر والتعالي على الآخرين ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ازدراء نعم الله - تبارك وتعالى - يقول الله - تبارك وتعالى - : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقد خسف الله - سبحانه وتعالى - بقارون الأرض ؛ لأنه تعالى وتكبر على قومه . جاء في الحديث الشريف الذي يرويه ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءً " <sup>(٢)</sup> أي تكبراً وغروراً . إلا أن مشية التكبر والتعالي المكروهة في الشرع لما كان الباعث عليها هو إظهار القوة والشجاعة ، وإغاظة الكافرين في موطن القتال ، وما فيها من تقوية عزائم المؤمنين ، وإعزاز دين الله - تعالى - أحبها الله ورسوله بهذا الاعتبار <sup>(٣)</sup> . ومثل هذا كثير في الشريعة الإسلامية : فالغضب مثلاً خصلة ذميمة ذمها الشارع الحكيم ، ونهى عنها ، ورغب في الحلم والأناة ، وقد أوصى النبي - صلى الله عليه وسلم - مراراً وتكراراً بعدم الغضب ؛ لما يحدثه من آثار وخيمة على الغاضب والمغضوب منه ، فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - : أن رجلاً قال للنبي - صلى الله عليه وسلم - أوصني ، قال : " لَا تَغْضَبْ " فردّد مراراً ، قال : " لَا تَغْضَبْ " <sup>(٤)</sup> . إلا أن الغضب قد يكون محموداً ، ومحجوباً في الشرع باعتبار الباعث عليه ؛ فإن الغضب عند انتهاك محارم الله - تبارك وتعالى -

(١) - الآية ( ١٨ ) من سورة لقمان .

(٢) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ١٠ : ٣١٠ ) - كتاب اللباس - باب قول الله - تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ﴾ ، وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - " كُلُّوا وَاشْرَبُوا وَابْسُوا وَتَصَدَّقُوا فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا مَخِيلَةٍ " ، وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - : ( كُلُّ مَا شِئْتَ وَالْبَسْ مَا شِئْتَ ، مَا أَخْطَأْتُكَ اثْنَتَانِ : سَرَفٌ أَوْ مَخِيلَةٌ ) .

(٣) - انظر : غداء الألباب ، لمحمد السفاريني ( ٢ : ٣٤٦ ، ٣٤٨ ) .

(٤) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ١٠ : ٦٣٥ ) - كتاب الأدب - باب الحذر من الغضب لقول الله - تعالى - : ﴿ وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كِبَائرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ ، =

غضب يحبه الله ورسوله بهذا الاعتبار . فالشرع الحنيف ينظر إلى المقصد والغاية من الفعل في مواطن غير التي شرعت لهذا الفعل وذلك باعتبار الباعث عليه . ويمكن بيان هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين :-

المطلب الأول : استحباب الرائحة الكريهة لطيب الباعث لها .

المطلب الثاني : كراهية الرائحة الطيبة باعتبار الباعث لها .

## المطلب الأول : استجباب الرائحة الكريهة لطيب الباعث لها

الرائحة الكريهة مكروهة مذمومة في الشرع الحنيف حث الشارع على إزالتها، إلا إتيها قد يستطيبها الشرع لطيب الباعث لها ، كما لو كانت الرائحة أثراً نجم عن عبادة وطاعة لله - تبارك وتعالى .

ويمكن بيان هذا من خلال الفرعين التاليين :-

الفرع الأول : رائحة خلوف فم الصائم الكريهة .

الفرع الثاني : رائحة دم الشهيد الكريهة .

## الفرع الأول : رائحة خلوف فم الصائم الكريهة

الصيام من أجل العبادات عند الله - سبحانه وتعالى - ففي الحديث القدسي : "كُلُّ عَمَلِ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصِّيَامَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ وَالصِّيَامُ جُنَّةٌ وَإِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمٍ أَحَدِكُمْ فَلَا يَرُقُّ وَلَا يَصْنَبُ" (١) فَإِنْ سَابَهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ فَلْيَقُلْ إِنِّي امْرُؤٌ صَائِمٌ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ يَفْرَحُهُمَا إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرِحَ بِصَوْمِهِ" (٢). فقد جعل الله - تبارك وتعالى - رائحة خلوف فم الصائم الكريهة أطيب وأحب إليه من رائحة المسك الطيبة الذكية ، وذلك باعتبار الباعث عليها وهو أثر طاعة لله - تبارك وتعالى - فأحبها الشارع الحكيم بهذا الاعتبار .

وقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله - في حكم إزالة رائحة خلوف فم الصائم بالسواك بعد الزوال إلى مذهبين .

وسبب الاختلاف في هذه المسألة يرجع إلى : هل السواك موجب لإزالة رائحة الخلوف المستحبة أم لا ؟ .

فمن ذهب إلى أن السواك موجب لإزالة رائحة الخلوف منعه ، ومن ذهب إلى أن السواك غير موجب لإزالة رائحة الخلوف أجازاه .

وتقييد المسألة بما بعد الزوال ؛ لكون رائحة الخلوف تكون أكثر ظهوراً بعد الزوال بخلاف ما كان قبل الزوال ، ولهذا فهم متفقون على استحباب السواك للصائم قبل الزوال (٣) .

(١) - الصَّنْبُ : الصياح، وَالْحَلْبَةُ، وَالضَّجَّةُ ، واضطراب الأصوات للخصام . انظر : لسان العرب ، مادة ( صخب ) ؛ النهاية ، مادة ( صخب ) .

(٢) - مستفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ١٤٨ : ٤ ) - كتاب الصوم - باب هل يقول إني صائم إذا شتم ؟ واللفظ له ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ( ٨٠٦ : ٢ ) - كتاب الصيام - باب فضل الصيام .

(٣) - انظر : بدائع الصنائع ( ١٠٦ : ٢ ) ؛ الفواكه الدواني ( ٣١٤ : ١ ) ؛ مغني المحتاج ( ٨٢ : ١ ) ؛ المغني ( ٣٥٩ : ٢ ) .



وفيما يلي بيان مذاهب العلماء في هذه المسألة ، وأدلتهم ، ومناقشة الأدلة ، والترجيح .

## المذاهب

### المذهب الأول :

جواز استعمال السواك للصائم بعد الزوال - مطلقاً - وإليه ذهب الجمهور من الحنفية <sup>(١)</sup> ، والمالكية <sup>(٢)</sup> ، ورواية - الأظهر - عند الحنابلة <sup>(٣)</sup> ، واختاره النووي <sup>(٤)</sup> ، ورجح القول به الشوكاني <sup>(٥)</sup> ، وابن القيم <sup>(٦)</sup> - رحمهم الله .

(١) - تبين الحقائق (٣٣١:١) ؛ بدائع الصنائع (١٠٦:٢) ؛ شرح فتح القدير (٣٤٨:٢) ؛ البناية (٦٨٢: ٣) .

(٢) - الفواكه الدواني (٣١٤:٢) ؛ الخرشي (٢٥٠:٢) .

(٣) - المغني (١٣٩:١) ؛ شرح الزركشي (١٦٦:١) ؛ كشف القناع (٨٢:١) . والمراد بالأظهر : ما يكون عن الإمام أحمد ، أو عن بعض أصحابه إما شهرة ، أو نقلاً ، أو دليلاً ، أو عند القائل .

انظر : صفة الفتوى (ص : ١١٣ - ١١٤) ؛ المدخل (ص : ١٤٠) .

(٤) - المجموع (١ : ٢٧٤) .

(٥) - نيل الأوطار (١ : ١٢٠) .

(٦) - زاد المعاد (٤ : ٢٩٦) .

## المذهب الثاني :

كراهية استعمال السواك للصائم بعد الزوال وإليه ذهب الشافعية<sup>(١)</sup> ،  
والحنابلة - في رواية<sup>(٢)</sup> .

## الأدلة :

### أولاً : أدلة المذهب الأول :

استدل القائلون بجواز استعمال السواك بعد الزوال بالسنة النبوية ، والآثار ،  
والقياس .

### (أ) - من السنة النبوية :

(١) - ما روت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - أن النبي - صلى الله  
عليه وسلم - قال : " مِنْ خَيْرِ خِصَالِ الصَّائِمِ السَّوَاكُ " <sup>(٣)</sup> .  
وجه الدلالة :

وصف النبي - صلى الله عليه وسلم - الاستياك للصائم بالخيرية مطلقاً ، وأنه  
من أفضل صفات الصائم من غير فرق بين التسوك قبل الزوال أو بعده . <sup>(٤)</sup>  
(٢) - ما روي عن عامر بن ربيعة <sup>(٥)</sup> - رضي الله عنه - قال : " رَأَيْتُ

(١) - مغني المحتاج ( ٨٢:١ ) ؛ منهج الطلاب ( ص : ٤ ) ؛ روضة الطالبين ( ١٦٧:١ ) ؛ المسائل  
الفقهية ، لابن كثير (ص: ٦٧) .

(٢) - المغني ( ١٣٨:١ ) ؛ الممتع ، للتوحي ( ١٦٤:١ ) ؛ منار السبيل ( ٢٨:١ ) ؛ التوضيح ( ١ :  
٢٢٨ ) ؛ هداية الراغب ( ص : ٣٧ ) .

(٣) - أخرجه ابن ماجة في سننه ( ٥٣٦:١ ) - كتاب الصيام - باب ما جاء في السواك والكحل للصائم .  
قال ابن حجر : ( الحديث رواه ابن ماجة وهو ضعيف ) ، وقد ضعفه الألباني كذلك . انظر : تلخيص  
الحبير ( ١ : ٦٨ ) ؛ ضعيف الجامع الصغير ( ١٣٨:٣ ) .

(٤) - انظر : بدائع الصنائع ( ١٠٦:٢ ) ؛ نيل الأوطار ( ١٢١:١ ) ؛ الإحكام شرح أصول الأحكام ( ١ :  
٣٤ ) .

(٥) - عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك بن ربيعة بن عامر بن سعد بن عبد الله بن الحارث العنزي  
العدوي ، حليف آل الخطاب . كان من المهاجرين الأولين . أسلم قبل عمر . هاجر المجرتين . شهد =

النَّبِيِّ وَهُوَ صَائِمٌ مَا لَا أُخْصِي وَلَا أُعَدُّ<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة :

كثرة استعماله - صلى الله عليه وسلم - للسواك يدل على استحبابه للصائم من غير تقييد له بوقت دون وقت<sup>(٢)</sup>.

(٣) - عموم الأحاديث المروية في السواك ومنها : -

أ - حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : "لَوْلَا أَن أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ"<sup>(٣)</sup>

ب - وفي رواية : "عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ"<sup>(٤)</sup>.

وجه الدلالة من الحديثين :

دل الحديثان بعمومهما على استحباب السواك للصائم بعد الزوال بدليل دخول الصلاتين - الواقعتين بعد الزوال (الظهر ، العصر) - ووضوءهما تحت عموم الصلاة والوضوء لكل صلاة ، وبالتالي فلا يتم دعوى الكراهية إلا بدليل

=بدرأ، والمشاهد كلها . صاحب لواء عمر بن الخطاب . استخلفه عثمان بن عفان على المدينة لما حج .

مات في خلافة عثمان توفي في المدينة . اختلف في وفاته فقبل سنة (٣٢هـ) ، وقيل (٣٧هـ) .

انظر ترجمته في : الإصابة (٢: ٢٤٩) ؛ أسد الغابة (٣: ١٧) .

(١) - أخرجه أبو داود في سننه (٢: ٢٠٧) - كتاب الصوم - باب السواك للصائم ؛ وأخرجه الترمذي في سننه (١: ١٠٤) - كتاب الصيام - باب ما جاء في السواك للصائم ، وقال أبو عيسى : حديث عامر حديث حسن ؛ وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٣: ٢٤٧) - كتاب الصيام - باب الرخصة في السواك للصائم ، وقال : (أنا بريء من عهد عاصم) ؛ وأخرجه البخاري معلقاً بصيغة التمريض التي مفادها عنده التضعيف أو التوقف . انظر : فتح الباري (٤: ١٩٨) - كتاب الصوم - باب سواك الرطب واليابس للصائم . وقال الحافظ ابن حجر : (إسناده حسن) . وقال في موضع آخر : (فيه عاصم ، قال ابن خزيمة : أنا بريء من عهده ، لكن حسن الحديث غيره) . انظر : تلخيص الحبير (١: ٦٢ ، ٦٨) . وقد نقل الشوكاني في نيل الأوطار : أن الحافظ أيضاً قال : (إن إسناده حسن) . (١: ١٢٠) .

(٢) - انظر : نيل الأوطار (١: ١٢٠) .

(٣) - سبق تخريجه (ص: ٢٠٢) .

(٤) - سبق تخريجه (ص: ٢٠٢) .

يخصص هذا العموم، ولا مخصص هنا فتبقى على عمومها بالنسبة للصائم والمفطر على أي حال وفي أي وقت <sup>(١)</sup> .

(ج) - ما روت عائشة - رضي الله عنها - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: " السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ " <sup>(٢)</sup> .  
وجه الدلالة :

إطلاق هاتين الصفتين على السواك من غير تخصيص له بوقت معين ، ولا بحالة مخصوصة بعد أن بين مشروعيته والسبب منه ، دل ذلك على جواز استعمال السواك مطلقاً لعدم ورود التخصيص <sup>(٣)</sup> .

( ٤ ) - أن الشرع الحكيم ندب إلى السواك يوم الجمعة ولم يفرق بين صائم وغيره <sup>(٤)</sup> ، فقد قال - عليه الصلاة والسلام - : " الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ وَأَنْ يَسْتَنْ وَأَنْ يَمَسَّ طَيِّبًا إِنْ وَجَدَ " <sup>(٥)</sup> .

(٥) - واستدلوا بأحاديث ضعيفة في موضع الاستشهاد على مدعاهم <sup>(٦)</sup> ومن ذلك :  
ما روي أن عاصم الأحول <sup>(٧)</sup> - رحمه الله - : ( سئل : أيستاك الصائم ؟ فقال نعم ، فقل له برطب السواك ويابس ، قال : نعم ، فقل له : أول النهار وآخره

(١) - انظر : نيل الأوطار ( ١١٨:١ ) ؛ شرح فتح القدير ( ٣٤٨:٢ ) ؛ الفواكه الدواني ( ٣١٥:١ )

(٢) - سبق تخريجه ( ص : ٤٩ ) .

(٣) - انظر : نيل الأوطار ( ١١٥:١ ) ؛ إحكام الأحكام ( ٦٠:١ ) .

(٤) - انظر : عارضة الأخوذي ( ٥٦:٣ ) .

(٥) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ٤٦٢:٢ ) - كتاب الجمعة - باب الطيب للجمعة .

(٦) - انظر : شرح فتح القدير ( ٣٤٨:٢ ) .

(٧) - عاصم بن سليمان الأحول ، البصري ، أبو عبد الرحمن . من أهل البصرة . كان من حفاظ الحديث . ثقة . ثبت . توفي في المدائن واختلف في وفاته فقيل سنة ( ١٤١هـ ) ، وقيل ( ١٤٢هـ ) .  
انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ( ٢٥٢:٢ - ٢٥٣ ) .

قال : نعم ، فقيل له : عن؟ قال : عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(١)</sup> . وهذا الحديث نص في المسألة .

(٦) - عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :  
" فَضْلُ الصَّلَاةِ الَّتِي يُسْتَكَ لَهَا عَلَى الصَّلَاةِ الَّتِي لَا يُسْتَكَ لَهَا سَبْعِينَ ضِعْفًا " <sup>(٢)</sup> .  
وجه الدلالة : قال ابن الهمام <sup>(٣)</sup> - رحمه الله - مبيناً وجه الاستدلال من الحديث :  
(فهذه نكرة (صلاة) ، وإن كانت على الإثبات تعم لوصفها بصفة عامة فيصدق على عصر الصائم إذا استاك فيه فهي صلاة أفضل من سبعين صلاة بغير سواك كما يصدق ذلك على صلاة المفطر ، فهذه خالية من المعارضة) <sup>(٤)</sup> .

(١) - أخرجه الدارقطني في سننه ( ٢ : ٢٠٢ ) - كتاب الصيام - باب السواك للصائم . وقال : أبو إسحاق الخوارزمي ضعيف ؛ وأخرجه البيهقي في سننه ( ٤ : ٢٧٢ ) - كتاب الصيام - باب السواك للصائم - قال البيهقي : ( فهذا ينفرد به أبو إسحاق إبراهيم بن بيطار ويقال : إبراهيم بن عبد الرحمن قاضي خوارزم حدث يبلغ عن عاصم الأحوال بالمناكير لا يحتج به ، وقد روي عنه من وجه آخر ، ليس فيه ذكر أول النهار وآخره ) .

(٢) - أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ( ١ : ٧١ ) - كتاب الوضوء - باب في فضل الصلاة التي يستاك لها على الصلاة التي لا يستاك لها إن صح الخبر، وقال : أنا استثنت صحة هذا الخبر ؛ لأنني خائف أن يكون محمد بن إسحاق لم يسمع من محمد بن مسلم وإنما دلّسه عنه ؛ وأخرجه الحاكم في مستدركه ( ١ : ٢٤٢ ) ، وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . قال النووي : ( ذكره الحاكم في المستدرك وقال : هو صحيح على شرط مسلم ، وأنكروا ذلك على الحاكم وهو معروف عندهم بالتساهل في التصحيح ، وسبب ضعفه أن مداره على محمد بن إسحاق وهو مدلس ، ولم يذكر سماعه ، والمدلس إذا لم يذكر سماعه لا يحتج به بلا خلاف ) . المجموع ( ١ : ٢٦٨ ) ؛ قال ابن حجر : ( قال يحيى بن معين : هذا الحديث لا يصح له إسناد ، وهو باطل ) . تلخيص الخبير ( ١ : ٦٧ - ٦٨ ) .

(٣) - محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود ، السواسي ، الاسكندري ، كمال الدين المعروف بابن الهمام . ولد سنة ( ٧٩٠ هـ ) . من علماء الحنفية . كان عارفاً بأصول الديانات ، والفرائض ، والفقه . له مصنفات كثيرة منها : شرح فتح القدير ، التحرير في أصول الفقه ، زاد الفقير وغيرها . توفي سنة ( ٨٦١ هـ ) . انظر ترجمته في : الأعلام ( ٦ : ٢٥٥ ) ؛ شذرات الذهب ( ٧ : ٢٩٨ - ٢٩٩ ) ؛ البدر الطالع ( ٢ : ٢٠١ - ٢٠٢ ) ؛ الفوائد البهية ( ص : ١٨٠ - ١٨١ ) .

(٤) - شرح فتح القدير ( ٢ : ٣٤٨ ) .

ب) - من الآثار :

الآثار المروية عن الصحابة والتابعين - رضي الله عنهم - والتي تجيز استعمال السواك للصائم بعد الزوال كثيرة نذكر منها ما يلي :

(١) - قال ابن عمر - رضي الله عنهما - : (يَسْتَاكُ أَوَّلَ النَّهَارِ وَآخِرَهُ وَلَا يَبْلَعُ رِيْقَهُ) <sup>(١)</sup>.

(٢) - سئل ابن عباس - رضي الله عنهما - عن السواك للصائم فقال : (نِعَمْ الظُّهُورُ اسْتَكَّ عَلَى كُلِّ حَالٍ) <sup>(٢)</sup>.

(٣) - قال زياد بن حدير <sup>(٣)</sup> - رحمه الله - : ( مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَذْوَمَ سِوَاكَاً وَهُوَ صَائِمٌ مِنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ) <sup>(٤)</sup>.

(٤) - سئلت عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - عن السواك فقالت : ( هَذَا سِوَاكِي فِي يَدِي وَأَنَا صَائِمَةٌ ) <sup>(٥)</sup>.

وجه الدلالة من الآثار :

أن الصحابة - رضوان الله عليهم - أجازوا السواك في أي وقت للصائم ، وهم أعرف الناس بأحوال النبي - صلى الله عليه وسلم - من غيرهم ، فدل هذا على جواز استعماله للصائم بعد الزوال .

(١) - أخرجه البخاري معلقاً بصيغة الجزم. انظر: فتح الباري (٤: ١٩٢) - كتاب الصوم - باب اغتسال الصائم .

(٢) - أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢: ٢٩٥) - كتاب الصيام - باب من رخص في السواك للصائم .

(٣) - زياد بن حدير الأسدي، أبو المغيرة، ويقال: أبو عبد الرحمن. ثقة يحتج به . له ذكر في الصحيح. من الثانية .

انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ( ١: ٦٤٤ ) ؛ تقريب التهذيب ( ص: ٢١٨ ) .

(٤) - أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢: ٢٩٥) - كتاب الصيام - باب من رخص في السواك للصائم .

(٥) - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ٤: ٢٠١ ) - كتاب الصيام - باب من رخص في السواك للصائم؛

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ( ٢: ٢٩٥ ) - كتاب الصيام - باب من رخص في السواك للصائم .

(ج) - من القياس :

قاسوا جواز استعمال السواك للصائم مطلقاً على المضمضة للصائم ؛ بجامع أن كلاً منهما مطهرة للفم. والصائم أكثر حاجة إلى الطهارة من المفطر ؛ لكونه مُتَاجِجٌ لله - تعالى .<sup>(١)</sup>  
ثانياً : أدلة المذهب الثاني :

استدل القائلون بكراهية السواك بعد الزوال بالسنة النبوية، والآثار، والقياس .

(أ) - من السنة النبوية :

(١) - ما روى أبو هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : "لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ"<sup>(٢)</sup> .  
وجه الدلالة :

أن السواك موجب لقطع رائحة الخلوف المستحبة فوجب كراهية استعماله بعد الزوال ؛ لتحقيق وجود الخلوف فيه<sup>(٣)</sup> .

(٢) - ما روى عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "إِذَا صُمْتُمْ فَاسْتَاكُوا بِالْعَدَاةِ<sup>(٤)</sup> وَلَا تَسْتَاكُوا بِالْعَشِيِّ<sup>(٥)</sup>"

(١) - انظر : شرح العناية ( ٢ : ٢٤٨ ) ؛ بدائع الصنائع ( ٢ : ١٠٦ ) ؛ عارضة الأحوذى ( ٣ : ٢٥٦ ) ؛

المجموع ( ١ : ٣٧٩ ) ؛ شرح الزركشي ( ١ : ١٦٧ ) .

(٢) - سبق تخريجه ( ص : ٢٢٨ ) .

(٣) - انظر : المذهب ( ١ : ٢٧٥ ) .

(٤) - الْعَدَاةُ : الضحوة . وهي مؤنثة . قال ابن الأثير : ولم يسمع تذكيرها ولو حملها حامل على معنى أول النهار جاز له التذكير ، والجمع : غدوات . انظر : المصباح المنير ، مادة ( غدا ) .

(٥) - الْعَشِيُّ : ما بين زوال الشمس وغروبها ، وصلاة العشي هما : الظهر والعصر . وقيل العشي : من زوال الشمس إلى الصباح . والعشي والعشية : آخر النهار . وهو المراد . يقال : جتته عَشِيَةً وَعِشِيَةً . وقال الليث : العشيُّ بغير هاء آخر النهار ، فإذا قلت عَشِيَةً فهو ليوم واحد .

انظر : لسان العرب ، مادة ( عشا ) ؛ النهاية ، مادة ( عشا ) ؛ مختار الصحاح ، مادة ( عشي ) .

فَإِنَّ الصَّائِمَ إِذَا يَسَّتْ شَفَتَاهُ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة :

من شأن السواك أن يلين الشفاة وبالتالي تنتقص الأفضلية يوم القيامة فكره استعماله .

(ب) - من الآثار :

(١) - ما روي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال : ( يَسْتَاكَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الظَّهْرِ وَلَا يَسْتَاكَ بَعْدَ ذَلِكَ )<sup>(٢)</sup>.

(٢) - ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه قال : ( لَكَ السَّوَاكُ إِلَى الْعَصْرِ فَإِذَا صَلَّيْتَ الْعَصْرَ فَأَلْقِهِ ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ : " خُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ )<sup>(٣)</sup>.

وجه الاستدلال منهما :

دل الأثران على أن السواك بعد الزوال مكروه للنهي عن استعماله ، والنهي يقتضي الكراهية في أقل تقدير .

(١) - أخرجه البيهقي في سننه ( ٢٧٤:٤ ) - كتاب الصوم - باب من كره السواك بالعشى إذا كان صائماً لما يستحب من خلوف فم الصائم . وقال : ( فيه كيسان أبو عمر ، وهو ليس بالقوي ومن بينه وبين علي غير معروف ) . قال الحافظ ابن حجر : ( إسناده ضعيف ) . تلخيص الحبير ( ١ : ٦٢ ) .

(٢) - لم أحده فيما وقفت عليه من كتب الآثار - كمصنفي عبد الرزاق وابن أبي شيبة ، وكشف الأستار ، وجمع الزوائد ، والمطالب العالية وغيرها . وذكره ابن قدامة في المغني ( ١ : ١٣٨ ) .

(٣) - أخرجه الدارقطني في سننه ( ٢٠٣:٢ ) - كتاب الصيام - باب السواك للصائم . قال ابن حجر في تلخيص الحبير : ( وفي إسناده عمر بن قيس سندل وهو متروك ) . ( ١ : ٦٩ ) .



(ج) - من القياس :

قاسوا كراهية إزالة الخلوف على كراهية إزالة دم الشهيد ؛ بجامع الأفضلية في كل منهما ، فالخلوف أثر عبادة مستطاب شرعاً ، وإزالة المستطاب مكروه كدم الشهداء ، وشعث<sup>(١)</sup> الإحرام<sup>(٢)</sup> .

المنافشة

أولاً : مناقشة أدلة المذهب الأول :

نوقش ما استدل به القائلون بجواز استعمال السواك بعد الزوال بما يأتي :-  
(١) - أن الأحاديث التي استدل بها القائلون بالجواز هي أحاديث عامة مخصوصة والمراد بها: غير الصائم آخر النهار<sup>(٣)</sup>، وجوابه : أن النصوص الواردة في السواك نصوص مطلقة غير مقيدة ، فلا يجوز تقييدها بوقت أو بحال وفقاً للرأي والهوى<sup>(٤)</sup> .

(٢) - نوقش استدلالهم بحديث عائشة - رضي الله عنها - : " مِنْ خَيْرِ خِصَالِ الصَّائِمِ السَّوَاكُ " بأن فيه بحال<sup>(٥)</sup> ، وضعفه كثير ،

(١) - شَعَثَ : الشعث مصدر أشعث ، وهو المغبر الرأس الذي لم يدهن . وشعث الشعر شَعَثًا فهو شَعِثٌ من باب تَعَبَ : أَيْ تَغَيَّرَ وَتَلَبَّدَ لِقَلَّةِ تَعَهُدِهِ بِاللُّهْنِ . وَالشَّعْثُ - أَيْضاً - الْوَسْخُ وَرَجُلٌ شَعِثٌ وَسِخُ الْجَسَدِ شَعِثُ الرَّأْسِ ، وَهُوَ أَشْعَثُ أَغْبَرُ : أَيْ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْدَادٍ وَلَا تَنْظُفٍ وَالشَّعْثُ - أَيْضاً - الْإِنْتِشَارُ وَالتَّفَرُّقُ كَمَا يَتَشَعَّبُ رَأْسُ السَّوَاكِ . انظر : المصباح المنير ، مادة (شعث) ؛ لسان العرب ، مادة (شعث) ؛ مختار الصحاح ، مادة (شعث) .

(٢) - انظر : المهذب ( ٢٧٥ : ١ ) ؛ المجموع ( ٢٧٩ : ١ ) ؛ شرح الزركشي ( ١٦٦ : ١ ) ؛ المغني ( ١٣٨ - ١٣٩ ) ؛ منتهى الإرادات ( ١٥٥ : ١ ) .

(٣) - المجموع ( ٢٧٩ : ١ ) .

(٤) - انظر : تبين الحقائق ( ٣٣٢ : ١ ) ؛ بدائع الصنائع ( ١٩ : ١ ) .

(٥) - بحال بن سعيد بن عمير بن شرحبيل الهمداني الكوفي ، أبو عمرو . قال البخاري : كان يحيى بن سعيد يضعفه ، وكان ابن مهدي لا يروي عنه . وعن ابن معين : لا يحتج بحديثه . وقال النسائي : ليس بالقوي . ووثقه مرة . توفي بالكوفة سنة ( ١٤٤ هـ ) . انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ( ٢٤ : ٢٥ ) ؛ تقريب التهذيب ( ص : ٢٥٠ ) .

ولينه البعض <sup>(١)</sup> .

(٣) - نوقش استدلالهم بالقياس على المضمضة بأن القياس لا يصح ؛ لأن المضمضة لا تزيل الخلوف بخلاف السواك <sup>(٢)</sup> ، وقد أجاب ابن القيم - رحمه الله - على هذا الاعتراض فقال : ( أجمع الناس على أن الصائم يتمضمض وجوباً واستحباباً ، والمضمضة أبلغ من السواك ) <sup>(٣)</sup> .

ثانياً : مناقشة أدلة المذهب الثاني :

نوقش ما استدل به القائلون بالكراهية كما يأتي :-

(١) - أن استدلالهم بحديث "لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ" لا حجة فيه <sup>(٤)</sup> ، وذلك من عدة وجوه :-

الوجه الأول : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - مدح الخلوف تهيئاً للناس عن تقذر مكالمة الصائمين ؛ بسبب رائحة الخلوف لا تهيئاً للصائم عن السواك ، والله غني عن وصول الروائح الطيبة إليه ، وبذلك يعلم يقيناً أنه لم يرد بالنهي استبقاء الرائحة وإنما أراد نهي الناس عن كراهيتها <sup>(٥)</sup> .

قال ابن العربي - رحمه الله - : ( وهذا تأويل أولى ؛ لأن فيه إكراماً للصائم ولا تعرض فيه للسواك فيذكر أو يتأول ) <sup>(٦)</sup> .

الوجه الثاني : أن الخلوف يكون علامة على الصيام يوم القيامة فالسواك لا يمنع طيب الخلوف الذي يزول بالسواك - إن سلمنا أن السواك يزيل رائحة الخلوف -

(١) - انظر : حاشية شلبي ( ٣٣٢:١ ) ؛ مصباح الزجاجة ( ٦٦:٢ ) .

(٢) - انظر : المجموع ( ٢٧٩:١ ) .

(٣) - زاد المعاد ( ٢٩٧:٤ ) .

(٤) - هامش الأذرع على المجموع ( ٢٧٩:١ ) .

(٥) - انظر : عارضة الأحوذ ( ٢٥٦:٣ - ٢٥٧ ) ؛ زاد المعاد ( ٢٩٧:٤ ) ؛ تبين الحقائق ( ٣٣٢:١ ) ؛

بدائع الصنائع ( ١٠٦ : ٢ ) .

(٦) - عارضة الأحوذ ( ٢٥٦:٣ - ٢٥٧ ) .

بل إن الصائم يأتي يوم القيامة وخلوف فمه أطيب من ريح المسك علامة على صيامه<sup>(١)</sup>.

**الوجه الثالث :** أن حاجة الصائم للسواك أكثر من حاجة المفطر إليه ؛ لأنه مرضاة للرب ، وطهارة للفم عند مناجاة الله - تبارك وتعالى - ولا شك أن مرضاة الرب أطيب من ريح المسك<sup>(٢)</sup>.

**الوجه الرابع :** في محل السواك ، فمحل السواك إزالة وسخ الأسنان ، والأثر المنعقد على اللثة ، والأسنان . أما الخلوف فإنما هو ناتج من خلو المعدة ، فالسواك لا يزيله<sup>(٣)</sup>.

**الوجه الخامس :** أن الله - سبحانه وتعالى - لم يجعل الرائحة الكريهة من جنس ما يتعبد به ، وليس لله غرض في التقرب إليه بها ، وإنما ذكره - تعالى - لأطيبية الخلوف حثاً للعباد على الصوم لا حثاً على بقاء الرائحة الكريهة ؛ لأن رضوان الله - تعالى - أكبر من استطابته لخلوف فم الصائم ، ثم إن محبته - صلى الله عليه وسلم - للسواك أعظم وأكثر من محبته لبقاء خلوف فم الصائم فدل ذلك على جوازه<sup>(٤)</sup>.

قال العز بن عبد السلام - رحمه الله - : ( وكم من عبادة قد أثنى الشرع عليها ، وذكر فضيلتها مع أن غيرها أفضل منها ، وهذا من باب تراحم المصلحتين اللتين لا يمكن الجمع بينهما ، فإن السواك نوع من التطهير المشروع لإجلال الرب - سبحانه وتعالى ؛ لأن مخاطبة العظماء مع طهارة الأفواه تعظيم لا شك فيه ،

(١) - انظر : زاد المعاد ( ٢٩٧ : ٤ ) .

(٢) - انظر : زاد المعاد ( ٢٩٧ : ٤ ) ؛ شرح الزركشي ( ١٦٧ : ١ ) .

(٣) - انظر : هامش الأذري ( ٢٧٩ : ١ ) ؛ شرح الزركشي ( ١٦٧ : ١ ) ؛ زاد المعاد ( ٢٩٧ : ٤ ) .

(٤) - انظر : زاد المعاد ( ٢٩٧ : ٤ ) ؛ بدائع الصنائع ( ١٠٦ : ٢ ) .

ولأجله شرع السواك ، وليس في الخلوف تعظيم ولا إجلال<sup>(١)</sup> ، فكيف يقال أن فضيلة الخلوف تربو على تعظيم ذي الجلال بتطيب الأفواه ؟! ويدل أن مصلحة السواك أعظم من مصلحة تحمل مشقة الخلوف قوله - صلى الله عليه وسلم - "لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ"<sup>(٢)</sup> ، ولولا أن مصلحته أتم من مصلحة تحمل مشقة الخلوف لما أسقط إيجابه لمشقتة ، وهذا يدل على أن مصلحته انتهت إلى رتب الإيجاب . وقد نص على اعتباره بقوله - عليه الصلاة والسلام - : "لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ ... " والذي ذكره الشافعي - رحمه الله - تخصيص للعام بمجرد الاستدلال<sup>(٣)</sup> .

وبهذا كله تظهر عدم حجة القائلين بكراهية السواك وعدم النهوض بهذا الدليل على تخصيص الأحاديث القاضية باستحباب السواك ، يقول الشوكاني - رحمه الله - : ( وهذا الاستدلال لا ينهض لتخصيص الأحاديث القاضية باستحباب السواك على العموم ولا على معارضة تلك الخصوصية )<sup>(٤)</sup> .

(٢) - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - علم أمته ما يستحب لهم في الصيام ، وما يكره لهم ، ولم يجعل السواك من القسم المكروه ، وهو يعلم أن الصحابة - رضوان الله عليهم - يفعلونه ، وقد حضهم عليه بأبلغ ألفاظ العموم والشمول ، وهم يشاهدونه يستاك وهو صائم مرات كثيرة تفوت الإحصاء ، ويعلم أنهم يقتدون به ، ولم يقل لهم يوماً من الدهر : لا تستاكوا بعد الزوال ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع<sup>(٥)</sup> .

(١) قوله هذا يخالف النص الشرعي الذي ورد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - "والذي نفسي بيده لَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ" والله سبحانه وتعالى أن يطيب ما شاء وليس عليه شيء .

(٢) - سبق تخريجه ( ص : ٢٠٢ ) .

(٣) - قواعد الأحكام ( ١ : ٣٢ ) .

(٤) - نيل الأوطار ( ١ : ١٢١ ) .

(٥) - انظر : زاد المعاد ( ٤ : ٢٩٧-٢٩٨ ) .

(٣) - نوقش استدلالهم بحديث علي - رضي الله عنه - : " إِذَا صُمْتُمْ فَاسْتَاكُوا بِالْعَدَاةِ وَلَا تَسْتَاكُوا بِالْعَشِيِّ... " من وجهين :

الوجه الأول : ضعف إسناده ؛ ولا يعارض ما تواتر من الأحاديث المطلقة .  
فأكثر الأحاديث الواردة فيه تدل على استحبابه للصائم بعد الزوال كما يستحب قبله . والإطلاق في سائر ما يدل عليه<sup>(١)</sup> .

الوجه الثاني : أن الرفع لم يثبت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقد روي موقوفاً على علي - رضي الله عنه - فحينئذ يكون قول النبي - صلى الله عليه وسلم - مقدم على قول غيره<sup>(٢)</sup> .

(٤) - نوقش استدلالهم بحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - : " لَكَ السَّوَاكُ إِلَى الْعَصْرِ... " بأن هذا الحديث ضعيف لا يحتج به ؛ لأن فيه عمر بن قيس سندل<sup>(٣)</sup> ، قال عنه ابن حجر : متروك<sup>(٤)</sup> . وعلى فرض صحته فإنه لا يدل المطلوب ؛ لأنه لم يذكر أن السواك يزيل الخلوف أم لا ، وإنما ذكر أن الخلوف في فم الصائم وهذا معلوم

(٥) - نوقش استدلالهم بأن قياس إزالة خلوف فم الصائم على كراهية إزالة دم الشهيد قياس مع الفارق ؛ وذلك أن دم الشهيد إنما أبقى وأثني عليه ؛ لأنه قتل مظلوماً ويأتي خصماً يوم القيامة ، ومن شأن حجة الظلم أن تكون بادية ، وشهادته ظاهرة غير خفية ، لا سيما وفي إزالة الخلوف بالسواك إخفاء الصيام وهو أبعد من الرياء<sup>(٥)</sup> . قال النفراوي - رحمه الله - : (إن الأفضل في التطوعات الإخفاء مخافة الرياء ولا يعترض على

(١) - انظر : تلخيص الحبير ، لا بن حجر ( ٣٦٨ : ١ ) ؛ الإحكام شرح أصول الأحكام ( ١ : ٣٤ ) .

(٢) - انظر : نيل الأوطار ( ١ : ١٢٠ ) ؛ شرح فتح القدير ( ٢ : ٣٤٨ ) . وقد أورد النووي هذا الحديث . برواية الخباب بن الارت . انظر : المجموع ( ١ : ٢٧٩ ) .

(٣) هو عمر بن قيس المكّي ، المعروف بسندل ، بفتح المهملة وسكون النون وآخره لام ، متروك من السابعة . انظر : تقريب التهذيب ترجمة ( ٤٩٥٩ ) .

(٤) انظر : نيل الأوطار ( ١ : ١٢٠ )

(٥) - انظر : تبين الحقائق ( ١ : ٣٣٢ ) ؛ شرح العناية ( ٢ : ٣٤٩ ) ؛ عارضة الأحوذ ( ٣ : ٢٥٦ - ٢٥٧ ) .

هذا بإبقاء دم الشهيد ؛ لأن الصائم مناج لربه فالمطلوب منه تطيب رائحة فمه بخلاف الشهيد ، وأيضاً للشارع غرض في بقاء دم الشهيد ؛ ليشهد على الخصم يوم القيامة بفعله <sup>(١)</sup>.

وقد قال العز بن عبد السلام - رحمه الله - بعدم حجية القياس فقال: (ولا يصح قياسه على دم الشهيد ؛ لأن المستاك مناج لربه ، فشرع له تطهير فمه بالسواك ، وجسد الميت قد صار جيفة غير مناجية ، فلا يصح - مع ذلك - الإلحاق) <sup>(٢)</sup> ، وكذا المحرم فإن من شأن الطيب أن يزيل شعث الإحرام الذي يتميز به الميت المحرم يوم القيامة .

(١) - الفواكه اللواتي ( ٣١٥:١ ) .

(٢) - قواعد الأحكام ( ٣٢:١ ) .

### الترجيح

من عرض الأقوال والمناقشات يظهر - لي - أن السواك جائز للصائم مطلقاً سواء في وقت الزوال وبعده ؛ لأن الأحاديث الدالة على استحباب السواك أحاديث مطلقة، وعامة لا يجوز تخصيصها إلا بمخصص ، ولم يرد دليل ينص على النهي عن السواك بعد الزوال - آخر النهار - وقد ظهر من المناقشة أن الحديث الصحيح : "لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ" لا حجة فيه على من قال بكراهية السواك بعد الزوال . وقد صرح الإمام البخاري<sup>(١)</sup> - رحمه الله - في صحيحه على جواز استياك الصائم بعد الزوال فقال: (ولم يخص الصائم من غيره)<sup>(٢)</sup>، ورائحة الخلوف المستحبة باقية حتى مع استعمال السواك ؛ لأن محل السواك تنظيف ما يعلق بالأسنان من أبخرة المعدة، وسبب الخلوف هو خلو المعدة.

(١) - محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري ، أبو عبد الله . إمام الدنيا في فقه الحديث . ولد في بخارى سنة (١٩٤هـ) . يقول ابن خزيمة : ( ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولا أحفظ له من البخاري ) . له مصنفات كثيرة منها : صحيح البخاري وهو أغزر مؤلفاته فائدة وأعظمها ، وقد شرح في عدة شروح منها : فتح الباري ، وعمدة القاري ، وغيرها . وله كتاب الأدب المفرد ، وغير ذلك . توفي بسمرقند سنة (٢٥٦هـ) ، وكان له من العمر (٦٢ سنة) . انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ (٢: ٥٥٥-٥٥٧) ؛ تهذيب التهذيب (٣: ٥٠٨-٥١١) .

(٢) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري (١٩٨ - ١٩٩) - كتاب الصيام - باب سواك الرطب واليابس للصائم .

## الفرع الثاني : رائحة دم الشهيد الكريهة

اعتبر الشرع الحنيف رائحة دم الشهيد التي تصنف عند الناس من الروائح الكريهة من أفضل الروائح الطيبة ، وذلك باعتبار الباعث لها وهو أثر نجم عن عبادة الله - سبحانه وتعالى - وأي عبادة؟ إنه الجهاد في سبيل الله ، ونشر دينه . فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : "مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَكَلِمَةُ يَدْمِي - اللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ وَالرِّيحُ رِيحُ مِسْكِ" <sup>(١)</sup> .

فقد ميز الله - سبحانه وتعالى - الشهيد يوم القيامة عن غيره بالرائحة الطيبة التي تفوح من جرحه فضلاً منه - تبارك وتعالى ؛ إذ أن الشهيد لما جاد بنفسه في سبيل الله ، وبذل النفس أقصى غاية الجود أكرمه الله - تعالى - بزوال رائحة الدم الكريهة التي تنزف من جرحه يوم القيامة ، وعوضه برائحة طيبة هي من أفضل وأطيب الروائح العطرية على الإطلاق ، والجزاء من جنس العمل ؛ فإنه لما كان الجهاد في سبيل الله من أفضل الأعمال عند الله - سبحانه وتعالى - كما جاء في الحديث <sup>(٢)</sup> ناسب أن يكون جزاؤه أفضل أنواع المجازاة والإكرام ، وهي رائحة المسك الطيبة التي تشم من رائحة دم الشهيد .

وقد استحب الشارع الحكيم بقاء أثر الدم الكريه الرائحة واستطابه شرعاً باعتبار باعته ، وهو الأثر الناجم عن عبادة الله - تعالى - وذلك بالجهاد في سبيله ، وإعلاء كلمته وهذا من أفضل أنواع العبادات بعد الفرائض .

(١) - متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري (٩ : ٨٢٣) - كتاب الذبائح والصيد - باب المسك . واللفظ له ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (٣ : ١٤٩٥) - كتاب الإمارة - باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله .

(٢) - فقد روي عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : يا رسول الله ، نرى الجهاد أفضل العمل ، أفلا نجاهد ؟ قال : "لَكِنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ حَجٌّ مَبْرُورٌ" . أخرجه البخاري في صحيحه . انظر فتح الباري (٦ : ٤) - كتاب الجهاد والسير - باب فضل الجهاد والسير وقول الله - تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ ۖ﴾ .



وقد ذهب عامة الفقهاء<sup>(١)</sup> - رحمهم الله - إلى تحريم غسل شهيد المعركة<sup>(٢)</sup>؛ إلا الحسن البصري، وسعيد بن المسيب<sup>(٣)</sup>، فقد شذا عن هذا، وقالوا : بوجوب غسل شهيد المعركة<sup>(٤)</sup>. وفيما يلي بيان أدلتهم، والمناقشة، والترجيح .

### الأدلة

#### أولاً: أدلة الجمهور:

استدل الجمهور القائلون بعدم غسل شهيد المعركة بالنصوص الشرعية الثابتة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والقاضية بعدم غسله .  
وفيما يلي بعضها منها :

(أ) - من السنة النبوية :

(١) - ما ورد عن أبي أمامة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنَ قَطْرَتَيْنِ وَأَثَرَيْنِ قَطْرَةٌ مِنْ دُمُوعٍ فِي

(١) - انظر: تبين الحقائق (١: ٢٤٨)؛ بدائع الصنائع (١: ٣٢٤)؛ التلقيب (١: ١٤٦)؛ المدونة (١: ١٨٣)؛ الإقناع، للشريبي (١: ٢٠٣)؛ مغني المحتاج (١: ٤٧٤)؛ المغني (٣: ٤٦٨)؛ منار السبيل (١: ١٦٢) .

(٢) - أما إن خالط دم الشهيد نجاسة من بول، أو دم حصل بغير الشهادة أو غيرها فقد ذهب الشافعية - في وجهه ، والحنابلة إلى : وجوب غسل النجاسة ، وإن زال دم الشهادة ؛ لأنها ليست من أثر العبادة المعفو عنه ، ودفع المفسدة أولى من جلب المصلحة . وذهب الشافعية إلى عدم إزالته ؛ لأن في إزالته ما يؤدي إلى إزالة أثر الشهادة، وفي وجه آخر قالوا : إن كانت إزالة النجاسة تؤدي إلى إزالة دم الشهادة فإنها لا تزال ، وإن كانت لا تؤدي إلى الإزالة فإنها تزال .

انظر: الوسيط (٢: ٣٧٩ - ٣٨٠) ؛ فتح الوهاب (١: ١٧٢) ؛ نهاية الزين (ص : ١٦١) ؛ الروض الندي (ص : ١٢٢) ؛ منتهى الإرادات (١: ١٥٥) .

(٣) - سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي القرشي ، أبو محمد . سيد التابعين ، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة . جمع بين الحديث ، والفقه ، والزهد ، والورع . كان أحفظ الناس لأحكام عمر بن الخطاب، وأقضيته ولهذا يسمى راوية عمر. توفي بالمدينة سنة (٩٤هـ) ، وقيل غير هذا، وكان عمره

حوالي (٨٠) سنة .

انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد (٥: ١١٩) ؛ حلية الأولياء (٢: ١٦١ - ١٧٥) .

(٤) - انظر : بدائع الصنائع (١: ٣٢٤) ؛ المغني (٣: ٤٦٨) .

خَشْيَةِ اللَّهِ وَقَطْرَةُ دَمٍ تُهْرَاقُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَمَّا الْأَثَرَانِ فَأَثَرٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَثَرٌ فِي فَرِيضَةٍ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ" (١) .

وجه الدلالة :

أن أثر الشهادة من أحب الأشياء إلى الشارع الحكيم، فكيف يزال هذا الأثر ؟ فبقاؤه أفضل من إزالته .

(٢) - جاء في حديث جابر - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " اِدْفِنُوهُمْ فِي دِمَائِهِمْ " يعني يوم أحد ، ولم يغسلوهم (٢) .

ب - من المعقول :

أن غسل شهيد المعركة يوجب إزالة الأثر المستطاب شرعاً ، فكره غسله إبقاءً لهذا الأثر (٣) .

ثانياً: أدلة القائلين بوجوب الغسل :

استدل الحسن البصري ، وسعيد بن المسيب ، بالمعقول ، حيث قالوا : إن الغسل كرامة لبني آدم ، والشهيد يستحق الكرامة ، بل هو أشد ، فكان الغسل واجباً (٤) .

المناقشة :

(١) - نوقش ما استدل به الجمهور من الأحاديث الدالة على عدم غسل الشهيد ، بأن شهداء أحد لم يغسلوا تخفيفاً على الأحياء ؛ لكون الغالب فيهم الجراح وكان ذلك تمحيصاً وبلاءً (٥) . وقد أجاب الكاساني - رحمه الله - عن هذا فقال : ( ما ذكر من تعذر الغسل غير سديد ؛ لما بينا أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر

(١) - أخرجه الترمذي في صحيحه (٤ : ١٩٠) - كتاب فضائل الجهاد - باب ما جاء في فضل المرباط ، وقال : هو حديث حسن غريب . قال الألباني : حديث حسن . صحيح سنن الترمذي (٢ : ١٣٣) .

(٢) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري (٣ : ٢٧٢) - كتاب الجنائز - باب من لم ير غسل الشهداء .

(٣) - انظر : المغني (٣ : ٤٦٨) .

(٤) - انظر : بدائع الصنائع (١ : ٣٢٤) .

(٥) - انظر : بدائع الصنائع (١ : ٣٢٤) .

بأن يزملوهم<sup>(١)</sup> بدمائهم ويَبَيِّنَ المعنى ؛ ولأن الجراحات التي أصابتهم لما لم تكن مانعة لهم من الحفر والدفن كيف صارت مانعة من الغسل ، وهذا أيسر من الحفر والدفن ؛ ولأن ترك الغسل لو كان للتعذر لأمر أن ييمموا ؛ كما لو تعذر غسل الميت في زماننا لعدم الماء ، والدليل عليه أنه كما لم تغسل شهداء أحد لم تغسل شهداء بدر ، والخنديق ، وخيبر ، وما ذكر من التعذر لم يكن يومئذ . ولذا لم يغسل عثمان ، وعمار<sup>(٢)</sup> وكان بالمسلمين قوة ، فدل أنهم فهموا من ترك الغسل على قتلى أحد غير ما فهم الحسن<sup>(٣)</sup> .

(٢) - ونوقش ما ذهب إليه الحسن البصري وغيره من أن الغسل إكرام لبني آدم والشهيد أحق بهذا : بأن ترك غسل شهيد المعركة هو الإكرام له ؛ حتى يتميز عن غيره من الموتى كما تميز وتكرم عليهم بأفضلية الشهادة .  
الترجيح :

الذي يظهر - لي - والله أعلم - أن شهيد المعركة لا يغسل لوجود النصوص الشرعية الدالة على النهي عن غسل شهيد المعركة وهي أولى بالأخذ من تركها .

(١) - يُزْمَلُوهُمْ : أي يلفوهم في ثيابهم التي عليها الدم ، يقال : تزل بثوبه إذا التف فيه . انظر : النهاية ، مادة ( زمل ) ؛ لسان العرب ، مادة ( زمل ) .

(٢) - عمار بن ياسر بن عامر بن مالك بن كنانة بن قيس بن الحصين بن الودهم من بني ثعلبة . كان من السابقين إلى الإسلام . قتلته الفئة الباغية مع علي في صيف سنة (٣٧هـ) ، وله من العمر (٩٣) سنة .

انظر ترجمته في : الإصابة ( ٢ : ٥١٢ - ٥١٣ ) ؛ أسد الغابة ( ٣ : ٦٢٦ - ٦٢٤ ) .

(٣) - بدائع الصنائع ( ١ : ٣٢٤ ) .

## المطلب الثاني : كراهية الرائحة الطيبة باعتبار الباعث لها

الرائحة الطيبة من المستحبات الشرعية التي أمر الشرع بها ، وحث عليها ورغب فيها ؛ لما تعود به من فائدة على الفرد والمجتمع . لكن الشرع الحنيف قد يكره هذه الرائحة الطيبة باعتبار ما يترتب عليها من ضرر ؛ لأن مبنى الشريعة الغراء هو جلب المصالح ودفع المفاسد .

يقول العز بن عبد السلام - رحمه الله - : ( ربما كانت أسباب المفاسد مصالح ، فمنهى الشرع عنها لا بكونها مصالح بل لأنها تؤدي إلى مفساد وذلك كالسعي في تحصيل اللذات المحرمات والشبهات المكروهات والترهات ) (١) .

ومن صور كراهية الشرع للرائحة الطيبة باعتبار الباعث لها ما يأتي :-

### أ - منع المرأة من إظهار رائحة طيبها للرجال الأجانب :

حرم الشرع الحنيف على المرأة المسلمة استعمال الرائحة الطيبة عند خروجها من بيتها ، واستحب لها أن تخرج وهي تفلّة ، بل إن التحريم قد تعدى ذلك إلى منعها من التطيب بالطيب عند الذهاب إلى بيوت الله - تعالى - وهي مظنة الخشوع والترفع عن الدنيا مع أن الشرع الحنيف أمر بأخذ الزينة عند الذهاب إلى المساجد فقال الله - تعالى - : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ (٢) ؛ وقد كره الشارع الحكيم للمرأة التعطر عند الذهاب إلى المساجد ، واستطاب الرائحة الكريهة، حيث روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ وَلَكِنْ لِيَخْرُجْنَ وَهْنٌ تَفَلَاتٌ " (٣) .

(١) - قواعد الأحكام ( ١ : ١٤ ) .

(٢) - الآية (٣١) من سورة الأعراف .

(٣) - أخرجه أبو داود في سننه ( ١ : ١٥٥ ) - كتاب الصلاة - باب ما جاء في خروج النساء إلى

المسجد . قال البغوي : ( هذا حديث حسن صحيح ) . شرح السنة ( ٣ : ٤٣٨ ) .

وتَفَلَاتٌ : جمع تَفَلَةٍ يقال : تَفَلَتِ المرأةُ تَفَلًّا فهي تَفَلَةٌ : إذا أَتَتْ رِيحَهَا لتترك التطيب والإدّهان . انظر :

المصباح المنير ، مادة (تفلت) .

والأمر بعدم التطيب عند الخروج إلى المساجد على سبيل الإلزام والإيجاب ، فلازم الخروج عدم التطيب ، والعكس صحيح . قال - صلى الله عليه وسلم - : " إِذَا شَهِدْتَ إِحْدَاكُنَّ الْمَسْجِدَ فَلَا تَمَسَّ طِيًّا " <sup>(١)</sup> . والمراد إذا أرادت شهود المسجد فلا تمس طيًّا <sup>(٢)</sup> .

وإذا كان النهي منه - صلى الله عليه وسلم - عن التطيب عند الخروج للمساجد فعند الخروج لغيرها أولى .

فالشرع الحنيف استطاب الرائحة الكريهة للمرأة عند الخروج من بيتها باعتبار الباعث لها وهو درء الفتنة بشم رائحة عطرها عند خروجها به .

قال الباجي <sup>(٣)</sup> - رحمه الله - : ( كره لمن تحصيل التطيب قبل الخروج إلى العشاء لأن خروجهن مع التطيب والتجمل فتنة للناس لما وضع في نفوس الكثير من الناس من الميل إليهن والشغل بهن ؛ والتطيب سبب لذلك وباعث له ) <sup>(٤)</sup> .

(ب) - منع الحادة من استعمال الرائحة الطيبة:

كره الشرع الحنيف للحادة استعمال الرائحة الطيبة في بدنِها ، أو ملبسها وغيره ، باعتبار الباعث لها ؛ فالرائحة الطيبة من دواعي النكاح وهو محرم عليها ، فحرم عليها استعمال الرائحة الطيبة <sup>(٥)</sup> .

(١) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ١ : ٣٢٨ ) - كتاب الصلاة - باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة وأنها لا تخرج مطيبة .

(٢) - انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ٤ : ٣٨٤ ) .

(٣) - سليمان بن خلف التميمي ، أبو الوليد . ولد سنة ( ٤٠٣ هـ ) . الفقيه المتفق على جلالته ، علماً ، وفضلاً ، ودينًا . قال ابن حزم : ( لو لم يكن لأصحاب المذهب المالكي إلا عبد الوهاب والباجي لكفاهم ) . من مؤلفاته : التسديد إلى معرفة التوحيد ، المنتقى ، الحدود ، وغيرها . توفي سنة ( ٤٧٤ هـ ) . انظر ترجمته في : شجرة النور الزكية ( ص : ١٢٠ - ١٢١ ) ؛ الديباج المذهب ( ص : ١٢٢ ) ؛ الأعلام ( ٣ : ٢٥ ) .

(٤) - المنتقى ، للباجي ( ١ : ٣٤٢ ) .

(٥) - انظر : تبين الحقائق ( ٣ : ٣٤ ) ؛ الفواكه الدواني ( ٢ : ١٦٤ ) ؛ المجموع ( ١٨ : ١٨٦ ) ؛ المغني ( ١١ : ٢٨٥ ) .

( ج ) - منع المحرم من استعمال الرائحة الطيبة :

حث الشرع الحكيم على التطيب عموماً إلا أن المحرم يحرم عليه التطيب في زمن الإحرام ؛ وذلك باعتبار الباعث عليه ؛ وهو الإقبال على الله - تعالى - وترك زينة الدنيا ، وملذاتها ، والترفيه بها ، وجعل همه ومقصده الدار الآخرة ، وكذا إذا مات المحرم فإنه يحرم تطيبه رغبة في بقاء أثر إحرامه عليه . فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : " بَيْنَمَا رَجُلٌ وَقَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِعَرَفَةَ <sup>(١)</sup> إِذْ وَقَعَ مِنْ رَاحِلَتِهِ فَأَقْصَعَتْهُ <sup>(٢)</sup> أَوْ قَالَ فَأَقْعَصَتْهُ <sup>(٣)</sup> فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ وَلَا تُحَنِّطُوهُ وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَيَّيًّا " <sup>(٤)</sup> . فالشارع الحكيم استطاب رائحة شعث الإحرام ، وأحب بقاءه عليه ؛ لطيب الباعث عليه وهو أثر نجم عن عبادة الله - تعالى <sup>(٥)</sup> .

(١) - عَرَفَةُ : موضع وقوف الحجاج ، وحَدَّثَهَا من الجبل المشرف على بطن عرنة إلى جبال عرفة ، بينها وبين مكة نحو تسعة أميال ؛ فهي تقع على الطريق بين مكة والطائف ( طريق كرا ) على بعد ثلاثة وعشرين كيلاً شرقاً من مكة . وعرفة كلها موقف إلا عرنة ، وهي جارجة الحرم . ومما ذكرني سبب تسميتها أن جبريل - عليه السلام - عرف إبراهيم - عليه السلام - المناسك فلما وقفه بعرفة قال له : عرفت . قال إبراهيم : نعم فسميت عرفة . انظر : المصباح المنير ، مادة ( عرفة ) ؛ معجم البلدان ( ١٠٤ : ٤ ) ؛ معجم معالم الحجاز ( ٦ : ٧٥ - ٧٧ ) .

(٢) - قَصَعَتْهُ : أي هشمته ، والقَصْعُ : قتل الصَّوَابِ والقَمْلَةُ بين الظُّفْرَيْنِ . وقَصَعَ الغلام قَصْعاً : ضربه ببسط كفه على رأسه . وقَصَعَ هامته كذلك . انظر : لسان العرب ، مادة ( قَصع ) .

(٣) - قَعَصَتْهُ : أي قتلته . والقَعَصَةُ : أن يضرب الإنسان فيموت مكانه . يقال : قَعَصَتْهُ وَأَقْعَصَتْهُ : إذا قتلته قتلاً سريعاً . انظر : النهاية ، مادة ( قعص ) .

(٤) - سبق تخريجه ( ص : ١٨٢ ) واللفظ لمسلم .

(٥) - انظر : المجموع ( ٥ : ٢٠٩ - ٢١٠ ) ؛ نيل الأوطار ( ٤ : ٤٦ ) ؛ المغني ( ٣ : ٣٧٨ ) ؛ كشف القناع ( ٢ : ١١٥ ) ؛ شرح الزركشي ( ٢ : ٣٤٨ - ٣٤٩ ) ؛ الرُّوض المربع ( ١ : ٢٦٤ - ٢٦٥ ) .

وقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله - في حكم تطيب الميت المحرم . وقد سبق بيان اختلافهم والراجح من الخلاف<sup>(١)</sup> .

وقد كره الحنابلة - رحمهم الله - للمعتكف أن يتطيب يوم العيد ، واستحبوا أن يخرج في ثياب اعتكافه ؛ ليبقى عليه أثر العبادة ، والنسك<sup>(٢)</sup> . يقول الإمام أحمد - رحمه الله - : ( لا يعجبني أن يتطيب )<sup>(٣)</sup> .

وكرهوا - أيضا - لمن حضر صلاة الاستسقاء ، والكسوف أن يتطيب ؛ وذلك لاستشعار عظمة ذلك اليوم ، واستحبوا له التنظف وإزالة الروائح الكريهة<sup>(٤)</sup> .

(١) - انظر : حكم تطيب الميت المحرم ص (١٨٩ - ١٩٨) .

(٢) - انظر: المغني (٣ : ٢٥٨) ؛ كشف القناع (٢ : ٥٨) ؛ الرّوض المربع (١ : ٢٤٩) .

(٣) - المغني (٣ : ٢٥٨) .

(٤) - كشف القناع (٢ : ٣٦٤) ؛ الممتع (١ : ٦٨٧) .

## المبحث السابع : حكم التطيب بالروائح المخلوطة بمواد مسكرة

ظهرت في وقتنا الحاضر أنواع شتى من العطور ، وأصبح الكيميائي منها متوفراً بأجناس من الروائح المختلفة ، وكثير إقبال الناس عليها . وفي المقابل قل شراء العطور المصنوعة من مواد طبيعية كالمسك ، والعنبر ، وغيرها . ومما لا شك فيه أن الروائح المصنوعة من المواد الكيميائية (كالكولونيات ، والبرفانات ) ، وغيرها من أنواع العطور التي تحتوي على نسبة عالية وكبيرة من الكحول .

جاء في كتاب الخمر وسائر المسكرات : ( إن الكولونيا وأغلب العطور الأجنبية تحتوي على نسبة عالية من المواد الكحولية مخلوطة مع بقية مركباتها )<sup>(١)</sup> .

فما هي الكحول ؟ وما حكم العطور التي تحتوي على نسبة منها ؟

تعريف الكحول :

**الكُحول** : بالضم : لفظ معرب. أصله الغول<sup>(٢)</sup>، ينتج عن تخمر المواد السكرية والنشوية، وهو خلاصة الخمر<sup>(٣)</sup> . كما تطلق على جملة من المركبات الكيميائية لها خصائص متشابهة ومكونة من ذرات الهيدروجين والكربون ( الفحم ) ، وآخرها مجموعة هيدروكسيلية أي ذرتي أو كسيجين ، وهيدروجين ، وهذه المركبات تدعى ( الغولات ) أو (الأغوال ) جمع غول<sup>(٤)</sup> .

(١) - الخمر وسائر المسكرات والمخدرات ، لأحمد آل بوطامي (ص : ١٥٤) .

(٢) - الغَوْلُ في اللغة : أي ما اغتال الإنسان وأهلكه . يقال غَالَهُ وَاعْتَالَهُ : إذا قتله على غرة . انظر : المصباح المنير ، مادة (غاله) .

(٣) - معجم لغة الفقهاء (ص : ٣٧٨) .

(٤) - الخمر بين الطب والفقہ ، د / محمد الباز (ص : ٣٠) .



## أنواع الكحول :-

المواد الكحولية كثيرة وأنواعها متعددة ومن أهم أنواعها ما يأتي :-

١- الكحول الإيثيلي : هو عبارة عن سائل طيار ذو رائحة خفيفة ليس له لون ، وله طعم لاذع ينتج من تخمير العصارات السكرية الطبيعية ، وتقطيرها . وهو المسؤول عن إحداث السكر في الأشربة الكحولية .

٢- الكحول الميثيلي : هو عبارة عن سائل سام قابل للاحتراق والاختلاط مع الماء ، ينتج من التقطير الجاف لبعض أنواع الخشب ؛ ولهذا يسمى (روح الخشب)<sup>(١)</sup> .

## أهم المجالات التي تدخل الكحول في صناعتها :-

١- تدخل الكحول في مجال صناعة العطور ، والكولونيات حيث تستخدم كمذيب للمواد العطرية الطيارة . وقد يحتوي العطر أحياناً على مزيج من الكحول الإيثيلي ، والكحول الميثيلي<sup>(٢)</sup> .

٢- تستعمل الكحول بكثرة في مجال صناعة الدواء إما كمادة حافظة ؛ لما لها من خاصية قتل الجراثيم والميكروبات كما في المضادات الحيوية ، أو كمادة مطهرة للجلد ، أو للحقن قبل استعمالها ، وتستعمل كذلك كمذيب لبعض المواد القلوية والدهنية التي تكسب الشيء المصنوع طعماً ورائحةً مستساغةً حتى يتقبلها المريض ، بالإضافة إلى أنها تستعمل بكثرة في المستحضرات الخاصة بالأطفال كمهدئات السعال ، أو كعامل مساعد على النوم ، وتكون بنسب عالية .

٣- يدخل الكحول - أيضاً - في مجال التغذية وذلك بإضافته إلى بعض الأطعمة لإكسابها نكهةً ، ومذاقاً مستساغاً كما في بعض أنواع الشيكولاته ، وكذلك

(١) - استخدام الكحول في الغذاء والتعقيم ، د/عبد الفتاح إدريس (ص : ١٠٨) ؛ وانظر : الخمر بين الطب والفقه (ص : ٣٠) .

(٢) - انظر : الخمر وسائر المسكرات (ص : ١٥٤) ؛ الخمر بين الطب والفقه (ص : ٣١ ، ٣٨) .

تضاف الكحول إلى المشروبات الغازية لكي تذيب الزيوت الطيارة التي تدخل كمكسبات للطعم والرائحة <sup>(١)</sup>.

والمراد بالروائح المخلوطة بمواد مسكرة : هي تلك العطور التي يدخل في صنعها مادة الكحول على اختلاف مسمياتها ؛ لأن مادة الكحول كما أسلفنا مادة مسكرة محرمة قياساً على الخمر ؛ لاشتراكهما في علة التحريم وهي الإسكار فقد قال - صلى الله عليه وسلم - : "كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ" <sup>(٢)</sup>.

وعليه تكون الكحول هي عين الخمر ومادته ، ولمعرفة حكم التطيب بالروائح المخلوطة بمواد مسكرة يلزم معرفة حكم عين الخمر هل هي نجسة أم طاهرة ؟ وبالتالي الحكم على جواز التطيب بها أو لا ؟ .

اختلف الفقهاء - رحمهم الله - في نجاسة عين الخمر <sup>(٣)</sup>.

(١) - انظر : استخدام الكحول في الغذاء و التعقيم (ص : ١٠٩ - ١١٢) ؛ الخمر بين الطب والفقهاء (ص : ٣١ ، ٣٨) .

(٢) - أخرجه مسلم في صحيحه (٣ : ١٥٨٨) - كتاب الأشربة - باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام .

(٣) - الخمر في اللغة : اسم لكل مسكر خامر العقل وغطاه ، يقال : خَمَرْتُ الشيءَ تخميراً : أي غطيته وسترته . تجمع على : خمور . انظر : المصباح المنير ، مادة ( الخمار ) .

الخمر في الاصطلاح : اتفق الفقهاء على أن الخمر يطلق على المعتصر من العنب . واختلفوا في تعدية اسم الخمر إلى غير العنب من الأنبذة على مذهبين :

المذهب الأول : وإليه ذهب الحنفية وهو قصر اسم الخمر على المعتصر من العنب النبيء الذي غلا واشتد ، أما سائر الأنبذة - كنبذ التمر وغيرها - فإنها لا تسمى خمرًا ؛ وبالتالي يجوز شرب القدر الغير مسكر منها .  
المذهب الثاني : وإليه ذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة حيث قالوا : بتعدية اسم الخمر وحكمها على سائر الأنبذة التي يُسكر قليلها وكثيرها ، وعدم قصر اسم الخمر على ما اعتصر من العنب .  
وبين المذهبين أدلة ومناقشات ، لكن الأحاديث الصحيحة ترجح ما ذهب إليه الجمهور . انظر : الكافي في فقه أهل المدينة ( ١ : ٣٨١ ) ؛ المذهب ( ٢٠ : ١١٢ ) ؛ مغني المحتاج ( ٤ : ٢٣١ - ٢٣٢ ) ؛ الإقناع ، للحجاوي ( ٦ : ١٤٩ ) ؛ شرح العناية ( ١٠ : ٩٠ ) ؛ تبين الحقائق ( ٦ : ٤٤ - ٤٨ ) ؛ نتائج الأفكار ، لقاضي زاده ( ١٠ : ٢٣٢ ) .

وسبب اختلافهم : يرجع إلى فهم التحريم الذي نصت عليه الآية الكريمة فقد قال الله - تعالى - في كتابه العزيز : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ <sup>(١)</sup> وَالْأَنْصَابُ <sup>(٢)</sup> وَالْأَزْلَامُ <sup>(٣)</sup> رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ . إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

فمن فهم أن التحريم وإطلاق الرجس عليها والأمر باجتنابها يقتضي التنجيس قال بنجاستها ، ومن فهم أن التحريم إنما هو لشربها قال بأنها طاهرة <sup>(٥)</sup> .  
وفيما يلي بيان لمذاهب الفقهاء فيها ، وأدلتهم ، ومناقشتها ، والترجيح .

- (١) - الميسر: هو القمار بالقداح وكل شيء فيه قمار فهو من الميسر حتى لعب الصبيان بالجوز. والقمار بكسر القاف : مصدر قامر ؛ وهو: كل لعب يشترط فيه أن يأخذ الغالب من المغلوب شيئاً . انظر : النهاية ، مادة ( يسر ) ؛ لسان العرب ، مادة ( يسر ) ؛ معجم لغة الفقهاء ( ص : ٣٦٩ ) .
- (٢) - الأنصابُ : جمع نُصب ، بضم الصاد وسكونها : حجر كان ينصبه أهل الجاهلية ويتخذونه صنماً فيعبدونه . وقيل : هو حجر كانوا يعبدونه، ويذبحون عليه فيحمر بالدم ، والنُّصبُ والنُّصبُ : كل ما عبد من دون الله - تعالى . انظر : النهاية ، مادة ( نصب ) ؛ لسان العرب ، مادة ( نصب ) .
- (٣) - الأزلام: السهام التي كان أهل الجاهلية يستقسمون بها، ويكتبون فيها الأمر والنهي، وتوضع في قداح ، فإذا أراد الرجل سفراً أو زواجاً أو أمراً مهماً أدخل يده في أحد الأقداح وأخرج زلماً ، فإن خرج الأمر مضى لشأنه، وإن خرج النهي كف عنه ولم يفعله . انظر : النهاية، مادة ( زلم ) ؛ لسان العرب ، مادة ( زلم ) .

(٤) - الآيتان ( ٩٠ ) و ( ٩١ ) من سورة المائدة.

(٥) - انظر : الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ( ٦ : ٢٨٧ - ٢٨٨ ) .

## المذاهب

### المذهب الأول:

الخمير نجسة العين . وإليه ذهب الحنفية<sup>(١)</sup>، والمالكية<sup>(٢)</sup>، والشافعية<sup>(٣)</sup>، والحنابلة<sup>(٤)</sup>، وابن حزم الظاهري<sup>(٥)</sup>، ولقد حكى ابن عبد البر، والغزالي، وابن مفلح، الإجماع على نجاستها<sup>(٦)</sup>.

### المذهب الثاني :

الخمير طاهرة العين . وإليه ذهب ربيعة الرأي - شيخ الإمام مالك ، والليث بن سعد<sup>(٧)</sup> ، والحسن ، والمزني<sup>(٨)</sup> من أصحاب الشافعي - رحمهم الله - ونقل ذلك عن داود الظاهري ومتأخري المالكية من القرويين والبغداديين<sup>(٩)</sup> ، وقد رجَّح القول به

(١) - شرح فتح القدير ( ١٠ : ٩٥ ) ؛ تبين الحقائق ( ٦ : ٤٤ ) ؛ رد المختار ( ١٠ : ٢٨ ) ؛ بدائع الصنائع ( ١ : ٦٦ ) .

(٢) - حاشية العدوي ؛ ( ١ : ٥٥٠ ) ؛ التاج والإكليل ( ١ : ٩٧ ) .

(٣) - مغني المحتاج ( ١ : ١١٠ ) ؛ المجموع ( ٢ : ٥٦٣ ) ؛ روضة الطالبين ( ١ : ١٣٧ ) ؛ المذهب ( ٢ : ٥٦٣ ) .

(٤) - المغني ( ١٢ : ١ - ٥ ) ؛ المبدع ( ١ : ٢٤١ ) ؛ الكافي في فقه أحمد ( ١ : ٨٨ ) .

(٥) - المحلى ( ١ : ١٩١ ) .

(٦) - مغني المحتاج ( ١ : ١١٠ ) ؛ حاشية عميرة ، لعميرة ( ١ : ٦٩ ) ؛ المبدع ( ١ : ٢٤١ ) .

(٧) - الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي ، أبو الحارث . الإمام المصري ، ولد سنة ( ٩٤ هـ ) . استقل بالفتوى في زمانه ، وكان ثقة ، أثبت عليه خلق كثير ، من ذلك ما ذكر عن الشافعي أنه قال : ( الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به ) . توفي بمصر سنة ( ١٧٥ هـ ) .

انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ( ٣ : ٤٨١ ) ؛ سير أعلام النبلاء ( ٨ : ١٣٦ - ١٦٣ ) .

(٨) - إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمر إسحاق المزني ، أبو إبراهيم . ولد سنة ( ١٧٥ هـ ) . كان زاهداً عالماً مجتهداً مناظراً محتاجاً على المعاني الدقيقة . قال عنه الشافعي : ( المزني ناصر مذهبي ) . صنف كتباً كثيرة منها : الجامع الكبير ، والصغير ، المنتور ، الترغيب في العلم ، وغيرها . توفي سنة ( ٢٦٤ هـ ) . انظر ترجمته في : طبقات الفقهاء ( ص : ١٠٩ ) ؛ طبقات الشافعية ( ٢ : ٥٨ - ٥٩ ) ؛ شذرات الذهب ( ٢ : ١٤٨ ) .

(٩) - مغني المحتاج ( ١ : ١١٠ ) ؛ الجامع لأحكام القرآن ( ٦ : ٢٨٧ ) ؛ المجموع ( ٢ : ٥٦٣ ) ؛ أحكام القرآن ( ٢ : ٦٥٦ - ٦٥٧ ) .

الشوكاني<sup>(١)</sup> ، والأمير<sup>(٢)</sup> الصنعاني<sup>(٣)</sup> - رحمهما الله ، وأحمد شاكر<sup>(٤)</sup> - رحمه الله - عند تحقيقه للمحلى<sup>(٥)</sup>.

## الأدلة

### أدلة المذهب الأول :

استدل القائلون بنجاسة عين الخمر بالقرآن الكريم ، والسنة النبوية ، والإجماع ، والمعقول ، والقياس .

أ - من القرآن الكريم :

(١) - قال الله - تعالى - : ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> .  
وجه الدلالة :

وصف الله - سبحانه وتعالى - الخمر بالرجس ، والرجس معناه : النجس<sup>(٧)</sup>.

(١) - السيل الجرار ، للشوكاني ( ١ : ٣٥ - ٣٧ ) .

(٢) - محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الكحلاني ثم الصنعاني ، أبو إبراهيم عز الدين المعروف بالأمير . ولد بمدينة كحلان سنة ( ١٠٦٩ هـ ) . أصيب بمحن كثيرة من الجهلاء والعوام ، صنف كتاباً كثيرة منها : توضيح الأفكار ، سبل السلام ، شرح الجامع الصغير وغيرها . توفي بصنعاء سنة ( ١١٨٢ هـ ) . انظر ترجمته في : البدر الطالع ( ٢ : ١٣٣ - ١٣٩ ) ؛ الأعلام ( ٦ : ٣٨ ) .

(٣) - انظر : سبل السلام ( ١ : ٣٦ ) .

(٤) - أحمد محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر ، من آل أبي علياء . ولد بالقاهرة سنة ( ١٣٠٩ هـ ) . كان عالماً بالحديث ، والتفسير . التحق بالأزهر . لم يخلف مثله في علم الحديث بمصر . من أهم أعماله : شرح مسند الإمام أحمد بن حنبل ، عمدة التفسير في اختصار تفسير ابن كثير . ومن كتبه : نظام الطلاق في الإسلام . وله تحقیقات حلی بها هوامش رسالة الإمام الشافعي ، تفسير الجلالين ، وغيرها . مات بالقاهرة سنة ( ١٣٧٧ هـ ) .

انظر ترجمته في : الأعلام ( ١ : ٢٥٣ ) ؛ مجلة المخطوطات ( ٢ : ٣٥٦ - ٣٥٨ ) .

(٥) - المحلى ( ١ : ١٩١ ) .

(٦) - الآية ( ٩٠ ) من سورة المائدة .

(٧) - انظر : تفسير القرطبي ( ٦ : ٢٨٩ ) ، بدائع الصنائع ( ١ : ٦٦ ) ؛ مغني المحتاج ( ١ : ١١ ) .

قال النووي - رحمه الله - : ( واحتج أصحابنا بالآية الكريمة ، قالوا ولا يضر قرن الميسر والأنصاب والأزلام بها مع أن هذه الأشياء طاهرة ؛ لأن هذه الثلاثة خرجت بالإجماع <sup>(١)</sup> فبقيت الخمر على مقتضى الكلام ) <sup>(٢)</sup> .

( ٢ ) - استدلو بمفهوم المخالفة في قول الله - تعالى - في وصف شراب أهل الجنة : ﴿ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

قال الشريبي - رحمه الله - : ( واستدل بعضهم على نجاستها بأنها لو كانت طاهرة لفات الامتنان بكون شراب الآخرة طهوراً . وقد قال - تعالى - : ﴿ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴾ أي طاهراً ؛ وعبر بـ ( طَهُورًا ) للمبالغة في طهارته بخلاف خمر الدنيا ) <sup>(٤)</sup> .

ويقول الشيخ محمد الأمين مختار الشنقيطي <sup>(٥)</sup> - رحمه الله - : ( وصفه شراب أهل الجنة بأنه طهور يفهم منه ، أن خمر الدنيا ليست كذلك ، ومما يؤيد هذا أن محل الأوصاف التي مدح بها - تعالى - خمر الآخرة منتفية عن خمر الدنيا كقول الله - تعالى - : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وقول الله - تعالى - : ﴿ لَا يُصَدَّغُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزَفُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> . بخلاف خمر

(١) - خالف ابن حزم - رحمه الله - هذا الإجماع وقال : بنجاسة الميسر والأنصاب والأزلام . انظر : المحلى ( ١ : ١٩١ ) .

(٢) - المجموع ( ١ : ٥٦٣ - ٥٦٤ ) .

(٣) - الآية ( ٢١ ) من سورة الإنسان .

(٤) - مغني المحتاج ( ١ : ١١٠ ) .

(٥) - محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي . ولد سنة ( ١٣٢٥ هـ ) . مفسر ومدرس من علماء شنقيط . درس بالمدينة المنورة والرياض ، وأخيراً بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة . من كتبه : أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن ، منع جواز المجاز ، آداب البحث والمناظرة . توفي بالمدينة سنة ( ١٣٩٣ هـ ) . انظر ترجمته في : الأعلام ( ٦ : ٤٥ ) ؛ علماء نجد : ( ٦ : ٣٧١ - ٣٧٨ ) .

(٦) - الآية ( ٤٧ ) من سورة الصافات .

(٧) - الآية ( ١٩ ) من سورة الواقعة .

الدنيا ففيها غول يغتال العقول ، وأهلها يصدعون : أي يصيبهم الصداغ الذي هو وجع الرأس بسببها<sup>(١)</sup> .

(ب) - من السنة النبوية:

حديث أبي ثعلبة الخشني<sup>(٢)</sup> - رضي الله عنه - أنه سأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: **إِنَّا نَجَاوِرُ أَهْلَ الْكِتَابِ وَهُمْ يَطْبُخُونَ فِي قُدُورِهِمُ الْخَنَزِيرَ وَيَشْرَبُونَ فِي آنِيَتِهِمُ الْخَمْرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَكُلُوا فِيهَا وَاشْرَبُوا ، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَارْحَضُوهَا"<sup>(٣)</sup> بِالْمَاءِ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا "<sup>(٤)</sup> .**

وجه الدلالة :

أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بغسل آنية أهل الكتاب التي فيها الخمر يدل على نجاسة الخمر إذ لو كانت الخمر طاهرة لما أمر بغسلها .

(ج) - من الإجماع :

استدل الغزالي - رحمه الله - لنجاستها بالإجماع ، وحمل على إجماع الصحابة . قال الشربيني - رحمه الله - : ( استدل على نجاستها الشيخ أبو حامد بالإجماع ، وقد حمل على إجماع الصحابة )<sup>(٥)</sup> .

(١) - أضواء البيان ، للشنقيطي ( ٢ : ١٢٨ ) .

(٢) - أبو ثعلبة الخشني ، اختلف في اسمه . واسم أبيه اختلافاً كثيراً فقليل اسمه : جرهم ، وقيل جرثوم ، وقيل زيد ، وقيل غير هذا . وكان ممن بايع تحت الشجرة ، وضرب له بسهمه في خير . مات بالمدينة وهو يصلي في جوف الليل ساجداً . سنة ( ٧٥ هـ ) .

انظر ترجمته في : الإصابة ( ٤ : ٢٩ - ٣٠ ) ؛ طبقات ابن سعد ( ٧ : ٤١٦ ) .

(٣) - **فارْحَضُوهَا** : أي اغسلوها ، والرحضُ : الغسل ، يقال : رَحَضْتُ الثوبَ رَحَضًا : أي غسلته فهو رَحِيضٌ . انظر : النهاية ، مادة ( رحض ) ؛ المصباح المنير ، مادة ( رحض ) .

(٤) - أخرجه أبو داود في سننه ( ٣ : ٣٦٣ ) - كتاب الأطعمة - باب الأكل في آنية أهل الكتاب ؛ وأخرجه الترمذي في سننه ( ٤ : ٢٥٥ ) - كتاب الأطعمة - باب ما جاء في الأكل في آنية الكفار ،

وقال : هذا حديث حسن صحيح .

(٥) - مغني المحتاج ( ١ : ١١٠ ) .

وقال عميرة<sup>(١)</sup> - رحمه الله - : ( قد استدل على نجاستها بالإجماع وحكاها أبو حامد وابن عبد البر . قال الأسنوي<sup>(٢)</sup> : وكأنَّهما أرادا إجماع الطبقة المتأخرة من المجتهدين ، وإلا فقد خالف في ذلك ربيعة شيخ مالك ، والمزني )<sup>(٣)</sup> .

(د) - من المعقول :

(١) - إن من تمام تحريمها وكمال الردع عنها الحكم بنجاستها حتى يتقذرها العبد فيكف عنها قرباناً بالنجاسة ، وشراباً بالتحريم ، فالحكم بنجاستها يوجب التحريم ، والحرمة هي دليل النجاسة<sup>(٤)</sup> .

(٢) - نجاسة الخمر معللة بالإسكار ، يقول القرافي - رحمه الله - : ( ونجاسة الخمر معللة بالإسكار ، وبطلب الإبعاد ، والقول بنجاستها يفضي إلى إبعادها ، وما أفضى إلى المطلوب فهو مطلوب فيكون التنجيس مطلوباً )<sup>(٥)</sup> .

(هـ) - من القياس :

١ - أنها محرمة العين ، فتكون نجسة قياساً على نجاسة عين الخنزير<sup>(٦)</sup> .

(١) - أحمد البرلسي المصري ، الشافعي ، شهاب الدين الملقب بعميرة . فقيه انتهت إليه الرياسة في تحقيق المذهب الشافعي . له حاشية على شرح منهاج الطالبين للمحلى . توفي سنة ( ٩٥٧ هـ ) .

انظر ترجمته في : الأعلام ( ١ : ١٠٣ ) ؛ الفتح المبين ( ٣ : ٧٦ ) .

(٢) - عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأسنوي الشافعي ، أبو محمد جمل الدين . ولد سنة ( ٧٠٤ هـ ) . فقيه أصولي . انتهت إليه رياسة الشافعية . من كتبه : المبهات على الروضة ، الهداية إلى أوهام الكناية ، الأشباه والنظائر ، الكوكب الدرّي ، نهاية السؤل شرح منهاج الأصول . توفي سنة ( ٧٧٢ هـ ) .

انظر ترجمته في : الأعلام ( ٣ : ٣٤٤ ) ؛ البدر الطالع ( ١ : ٣٥٢ - ٣٥٣ ) ؛ طبقات الفقهاء ( ص : ٢٧٥ ) .

(٣) - حاشية عميرة على المنهاج ، ( ١ : ٦٩ ) .

(٤) - أحكام القرآن ( ٢ : ٦٥٧ ) .

(٥) - الذخيرة ( ١ : ١٦٤ ) ؛ وانظر : المهذب ( ١ : ٥٧٤ ) ؛ المبدع ( ١ : ٢٤٢ ) .

(٦) - المغني ( ١٢ : ٥١٤ ) .



- ٢- أنها محرمة العين فكانت نجسة كالبول <sup>(١)</sup> .
- ٣- أنه يحرم تناولها من غير ضرر فكانت نجسة كالدم <sup>(٢)</sup> .
- ٤- أنها يحكم بنجاستها تغليظاً وزجراً عنها قياساً على الكلب وما ولغ فيه <sup>(٣)</sup> .

### أدلة المذهب الثاني:

استدل القائلون بطهارة الخمر بالسنة النبوية ، والمعقول ، والقياس .

#### أ - من السنة النبوية :

(١) - حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يخطب بالمدينة ، قال : " أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - يَعْزِضُ <sup>(٤)</sup> بِالْخَمْرِ ، وَلَعَلَّ اللَّهَ سَيَنْزِلُ فِيهَا أَمْرًا فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلْيَعْزِضْهُ وَلْيَنْتَفِعْ بِهِ قَالَ : فَمَا لَبِثْنَا إِلَّا يَسِيراً حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - حَرَّمَ الْخَمْرَ فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا يَشْرَبْ وَلَا يَبِيعْ ، قَالَ : فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ بِمَا كَانَ عِنْدَهُمْ مِنْهَا طَرِيقَ الْمَدِينَةِ فَسَفَكُوهَا " <sup>(٥)</sup> .

(٢) - روي عن أنس - رضي الله عنه - قال : كُنْتُ سَاقِي الْقَوْمِ يَوْمَ حُرِّمَتِ الْخَمْرُ فَيَئْتِ أَبِي طَلْحَةَ <sup>(٦)</sup> وَمَا شَرَابُهُمْ

(١) - الدر المختار ( ١ : ٢٨ ) ؛ مجموع فتاوى ابن تيمية ( ٣٤ : ١٢٩ ) .

(٢) - المهذب ( ٢ : ٥٦٣ ) ؛ المبدع ( ١ : ٢٤٢ ) ؛ الكافي في فقه أحمد ( ١ : ٨٨ ) .

(٣) - المجموع ( ٢ : ٥٦٤ ) .

(٤) - يَعْرِضُ : أي يظهر ويبرز حكمه . يقال : عَرَضْتُ الشَّيْءَ عَرَضًا : أي أظهرته وأبرزته فظهر هو وبرز . انظر : المصباح المنير ، مادة ( عرض ) .

(٥) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ٣ : ١٢٠٥ ) - كتاب المساجد - باب تحريم بيع الخمر .

وَالسَّفْكُ : الإراقة ، يقال سَفَكَتُ الدَّمَ ، والدمع سَفَكًا أَرَقْتَهُ . انظر : المصباح المنير ، مادة ( سفكت ) .

(٦) - زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الأنصاري النجاري ، أبو طلحة . مشهور بكنيته . من كبار الصحابة ، شهد بدرًا وما بعدها . أحد النقباء . غزا البحر ، ومات فيه سنة ( ٣٤ هـ ) .

انظر ترجمته في : أسد الغابة ( ٥ : ١٨١ - ١٨٢ ) ؛ طبقات ابن سعد ( ٣ : ٥٠٤ - ٥٠٧ ) .

إِلَّا الْفَضِيخُ<sup>(١)</sup> - الْبُسْرُ<sup>(٢)</sup> ، وَالتَّمْرُ - فَإِذَا مُنَادٍ يُنَادِي ، فَقَالَ اخْرُجْ فَأَنْظُرْ ، فَخَرَجْتُ فَإِذَا مُنَادٍ يُنَادِي : أَلَا إِنَّ الْخَمْرَ حُرِّمَتْ . قَالَ : فَجَرَّتْ فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ ، فَقَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ : أَخْرُجْ فَأَهْرِقْهَا فَهَرَقْتُهَا<sup>(٣)</sup> .  
وجه الدلالة منه :

أنه لو كانت الخمر نجسة لما فعل ذلك الصحابة - رضوان الله عليهم - ولما أقرهم الرسول - عليه الصلاة والسلام - على ذلك ، بل ولنهاهم عن الإراقة ، كما نهى عن التخلي في الطريق . كذلك فإنه لم يؤثر عنه - عليه الصلاة والسلام - أنه أمرهم بغسل ما تصيبه الخمر من نعالهم ولا بد أن تصيبها لما علم من إراقة الصحابة لها في الطرقات ، فدل كل هذا على طهارتها<sup>(٤)</sup> .

(ب) - من المعقول :

أن الأصل في الأعيان الطهارة حتى يثبت الدليل على خلافها<sup>(٥)</sup> .

(١) - الْفَضِيخُ : عصير العنب . وهو - أيضاً - شراب يتخذ من التمر المشقق وحده من غير أن تمسه النار يصب عليه الماء ، ويترك حتى يتخلل ، وهو المراد في الحديث . وَالْفَضْخُ : كسر كل شيء أجوف . انظر : النهاية ، مادة ( فضخ ) ؛ لسان العرب ، مادة ( فضخ ) ؛ مختار الصحاح ، مادة ( فضخ ) .

(٢) - الْبُسْرُ : التمر قبل أن يرطب . وهو ما لوّن ولم ينضج ، وإذا نضج فقد أرطب . وَالْبَسْرُ بفتح الباء : خلط البسر بالرطب أو التمر وانتبأهما جميعاً . انظر : لسان العرب ، مادة ( بسر ) ؛ مختار الصحاح ، مادة ( بسر ) ؛ النهاية ، مادة ( بسر ) .

(٣) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ٣ : ١٥٧٠ ) - كتاب الأشربة - باب تحريم الخمر وبيان أنها تكون من عصير العنب ، ومن التمر ، والبسر ، والزبيب وغيرها مما سكر .

(٤) - انظر : الجامع لأحكام القرآن ( ٦ : ٢٨٨ - ٢٨٩ ) .

(٥) - انظر : سبل السلام ( ١ : ٩٦ ) .

(ج) - من القياس :

١- أنه لا تلازم بين حرمة التعاطي والنجاسة ، فإن من المحرّم ما هو طاهر إجماعاً كسم النبات والأفيون<sup>(١)</sup> ، والحشيشة<sup>(٢)</sup> ، فتكون طهارة الخمر مثلها في التحريم ، والطهارة<sup>(٣)</sup> .

٢- أنَّها محرمة ، وهي طاهرة قياساً على الحرير ؛ فإنه محرم مع أنه طاهر<sup>(٤)</sup> .

## المناقشة :

**أولاً : مناقشة أدلة المذهب الأول :**

اعترض على استدلال القائلين بنجاسة الخمر جملة وتفصيلاً ، فقد ذكر كل من الشوكاني والصنعاني - رحمهما الله - أن الأدلة التي استدل بها القائلون بنجاسة الخمر ليس فيها دليل يصلح أن يَتَمَسَّكَ به ، وبالتالي فهي غير ناهضة <sup>(٥)</sup> .

قال الشوكاني - رحمه الله -: (ليس في نجاسة المسكر دليل يصلح أن يتمسك به) (٦).

وفيما يلي بيان لتفصيل الاعتراضات التي وجهت على استدالاتهم :-

١- استدلّاهم بالآية الكريمة ﴿...إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ...﴾ اعترض على وجه الاستدلال بها من ثلاثة أوجه :-

(١) - الأفيونُ : لفظ لاتيني معرب. عصارة لبنية كثيفة، تستخرج من نبات الخشخاش، يستعملها

المدمنون. فيها مواد منومة كالـمورفين. انظر: المتجدد في اللغة، مادة (افن)؛ المعجم العربي

الحديث، مادة (الأفيون)؛ حاشية ابن عابدين (١٠ : ٤١) .

(٢) - الحَشِيشَة : والحشيش ما ييس من الكلاء . والحشيشة : ورق القُنب الهندي : نبات سنوي زراعي

يتميز بكونه من المنبهات ،يستخرج مسحوقه من ساق النبتة الذكر . انظر : مختار الصحاح ،

مادة ( حشش ) ؛ المنجد في اللغة ، مادة(حش ) ؛ المعجم العربي الحديث ، مادة (الحشيش).

(٣) - المجموع (٢ : ٥٦٣)؛ المحلي (١ : ١٩١) .

(٤) - أحكام القرآن (٢ : ٦٥٦ - ٦٥٧) .

(٥) - انظر : السيل الجرار ( ١ : ٣٥ ) ؛ سبل السلام ( ١ : ٣٦ ) .

(٦) - السيل الجرار ( ١ : ٣٥ ) .

الوجه الأول : أن المراد بالرجس الوارد في الآية الكريمة : الحرام وليس النجس كما يفيد سياق الآية<sup>(١)</sup> .

الوجه الثاني : أن في هذه الآية ما يمنع من حمل المراد بالرجس : النجس ، وهو اقتران الخمر بالميسر ، والأنصاب ، والأزلام ، فإنها طاهرة بالإجماع<sup>(٢)</sup> .

وقد أجاب القائلون بالنجاسة عن هذا الوجه ، فقالوا : ( ولا يضر اقتران الميسر والأنصاب ، والأزلام بها على أن هذه الأشياء طاهرة ؛ لأن هذه الثلاثة خرجت بالإجماع فبقيت الخمر على مقتضى الكلام )<sup>(٣)</sup> .

ويمكن أن يرد على هذا بأن ابن حزم الظاهري - رحمه الله - قد خالف هذا الإجماع وقال بنجاسة الميسر ، والأنصاب ، والأزلام ، وبالتالي ينتقض هذا الوجه وجوابه .

الوجه الثالث : حمل الرجسية في الآية على القذارة . قال النووي - رحمه الله - : ( ولا يظهر من قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ۖ ۞ ٥٠٠ ﴾ دلالة ظاهرة ؛ لأن الرجس عند أهل اللغة : القذر ، ولا يلزم عند ذلك النجاسة ) .

٢- استدلالهم بمفهوم المخالفة فلا يعتبر حجة ؛ لأنه دليل مختلف في حجية الاستدلال به<sup>(٤)</sup> .

٣- نوقش استدلالهم بحديث أبي ثعلبة الخشني - رضي الله عنه - من وجهين :-  
الوجه الأول : أن المراد بأمره - صلى الله عليه وسلم - لهم بالغسل المقصود منه إزالة أثر ما يحرم أكله وشربه ، لا لكونه نجساً ؛ فإن ذلك حكم آخر غير مقصود للشارع ، وعلى تقدير الاحتمال تنزيلاً (تسليماً) فلا ينهض المحتمل للاحتجاج به على محل النزاع .

(١) - السيل الجرار ( ١ : ٣٥ ) .

(٢) - المرجع السابق .

(٣) - المجموع ( ٢ : ٥٦٤ ) .

(٤) - انظر : الإحكام في أصول الأحكام ( ٣ : ٦٩ - ٩٦ ) ؛ أصول الفقه ( ص : ٣٥٥ - ٣٥٦ ) .

الوجه الثاني : أن لفظ الحديث "إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَكُلُوا فِيهَا وَاشْرَبُوا ، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَارْحَضُوهَا بِالْمَاءِ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا " يدل على أن الكلام في الأكل والشرب والطبخ فيها ؛ تحذيراً لهم من اختلاط مأكولهم ومشروبهم بمأكول أهل الكتاب ، ومشروبهم للقطع بتحريم الخمر والخنزير ، وليس لنجاستها <sup>(١)</sup> . ومما يؤيد هذا : حديث جابر - رضي الله عنه - قال : "كُنَّا نَعْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَصِيبُ مِنْ آنِيَةِ الْمُشْرِكِينَ وَأَسْقِيَتِهِمْ فَسْتَمْتَعُ بِهَا فَلَا يَعْيبُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ " <sup>(٢)</sup> .

٤ - أما استدلالهم بالإجماع فإنه لا ينهض في إثبات الحكم بنجاسة الخمر ، وذلك من ناحيتين :-

الناحية الأولى : أن ممن نقل هذا الإجماع الإمام الغزالي - رحمه الله - وقد نقل عنه أنه قال بطهارة الخمر المحترمة ، وأن باطن حبات العنب المستحيل طاهر ، فهو بهذا يخالف هذا الإجماع ويقول بطهارة بعض أنواعه <sup>(٣)</sup> .

الناحية الثانية : اضطراب نقل الإجماع فمرة ينقل أنه إجماع الصحابة ، ومرة أخرى ينقل أنه إجماع الطبقة المتأخرة من المجتهدين مع أن المزني ، وغيره من هذه الطبقة خالف في نجاستها .

٥ - نوقش استدلالهم بالمعقول بما يأتي :

أ - أنه لا تلازم بين النجاسة والتحريم فقد يكون الشيء حراماً وهو طاهر <sup>(٤)</sup> كما في قول الله - تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

(١) - انظر : السيل الجرار (١ : ٣٦ - ٣٨) .

(٢) - أخرجه أبو داود في سننه (٣ : ٣٦٣) - كتاب الأطعمة - باب الأكل في آنية أهل الكتاب . قال الآبادي : والحديث سكت عنه المنذري . عون المعبود (١٠ : ٢٢٤) .

(٣) - انظر : المجموع (٢ : ٥٦٤) .

(٤) - انظر : السيل الجرار (١ : ٣٨) .

(٥) - الآية (٢٣) من سورة النساء .

(ب) - أن الأمر بالاجتناب لا يلزم منه النجاسة <sup>(١)</sup> فالشرع قد يأمر باجتناب شيء مع كون المأمور باجتنابه طاهراً ، كما في قول الله - عز وجل - : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

فالمراد بالنجاسة الواردة في الآية نجاسة الاعتقاد ، وإلا فقد أباح الله - تبارك وتعالى - طعام أهل الكتاب وأحل ملامستهم في البيع والشراء <sup>(٣)</sup> .

٦- أما استدلالهم بالقياس فهو على النحو التالي :

(أ) - أن القول بنجاسة الخمر قياساً على نجاسة الخنزير والكلب قياس لم يتفق على حكم أصله ؛ فإن الخنزير عند مالك طاهر ما دام حياً ، وكذلك الكلب طاهر ، وإنما يجب غسل الإناء الذي ولغ فيه تعبداً فنجاستهما غير متفق عليها <sup>(٤)</sup> .

(ب) - قياسهم نجاسة الخمر على نجاسة البول لا يستقيم ؛ لأن نجس العين ما كان شديد القذارة كالبول والغائط والخمر ليست قذرة العين ، وإنما قذارتهما من جهة أنها سبب للغضب والعذاب ، فلم يكن الجامع بينهما القذارة الحسية <sup>(٥)</sup> .

(ج) - قياسهم على الدم مردود ؛ فقد رَدَّه الإمام النووي - رحمه الله - فقال : ( لا دلالة فيه لوجهين : أحدهما : أنه منتقض بالمني والمخاط وغيرهما - مما حرم تناوله مع طهارته . والثاني : أن العلة في منع تناولهما مختلفة فلا يصح القياس ؛ لأن المنع من الدم لكونه مستحباً ، والمنع من الخمر لكونها سبباً للعداوة والبغضاء ، وتصعد عن ذكر الله وعن الصلاة ، كما صرحت به الآية الكريمة <sup>(٦)</sup> ) .

(١) - المجموع (٢ : ٥٦٤ ، ٥٦٢) .

(٢) - الآية (٢٨) من سورة التوبة .

(٣) - انظر : المجموع (٢ : ٥٦٢) .

(٤) - الشرح الكبير ، للدردير (١ : ٨٥) ؛ الكافي في فقه أهل المدينة (١ : ١٤٣) ؛ انتصار الفقير

السالك ، للأندلسي (ص : ٢٥٨) ؛ المجموع (٢ : ٦٥٧-٦٥٨) .

(٥) - انظر : تفسير المنار ، لمحمد رشيد رضا (٧ : ٥٠) .

(٦) - المجموع (٢ : ٥٦٤) .

ويمكن أن يناقش قولهم : (من غير ضرر) بأن الثابت والمشاهد قديماً وحديثاً ضرر الخمر على البدن، والعقل، والمال ، ويكفي ضرراً أنّها تذهب العقل الذي أمر الدين الإسلامي بحفظه، وجعله ضرورة من الضرورات الخمس التي رتب الشرع على العدوان عليها عقوبة شرعية ، والشريعة الإسلامية جاءت بتحريم كل ما فيه ضرر، فكيف بما ثبتت فيه كل أنواع الضرر التي منعت الشريعة الإسلامية منها .

### ثانيا : مناقشة أدلة المذهب الثاني:

( أ ) - نوقش استدلال القائلين بطهارة الخمر بالسنة النبوية بما يأتي :-

١- أن الأمر بالإراقة لا يدل على الطهارة ؛ لأنه قد تراق القاذورات النجسة في الطرقات إن لم يكن هناك سبيل إلى الخلاص منها ، وقد ثبت أن الصحابة - رضوان الله عليهم - فعلوا ذلك ؛ لأنه لم يكن لهم سرّوب<sup>(١)</sup> ، ولا آبار، وكُنُف<sup>(٢)</sup> يريقونها فيها ؛ فقد قالت عائشة - رضي الله عنها - : إنّهم كانوا يتقدرون من اتخاذ الكنف في البيوت ، ونقلها إلى خارج المدينة فيه كلفة ومشقة، ويلزم منه تأخير ما وجب على الفور<sup>(٣)</sup> . قال ابن العربي - رحمه الله - : ( ٠٠٠ ) صبها في الطريق ، وقد قال - عليه الصلاة والسلام - : " إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ " <sup>(٤)</sup> . ووجهه أن ذلك كان ضرورة ؛ فإنه لم يكن بد من إراقتها بعد تحريمها ، ونقلها وتلوّث الحاملين لها وتنجيسهم أمر منكر ، وكان تنجيس الطريق بها أقرب إلى الخلاص منها ، وصار ذلك أصلاً في صب

(١) - سُرُوبٌ : سَرَبَ فِي الْأَرْضِ سُرُوباً : ذَهَبَ ، وَسَرَبَ الْمَاءُ سُرُوباً جَرَى . وَالسَّرَبُ بَفَتْحَتَيْنِ : بَيْتٌ فِي الْأَرْضِ لَا مَنْفَذَ لَهُ ، وَهُوَ الْوَكْرُ . انظر : المصباح المنير ، مادة ( سرب ) .

(٢) - كُنُفٌ : جَمْعُ كَنْيْفٍ ، وَالْمَقْصُودُ بِهِ : الْمَرْحَاضُ ، وَقَدْ سُمِيَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَرِ قَاضِيَ الْحَاجَةِ . انظر : المرجع السابق ، مادة ( كنف ) .

(٣) - انظر : الجامع لأحكام القرآن ( ٦ : ٢٨٨ - ٢٨٩ ) . وقول عائشة - رضي الله عنها - ورد في صحيح البخاري ( ٤ : ١٥١٩ ) بلفظ " كُنَّا نَأْذَى بِالْكُنْفِ أَنْ تَتَّخِذَهَا عِنْدَ يُبُوتِنَا " .

(٤) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ٢ : ٦٩٩ ) - كتاب الزكاة - باب بيان اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف . بلفظ " وَثُمِيطٌ ٠٠٠ " .

النجاسات في الطريق عند الضرورة إلى ذلك ، ولا سيما إن كان مطراً ، فإنه يطهرها بعد ذلك <sup>(١)</sup> .

٢- أن طرق المدينة كانت واسعة ، ولم يكن الخمر من الكثرة بحيث تصير نَهراً ، يعم الطريق كلها ، بل إنَّها جرت في مواضع يسيرة يمكن التحرز منها .

٣- الأمر بإراقتها في طرق المدينة فيه فائدة تحصيل شهرة إراقتها في طرق المدينة؛ ليشيع العمل على مقتضى تحريمها من إتلافها ، ومنع الانتفاع بها، وقد تتابع الناس وتوافقوا على ذلك <sup>(٢)</sup> .

٤- أما عدم أمره - عليه الصلاة والسلام - بتطهير النعال مما أصابها من الخمر المراق في طرق المدينة ؛ فلأنه - عليه الصلاة والسلام - قد بين كيفية تطهير النعال من النجاسات فقال : " إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِنَعْلَيْهِ الْأَذَى فَإِنَّ التُّرَابَ لَهُ طَهُورٌ " <sup>(٣)</sup> . وقال في تطهير ذيل المرأة عند ما سئل عنه : " يُطَهَّرُهُ مَا بَعْدَهُ " <sup>(٤)</sup> .

ولا يعقل أن يبين الرسول - صلى الله عليه وسلم - كيفية التطهير في كل حادثة مادام حكمها يتعدى إلى غيرها .

ب ( - نوقش استدلالهم بالقياس بما يأتي :-

١- أن القول بطهارة الحشيشة بالإجماع منتقض ؛ لأن الحشيشة نجسة عند بعض الحنابلة <sup>(٥)</sup> .

٢- أن قياسهم على الحرير قياس مع الفارق ؛ لأن الخمر محرمة على الجميع بخلاف الحرير ؛ فإنه يحرم على الرجال دون النساء إلا لضرورة ، فعن أبي موسى الأشعري -

(١) - عارضة الأحوذى ( ٥ : ٢٩٥ - ٢٩٦ ) .

(٢) - انظر : الجامع لأحكام القرآن ( ٦ : ٢٨٨ - ٢٨٩ ) .

(٣) - أخرجه أبو داود في سننه ( ١ : ١٠٥ ) - كتاب الطهارة - باب في الأذى يصيب النعل . قال

الزيلعي : ( فيه مجهول ) . انظر : نصب الراية ( ١ : ٢٠٨ ) .

(٤) - سبق تخريجه ( ص : ١٦٦ ) .

(٥) - كشف القناع ( ١ : ٢٢٠ ) .



رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " حُرِّمَ لِبَاسُ الْحَرِيرِ  
وَالذَّهَبِ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي وَأُحِلَّ لِإِنَائِهِمْ " <sup>(١)</sup> .

(١) - أخرجه الترمذي في سننه ( ٤ : ٢١٧ ) - كتاب اللباس - باب ما جاء في الحرير والذهب. قال أبو عيسى : حديث أبي موسى حديث حسن صحيح .

### الترجيح

الذي يظهر - لي - أن الراجح طهارة عين الخمر؛ لاعتماد أصحاب هذا الرأي على أصل قوي وهو : أن الأصل في الأعيان الطهارة ما لم يرد نص من الشارع بالنجاسة، ولا نص في نجاسة الخمر . يقول أحمد شاكر في تعليقه على المحلى : ( والحق أنه لا دليل في الشريعة صريحاً يدل على نجاسة الخمر ، والأصل الطهارة )<sup>(١)</sup>.

ثم إن قول الله - تعالى - ﴿ رَجَسَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ﴾ نص في أن المقصود بالرجس هنا : الرجس المعنوي - وليس الحسي كما ذهب إليه الجمهور - وهو ما ينفر منه العقل لسوء عاقبته ، وإذا قلنا بهذا فإن جميع المذكورات في الآية ( الخمر ، الميسر ، الأنصاب ، الأزلام ) تشترك في هذا المعنى وهي أنها سبب للغضب ، والعقاب ، والإثم ، ثم العذاب . وجعل الرجس بمعنى النجاسة، وقصره على الخمر تفريق للمجتمعات في الحكم بدون دليل .

ومما يدل على طهارة عين الخمر حديث الأعرابي الذي جاء برأوية<sup>(٢)</sup> خمر هدية للني - صلى الله عليه وسلم - فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - : أَنَّ رَجُلًا أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَأْوِيَةَ خَمْرٍ . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَهَا ؟ قَالَ : لَا ؛ فَسَارَّ إِنْسَانًا ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِمَ سَارَرْتَهُ ؟ قَالَ : أَمَرْتُهُ بِبَيْعِهَا ، فَقَالَ : إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شَرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا ، قَالَ : فَفَتَحَ الْمَزَادَ<sup>(٣)</sup> حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهَا"<sup>(٤)</sup> .

(١) - المحلى ( ١ : ١٩١ ) .

(٢) - رَأْوِيَّة : الراوية البعير، أو البغل الذي يستقى عليه الماء . والعامة تسمى المزادة وهي الوعاء الذي يوضع فيه الماء راوية ؛ لمكان البعير الذي يحملها . والراوية تسع مزادتين توضعان على جني البعير . انظر : لسان العرب مادة ( روي ) ومادة ( زيد ) .

(٣) - الْمَزَاد : الظرف الذي يحمل فيه الماء وتتكون من جلدتين يوسعان بجلد ثالث . سميت مزادة للزيادة . انظر : لسان العرب ، مادة ( زيد ) .

(٤) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ٣ : ١٢٠٦ ) - كتاب المساقاة - باب تحريم بيع الخمر .

حيث لم يرد فيه أن النبي - عليه الصلاة والسلام - ذم من أصابته الخمر، أو شيء منها في بدنه أو لحقته رائحتها ، ولم يقل له استبدل ثيابك ، أو اغسل بدنك ؛ لأنَّهما أصبحا نجسين ، مع أن حمله الراوية وسكبها مظنة لتطهير شيء منها على ثيابه ، أو بدنه مع وجود رائحتها ، فلم يأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بغسل الثياب أو استبدالها، أو غسل بعض البدن ، وكان في موقف تعليم وبيان ، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، فدل ذلك على طهارة الخمر . وعليه فإن الخمر لو أصابت ثوب إنسان ، أو بدنه فلا يمنع ذلك من الصلاة . ويحمل ما ورد في النصوص الشرعية من تحريم الخمر على أن المراد بالتحريم تحريم شربها وبيعها وشرائها كما قال - عليه الصلاة والسلام - : "لَعَنَ اللَّهُ الْخَمْرَ وَشَارِبَهَا وَسَاقِيَهَا وَبَائِعَهَا وَمُبْتَاعَهَا وَعَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ وَآكَلَ ثَمْنَهَا"<sup>(١)</sup> . ولا يتعدى ذلك إلى الحكم بنجاستها ؛ لأنه لم يرد في الحديث فنقف عند النص ولا نزيد<sup>(٢)</sup> .

(١) - أخرجه أبو داود في سننه ( ٣ : ٣٢٦ ) - كتاب الأشربة - باب العنب يعصر للخمر ؛ وأخرجه

الحاكم في صحيحه ( ٢ : ٣٧ ) - كتاب الأشربة ، وقال : ( هذا حديث صحيح الإسناد ) .

(٢) وقد يطلق على الخمر في العصر الحديث المشروبات الروحية وهي في الحقيقة ما هي إلا مشروبات

شيطانية خبيثة وهذا مما أخبر عنه الصادق المصدوق " يسمونها بغير اسمها "

### مسألة : حكم التطيب بالروائح المخلوطة بمواد مسكرة.

هذه المسألة تنبني على المسألة السابقة - وهي نجاسة الخمر وعدمها . وقد ذكرنا سابقاً أن الكحول تدخل في صناعة العطور ( كالكولونيا والبرفانات ) وغيرها من الروائح العطرية ، وذكرنا - أيضاً - أن الكحول يحرم تعاطيها قياساً على الخمر؛ لأنها مادة مسكرة .

أما استعمال العطور التي تدخل الكحول فيها فقد اختلف في حكمها بين النجاسة والطهارة ؛ وبالتالي يحرم أو يجوز التطيب بها . فمن ذهب إلى أنه يحرم التطيب بها ؛ علل بأن الداخل في صنعها مادة الكحول وهي عين الخمر ، والخمر نجسة ؛ وبالتالي فالكحول نجسة ، ومن ذهب إلى جواز التطيب بهذه العطور ؛ علل بأن الداخل في صنعها الكحول وهي مادة طاهرة بناءً على القول بطهارة الخمر . وفيما يلي بيان أقوال الفقهاء، وأدلتهم ، ومناقشة الأدلة ، والترجيح .

#### الأقوال

##### القول الأول :

نجاسة الروائح المخلوطة بمواد مسكرة، وقد نص عليه مجموعة من العلماء المحدثين مثل الشيخ محمد الأمين مختار الشنقيطي<sup>(١)</sup> - رحمه الله . وقولهم هذا متفرع من القول بنجاسة عين الخمر .

##### القول الثاني :

طهارة الروائح المخلوطة بمواد مسكرة . وقد أفتى به مجموعة من العلماء المحدثين منهم الشيخ الكوثري<sup>(٢)</sup> ،

(١) - أضواء البيان ( ٢ : ١٢٩ )

(٢) - محمد زاهد بن الحسن بن علي الرضا بن نجم الدين الكوثري ، الجركسي . ولد سنة ( ١٢٩٦ هـ ) . علامة فقيه حنفي ، مؤرخ ، محدث ، متكلم ، عارف باللغات . صنف كتباً كثيرة منها : الاشتقاق ، قرة النواظر في آداب المناظر ، المدخل العام لعلوم القرآن . توفي بالقاهرة سنة ( ١٣٧١ هـ ) .

انظر ترجمته في : معجم المؤلفين ( ١٠ : ٤ - ٥ ) ؛ تاريخ علماء دمشق ( ٣ : ٢٣١ - ٢٤٣ ) ؛ الأعلام ( ٦ : ١٢٩ ) . انظر قوله في : فتح باب العناية ، للهروي ( ١ : ٢٥٨ ) .

والشيخ محمد رشيد رضا <sup>(١)</sup> - رحمه الله - وقولهم هذا متفرع من القول بطهارة عين الخمر .

الأدلة :

أولاً : أدلة القائلين بنجاسة الروائح المخلوطة بمواد مسكرة :

استدل القائلون بنجاسة الروائح المخلوطة بمواد مسكرة بالقرآن الكريم، والمعقول.

( أ ) - من القرآن الكريم :

قول الله - عز وجل - : ﴿ ... إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وجه الدلالة :

قال الشيخ محمد الأمين مختار الشنقيطي - رحمه الله - : ( ... إنما المسكر الذي عمت البلوى اليوم بالتطيب به المعروف في اللسان الدارج بالكولونيا نجس لا يجوز الصلاة به ، ويؤيده أن قوله - تعالى - في المسكر : ﴿ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ يقتضي الاجتناب المطلق الذي لا ينتفع معه بشيء من المسكر ، وما معه في الآية بوجه من الوجوه ، كما قاله القرطبي وغيره . قال مقيده - عفا الله عنه - : لا يخفى على منصف أن التضمخ بالطيب المذكور ، والتلذذ بريحه ، واستطابته ، واستحسانه مع أنه مسكر ، والله يصرح في كتابه بأن الخمر رجس فيه ما فيه ، فليس للمسلم أن

(١) - محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة البغدادي الأصل . ولد سنة (١٢٨٢هـ) . أحد رجال الإصلاح الإسلامي . من علماء الحديث والأدب، والتاريخ، والتفسير . صاحب مجلة المنار . من أشهر مؤلفاته : تفسير القرآن، تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده ، الوحي الحمدي وغيرها . توفي بمصر سنة (١٣٥٤هـ) .

انظر ترجمته في : معجم المؤلفين ( ١٠ : ٣١٠-٣١١ ) ؛ الأعلام ( ٦ : ١٢٦ ) .

انظر قوله في : فتاوي محمد رشيد رضا ( ١ : ١٢٨ ) ؛ الأقطار الإفرنجية والكحول - طهارتها ( ٦ : ٢٣٩ ) .

(٢) - الآية ( ٩٠ ) من سورة المائدة .

يتطّيب بما يسمع ربه يقول فيه: إنه ﴿رَجَسٌ﴾ كما هو واضح<sup>(١)</sup> . وقال بعد ذلك : ( ومما يؤيد أن هذه العطور نجسة أنه - صلى الله عليه وسلم - أمر بإراقة الخمر ، فلو كانت فيها منفعة أخرى لبينها كما بين جواز الانتفاع بجلود الميتة ولَمَّا أراقها)<sup>(٢)</sup> .

#### ب - من المعقول :

١- أن مادة الكحول الداخلة في هذه الروائح مادة نجسة. وهي عين الخمر فلا يجوز استعمال هذه الروائح ؛ لأنه إذا استعملها صار مستعملاً للنجس ، ونحن مأمورون بتطهير الجسد والثوب من النجاسة .

٢- أن استعمال هذه الروائح المخلوطة بمواد مسكرة تناول للمسكر ؛ لأنه عُلِمَ من الناحية الطبّية أن الانتعاش الذي يحدث عقب استعمال (الكولونيا) بسبب استنشاق الكحول الذي ينفذ مباشرة من خلال الرئتين إلى الدورة الدموية ، والجهاز العصبي المركزي ليحدث تأثير النشوة .

٣- أن وضع هذه الروائح على الجلد يعتبر تناولاً للمسكر ؛ لأن الكحول يمتص عن طريق الجلد فيحدث تركيزاً في الدم وتناوله بهذه الصورة يعتبر تناولاً لمسكر نجس من غير ضرورة أو حاجة إليه<sup>(٣)</sup> .

(١) - أضواء البيان ( ٢ : ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ) .

(٢) - المرجع السابق .

(٣) - انظر : استخدام الكحول في الغذاء والتعقيم (ص : ١٥٨) .

ثانيا : أدلة القائلين بطهارة الروائح المخلوطة بمواد مسكرة :

استدل القائلون بطهارة الروائح المخلوطة بمواد مسكرة بأن الأصل في الأشياء الطهارة حتى يثبت الدليل على خلاف ذلك <sup>(١)</sup> .

ولقد جاءت توصية الندوة الفقهية الطبية الثامنة للمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ، المنعقدة بدولة الكويت ، في الفترة من ٢٢ - ٢٤/٥/١٩٩٥ م، ما يلي : ( مادة الكحول غير نجسة شرعاً ، بناءً على أن الأصل في الأشياء الطهارة ، سواء كان الكحول صرفاً أو مخففاً بالماء ، ترجيحاً للقول بأن نجاسة الخمر وسائر المسكرات معنوية غير حسية ، لاعتبارها رجساً من عمل الشيطان ... وعليه : فلا حرج شرعاً ... من استعمال الروائح العطرية ، التي يستخدم الكحول فيها مذيئاً للمواد العطرية الطيارة، أو استخدام الكريمات التي يدخل الكحول فيها ، ولا ينطبق ذلك على الخمر ، لحرمة الانتفاع بها ) <sup>(٢)</sup> .

المناقشة والترجيح :

يمكن أن يناقش استدلال القائلين بنجاسة الروائح المخلوطة بمادة الكحول وهي مادة مسكرة بما يأتي :-

١- أن الأمر بالاجتناب في الآية إنما هو لأجل المفسدة الحاصلة من تناول الخمر - بنص الآية والأحاديث الشريفة - وهي الصد عن ذكر الله ، وعن الصلاة ، وإيقاع العداوة والبغضاء .

يقول ابن تيمية - رحمه الله - : ( إن المفسدة التي لأجلها حرم الله - سبحانه وتعالى - الخمر ، هي أنها تصد عن ذكر الله ، وعن الصلاة ، وتوقع العداوة والبغضاء . وهذا أمر تشترك فيه جميع المسكرات ، لا فرق بين مسكر ومسكر ،

(١) - سبل السلام ( ١ : ٣٦ ) .

(٢) - استخدام الكحول في الغذاء والتعقيم (ص: ١٦١-١٦٢) .

والله - سبحانه وتعالى - حرم القليل ؛ لأنه يدعو إلى الكثير ، وهذا موجود في جميع المسكرات (١) .

والصد عن الصلاة وإيقاع العداوة والبغضاء غير متحقق في التعطر بالروائح الطيبة المخلوطة بمواد مسكرة ( كالكولونيا ) ؛ بل إن المشاهد أن هناك مصلحة في استعمال هذه الروائح ألا وهي : الأنس بمجالسة الجليس ، والانبساط إليه ، وعدم تنفيره بوجود الرائحة الكريهة. وتستثنى المرأة من التطيب عند خروجها ؛ لأن فيه مفسدة عظيمة تترتب عليه .

٢- أن الرجس لا يقصد به النجس. حيث إن : (الرَّجْسُ فِي اللُّغَةِ : اسم لكل ما استقدر من عمل . فبالغ الله - تعالى - في ذم هذه الأشياء فسمها رجساً. ويقال: رَجَسَ الرجل رجساً يَرَجَسُ : إذا عمل عملاً قبيحاً . وقيل : إن الرجس الوارد في الآية المراد به الإثم، وقيل: إن الرجس يأتي بمعنى العقاب والغضب<sup>(٢)</sup> كما في قوله - تعالى:- ﴿ وَيَجْعَلُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> . وكل هذا غير متحقق في هذه العطور .

قال الشيخ محمد رشيد رضا - رحمه الله - : ( إن هذه الأعطار طاهرة ، ومعاذ الله أن يجعل دين الفطرة الطيب قذارة ) (٤) .

٣- أما قولهم بأنه يحرم الانتفاع بالخمير ، ولهذا أمر بإراقتها وأنه لو كانت فيها أدنى منفعة لبينها النبي - صلى الله عليه وسلم - كما بين كيفية الانتفاع بجلود الميتة . فيناقش من وجهين :

**الوجه الأول :** أن الأمر بالإراقة كان ليشيع التحريم لكون الخمر قد تمكن من نفوسهم فافتضى ذلك إراقتها ؛ حتى يقلع عن شربه .

(١) - مجموع فتاوى ابن تيمية (ص : ٣٤ ، ١٢١ ، ١٢٢) .

(٢) - انظر: لسان العرب ، مادة (رجس) .

(٣) - الآية (١٠٠) من سورة يونس.

(٤) - فتاوى محمد رشيد رضا (١ : ١٢٨) .



الوجه الثاني : من محاسن الشريعة الإسلامية أن الأحكام تدور مع العلل وجوداً وعدماء ، ومن ذلك الخمر ؛ فإنها عند الفقهاء الأربعة إذا تخللت بغير معالجة طهرت ؛ لأن المفسدة التي كانت فيها واقتضت اجتنابها قد زالت . كذلك فإن العطور - إذا قلنا بأن الداخل في صناعتها مادة نجسة فإن هذه المادة قد تخللت وصارت عطراً فأبي معنى للتضييق على المسلمين من الانتفاع به . وكذلك جلود الميتة - إذا دبغت - تطهر للأمن من ننتها وفسادها . وكذلك فإن انقلاب العين ، ودخول النار من المطهرات في مذهب الحنفية ، وبعض الشافعية <sup>(١)</sup> ، فإذا طبخ الصابون بالزيت النجس يكون طاهراً فكيف لا يكون ذلك في العطر الذي فيه كحول طاهرة <sup>(٢)</sup> . قال ابن الهمام - رحمه الله - : ( إن استحالة العين تستتبع زوال الوصف المرتب عليها ) <sup>(٣)</sup> .

٤- أما كون مادة الكحول الداخلة في صناعة العطورات نجسة، فهذا قول مردود كما يأتي :

أ) - أن هذه المادة ليست قدرة تعافها النفوس فتكون هي الجزء النجس بل هي من المطهرات التي تزيل ما لا يزيله الماء مع الصابون من الأقدار والنجاسات .

ب) - توجد الكحول في غير الخمر من الأشربة والأدوية والأطعمة ، لاسيما المتخمر منها كالعجين وغيره ، فإذا حكمنا بنجاسة كل ذلك نوقع الأمة في أشد الحرج ، والخرج كله منفي بالنص ؛ قال الله - تعالى - : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وبما أنه لا مرجح للقول بنجاسة هذه الروائح دون غيرها فتكون كغيرها طاهرة <sup>(٥)</sup> .

(١) - انظر شرح فتح القدير ( ١ : ٢٠٠ - ٢٠١ ) ؛ مغني المحتاج ( ١ : ٤٢٠ ) .

(٢) - انظر : حكم الأعطار الإفرنجية ( ٤ : ٥٠٢ - ٥٠٣ ) .

(٣) - شرح فتح القدير ( ١ : ٢١٢ ) .

(٤) - الآية ( ٧٨ ) من سورة الحج .

(٥) - انظر : حكم الأعطار الإفرنجية ( ٤ : ٥٠٣ ) .

يقول أحد الأطباء : ( ينتج الكحول عادة بكميات صغيرة في سياق إنتاج العديد من الأطعمة : كالعجين المختمر ، ومنتجات الألبان المختمرة ، ولا تكاد كمية الكحول الناتجة في هذه الحالات تزيد على ٠,٥ ٪ ، كما أن مختلف عصائر الفواكه تحتوي على كمية من الكحول تصل إلى ٠,٥ ٪ ، ولكنها تُعدُّ مشروباتٍ غير مسكرة (خالية من الكحول) ، اللهم إلا عصير العنب الذي قد تصل نسبة الكحول فيه إلى ١ ٪ ، ومع ذلك فإنه يعدُّ شراباً غير مسكرٍ ، ويضاف الكحول عمداً إلى مجموعة من الأطعمة والأشربة ؛ لإكسابها نكهة معينة ، ومذاقاً مميزاً ، يستسيغها المستهلك ، وتضاف بعض المسكرات القوية إلى المواد الغذائية مثل: المثلجات ( الآيس كريم ) ، وأنواع أخرى من الحلوى ، والعصائر وما شابهها ، وحشو أنواع من الشيكولاته ، والفواكه المُسَكَّرَة ، والمشروبات غير الكحولية ، كما تضاف أنواع الكحول القوية والضعيفة إلى اللحوم وأطعمة البحر ، وغيرها من الأطباق في أثناء الطهو أو القلي ، أو في أثناء إعداد أنواع أخرى من الطعام ، ويتبخر الكحول عادة في أثناء المعالجة الحرارية ؛ إلا أنه يخلف نكهة ومذاقاً يستسيغها المستهلك... )<sup>(١)</sup> .

ولا شك في كون هذه من الطيبات التي أباحها الله - سبحانه وتعالى - لعباده . بل إن مادة الكحول تتكون داخل أمعائنا بفعل البكتريا ، وبالتالي فهي غير نجسة ، أما علة تحريم الكحول فهي الإسكار<sup>(٢)</sup> .

( ج ) - إن سلّمنا -جداً- أن الكحول مادة نجسة ؛ لكونها مستخرجة من الخمر ، ومادته ، فإن الكحول المستخدم في (الكولونيا) وغيرها من أنواع العطور لا يستخرج من الخمر أبداً ، وإنما تصنع بطرق كيماوية منها تحويل غاز (الإيثان) إلى الكحول ( الإيثيلي ) أو ( الإيثانول ) كما تسمى علمياً ، وبالتالي فطريقة صنع هذه العطور مخالفة لطريقة صنع الخمر من المواد الكحولية ، والمادة الداخلة في صناعة

(١) - استخدام الكحول في الغذاء و التعقيم (ص: ١١١-١١٢) .

(٢) - الخمر بين الطب والفقه (ص : ٦٤) .

الطور هي مادة طاهرة ، وليست نجسة <sup>(١)</sup>.

( د ) - إن قلنا بنجاسة الكحول أيضا فإن الفقهاء - رحمهم الله - ذكروا أن الخمر يطهر بالاستحالة ، ويمكن القول أن مادة الكحول إذا استحالت في المائع فإنها تطهر. يقول ابن تيمية - رحمه الله - : ( والخمرة إذا استحالت بنفسها وصارت خلأ كانت طاهرة باتفاق العلماء . وهذا على قول من يقول : إن النجاسة إذا استحالت طهرت أقوى . كما هو مذهب أبي حنيفة ، وأهل الظاهر ، وأحد القولين في مذهب مالك ، وأحمد . فإن انقلاب النجاسة ملحاً ورماداً ونحو ذلك هو كانقلابها ماءً ، فلا فرق بين أن تستحيل رماداً أو ملحاً أو تراباً أو هواءً ، ونحو ذلك ، والله - تعالى - قد أباح الطيبات ) <sup>(٢)</sup> .

( هـ ) - أنه يمكن قياس هذه الروائع المخلوطة بمواد مسكرة على دخان النجاسة إذا قلنا بنجاسة هذه الروائع ، وهذه مسألة اختلف فيها الفقهاء - رحمهم الله - فمنهم من ذهب إلى أن دخان النجاسة نجس ، وإليه ذهب الشافعية - في القول الصحيح <sup>(٣)</sup> ، والحنابلة <sup>(٤)</sup> إلا أنه يعفى عن اليسير منها . ومنهم من ذهب إلى أن دخان النجاسة طاهر وإليه ذهب الحنفية <sup>(٥)</sup> - في الصحيح <sup>(٦)</sup> ،

(١) - الخمر بين الطب و الفقه (ص : ٦٤) .

(٢) - مجموع فتاوى ابن تيمية (٢١ : ٢٨٤) .

(٣) - المجموع (٢ : ٥٧٩) ؛ مغني المحتاج (١ : ١١٥) .

(٤) - المغني (١ : ٩٧) ؛ الرّوض المربع (١ : ٧٤) ؛ الكافي في فقه أحمد (١ : ٨٩) .

(٥) - البحر الرائق (١ : ٢٤٣ ، ٢٤٥) ؛ شرح فتح القدير (١ : ١١٢) .

(٦) - الصحيح : أي الصحيح من القولين المفتي بهما ، وهو لفظ من ألفاظ الإفتاء التي يؤخذ بها عند الحنفية ، وبعض الألفاظ أكد من بعض ؛ فلفظ الأصح أكد من لفظ الصحيح ؛ لأن الأصح مقابل للصحيح ، وهو : أي الصحيح مقابل للضعيف . قال البري في حواشي الأشباه : ينبغي أن يقيد ذلك بالغالب ؛ لأننا وجدنا مقابل الأصح الرواية الشاذة كما في شرح المجمع . انظر : مقدمة الدر المختار (١ : ١٧٣ - ١٧٤) ؛ حاشية ابن عابدين (١ : ١٧٤) .

والمالكية<sup>(١)</sup> - في القول المعتمد - وهو قول عند الشافعية<sup>(٢)</sup>.

قال ابن تيمية - رحمه الله - : ( فعلى أصح القولين فالدخان والبخار المستحيل من النجاسة طاهر ؛ لأنه أجزاء هوائية ونارية ومائية ، وليس فيه شيء من وصف الخبث )<sup>(٣)</sup>.

فالفقهاء - رحمهم الله - جعلوا بخار النجاسة طاهراً حتى من قال بنجاسته عفى عن السير دون الكثير ، فكيف ببخار مادة طاهرة . وبهذا كله يظهر أنه ليس في استعمال هذه المادة في العطور استعمال للنجاسة كما قدمنا .

٥- أنه لا يلزم القول بأن النشوة التي يجدها من يتطيب بهذه الروائح العطرية المخلوطة يكون تناولاً للمسكر ، وكذلك دهن الجلد بها وأنها تحدث تركيزاً في الدم وبالتالي يكون تناولاً للمسكر ؛ وذلك لأنه يحدث هذا الأمر عند التطيب بأي نوع من أنواع الطيب الغير مخلوط بمواد مسكرة كالمسك وغيره ، فيحصل الارتياح والنشوة والسرور والانبساط بشم هذه الرائحة الطيبة .

يقول ابن القيم - رحمه الله - موضحاً هديه - صلى الله عليه وسلم - بحفظ الصحة بالطيب والرائحة الطيبة : ( لما كانت الرائحة الطيبة غذاء الروح ، والروح مطية القوى ، والقوى تزدد بالطيب ، وهو ينفع الدماغ ، والقلب ، وسائر الأعضاء الباطنة ، ويُفرح القلبَ وَيُسَرُّ النفسَ ، ويسيطر الروح ، وهو أصدق شيء للروح ، وأشد ملائمة لها ، وبينه وبين الروح الطيبة نسبة قريبة ، وكان أحد المحبوبين من الدنيا إلى أطيب الطيبين - صلوات الله عليه وسلامه )<sup>(٤)</sup>.

ويقول محمد رشيد رضا - رحمه الله - : ( إن الطيب ضد القدر . والنجاسة هي القذارة الشديدة ، ومن البلاء أن نغلو في الدين ونتعمق بالتفلسف فيه حتى نعطي

(١) - حاشية الدسوقي ( ١ : ٩٧ ، ٩٨ ) ؛ الشرح الكبير ، للدردير ( ١ : ٣٨ ) .

(٢) - المجموع ( ٢ : ٥٧٩ ) ؛ إغاثة الطالبين ، للدماطي ( ١ : ٨٨ ) .

(٣) - مجموع فتاوى ابن تيمية ( ٣٤ : ١٢١ ، ١٢٢ ) .

(٤) - زاد المعاد ( ٤ : ٢٥٦ ) .

الضد حكم ضده بل نجعله منه فهذه الأعطار والطيوب الأفرنجية ليست خمراً ولا قذراً ولا نعرف أيضاً عن أئمة الدين قولاً بتحريم شيء لعل فلسفية وتحليلات كيماوية<sup>(١)</sup>.

وعليه : فإن شم الرائحة الطيبة المخلوطة بمواد مسكرة لا يؤدي إلى حدوث السكر أو اختلال العقل بهذا الشم . فالرائحة ما هي إلا عرض يدرك بحاسة الشم ناتجة من تبخر هذا السائل العطري .

والراجع الذي يظهر - لي - هو أن هذه العطور طاهرة يجوز استعمالها والتطيب بها ؛ لأن الأصل في الأشياء الطهارة حتى يثبت الدليل على خلافه ، ولم يثبت دليل على نجاسة الكحول التي تدخل في صناعة العطور إن قلنا بأنه هو نفسه الكحول المسؤول عن إحداث السكر ، فالخمر طاهرة العين وكذلك هذه الكحول طاهرة العين . وهناك فرق بين التحريم والنجاسة فقد يكون الشيء محرماً لكنه غير نجس ، وكون الكحول مادةً مسكرةً شيء ، وكونها مادةً طاهرةً ، أو نجسةً شيء آخر ؛ فاستخدامها للسكر محرم بنصوص الكتاب والسنة ، والتطيب بها مباح ؛ لأن الأصل في الأشياء الطهارة .

(١) - حكم الأعطار الإفرنجية ( ٥٠٣ : ٤ )

## الفصل الثاني : الأحكام الخاصة بالروائح في الصلاة والحج

## المبحث الأول : في الروائع الطيبة للصلاة

لقد حث الشرع الحنيف على استعمال الرائحة الطيبة بصفة عامة في جميع شؤون الفرد وبصفة خاصة عند أدائه الصلوات . حيث ندب الشرع إلى التطيب لصلاة الجمعة والعيدين ، وعند الذهاب إلى المساجد لأداء الصلاة ؛ وذلك لتحقيق مقاصد شرعية عالية : وهي الحفاظ على تآلف المسلمين وترابطهم ، والأنس بمجالستهم ومرافقتهم إلى غير ذلك من المقاصد والغايات التي شرع لها التطيب . وإذا كان هذا هو الحال الذي يجب أن يكون عليه المسلم في حياته اليومية فيكون من باب أولى تحقيق ذلك في عبادة هي أهم العبادات التي فرضها الله - سبحانه وتعالى - على عباده ، ألا وهي الصلاة .

ويتضمن هذا المبحث المطالب التالية : -

المطلب الأول : الرائحة الطيبة للجمعة والعيدين .

المطلب الثاني : الرائحة الطيبة لحضور الصلاة عموماً .

المطلب الثالث : تطيب الكعبة المشرفة .

المطلب الرابع : تطيب المساجد عموماً .

## المطلب الأول : الرائحة الطيبة للجمعة والعيدين

تميزت صلاة الجمعة والعيدين عن غيرهما من الصلوات بمزيد فضل وأهمية خاصة حيث أنهما من أعظم شعائر الإسلام ، ولذلك أُستحب أن يكون المقيم لهما على أحسن وصفٍ وهيئةٍ . ومن هنا حث الشارع الحكيم على الاغتسال ، والتنظف ، وقطع الروائح الكريهة من البدن كالصنان <sup>(١)</sup> ، والوسخ وغيرهما ؛ لئلا يتأذى بها أحد . وأن يدهن ، ويتطيب ، ويستاك ، ويلبس أحسن الثياب ، ويتفقد خصال فطرته من قص شارب ، أو تقليم أظفار ، ونتف إبط ، واستحداد إذا احتاج . وعلى الإمام أن يزيد من حسن هيئة ؛ لأنه منظور إليه .

أما المرأة فيحرم عليها التطيب ، وتحسين الهيئة ، ولبس فاخر الثياب ، ويستحب لها إزالة الرائحة الكريهة .

وقد اختلف الفقهاء في وجوب الغسل ليوم الجمعة فقال فريق منهم : بأنه واجب لظاهر الأحاديث <sup>(٢)</sup> ومن ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : " إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ " <sup>(٣)</sup> .

وقال آخرون : أنه سنة <sup>(٤)</sup> بدليل قوله - صلى الله عليه وسلم - : " مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ

(١) - الصَّنَان : رائحة المغاين ، وزفر الإبط . والمُصْنُ : المُنْتَن . انظر : لسان العرب ، مادة ( صنن ) .

(٢) - انظر : المنتقى ( ١ : ١٨٦ ) ؛ المغني ( ٣ : ٢٢٥ ) ؛ المحلى ( ٥ : ٧٥ ) ؛ فتح الباري ( ٢ : ٤٦٠ ) .

(٣) - أخرجه البخاري في صحيحه ( ١ : ٢٩٩ ) - كتاب الجمعة - باب فضل الغسل يوم الجمعة وهل على الصبي شهود يوم الجمعة أو على النساء .

(٤) - انظر : تبين الحقائق ( ١ : ١٨-١٧ ) ؛ بدائع الصنائع ( ١ : ٢٧ ) ؛ حاشية الدسوقي ( ١ : ٦١١ ) ؛ المجموع ( ٢ : ٢٠١ ) ؛ مغني المحتاج ( ١ : ٣٩٦ ) ؛ المغني ( ٣ : ٢٢٤ ) .



الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعْمَتْ وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ" (١) .

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : " مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضْوءَ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَمَنْ مَسَّ الْحَصَى فَقَدْ لَغَا " (٢) .

وأما ما ورد من النصوص التي ظاهرها الوجوب فهي تصرف في نظرهم - إلى التدب؛ لوجود القرائن التي تفيد ذلك . ومن هذا ما ورد من قصة عثمان مع عمر - رضي الله عنهما - فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : " بَيْنَمَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ فَعَرَضَ بِهِ عُمَرُ فَقَالَ : مَا بَالُ رَجَالٍ يَتَأَخَّرُونَ بَعْدَ النَّدَاءِ فَقَالَ عُثْمَانُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا زِدْتُ حِينَ سَمِعْتُ النَّدَاءَ أَنْ تَوَضَّأْتُ ثُمَّ أَقْبَلْتُ . فَقَالَ عُمَرُ : وَالْوُضْوءَ أَيْضاً أَلَمْ تَسْمَعُوا رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ : " إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ " (٣) .

فظاهر الحديث وإن كان يدل على وجوب الغسل فإن هناك قرائن تفيد أن الأمر بالغسل على الاختيار لا على الوجوب ؛ حيث لم يرد عمر عثمان ليغتسل ، كما أن عثمان لم يعتذر لعمر عن الغسل كما اعتذر عن التأخير . قال أبو حاتم - رحمه الله - في بيان وجه الاستدلال بهذا الحديث : ( في هذا الخبر دليل صحيح على نفي إيجاب الغسل للجمعة على من يشهدها ؛ لأن عمر بن الخطاب كان يخطب إذ دخل عثمان بن عفان ، فأخبره أنه ما زاد على أن توضع ثم أتى المسجد . فلم يأمره عمر ولا أحد من الصحابة بالرجوع والاعتسال للجمعة ثم العود إليها ، ففي إجماعهم على ما وصفنا أبين

(١) - أخرجه الترمذي في سننه ( ٢ : ٣٦٩ ) - كتاب الجمعة - باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة برواية سمرة بن جندب ، قال أبو عيسى : حديث سمرة حديث حسن وقد رواه بعض أصحاب قتادة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب ورواه بعضهم عن قتادة عن الحسن عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مراسلاً .

(٢) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ٢ : ٥٨٨ ) - كتاب الجمعة - باب فضل من استمع وأنصت في الخطبة

(٣) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ٢ : ٥٨٠ ) - كتاب الجمعة - باب .

البيان بأن الأمر كان من المصطفى - صلى الله عليه وسلم - بالاعتسال للجمعة أمر نذب لا حتم (١) .

والراجع - والله أعلم - أن الاعتسال ليوم الجمعة مشروط بالاتساخ ووجود الرائحة الكريهة ، ولذلك فإن الاعتسال في حق من ظهرت منهم روائح كريهة واجب (٢) ؛ وذلك لمصلحة الحاضرين ؛ لأن الحكمة من غسل يوم الجمعة هو رعاية الحاضرين من التأذي بالرائحة الكريهة . أما من لا رائحة له فإلغسل في حقه مستحب زيادة في التطهير إذ أن يوم الجمعة يوم يجتمع فيه الناس ، فكان استحباب النظافة وإزالة الروائح الكريهة من البدن والثوب ؛ حرصاً على عدم إيذاء الحاضرين من الملائكة والناس . ويدل على الاستحباب الإجماع الذي انعقد من الصحابة في قصة عثمان مع عمر - رضي الله عنهما - ؛ لأنه لو كان الاعتسال واجباً لقام أحدهم وبين ذلك لهما ، ولرد عثمان - رضي الله عنه - عن الصلاة . ويحمل قوله - صلى الله عليه وسلم - : " وَاجِبٌ " على تأكيد الاستحباب كما يقال : حقك علي واجب ، جمعاً بين الأدلة (٣) .

وأما وجه استحباب السواك فإنه لما خصت الجمعة بطلب تحسين الظاهر بالغسل ، والتنظيف ، والتطيب ناسب ذلك تطيب الفم الذي هو محل الذكر والمناجاة ، وإزالة ما يضر الملائكة ، وبني آدم (٤) . والأحاديث التي ذكر فيها السواك للجمعة كثيرة منها ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه - وسلم : " إِنَّ هَذَا يَوْمٌ عِيدٌ جَعَلَهُ اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ فَمَنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ

(١) - الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ( ٤ : ٣٢ ) وانظر : سنن الترمذي ، للترمذي ( ٢ : ٣٦٩ ) .

(٢) - انظر : حاشية الدسوقي ( ١ : ٣٨٤ ) ؛ الإحكام شرح أصول الأحكام ( ١ : ٣٦٦ ) .

(٣) - انظر : الإحكام شرح أصول الأحكام ( ١ : ٣٦٦ ) ؛ اختلاف الحديث ، للشافعي ( ١ : ١٤٩ ) .

(٤) - انظر : فتح الباري ( ٢ : ٤٧٦ ) .

وَأِنْ كَانَ طَيِّبًا فَلْيَمَسْ مِنْهُ وَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَاكِ<sup>(١)</sup> .

وأما حكم التطيب للجمعة :

فقد تردد الصحابة والتابعون - رضوان الله عليهم - في حكم التطيب ليوم الجمعة هل هو واجب أم لا ؟ ومن ذلك :

(١) - روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال عندما سئل عن حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - : "اغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْسِلُوا رُؤُوسَكُمْ وَإِنْ لَمْ تَكُونُوا جُنْبًا وَأَصْبِيُوا مِنَ الطَّيِّبِ" . قال ابن عباس : (أما الغسل فنعم وأما الطيب فلا أدري) <sup>(٢)</sup> . وهذا يخالف ما روي عنه مرفوعاً من أنه قال : "فَمَنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ وَإِنْ كَانَ لَهُ طَيِّبٌ فَلْيَمَسْ مِنْهُ" <sup>(٣)</sup> .

(٢) - روي عن عمرو بن سليم الأنصاري <sup>(٤)</sup> - رضي الله عنه - أنه قال : (أشهد على أبي سعيد قال : (أشهد على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : "الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ وَأَنْ يَسْتَنَّ، وَأَنْ يَمَسَّ طَيِّبًا إِنْ وَجَدَ" .

(١) - أخرجه ابن ماجه في سننه ( ١ : ٣٤٩ ) - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة واللفظ له ؛ وأخرجه الإمام مالك في موطنه ( ١ : ٦٥ ) - كتاب الطهارة - باب ما جاء في السواك . برواية ابن السباق . قال البوصري : ( فيه صالح بن أبي الأخضر لينة الجمهور وباقي رجال الإسناد ثقات ورواه عبد العظيم المنذري الحافظ في كتاب الترغيب وقال حسن ) . قال الألباني : ( حسن ) . مصباح الزجاجة ( ١ : ١٣٢ ) ؛ صحيح سنن ابن ماجه ( ١ : ٣٢٦ ) .

(٢) - أخرجه البخاري في صحيحه ( ١ : ٣٠٢ ) - كتاب الجمعة - باب الدهن للجمعة .

(٣) - سبق تخريجه ( ص : ٢٨٨ ) .

(٤) - عمرو بن سليم بن عمرو بن خلدة بن زريق من الخرج . تابعي ثقة . قليل الحديث . مات بالمدينة سنة ( ١٠٤ هـ ) .

انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ( ٣ : ٢٧٦ ) ؛ أسد الغابة ( ٣ : ٧٣٣ ) ؛ طبقات ابن سعد ( ٥ : ٧٢ ) .

قال عمرو : (أَمَّا الْغُسْلُ فَأَشْهَدُ أَنَّهُ وَاجِبٌ ، وَأَمَّا الْاسْتِنَانُ وَالطِّيبُ فَاللَّهُ أَعْلَمُ أَوْاجِبٌ هُوَ أَمْ لَا) <sup>(١)</sup> .

(٣) - روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - : (أَنَّهُ كَانَ يُوجِبُ الطِّيبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) <sup>(٢)</sup> .

وقد ذهب الفقهاء الأربعة <sup>(٣)</sup> وغيرهم من العلماء إلى أن التطيب ليوم الجمعة غير واجب بل هو سنة مندوب إليها .

وقد حكى ابن قدامة والقرطبي - رحمهم الله - الإجماع على ذلك <sup>(٤)</sup> وذهب أهل الظاهر إلى وجوبه <sup>(٥)</sup> .

والأصل في سنية التطيب ليوم الجمعة النصوص الشرعية الواردة في ذلك ومنها:-

(١) - حديث سلمان الفارسي - رضي الله عنه - قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم - : " لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ وَيَدْهَنُ مِنْ دُهْنِهِ أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبٍ بَيْتِهِ ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ثُمَّ يُصَلِّي مَا كَتَبَ لَهُ ثُمَّ يَنْتَصِتُ

(١) - أخرجه البخاري في صحيحه ( ١ : ٣٠٠ ) - كتاب الجمعة - باب الطيب للجمعة .

(٢) - ذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري ( ٢ : ٤٦٠ ) ، وقال : (أخرجه سفيان بن عيينة في جامعه . وإسناده صحيح ) .

(٣) - انظر : بدائع الصنائع ( ١ : ٢٦٩-٢٧٠ ) ؛ حاشية ابن عابدين ( ٣ : ٤٣ ) ؛ الشرح الكبير ، للرددير ( ١ : ٦٠٥ ) ؛ الفواكه الدواني ( ١ : ٢٧١ ) ؛ رسالة القيرواني ( ١ : ٢٧٠ ) ؛ حاشية الدسوقي ( ١ : ٦٠٥ ) ؛ المجموع ( ٤ : ٥٣٧-٥٣٨ ) ؛ روضة الطالبين ( ١ : ٥٥٠ ) ؛ المهذب ( ٤ : ٥٣٧ ) ؛ المغني ( ٣ : ٢٢٧-٢٣٠ ) ؛ التوضيح ( ١ : ٣٥٩ ) ؛ كشف القناع ( ٢ : ٤٥-٤٦ ) ؛ الإقناع ، للحجاوي ( ٢ : ٤٥ ) ؛ منتهى الإرادات ( ١ : ١٣٨ ) .

(٤) - انظر : المغني ( ٣ : ٢٢٤ ) ؛ فتح الباري ( ٢ : ٤٦٠ ) .

(٥) - المحلى ( ٥ : ٧٦ ) .

إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى " (١) .

(٢) ما روي عن أبي ذر<sup>(٢)</sup> - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَأَحْسَنَ غُسْلَهُ وَتَطَهَّرَ فَأَحْسَنَ طَهُورَهُ وَلَبَسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ وَمَسَّ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مِنْ طِيبٍ أَهْلَهُ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ وَلَمْ يَلْغُ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى " (٣) .

(٣) - ما روي عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري - رضي الله عنهما - قالوا : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَبَسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ وَمَسَّ مِنْ طِيبٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلَمْ يَتَخَطَّ أَعْنَاقَ النَّاسِ ثُمَّ صَلَّى مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ ثُمَّ أَنْصَتَ إِذَا خَرَجَ إِمَامُهُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ جُمُعَتِهِ الَّتِي قَبْلَهَا " (٤) .

(١) - سبق تخريجه . ( ص : ٥١ ) .

(٢) - أبو ذر الغفاري الصحابي المشهور . اسمه جندب بن جنادة على الأصح . لم يشهد بلراً لتأخر هجرته . مات بالريدة سنة ( ٣٢ هـ ) وقيل ( ٣١ هـ ) .

انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ( ٤ : ٢١٩ - ٢٣٧ ) ؛ الإصابة ( ٤ : ٦٢ - ٦٤ ) .

(٣) - أخرجه ابن ماجه في سننه ( ١ : ٣٤٩ ) - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب ما جاء الزينة يوم الجمعة .

قال البوصيري : ( هذا إسناده صحيح رجاله ثقات ) . مصباح الزجاجه ( ١ : ١٣١ ) . وقال الألباني : ( حسن صحيح ) . صحيح ابن ماجه ( ١ : ٣٢٦ ) .

(٤) - أخرجه أبو داود في سننه ( ١ : ٩٤ ) - كتاب الطهارة - باب في الغسل يوم الجمعة . وقال أبو داود : وحديث محمد بن سلمة أتم ، واللفظ له ؛ وأخرجه الحاكم في مستدركه ( ١ : ٤١٩ ) - كتاب المناسك - باب الغسل يوم الجمعة ومس الطيب ، ( بنحوه ) وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه ( ٧ : ١٧ ) - كتاب الحج - باب ذكر البيان بأن السواك ولبس المرء أحسن ثيابه من شرائط الجمعة التي تكفر ما بين الجمعيتين من الذنوب . جاء في تحفة المحتاج : ( فيه عن ابن إسحاق . ورواه ابن حبان في صحيحه ، والحاكم في مستدركه وصرحا بالتحديث . وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم : أي ابن إسحاق متابعة لا استقلالاً ) . تحفة المحتاج ( ١ : ٥٢٠ - ٥٢١ ) .

(٤) - وروي عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : "غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ وَسِوَاكَ وَيَمَسُّ مِنَ الطَّيِّبِ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ وَلَوْ مِنْ طِيبِ الْمَرْأَةِ" (١) .

قال القاضي عياض (٢) - رحمه الله - : (يَحْتَمِلُ - ما قدر عليه - إرادة التأكيد ليفعل ما أمكنه . ويحتمل إرادة الكثرة . والأول : أظهر . ويؤيده قوله الآتي " وَلَوْ مِنْ طِيبِ الْمَرْأَةِ " ؛ لأنه يكره استعماله للرجال ، وهو ما ظهر لونه ، وخفي ريحه ، فإباحته للرجل ؛ لأجل عدم غيره يدل على تأكيد الأمر في ذلك ) (٣) .

والتطيب لصلاة الجمعة من أسباب تكفير الذنوب من الجمعة إلى الجمعة كما جاء في حديث سلمان الفارسي - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ وَيَدْهَنُ مِنْ دُهْنِهِ أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبٍ بَيْنَهُ ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ثُمَّ يُصَلِّي مَا كُتِبَ لَهُ ثُمَّ يَنْصَبُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى " (٤) .

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : ( وتبين - بمجموع ما ذكرنا - أن تكفير الذنوب من الجمعة إلى الجمعة مشروط بوجود جميع ما تقدم من غسل وتنظيف

(١) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ٢ : ٥٨١ ) - كتاب الجمعة - باب الطيب والسواك يوم الجمعة .

(٢) - عياض بن موسى اليحصبي الأندلسي القاضي أبو الفضل . ولد سنة ( ٤٧٦ هـ ) وقيل ( ٤٩٦ هـ ) . كان فقيهاً أصولياً ، عالماً بالنحو واللغة . حافظاً لمذهب مالك . من مصنفاته : الإكمال في شرح صحيح مسلم ، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ، نظم البرهان ، وغيرها . توفي بمراكش سنة ( ٥٤٤ هـ ) .

انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ( ٢٠ : ٢١٢ - ٢١٩ ) ؛ وفيات الأعيان ( ١ : ٣٩٢ ) ؛ الديباج المذهب ( ص : ١٦٨ - ١٧٢ ) .

(٣) - عون المعبود ، للأبادي ( ٢ : ٧ ) .

(٤) - سبق تخريجه ( ص : ٥١ ) .

وتطيب أو دهن ولبس أحسن الثياب والمشي بالسكينة وترك التخطي والفرقة بين اثنين وترك الأذى والتنفل والإنصات وترك اللغو (١).

أما استحباب التطيب للعيدين فقد قال الفقهاء بأنه قياس على استحباب التطيب يوم الجمعة (٢). قال مالك - رحمه الله عنه - : (سمعت أهل العلم يستحبون الطيب في كل عيد) (٣).

وقد روي عن الحسن بن علي (٤) - رضي الله عنهما - قال : "أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ نَلْبَسَ أَجْوَدَ مَا نَجِدُ وَأَنْ نَتَطَيَّبَ بِأَجْوَدِ مَا نَجِدُ وَأَنْ نُضَحِّيَ بِأَسْمَنِ مَا نَجِدُ" (٥).

ولقد فرق الفقهاء - رحمهم الله - فيما يلزمهم التطيب وغيره من الآداب الشرعية في الجمعة والعيدين حيث ذهب الجمهور من المالكية (٦)، والشافعية (٧)، والحنابلة (٨) إلى أن الاغتسال ، والتطيب ، والسواك ، وغيرها تلزم من أراد الحضور للجمعة ولا

(١) - فتح الباري (٢ : ٤٧٣) .

(٢) - انظر : البناية (٣ : ١١٧) ؛ حاشية الدسوقي (١ : ٦٣٢) ؛ مغني المحتاج (١ : ٤٢٤) ؛ كشف القناع (٢ : ٥٧) .

(٣) - المغني (٣ : ٢٥٨) .

(٤) - الحسن بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف الهاشمي أبو محمد . ولد سنة ثلاث من الهجرة ، سبط رسول الله - صلى الله عليه وسلم . اختلف في سنة وفاته بالمدينة ف قيل سنة ( ٥٠ هـ ) وقيل ( ٤٤ هـ ) ، وقيل ( ٤٩ هـ ) وقيل غير هذا .

انظر ترجمته في : الإصابة (١ : ٣٢٨ - ٣٣١) ؛ الاستيعاب (١ : ٣٨٣) .

(٥) - أخرجه الطبراني في الكبير (٣ : ٩٣) . قال الهيثمي في مجمع الزوائد : ( فيه عبد الله بن صالح . قال عبد الملك بن شعيب بن الليث : ثقة مأمون وضعفه أحمد وجماعة ) . ( ٤ : ٢٠ - ٢١ ) .

(٦) - الفواكه الدواني (١ : ٢٨١) ؛ المنتقى (١ : ١٨٦) .

(٧) - المجموع (٤ : ٥٣٣) ؛ مغني المحتاج (١ : ٣٩٥) .

(٨) - المغني (٣ : ٢٢٨ - ٢٢٩) .

تلتزم من لم يحضرها ؛ لأن تلك الآداب شرعت لدفع الرائحة الكريهة ؛ حتى لا يتأذى بها . وهذا مختص بمن أتى الجمعة بدليل قوله - صلى الله عليه وسلم - : "مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ لَمْ يَأْتِهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ غُسْلٌ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ" <sup>(١)</sup> . وذهب الشافعية <sup>(٢)</sup> - في وجه - إلى أنه يسن الاغتسال ، والتطيب لكل من حضر ومن لم يحضر .

أما العيدين فإنه يستحب لمن أراد الخروج لهما وكذا من لم يخرج الاغتسال والتطيب وغير ذلك من الآداب الشرعية <sup>(٣)</sup> .

وسبب مشروعية التطيب لمن لم يحضر العيدين ؛ أن العيد مظنة للقاء الناس والتزاور في وقت الصلاة وغيرها ، فاستحب فيه التزين ، والفرح ، والسرور بمقدمه ، وإظهار نعمة الله - تعالى - على عباده إذ ليس أحق بإظهارها من ذلك اليوم <sup>(٤)</sup> . قال الله - تعالى - : ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

(١) - أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٣ : ١٢٦) - كتاب الجمعة - باب أمر النساء بالغسل لشهود الجمعة ... وقال هذا حديث ابن رافع ؛ وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (٣ : ١٨٨) - كتاب الجمعة - باب السنة لمن أراد الجمعة أن يغتسل . قال الحافظ ابن حجر : ( رجاله ثقات لكن قال البزار : أخشى أن يكون عثمان بن واقد وهم فيه ) . فتح الباري (٢ : ٤٥٥) ، وقد صحح الأعظمي في تحقيقه لصحيح ابن خزيمة إسناده حيث قال : ( إسناده صحيح . أما الإسناد عن عثمان بن واقد ففي إسناده ضعيف ) . صحيح ابن خزيمة (٣ : ١٢٦) . والإسناد عن عثمان بن واقد وقع عند البيهقي .

(٢) - المجموع (٤ : ٥٣٣) ؛ مغني المحتاج (١ : ٣٩٥) .

(٣) - انظر : البناية (٣ : ١١٧) ؛ حاشية الدسوقي (١ : ٦٣٢) ؛ مغني المحتاج (١ : ٤٢٤) ؛ كشف القناع (٢ : ٥٧) .

(٤) - انظر : الفواكه الدواني (١ : ٢٨١) ؛ المجموع (٥ : ٦-٧) ؛ مغني المحتاج (١ : ٣٩٥) .

(٥) - الآية (١١) من سورة الضحى .



## المطلب الثاني : الرائحة الطيبة لحضور الصلاة عموماً

الصلاة عماد الدين فهي الركن الثاني من أركان الإسلام لحديث : "بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ ٠٠٠ وَذَكَرَ مِنْهَا إِقَامُ الصَّلَاةِ" (١) .

وقد حفل كتاب الله - عز وجل - بالعديد من الآيات التي تدل على عظم قدر الصلاة عند الله - تعالى - فقد بين الشرع الحكيم أن المحافظة على الصلاة سبب من أسباب الفلاح في الدنيا والآخرة ، حيث قال الله - تعالى - : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ (٢) . والصلاة الحد الفاصل بين الإسلام والكفر قال - صلى الله عليه وسلم - : "الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ" (٣) . وإذا كان للصلاة كل هذه الأهمية في الدين فإنه لا بد للمسلم المحافظة والحرص عليها ، والقيام بأركانها ، وواجباتها ، وشروطها ، والتهيؤ لها بأحسن ما يكون من هيئة من لبس التنظيف من الثياب ، ومس الطيب ؛ لتحصل الزينة عند حضور المساجد كما أمر الله في محكم التنزيل حيث قال - سبحانه تعالى - : ﴿ يَا أَيُّهَا آدَمُ خُذْوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ (٤) .

(١) - متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه ( ١ : ١٢ ) - كتاب الإيمان - باب الإيمان وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - بني الإسلام على خمس ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ( ١ : ٤٥ ) - كتاب الإيمان - باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام .

(٢) - الآيتان ( ١ ) و ( ٢ ) من سورة المؤمنين .

(٣) - أخرجه الترمذي في سننه ( ٥ : ١٣ ) - كتاب الإيمان - باب ما جاء في ترك الصلاة ، قال أبو عيسى : هنا حديث حسن صحيح غريب .

(٤) - سورة الأعراف آية ( ٣١ ) .

وقد اختلف في سبب نزول هذه الآية حيث قيل : إنها نزلت فيمن كان يطوف بالبيت عرياناً<sup>(١)</sup>، وقيل : إنها نزلت في الصلاة بالنعال<sup>(٢)</sup> .

ولقد فسر ابن عباس - رضي الله عنهما - وغيره المقصود بالزينة في هذه الآية فقال : (الزينة اللباس وهو ما يُوارى السوء وما سوى ذلك من جيد البز<sup>(٣)</sup> والمتاع<sup>(٤)</sup>) . إلا أنها تتعدى ذلك بما أوضحتها السنة المطهرة من استحباب التحمل عند الصلاة ولا سيما يوم الجمعة ، ويوم العيد . والتطيب بالروائح الطيبة من الزينة التي أمر الله - تعالى - بها عباده عند الحضور إلى المساجد ، ويمكن أن يقال : إن إزالة الرائحة الكريهة أمر مؤكد فلا بد من الاغتسال ؛ وذلك حرصاً على عدم إيذاء المصلين ، والملائكة . أما التطيب للصلاة عند الذهاب إلى المسجد فهو أمر مستحب ؛ لما فيه من إدخال البهجة ، والسرور في نفس المصلي ، وشعوره بالراحة من وجود الرائحة الطيبة التي تنبعث منه ومن غيره ، وبالتالي حصول تألف الصفوف . وقد كان النبي - صلى الله عليه وسلم - "إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَمَا يُعْجِبُهُ إِلَّا الثِّيَابُ الثَّقِيَّةُ وَالرَّيْحُ الطَّيِّبَةُ"<sup>(٥)</sup> . وقد كان

(١) - فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : كانت المرأة تطوف بالبيت وهي عريانة ، وتقول : من يعبرني تطواً فجعله على فرجها وتقول : اليوم يلبو بعضه أو كله وما بدا منه فلا أحله .

فنزلت هذه الآية ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ . تفسير الطبري (٨ : ١٥٩) . والأثر أخرجه النسائي في سننه (٢ : ٤٠٧) - كتاب مناسك الحج - باب قوله - عز وجل - : ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ ، بغير لفظ ( وتقول : من يعبرني ) .

(٢) - فقد روي عن قتادة عن أنس - رضي الله عنهما - مرفوعاً - أنها نزلت في الصلاة بالنعال وفي صحة هذه المقولة نظر ، كما ذكر ابن كثير في تفسيره (٢ : ٢١١) .

(٣) - البز : الثياب . وقيل ضرب من الثياب . انظر : لسان العرب ، مادة ( بز ) .

(٤) - تفسير الطبري (٨ : ١٦٠) . والمتاع : كل ما ينتفع به كالطعام ، والبز ، وأثاث البيت . المصباح المنير ، مادة ( متع ) .

(٥) - ذكره أبو داود في مراسيله ( ص : ٨٧ ) - ما جاء في الثياب . وقال محققه : (هنا هو ابن السري ثقة من رجال مسلم ومن فوقه من رجال الشيخين غير عون بن عبد الله ، فإنه من رجال مسلم . وأبو=

الصحابة - رضوان الله عليهم - يمثلون ذلك حيث كان ابن عباس - رضي الله عنهما - : (إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ عَرَفَ جِرَانَ الطَّرِيقِ أَنَّهُ قَدْ مَرَّ مِنْ طِيبٍ رِيحِهِ) <sup>(١)</sup> ، وكان ابن مسعود - رضي الله عنه - : (يُعْرِفُ بِرِيحِ الطَّيِّبِ) <sup>(٢)</sup> .  
ثم إنه قد ورد النهي لمن أكل ثوماً أو بصلاً من حضور المسجد وهذا يدل على حرص الشرع على الرائحة الطيبة ، وكراهية الرائحة الخبيثة في المساجد ؛ حيث يجتمع المسلمون لأداء ركن من أركان الدين . كما أن الملائكة تحضر معهم ووجود الروائح الخبيثة فيه إيذاء لهم جميعاً . وقد جمع النبي - صلى الله عليه وسلم - بين الريح الطيبة والصلاة في حديث واحد ، حيث قال : "حُبِّبَ إِلَيَّ النَّسَاءُ وَالطَّيِّبُ وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ" <sup>(٣)</sup> . وهذا يدل على حب النبي - صلى الله عليه وسلم - للطيب في جميع أحواله ومن ذلك الصلاة .

=العميس : هو عتبة بن عبد الله بن عتبة . قال الطبري : كان مقدماً في العلم والمعرفة بالأحكام والحلال والحرام ، وكان مع ذلك شاعراً مجيداً ، وقال ابن عبد البر : كان أحد الفقهاء العشرة ، ثم السبعة الذين تلور عليهم الفتوى ، وكان عالماً فاضلاً مقدماً في الفقه ، تقياً شاعراً محسناً ، لم يكن بعد الصحابة إلى يومنا فيما علمت فقيه أفقه منه ولا شاعراً أشعر منه . وكان معلماً عمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد ، وقال فيه عمر لما ولي الخلافة : لو كان عبيد الله حياً ما صدرت إلا عن رأيه) .

(١) - أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٦ : ٢١٦) - كتاب الأدب - باب ما يستحب للرجل أن يوجد ريحه منه .

(٢) - أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٦ : ٢١٦) - كتاب الأدب - باب ما يستحب للرجل أن يوجد ريحه منه .

(٣) - سبق تخريجه (ص : ٢٩) .

### المطلب الثالث : في تطيب الكعبة المشرفة

كان المشركون قبل الإسلام يقومون بالإشراف على خدمة بيت الله الحرام ، وخدمة قاصديه . ولما جاء الإسلام أمر المسلمين بالقيام بشؤون البيت الحرام من نظافة ، وتطهير من النجاسات . بل إن القيام بذلك جاء في معرض الأمر من الله - عز وجل - لإبراهيم - عليه الصلاة والسلام - بعد انتهائه من بناء الكعبة المشرفة في قول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾ (١) .

وقد روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : أنه كان يخصص سهماً من أسهم الغنيمة في الإنفاق منه على طيب الكعبة ، وكسوتها ، فقد أخرج ابن المنذر - رحمه الله - عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَجْعَلُ سَهْمَ اللَّهِ فِي السَّلَاحِ وَالْكَرَاعِ (٢) وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَفِي كِسْوَةِ الْكَعْبَةِ وَطَيِّبِهَا وَمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ " (٣) .

(١) - الآية ( ١٢٥ ) من سورة البقرة .

(٢) - الْكَرَاع : اسم يطلق على الخيل . وقد ذكر ابن منظور : أنه يجمع الخيل ، والسلاح أيضاً . النهاية ، مادة ( كرع ) ؛ لسان العرب ، مادة ( كرع ) .

(٣) - ذكره الشوكاني في فتح القدير ( ٢ : ٣١٢ ) ولم أجده فيما وقفت عليه من مصادر . وقد ذكر النسائي في سننه المجتبى ( ٧ : ١٣٤ ) - كتاب قسم الفياء - باب الفياء ما نصه : ( وقد قيل يؤخذ من الغنيمة شيء فيجعل في الكعبة ، وهو السهم الذي لله - عز وجل - وسهم النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى الإمام يشتري الكراع منه والسلاح ... ) .

وقد روي عن ابن الزبير <sup>(١)</sup> - رضي الله عنهما - ( أَنَّهُ لَمَّا بَنَى الْكَعْبَةَ طَلَى حِيطَانَهَا بِالْمِسْكِ ) <sup>(٢)</sup> .

وذكر عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت : ( طَيَّبُوا الْبَيْتَ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ تَطْهِيرِهِ ) <sup>(٣)</sup> .

وقد ذكر في كتب التاريخ أن معاوية <sup>(٤)</sup> - رضي الله عنه - قد أجرى للكعبة المشرفة وظيفة الطيب لكل صلاة . وكان يبعث بالجمهر ، والخلوق <sup>(٥)</sup> في الموسم ، وفي رجب ، وأخدمها عبيداً . ثم اتبعت ذلك الولاة من بعده <sup>(٦)</sup> وإلى يومنا هذا والكعبة المشرفة تطيب بأجود أنواع الطيب ، ولها خدام هم سدنة بيت الله الحرام .

(١) - عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى القرشي الأسدي . ولد عام الهجرة ، وهو أول مولود للمهاجرين بعد الهجرة . حنكه رسول الله - صلى الله عليه وسلم . حفظ عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو صغير . بويح بالخلافة بعد وفاة يزيد بن معاوية . قتله الحجاج بن يوسف بمكة سنة (٧٣هـ) وهو المشهور .

انظر ترجمته في : الإصابة ( ٢ : ٣٠٩ - ٣١١ ) .

(٢) - أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ( ٢ : ٢٥٧ ) - كتاب الصلوات - باب تخليق المساجد .

(٣) - ذكره السيد سابق في فقه السنة ( ١ : ٧٦١ ) .

(٤) - معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي . ولد قبل البعثة بسنوات . أسلم يوم الحديبية ، وكنم إسلامه وأظهره عام الفتح . كان عمر إذا نظر إليه قال : هذا كسرى العرب . توفي بدمشق سنة ( ٦٠ هـ ) على الصحيح .

انظر ترجمته في : الإصابة ( ٣ : ٤٣٣ - ٤٣٤ ) .

(٥) - الخَلُوقُ : ضرب من الطيب أعظم أجزاءه الزعفران ، ولهذا وصفه بعض الفقهاء بأنه مائع به صفرة . يقال : خلق فلانا فتخلق : أي طيبه به فتطيب . انظر : الإفصاح ، مادة ( الخلق ) ؛ المصباح المنير ، مادة ( خلق ) .

(٦) - مواهب الجليل ( ٣ : ٣٢٩ ) .

وروي أن عائشة - رضي الله عنها - سئلت عن كسوة الكعبة فقالت: (الأمراء يكفونكم ذلك ، ولكن طهرته أثنى بالطيب) <sup>(١)</sup> .

وتطيب الكعبة المشرفة قربة من القربات التي يتقرب بها الإنسان إلى الله - تعالى - ولهذا فإن من نذر تطيبها صح نذره ، وعليه الالتزام به ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم -: "مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِهِ" <sup>(٢)</sup> . وقد أجاز بعض الحنابلة الوصية بإحراق ثلث المال وقالوا : يصرف في تجمير الكعبة . وصح عنهم - أيضاً - وقف ما يبقى من طيب الكعبة كالند والصندل <sup>(٣)</sup> وقطع الكافور لشم المريض وغيره ؛ وذلك لبقاء عينه مع الانتفاع به <sup>(٤)</sup> . ولا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة ومن أخذ شيئاً لزمه رده إليها . وقد ذكر بعض الفقهاء - رحمهم الله - إلى أنه لا يجوز أخذ طيب الكعبة للتبرك <sup>(٥)</sup> به وهذا أمر لا يجوز ؛ لأن التبرك لا يجوز إلا لله - سبحانه وتعالى .

(١) - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ٥ : ٨٩ ) - كتاب المناسك - باب الحلية التي في البيت وكسوة الكعبة .

(٢) - أخرجه البخاري في صحيحه ( ٦ : ٢٤٦٣ ) - كتاب الإيمان والنور - باب النذر في الطاعة ﴿ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ .

(٣) - الصندل : خشب معروف أجوده الأبيض أو الأحمر . محلل للأوراق نافع للخفقان والصداع ولضعف المعدة . القاموس المحيط ، مادة ( الصندل ) .

(٤) - الإنصاف ( ٧ : ٢٥٠ ) ؛ المبدع ( ٦ : ٤٥ ) ؛ دليل الطالب ( ص : ١٨٣ ) .

(٥) - البحر الرائق ( ٣ : ٤٨ ) ؛ التاج والإكليل ( ٣ : ١٦١ ) ؛ روضة الطالبين ( ٢ : ٤٠٧ - ٤٠٨ ) كشف القناع ( ٢ : ٥٠١ ) .

## المطلب الرابع : في تطييب المساجد عموماً

المساجد هي بيوت الله - تبارك وتعالى - يقول الحق - سبحانه - ﴿ فِي بُيُوتِ أَذْنِ اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ۝ ٠٠٠ ﴾ (١).

وهي أماكن مقدسة تتأني قدسيتها من كونها مكاناً لأداء العبادات . ولذا فقد أولت الشريعة الإسلامية المساجد عناية خاصة ؛ لأهميتها في حياة المسلم ، وبينت أحكامها ، وما يستحب لقاصدها ومن هذه الأحكام ما يأتي :-

### (١) - تطهير المساجد من النجاسات :

يحرم على المسلم إدخال النجاسة إلى المساجد خاصة لمن لم يأمن منه تلويث المسجد بهذه النجاسة الواقعة في ثوبه ، أو بدنه بخلاف من أمن منه عدم التلويث (٢) .

ولهذا نجد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - يأمر بتجنب الضبيان دخول المساجد ؛ لما يحدث منهم من النجاسات حيث قال - عليه الصلاة والسلام - : " جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ مَجَانِينَكُمْ وَصَبِيَّائَكُمْ وَرَفَعَ أَصْوَاتَكُمْ وَسَلَّ سُيُوفَكُمْ وَبَيَّعَكُمْ وَشَرَاءَكُمْ وَإِقَامَةَ حُدُودِكُمْ وَخُصُومَتِكُمْ وَجَمَرُوهَا يَوْمَ جُمُعَتِكُمْ وَاجْعَلُوا مَطَاهِرَكُمْ <sup>(٣)</sup> عَلَى أَبْوَابِهَا " (٤).

(١) - الآيتان ( ٣٦ ) و ( ٣٧ ) من سورة النور .

(٢) - انظر : المجموع ( ٢ : ١٧٥ ) .

(٣) - مَطَاهِرُكُمْ : الْمَطَاهِرُ : محال يتوضأ فيها المحتاج ويقضي حاجته . هامش صحيح ابن ماجه ( ١ : ٢٤٧ ) .

(٤) - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ١ : ٤٤٢ ) - كتاب الصلاة - باب البيع والقضاء في المسجد وما يجنب المسجد . واللفظ له برواية معاذ بن جبل ؛ وأخرجه ابن ماجه في سننه ( ١ : ٢٤٧ ) - كتاب =

وتطهير المساجد من النجاسات مأخوذ من قول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿ وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾<sup>(١)</sup> . وكذلك من قوله - تعالى - : ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وفي السنة النبوية أحاديث كثيرة تأمر بتطهير المساجد وصيانتها من الأذى والنجاسات وما أشبه ذلك فقد ورد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : " ٠٠٠ " إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلُحُ لَشَيْءٍ مِنَ الْبَوْلِ وَلَا الْقَدَرِ إِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالصَّلَاةِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ " <sup>(٣)</sup> .

واستحب الشرع لمن أراد الحضور إلى المسجد أن يتطهر في بدنه وثوبه ويزيل عنه الرائحة الكريهة ، ويتطيب بالريح الطيبة ؛ لقول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾<sup>(٤)</sup> .

=المساجد والجماعات - باب ما يكره في المساجد . بنحوه ، برواية واثلة بن الأسقع . جاء في مجمع الزوائد : (مكحول لم يسمع من معاذ) . (٢ : ٢٦) .

(١) - الآية ( ١٢٥ ) من سورة البقرة .

(٢) - الآيتان ( ٣٦ ) و ( ٣٧ ) من سورة النور .

(٣) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ١ : ٢٢٦ ) - كتاب الطهارة - باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد وأن الأرض تطهر بالماء من غير حاجة إلى حفرها .

(٤) - الآية ( ٣١ ) من سورة الأعراف .



(٢) - تطيب المساجد وتجميرها :

يسن تطيب المساجد وتجميرها سواء كانت خاصة أو عامة <sup>(١)</sup> . والأصل في سنية ذلك ما روي عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : "أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ <sup>(٢)</sup> وَأَنْ تُنْظَفَ وَتُطَيَّبَ" <sup>(٣)</sup> .  
والتطيب يكون بالرش بماء الورد وغيره ، أو بالعطر . ويجوز أن يحمل التطيب على التجمير بالعود وغيره <sup>(٤)</sup> . وقد ورد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه أمر بتجمير المساجد حيث قال : "وَجَمِّروها فِي الْجَمْعِ" <sup>(٥)</sup> .

(١) - انظر : حاشية ابن عابدين ( ٢ : ٤٣٠ ) ؛ المجموع ( ٢ : ١٧٧ ) ؛ كشف القناع ( ٢ : ٢٦٤ ) ؛ سبل السلام ( ١ : ١٥٢ ) ؛ صحيح مسلم بشرح النووي ( ٨ : ١٣٧ - ١٣٨ ) .

(٢) - الدُّورُ : جمع دار . اسم جامع للبناء والعَرْصَةُ والمَحَلَّةُ . والمراد المحلات فإنهم كانوا يسمون المحلة التي اجتمعت فيها قبيلة داراً . ويؤيده ما روي عن عروة عن أبيه - رضي الله عنهما - قال : " أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ وَأَمَرَ أَنْ تُطَهَّرَ وَتُطَيَّبَ - يَعْنِي الْقِبَائِلَ - " . وقيل : أن لفظ الدور في الحديث محمول على اتخاذ بيت في الدار للصلاة كالمسجد يصلي فيه أهل البيت .

والأول هو المعول وعليه العمل . والحكمة من أمره لأهل كل محلة ببناء مسجد فيها أنه قد يتضرر أو يشق على أهل محلة الذهاب للآخرى فيحرمون أجر المسجد وفضل إقامة الجماعة فيه وهذا ما فسرها به سفيان بن عيينة حيث قال : ( قوله ببناء المساجد في الدور يعني القبائل ) . انظر : تحفة الأحوذى ( ٣ : ١٦٨ ) ، سنن الترمذي ( ٢ : ٤٨٩ ) . والحديث أخرجه أحمد في مسنده بنحوه ( ٦ : ٢٧٩ ) ؛ وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ( ٢ : ٢٥٧ ) - كتاب الصلوات - باب في تخليق المساجد ، واللفظ له . قال الهيثمي في مجمع الزوائد : ( رواه أحمد وإسناده صحيح ) . ( ١١ : ٢ ) .

(٣) - أخرجه الترمذي في سننه ( ٢ : ٤٨٩ ) - كتاب الجمعة - باب ما ذكر في تطيب المساجد . وقد صححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ( ١ : ١٨٤ ) .

(٤) - انظر : تحفة الأحوذى ( ٣ : ١٦٨ ) .

(٥) - أخرجه ابن ماجه في سننه ( ١ : ٢٤٧ ) - كتاب المساجد والجماعات - باب ما يكره في المساجد . قال البوصيري : ( هذا إسناد ضعيف أبو سعيد هو محمد بن سعيد الصواب . قال أحمد : عمداً كان يصنع الحديث . وقال البخاري : تركوه . وقال النسائي : كذاب . قلت : والحرث بن نبهان ضعيف ) . مصباح الزجاجه ( ١ : ٩٥ ) . وقد ضعف الحديث الألباني . انظر : ضعيف ابن ماجه ( ص : ٥٩ ) .

كما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : ( كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رضي الله عنه - يُجَمِّرُ الْمَسْجِدَ . مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ كُلِّ جُمُعَةٍ ) <sup>(١)</sup> .

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : ( وبه يعلم أنه يستحب تجمير المسجد بالبخور خلافاً للمالك حيث كرهه ) <sup>(٢)</sup> .

وتطيب المساجد سنة قال بها السلف - رحمهم الله - أيضاً فقد كانوا لا يرون بأساً ولا عيباً في تخليق المساجد <sup>(٣)</sup> .

وذكر بعضهم أن أول ما كان من تطيب المساجد بسبب رؤية النبي - صلى الله عليه وسلم - لنخامة <sup>(٤)</sup> في المسجد فحكها . ثم أمر بخلق يجعل مكانها فخلق الناس المساجد .

فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - : " أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَتَّهَا يَدَهُ - يَعْنِي النَّخَامَةَ أَوْ الْبَزَاقَ - ثُمَّ لَطَخَهَا بِالزَّعْفَرَانِ دِعَابَةً . قَالَ : فَلِذَلِكَ صُنِعَ الزَّعْفَرَانُ فِي الْمَسَاجِدِ " <sup>(٥)</sup> . جاء في عون المعبود : ( فيه دليل على جواز جعل الخلق والزعفران في المساجد ) <sup>(٦)</sup> .

(١) - أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ( ٢ : ٢٥٧ ) - كتاب الصلوات - باب في تخليق المساجد . جاء في

مجمع الزوائد : ( فيه عبد الله بن عمر العمري وثقه أحمد وغيره واختلف في الاحتجاج به ) . ( ٢ : ١١ ) .

(٢) - تحفة الأحوذ ( ٣ : ١٦٨ ) . ولم أقف على كراهية مالك لتطيب المسجد بالبخور .

(٣) - انظر : مصنف ابن أبي شيبة ( ٢ : ١٤١ ) .

(٤) - النَّخَامَةُ : هي البزقة التي تخرج من أقصى الحلق . يقال : نَخَمَ الرجل نَخْماً وَنَخْماً وَتَنَخَّمَ : إذا دفع الشيء من صدره ، أو أنفه . وقيل : النخامة ما يليقه الرجل من خراشي صدره . وقيل : النخامة هي النخاعة وهي ما ينزل من النخاع إذ مادته من الدماغ . انظر : النهاية ، مادة ( نخم ) ؛ لسان العرب ، مادة ( نخم ) .

(٥) - أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ( ٢ : ٢٧٠ ) - كتاب الصلاة - باب تطيب المساجد .

قال الأعظمي في تحقيقه لصحيح ابن خزيمة : ( إسناده صحيح ) .

(٦) - عون المعبود ( ٢ : ١٠١ ) .

وقد سئل الزهري <sup>(١)</sup> - رحمه الله - عن الزعفران في المسجد . فقال : ( حسن هو طيب المسجد ) <sup>(٢)</sup> .

إلا أن بعضاً من العلماء خالف في تطيب المساجد بالزعفران وقال : تطيب المساجد بطيب الرجال . وهو ما خفي لونه ، وظهر ريحه ؛ لأن اللون ربما شغل بصر المصلين <sup>(٣)</sup> والأولى في تطيب المساجد مواضع المصلين ومواضع سجودهم خاصة <sup>(٤)</sup> .

### ٣ - تنظيف المساجد وكنسها :

يسن تنظيف المساجد من الوسخ ، والدنس ، والتن ، وغيرها . كما يسن إزالة ما يكون سبباً من أسباب الروائح الكريهة من الأشياء المستندرة كالنخامة وغيرها <sup>(٥)</sup> . يقول ابن حزم - رحمه الله - : ( وقد صح أمره - عليه الصلاة والسلام - بتنظيف المساجد ، وتطيبها . وهذا يوجب الكنس لها من كل بول ، وبعر ، وغيره ) <sup>(٦)</sup> .

والبصاق في المسجد من غير حاجة محرم <sup>(٧)</sup> . لما ورد من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - : " رَأَى نُخَامَةً فِي قِبْلَةٍ

(١) - محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري القرشي المدني ، أبو بكر . ولد سنة ( ٥٠ هـ ) . رأى عشرة من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . توفي سنة ( ١٢٤ هـ ) وقيل ( ١٢٥ هـ ) وقيل غير ذلك . وكان عمره ( ٧٢ ) سنة .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ( ١ : ١٠٨ - ١٠٩ ) ؛ سير أعلام النبلاء ( ٥ : ٣٢٦ - ٣٥٠ ) .

(٢) - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ١ : ٤٣١ ) - كتاب الصلاة - باب تخليق المساجد .

(٣) - انظر : نيل الأوطار ( ٢ : ١٥٧ ) .

(٤) - انظر : المرجع السابق .

(٥) - انظر : تحفة الأحوذى ( ٣ : ١٦٨ ) .

(٦) - المحلى ( ١ : ١٧٢ ) .

(٧) - انظر : الأشباه والنظائر ، لابن نجيم ( ص : ٣٧٠ ) ؛ التاج والإكليل ( ٢ : ١١٥ ) ؛ الأشباه

والنظائر ، للسيوطي ( ص : ٦٦١ ) ؛ منار السبيل ( ١ : ٤٩ ) .

الْمَسْجِدِ فَحَكَّهَا بِحَصَاةٍ ثُمَّ نَهَى أَنْ يَزُقَ الرَّجُلُ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ أَمَامِهِ وَلَكِنْ يَزُقُ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى" (١) .

والنخامة في المسجد خطيئة . إلا أن الشرع الحكيم جعل لها كفارة ؛ حتى لا يشق على المسلمين ؛ لأن التنخم في المسجد يكثر حدوثه ، وتحصل المشقة في الخروج من المسجد بسببه (٢) فعن أنس - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "الْبَزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا" (٣) .

والخطيئة بالبزاق - النخامة - لا تحصل بمجرد إيقاع النخامة بل تحصل به وبتركها من غير دفن فإن دفنت زالت الخطيئة (٤) .

والسبب في الأمر بدفنها ؛ الحرص على عدم تأذي المسلمين بها . فقد روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : "إِذَا تَنَخَّمَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَسْجِدِ فَلْيُعِيبْ نُخَامَتَهُ أَنْ تُصِيبَ جِلْدَ مُؤْمِنٍ أَوْ ثَوْبَهُ فَيُؤْذِيَهُ" (٥) .

أما من بدره البصاق فإنه ييصق في طرف ثوبه من الجانب الأيسر . لما روي من حديث أنس - رضي الله عنه - قال : "رَأَى رَسُولُ اللَّهِ نُخَامَةً فِي الْقِبْلَةِ فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ حَتَّى رُئِيَ فِي وَجْهِهِ فَقَامَ فَحَكَّهُ بِيَدِهِ . فَقَالَ : إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يُسَاجِي رَبَّهُ أَوْ إِنْ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ فَلَا يَزُقُ أَحَدَكُمْ قَبْلَ قِبْلَتِهِ وَلْيَزُقْ عَنْ يَسَارِهِ

(١) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ١ : ٣٨٩ ) - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها .

(٢) - انظر : مواهب الجليل ( ٢ : ١١٦ ) .

(٣) - أخرجه البخاري في صحيحه ( ١ : ١٦١ ) - كتاب الصلاة - باب كفارة البزاق في المسجد .

(٤) - انظر : سبل السلام ( ١ : ١٥٧ ) .

(٥) - أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ( ٢ : ٢٧٧ ) - كتاب الصلاة - باب ذكر العلة التي لها أمر بدفن

النخامة في المسجد والدليل على أنه أمر به كي لا يتأذى بتلك النخامة مؤمن أن يصيب جلده أو ثوبه فيؤذيه قال الألباني : ( هذا إسناد حسن رجاله ثقات ، وابن إسحاق إنما نخشى من تدليسه ) . سلسلة الأحاديث الصحيحة ( ٣ : ٢٦٣ ) . رقم الحديث ( ١٢٦٥ ) .

أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ فَبَصَقَ فِيهِ ثُمَّ رَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ فَقَالَ : أَوْ يَفْعَلُ بِهِ هَكَذَا" (١) .

ويسن لمن رأى بصاقاً في المسجد أن يزيله ، ويدفنه في تراب المسجد ، فإن لم يكن له تراب أخذه بيده ، أو بعود ، أو بمناديل الورق ، ونحوه ويخرجه من المسجد (٢) ؛ لأن مسح النخامة عن فراش المسجد لا يزيل الأثر كاملاً فيخشى أن لا يحصل به التكفير عن الخطيئة ، كما يحصل بالدفن في الأرض ، إذ الدفن لا يبقى أثراً البتة فعن أبي ذر - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "عُرِضْتُ عَلَى أَعْمَالٍ أُمِّي حَسَنُهَا وَسَيِّئُهَا فَوَجَدْتُ فِي مَحَاسِنِ أَعْمَالِهَا الْأَذَى يُمَاطُ عَنِ الطَّرِيقِ وَوَجَدْتُ فِي مَسَاوِيءِ أَعْمَالِهَا النَّخَامَةَ تَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ لَا تُدْفَنُ" (٣) . وحصول مثل هذا الاهتمام بالمساجد ، وتنظيفها ، وتطهيرها يكون مدعاة إلى الخشوع ، وعوناً للمصلي ، ولذا كره الله ، وكذا المعتكف على الطاعة ، كما أنه مناسب لشرف ما أعدت له هذه البيوت من العبادات والطاعات .

(١) - أخرجه البخاري في صحيحه ( ١ : ١٥٩ ) - كتاب الصلاة - باب حك البزاق باليد في المسجد .

(٢) - انظر : الأشباه والنظائر ، لابن نجيم ( ص : ٣٧٠ ) ، الأشباه والنظائر ، للسيوطي ( ص : ٤٢١ ) .

(٣) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ١ : ٣٩٠ ) - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها .

## المبحث الثاني : الروائع الخبيثة في الصلاة

ذكرنا فيما سبق أن الشرع الحنيف يكره الرائحة الخبيثة ؛ لأنها من الأمور التي كانت تشتد على النبي - صلى الله عليه وسلم - فالرائحة الخبيثة كريهة من جهة الطبع فإن صاحب الطباع السليمة يحب الرائحة الطيبة ويكره الرائحة الخبيثة وهي - أيضاً - كريهة من جهة الشرع فإن الشرع يكرهها ؛ لكونها مؤذية تميل إليها النفس الشيطانية .

وسوف يكون تناولنا لهذا المبحث من خلال المطالب التالية :

- المطلب الأول : فيمن أكل ثوماً أو بصلاً أو ما في معناهما (كالتدخين) وغيره .
- المطلب الثاني : فيمن وجد منه روائح أخرى مثل البخر والصنان وما في معناهما .
- المطلب الثالث : حكم إخراج من وجد به رائحة خبيثة من المسجد .

## المطلب الأول : فيمن أكل ثوماً أو بصلاً أو ما في معناهما ( كالتدخين ) وغيره .

الفرع الأول : حكم أكل الثوم النيء وما في حكمه لمن يريد حضور الصلاة في المسجد .

ذهب الفقهاء - رحمهم الله - إلى أن أكل الثوم والبصل من الأعذار الموجبة لترك صلاة الجماعة <sup>(١)</sup> ؛ مراعاة لمصلحة شرعية بدفع أذيته عن المسلمين ، ويلحق بهما كل ماله رائحة كريهة مأكولاً أو غيره <sup>(٢)</sup> .

والدليل على ذلك ما روي من حديث جابر - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا - أَوْ قَالَ : فَلْيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا - وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ " <sup>(٣)</sup> .

فقوله - عليه الصلاة والسلام : ( لِيَقْعُدْ ) صريح في أن أكل هذه الأشياء عذر في التخلف عن الجماعة <sup>(٤)</sup> .

فقدمت هنا المصلحة الراجحة وهي دفع الأذى ، على المصلحة المرجوحة وهي حضوره لصلاة الجماعة . والعذر يبقى قائماً متى ما بقيت رائحة الثوم ونحوه ، فإن

(١) - انظر : حاشية ابن عابدين ( ٢ : ٤٣٥ ) ؛ كفاية الطالب ( ١ : ٤٦٥ ) ؛ مغني المحتاج ( ١ : ٣٢٤ ) ؛ روضة الطالبين ( ١ : ٤٥١ ) ؛ حاشية الشرواني ، لعبد المجيد الشرواني ( ٢ : ٢٧٦ ) ؛ الإقناع للحجاوي ( ١ : ٦٠٧ ) .

(٢) - انظر : حاشية ابن عابدين ( ١ : ٦٦١ ) ؛ نيل الأوطار ( ٢ : ١٥٨ ) .

(٣) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ٢ : ٤٣١ ) - كتاب الأذان - باب ما جاء في الثوم النيء والبصل والكراث وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : " مَنْ أَكَلَ الثُّومَ . . . " .

(٤) - حاشية ابن عابدين ( ١ : ٦٦١ ) .

ذهبت فإنه لا عذر له بترك صلاة الجماعة <sup>(١)</sup> لما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - : أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهَا - يَعْنِي الثُّومَ" <sup>(٢)</sup> .

وإن قدر على إذهاب رائحته بالغسل ، أو المعالجة فيها ونعم <sup>(٣)</sup> .  
وينبغي تقييد كونه يعذر بترك صلاة الجماعة لمن أكل ذلك بعذر ، أو أكله ناسياً لقرب دخول وقت الصلاة ولم يجد أدماً غيره ؛ لئلا يكون مباشراً لما يقطعه عن الجماعة <sup>(٤)</sup> . ومن أكل هذه المباحات تعمداً ، أو حيلة لترك الجماعة فإنه يحرم عليه أكل الثوم وماله رائحة كريهة ؛ لأن الرخص لا تناط بالمعاصي .

وقد قال الخطابي <sup>(٥)</sup> - رحمه الله - : ( توهم بعضهم أن أكل الثوم عذر في التخلف عن الجماعة وإنما هو عقوبة لا كلة على فعله إذ حرم فضل الجماعة ) <sup>(٦)</sup> .  
ومما لا شك فيه أن من أكل ثوماً أو بصلاً أو نحوهما مما له رائحة كريهة حُرِمَ فضل الجماعة إلا أن من أكلها بعذر لا يأثم على تركه لصلاة الجماعة بخلاف من أكلها متعمداً فإنه يحرم فضل الجماعة ويأثم على فعله .

(١) - انظر: حاشية الزرقاني (١ : ٦٢) ؛ المجموع (٢ : ١٧٤) ؛ حاشية البجيرمي على المنهج (١ : ٣٠١) ؛ كشف القناع (١ : ٦٠٧) ؛ المحلى (٤ : ٢٠٢) .

(٢) - أخرجه مسلم في صحيحه (١ : ٣٩٤) - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوهما مما له رائحة كريهة من حضور المسجد حتى تذهب تلك الريح وإخراجه من المسجد .

(٣) - انظر: حاشية الدسوقي (١ : ٦٢٠) ؛ مغني المحتاج (١ : ٣٢٤) ؛ كشف القناع (١ : ٦٠٧) .

(٤) - انظر: حاشية ابن عابدين (٢ : ٤٣٦) ؛ حاشية البجيرمي على المنهج (١ : ٣٠١) .

(٥) - حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب ، البستي ، أبو سليمان . فقيه محدث لغوي ، من مؤلفاته : معالم السنن ، شرح سنن أبي داود ، غريب الحديث وغيرها . مات سنة (٣٨٨ هـ) .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ (٣ : ١٠١٨ - ١٠٢٠) ، وفيات الأعيان (٢ : ٢١٤ - ٢١٦) .

(٦) - فتح الباري (٢ : ٤٣٧) .



والأصل في منع من أكل الثوم وغيره من الحضور إلى الصلاة ما يأتي :-

(١) - ما روي عن جابر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ الثُّومَ وَقَالَ مَرَّةً مَنْ أَكَلَ الْبَصَلَ وَالثُّومَ وَالْكَرَّاثَ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَّى مِمَّا يَتَأَذَّى مِنْهُ بَنُو آدَمَ" (١) .

(٢) - وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال في غزوة خيبر (٢) : "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يعني الثوم - فَلَا يَأْتِئَنَّ الْمَسَاجِدَ" (٣) .

(٣) - وروي عن أنس - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّأَوْ - لَا يُصَلِّينَ مَعَنَا" (٤) .

فهذه الأحاديث تدل على كراهية دخول المسجد لمن وجد منه رائحة الثوم والبصل ونحوه من مأكول ، أو مشروب مما له رائحة كريهة كالدخان وغيره .

وقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله - في الكراهية الواردة في النصوص الشرعية هل هي كراهية تحريم أم كراهية تنزيه ؟ .

فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية (٥) ، والمالكية (٦) ،

(١) - سبق تخريجه (ص : ٩٠) .

(٢) - وقعت في محرم سنة سبع للهجرة . الرحيق المختوم (ص : ٣٣٣) .

(٣) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ١ : ٣٩٣ ) - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب من أكل ثوماً أو بصلاً أو كرثاً أو نحوها .

(٤) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ٢ : ٤٣١ ) - كتاب الأذان - باب ما جاء في الثوم النيء والبصل والكرث وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : "مَنْ أَكَلَ الثُّومَ ... " .

(٥) - انظر : حاشية ابن عابدين ( ٢ : ٤٣٥ ) .

(٦) - انظر : التاج والإكليل ( ٢ : ١٨٣ ) ؛ كفاية الطالب ( ١ : ٦٠٩ ) .

والشافعية<sup>(١)</sup>، ورواية عند الحنابلة<sup>(٢)</sup> إلى أن الكراهية كراهية تنزيهية وليست تحريرية بمعنى أن من أكل الثوم وغيره يمنع من حضور الصلاة بهذه الرائحة وإن حضر فإنه لا يحرم عليه ذلك أي لا يعاقب على فعله هذا وإذا ترك حضورها أجر عليها . وذهب أهل الظاهر<sup>(٣)</sup> والمالكية<sup>(٤)</sup> في المعتمد ، ورواية عند الإمام أحمد<sup>(٥)</sup> - رحمه الله - وقال به الأسنوي وابن المنذر<sup>(٦)</sup> - رحمهما الله - إلى أن الكراهية الواردة في الحديث كراهة تحريرية يقول الأسنوي - رحمه الله - : قوله - صلى الله عليه وسلم - : (فلا يقربن) يقتضي التحريم<sup>(٧)</sup>، وعليه فإنه يأثم من حضر الصلاة بهذه الروائح الكريهة ؛ لأن ظاهر النهي التحريم ، وأذى المسلمين حرام وهذا فيه إيذاء لهم بالروائح المنبعثة منه<sup>(٨)</sup>.

والذي يظهر - لي - أن الكراهية الواردة في النصوص الشرعية على تفصيل كالتالي :-

( ١ ) - من أكل الثوم أو البصل أو غيرها لعذر كمن أكله أو وضعه على شيء من جسده للتداوي فإن هذه الرائحة تكون له عذراً في التخلف عن صلاة الجماعة ويحصل له أجر الجماعة لقوله - صلى الله عليه وسلم - : "إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ

(١) - انظر : المجموع ( ٢ : ١٧٥ ) ؛ مغني المحتاج ( ١ : ٣٢٤ ) .

(٢) - انظر : منار السبيل ( ١ : ١٢٨ ) ؛ المغني ( ١٣ : ٣٥١ ) .

(٣) - انظر : المغلي ( ٤ : ٢٠٢ ) .

(٤) - انظر : حاشية الدسوقي ( ١ : ٦٢٠ ) .

(٥) - انظر : المغني ( ٩ : ٢٤١ ) .

(٦) - انظر : حاشية البجيرمي على المنهج ( ١ : ٣٠١ ) ؛ مغني المحتاج ( ١ : ٣٢٤ ) .

(٧) - انظر : حاشية البجيرمي على المنهج ( ١ : ٣٠١ ) .

(٨) - انظر : المغلي ( ٤ : ٢٠٢ ) .

مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا" (١) .

وإن حضر فلا إثم (٢) عليه لحديث المغيرة بن شعبة (٣) - رضي الله عنه - قال : (أَكَلْتُ ثُومًا ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَوَجَدْتُهُ قَدْ سَبَقَنِي بِرَكْعَةٍ ، فَلَمَّا صَلَّى قُمْتُ أَقْضِي ، فَوَجَدَ رِيحَ الثُّومِ ، فَقَالَ : "مَنْ أَكَلَ هَذِهِ الْبَقْلَةَ ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهَا" ، فَلَمَّا قَضَيْتُ الصَّلَاةَ ، أَتَيْتُهُ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي عُذْرًا ، نَاوَلَنِي يَدُكَ ، فَوَجَدْتُهُ سَهْلًا ، فَنَاوَلَنِي يَدَهُ ، فَأَدْخَلْتُهَا مِنْ كُمِّي إِلَى صَدْرِي فَوَجَدْتُهُ مَعْصُوبًا ، فَقَالَ : "إِنَّ لَكَ عُذْرًا" (٤) .

(٢) - من أكل الثوم أو البصل ناسياً لوقت الصلاة فيكره في حقه حضور الجماعة ويعتبر ذلك عذراً يبيح له التخلف عن الجماعة لقول الله - تعالى - : ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (٥) . وإن حضر الجماعة فلا إثم عليه ؛ لأن الكراهية في حقه كراهية تنزيهية .

(٣) - من أكل الثوم أو البصل جاهلاً بالحكم فلا إثم عليه في حضوره الجماعة ؛ لأن أحكام الشريعة مبنية على التكليف والجاهل في حكم غير المكلف .

(١) - أخرجه البخاري في صحيحه ( ٣ : ١٠٩٢ ) - كتاب الجهاد والسير - باب يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة .

(٢) - انظر : حاشية البجيرمي على المنهج ( ١ : ٣٠١ ) .

(٣) - المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن مالك بن كعب ، أبو عبد الله ، وقيل : أبو عيسى . أسلم عام الخندق ، وشهد الحديبية ، واليمامة ، واليرموك ، والقادسية . ولاء عمر بن الخطاب على البصرة . توفي بالكوفة سنة ( ٥٠ هـ ) .

انظر ترجمته في : أسد الغابة ( ٤ : ٤٧١ - ٤٧٣ ) ؛ طبقات ابن سعد ( ٤ : ٢٨٤ - ٢٨٦ ) .

(٤) - أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ( ٣ : ٨٦ - ٨٧ ) - كتاب الإمامة في الصلاة وما فيها من السنن - باب الرخصة في أكله عند الضرورة والحاجة إليه . قال الألباني : ( إسناده صحيح ) . مشكاة المصابيح بتحقيق الألباني ( ٢ : ٨٦ ) .

(٥) - الآية (٢٨٦) من سورة البقرة .

(٤) - من أكل الثوم أو البصل وما في حكمها متعمداً ذلك ؛ ليتخذ ذريعة لترك صلاة الجماعة فيكون بفعله هذا كمن ارتكب محرماً . ويمنع من حضور الصلاة تويخاً له وزجراً ؛ لدفع أذيته ، ولا يعتبر ذلك عذراً يبيح له التخلف عن الجماعة ويفوته أجر الجماعة وإن حضر الصلاة فإنه آثم ؛ لارتكابه فعلاً مكروهاً . والكراهية في حقه تصرف إلى التحريم ؛ لتسببه في إيذاء المسلمين والملائكة بالروائع المنبثة منه وهذا يكون في حق شارب الدخان <sup>(١)</sup> أكد . والله أعلم .

(١) - اختلف الفقهاء في حكم شرب الدخان . فذهب جمهور أهل العلم إلى تحريمه ، وذهب البعض الآخر إلى كراهيته ، والبعض الآخر ذهب إلى إباحته . وقد قامت الشرعية على تحريمه .  
انظر ذلك في : حاشية ابن عابدين ( ١٠ : ٤٢ - ٤٤ ) ؛ فتح العلي المالك ( ١ : ١٢٢ - ١٢٣ ) ؛ تهذيب الفروق ( ١ : ٢١٧ - ٢١٩ ) ؛ حاشية الجمل ( ٢ : ٣٠٠ ) ؛ حواشي الشرواني ( ٤ : ٢٣٧ ) ؛ حاشية البجيرمي على المنهج ( ٢ : ١٧٨ ) ؛ مطالب أولي النهى ( ٦ : ٢١٧ - ٢١٩ ) .

مسألة : هل يجوز لمن أكل الثوم ونحوه أن يدخل المسجد إذا كان خالياً ؟  
لا يجوز لمن أكل الثوم ونحوه مما له رائحة كريهة أن يدخل المسجد وإن كان خالياً ؛ لأن العلة المانعة من دخول المسجد ليست خاصة بالآدميين بل هي للآدميين والملائكة <sup>(١)</sup> لقوله - صلى الله عليه وسلم - : " فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَّى مِنْهَا يَتَأَذَّى مِنْهُ بَنُو آدَمَ " <sup>(٢)</sup> .  
وقال بعض العلماء : أنه لو أكل جماعة مسجد ماله رائحة كريهة لم يمنعوا منه بخلاف ما إذا أكل بعضهم <sup>(٣)</sup> .  
ويمكن أن يُردَّ بأن التأذي ليس مقصوداً على إيذاء الآدميين بل يتعداهم إلى إيذاء الملائكة ، ولهذا نجد أن ابن العربي - رحمه الله - يقول : ( ذكر الصفة في الحكم يدل على التعليل بها ) <sup>(٤)</sup> .

(١) - انظر : حاشية ابن عابدين ( ٢ : ٤٣٢ ) ؛ التاج والإكليل ( ٢ : ١٨٤ ) ؛ حاشية البجيرمي على المنهج ( ١ : ٣٠١ ) ؛ المنهج القويم ( ٢ : ٣٠٧ ) ؛ الروض الندي ( ص : ١٠٦ ) ؛ فتح الباري ( ٢ : ٤٣٦ ) ؛ صحيح مسلم بشرح النووي ( ٥ : ٤٩ ) .  
(٢) - سبق تخريجه ( ص : ٩٠ ) .  
(٣) - انظر : فتح الباري ( ٢ : ٤٣٦ ) .  
(٤) - المرجع السابق .

## الفرع الثاني : حكم أكل الثوم والبصل المطبوخين لمن يريد حضور الصلاة في

### المسجد

يجوز حضور الصلاة في المسجد لمن أكل الثوم والبصل وما في حكمها من البقوليات ذات البروائح الكريهة إذا طبخت ؛ لأن الطبخ من شأنه أن يقلل من الرائحة الكريهة <sup>(١)</sup>، والدليل على ذلك ما روي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قوله : (... فَمَنْ أَكَلَهُمَا فَلْيُمْتَهُمَا طَبَخًا) <sup>(٢)</sup> .

(١) - انظر : التاج والإكليل ( ١٨٣ : ٢ ) ؛ مغني المحتاج ( ٣٢٤ : ١ ) ؛ فتح الباري ( ٤٣٦ : ٢ ) .

(٢) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ٣٩٦ : ١ ) - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب نهي من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوهما .

الفرع الثالث : وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : هل النهي الوارد بمنع من أكل ثوماً أو بصلاً أو نحوهما ممن دخول المسجد خاص بالمسجد النبوي الشريف أم عام في كل المساجد ؟  
اختلف العلماء - رحمهم الله - في ذلك إلى قولين :-

القول الأول :

أن النهي عام في جميع المساجد <sup>(١)</sup> ، واستدلوا على ذلك بما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في غزوة خيبر : " مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَأْتِيَنَّ الْمَسَاجِدَ " <sup>(٢)</sup> . وفي رواية عن جابر - رضي الله عنه - أنه - صلى الله عليه وسلم - قال : " فَلَا يَغْشَاكَ فِي مَسْجِدِنَا " <sup>(٣)</sup> .

وقد سئل عطاء - رحمه الله - هل النهي للمسجد الحرام خاصة أو في جميع المساجد ؟ فقال : ( لا بل في المساجد ) <sup>(٤)</sup> .

وجه الدلالة من الحديث والأثر :

أن لفظ المساجد صريح في العموم <sup>(٥)</sup> .

(١) - انظر : حاشية ابن عابدين ( ٢ : ٤٣٥ ) ؛ نيل الأوطار ( ٢ : ١٥٨ ) ؛ عون المعبود ( ١٠ : ٢١٥ ) ؛

فتح الباري ( ٢ : ٤٣٢ - ٤٣٣ ) .

(٢) - سبق تخريجه ( ص : ٣٠٩ ) .

(٣) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ٢ : ٤٣١ ) - كتاب الأذان - باب ما جاء في الثوم النيء والبصل والكراث وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - " مَنْ أَكَلَ الثُّومَ . . . . " .

والمراد بالغشيان : الإتيان . انظر : فتح الباري ( ٢ : ٤٣٣ ) .

(٤) - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ١ : ٤٤٤ ) - كتاب الصلاة - باب أكل الثوم والبصل ثم يدخل المسجد .

(٥) - انظر : عون المعبود ( ١٠ : ٢١٥ ) .

## القول الثاني :

أن النهي الوارد في الأحاديث خاص بمسجد الرسول - عليه الصلاة والسلام - وقد ذكره القاضي عياض عن بعض من العلماء - رحمهم الله <sup>(١)</sup> - واستدلوا على ذلك بما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - : ( أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرٍ : مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يَعْنِي الثُّومَ - فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا ) <sup>(٢)</sup> .

وعن جابر - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا - أَوْ قَالَ : فَلْيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا - وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ " <sup>(٣)</sup> . وقالوا : دل الحديثان على رجوع الخطاب إلى مسجد النبي - صلى الله عليه وسلم - بمنطوقها .

والراجح - والله أعلم - أن النهي عام لجميع المساجد ، لورود النص الشرعي بذلك مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يَعْنِي الثُّومَ - فَلَا يَأْتِيَنَّ الْمَسَاجِدَ <sup>(٤)</sup> .

ثم إن العلة المانعة من حضور المساجد لمن أكل ثوماً أو بصلاً ونحوهما قائمة في جميع المساجد ، حيث قال صلى الله عليه وسلم : " فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَّى مِمَّا يَتَأَذَّى مِنْهُ بَنُو آدَمَ " <sup>(٥)</sup> .

وقد رد ابن دقيق العيد - رحمه الله - على من استدل بأن النهي خاص بالمسجد النبوي في قوله - صلى الله عليه وسلم - : " فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا " <sup>(٦)</sup> بأن لفظ

(١) - انظر : نيل الأوطار ( ٢ : ١٥٨ ) .

(٢) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ٢ : ٤٣١ ) - كتاب الأذان - باب ما جاء في الثوم النجس والبصل والكراث وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : " مَنْ أَكَلَ الثُّومَ ... " .

(٣) - سبق تخريجه ( ص : ٣٠٧ ) .

(٤) - سبق تخريجه ( ص : ٣٠٩ ) .

(٥) - سبق تخريجه ( ص : ٩٠ ) .

(٦) - سبق تخريجه ( ص : ٣١٦ ) .



(مسجدنا) للجنس أو لضرب المثال وليس للتقيد به <sup>(١)</sup> .

### المسألة الثانية :

هل الثوم وغيره مما له رائحة كريهة محرمة على النبي - صلى الله عليه وسلم - أم لا؟  
أختلف الفقهاء - رحمهم الله - في ذلك إلى ثلاثة أقوال :

### القول الأول :

أن أكل الثوم وغيره مما له رائحة كريهة محرم على النبي - صلى الله عليه وسلم -  
لوجود العلة المانعة من أكله وهي ملازمة الملك له - عليه الصلاة والسلام <sup>(٢)</sup> .  
واستدلوا بقوله - صلى الله عليه وسلم - : "فَإِنِّي أَنَا جِي مَنْ لَا تُتَاجِي" <sup>(٣)</sup>

(١) - انظر : نيل الأوطار ( ١٥٨:٢ ) .

(٢) - انظر : التاج والإكليل ( ٣٨٩:٣ ) ؛ فتح الباري ( ٧١٨:٩ ) .

(٣) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ٤٣١:٢ ) - كتاب الأذان - باب ما جاء في الثوم النسيء والبصل والكراث وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : " مَنْ أَكَلَ الثُّومَ " .

### القول الثاني :

أن أكل الثوم وغيره مما له رائحة كريهة مكروه له - صلى الله عليه وسلم -<sup>(١)</sup>  
لعموم قوله - صلى الله عليه وسلم - : " لَا وَلَكِنِّي أَكْرَهُهُ مِنْ أَجْلِ رِيحِهِ " عندما قال  
له أبو أيوب - رضي الله عنه - : (أَحْرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ )<sup>(٢)</sup>.

### القول الثالث :

إباحة أكل الثوم وغيره مما له رائحة كريهة له - صلى الله عليه وسلم -<sup>(٣)</sup>؛ وذلك  
لعموم قوله صلى الله عليه وسلم - : " وَلَيْسَ بِمُحَرَّمٍ " <sup>(٤)</sup>  
والذي يتبين - لي - أن أكل الثوم وغيره مما له رائحة كريهة مباح له - عليه الصلاة  
والسلام ولكنه يكرهه رائحته بدليل تصريحه - عليه الصلاة والسلام - بقوله : " وَلَكِنِّي  
أَكْرَهُهُ مِنْ أَجْلِ رِيحِهِ " <sup>(٥)</sup>.

(١) - انظر : روضة الطالبين ( ٥:٧ ) ؛ فتح الباري ( ٧١٨:٩ ) .

(٢) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ١٦٢٣:٣ ) - كتاب الأشربة - باب إباحة أكل الثوم وأنه ينبغي لمن أراد  
خطاب الكبار تركه وكذا ما في معناه . والحديث رواه أبو أيوب الأنصاري حيث قال : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا أَتَى بِطَعَامٍ أَكَلَ مِنْهُ وَبَعَثَ بِفَضْلِهِ إِلَيَّ وَإِنَّهُ بَعَثَ إِلَيَّ يَوْمًا بِفَضْلِهِ لَمْ يَأْكُلْ مِنْهَا ؛  
لَأَنَّ فِيهَا ثَوْمًا فَسَأَلْتُهُ أَحْرَامٌ هُوَ فَقَالَ : " لَا وَلَكِنِّي أَكْرَهُهُ مِنْ أَجْلِ رِيحِهِ " .

(٣) - انظر : التمهيد ( ٤١٦:٦ ) ؛ فتح الباري ( ٤٣٧:٢ ) .

(٤) - أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ( ٨٥:٣ ) - كتاب الإمامة في الصلاة وما فيها من السنن - باب ذكر  
ما خص إليه به نبيهم من ترك أكل الثوم والبصل والكراث مطبوخاً . قال الحاكم : هذا حديث صحيح على  
شرط الشيخين ولم يخرجاه . المستدرک على الصحيحين ( ١٥٠:٤ ) .

والحديث عن أبي أيوب الأنصاري - رضي الله عنه - : " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أُرْسِلَ  
إِلَيْهِ بِطَعَامٍ مِنْ خَضِرَةٍ فِيهَا بَصَلٌ أَوْ كِرَاثٌ ، فَلَمْ يَرِ فِيهِ أَثَرُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ : " مَا مَتَعَكَ أَنْ تَأْكُلَ " ؟ فَقَالَ : لَمْ أَرِ أَثَرَكَ فِيهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَسْتَحْيِي مِنْ مَلَائِكَةِ اللَّهِ ، وَلَيْسَ بِمُحَرَّمٍ .

(٥) - سبق تخريجه ، هامش (٢) من هذه الصفحة .

ونظير ذلك ما ورد من كراهيته لحم الضب<sup>(١)</sup> وعدم أكله، لا لكونه محرماً عليه وإنما لكونه لم يألّف أكله . وقد ورد عن عائشة - رضي الله عنها - : " أَتَاهَا سُئِلَتْ عَنْ الْبَصَلِ فَقَالَتْ : إِنَّ آخِرَ طَعَامٍ أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - طَعَامٌ فِيهِ بَصَلٌ " (٢) .

- 
- (١) - الضَّبُّ : دوية معروف والجمع أَضْبٌ وَضِبَابٌ وَضَبْنٌ . أحرش الذنب ، حَشَنَهُ ، مُفَقَّرُهُ ؛ ولونه إلى الصُّحْمَةِ وهي غُبْرَةٌ مُشْرِبَةٌ سَوَادًا . إذا سمن اصفر صدره . والعرب يحرسون على صيده وأكله . انظر : لسان العرب ، مادة ( ضبب )
- (٢) - أخرجه أبو داود في سننه ( ٣ : ٣١٦ ) - كتاب الأطعمة - باب في أكل الثوم . قال المنذري : ( في سنده بقية بن الوليد وفيه مقال ) . عون المعبود ( ١٠ : ٢١٨ ) .

## المطلب الثاني : فيمن وجد منه روائح أخرى مثل : البخر<sup>(١)</sup> والصنان

### وما في معناه

يمنع من دخول المساجد كل من كان في بدنه أو ثوبه روائح خبيثة كبخر الفم - وهو إما ناتج عن مرض ، أو ناتج عن شرب دخان ، أو عرق في بدنه كالصنان المستحكم وقيد بذلك ؛ لأن رائحته مؤذية والجراحات المنتهية ، والمجذوم<sup>(٢)</sup> الذي ظهرت رائحته ، ومن تداوى بأدوية ذات روائح خبيثة ، وأصحاب الصنائع كالقصاب ، والسماك ، والحداد ، والحجام ؛ قياساً على منع من أكل الثوم والبصل من إتيان المساجد؛ بجامع وجود الرائحة الخبيثة من كل منهم<sup>(٣)</sup> .

وقد أنكر الجكني<sup>(٤)</sup> قياس مثل هؤلاء على أكل الثوم والبصل وغيرهما فقال: (وألحق بعضهم من بفيه بخر أو من كان به جرح له رائحة كريهة كالمجذوم والأبرص<sup>(٥)</sup>)

(١) - البَخْرُ : الرائحة المتغيرة من الفم ، وقيل : التثني يكون في الفم وغيره إذا تغير ريحه . وسيأتي مزيد بيان له في الفصل الثالث .

انظر : لسان العرب ، مادة ( بخر ) ؛ النهاية ، مادة ( بخر ) .

(٢) - الجَذْمُ : القطع ، والمجذوم المصاب بالجذام ، وهو داء يقطع اللحم ويسقطه وقيل : إنه علة يحمر منها العضو ثم يسود ثم ينقطع ويتناثر ويتصور ذلك في كل عضو لكنه في الوجه أغلب . انظر : لسان العرب ، مادة ( جذم ) ؛ المصباح المنير ، مادة ( الجذم ) ؛ مغني المحتاج ( ٢٥٩ : ٣ ) .

(٣) - انظر : حاشية ابن عابدين ( ٤٣٥ : ٢ ) ؛ التمهيد ( ٤٢٣ : ٦ ) ؛ مغني المحتاج ( ٤٢٤ : ١ ) ؛ كشف القناع ( ٦٠٧ : ١ ) ؛ فتح الباري ( ٤٣٧ : ٢ ) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ( ٤٨ : ٥ ) ؛ إغاثة الطالبين ( ٥١ : ٢ ) ؛ حواشي الشرواني ( ٢٧٦ : ٢ ) .

(٤) - محمد بن حبيب الله بن عبد الله بن أحمد مايا بي الجكني الشنقيطي . ولد ( ١٢٩٥ هـ ) . عالم بالحديث . من مؤلفاته : زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم ، إيقاظ الأعلام ، إكمال المنة ، الخلاصة النافعة . توفي سنة ( ١٣٦٣ هـ ) .

انظر ترجمته في : الأعلام ( ٦ : ٧٩ ) .

(٥) - الأَبْرَصُ : المصاب بالبرص ، وهو بياض شديد يقع الجلد ويذهب دمويته .

وأصحاب الصنائع الكريهة كالسماك وتاجر الكتان والغزل ، وعورض بأن أكل الثوم أدخل على نفسه باختياره هذا المانع بخلاف الأبخر والمجذوم فكيف يلحق المضطر بالمختار<sup>(١)</sup> ، وإذا تأملنا النصوص الشرعية التي وردت في بيان نهي من أكل الثوم والبصل عن إتيان المساجد نجد أن النهي كان لأجل الأذى الحاصل بالرائحة .

وعليه فإن منع كل من تصدر منه روائح كريهة يتأذى بها الآخرون ثابت بالنص الشرعي ، حيث قال - صلى الله عليه وسلم - : " إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَّى مِمَّا يَتَأَذَّى مِنْهُ بَنُو آدَمَ " <sup>(٢)</sup> ، ومعلوم أن الإنسان يتأذى من الروائح الكريهة وبالتالي فإن الملائكة تتأذى بهذه الروائح والملاحظ أن التأذي بهذه الروائح يفوق التأذي برائحة الثوم فمثلاً رائحة الدخان فإنها كريهة منتنة لا تقتصر على وجودها في شاربها بل تتعدى ذلك إلى علوقها في ثيابه وبدنه بخلاف الثوم فإن رائحته لا تتعدى جزءاً من أجزاء البدن وهو الفم .

وعليه فإن جميع هؤلاء يعذرون في ترك صلاة الجماعة - ماعدا شارب الدخان فإن منعه من حضور الصلاة زجرٌ وتوبيخٌ ؛ لدفع أذيته وليس عذراً - إلا أنه يمكن تقييد من أدخل على نفسه شيئاً من هذه الأمور بأن يتحرى أن لا يكون ذلك قرب الصلاة ، وأن يغتسل ويتطيب بالروائح الطيبة التي من شأنها أن تقلل من وجود هذه الروائح الكريهة ، حتى لا يفوته أجر الجماعة فقد روي أن أجرها عظيم فعن ابن عمر - رضي الله

انظر : لسان العرب ، مادة (برص) ؛ مغني المحتاج ( ٢٥٩:٣ ) .

(١) - زاد المسلم ( ١٠٦:٣ ) .

(٢) - سبق تخريجه ( ص : ٩٠ ) .

عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : "صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةَ الْفَدِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً" <sup>(١)</sup> .

---

(١) - متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه ( ٢٣١ : ١ ) - كتاب الأذان - باب فضل صلاة الجماعة ، واللفظ له ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ( ٤٥٠ : ١ ) - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها .

### مسألة : حكم إخراج الريح في المسجد

الرَّيْحُ : عرض يقوم بالجسم ويدرك بالشم ، أو السمع وخروجها دليل ظاهر على نقض الوضوء وفساد الصلاة لقوله - صلى الله عليه وسلم - : " لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا " <sup>(١)</sup> وإذا كان إخراج الريح مبطل للصلاة فما حكم إخراج الريح في المسجد وهو مكان الصلاة ومن شأن رائحتها الكريهة إحداث الأذى ؟

ذهب الفقهاء - رحمهم الله - إلى تحريم إخراج الريح في المسجد من غير ضرورة <sup>(٢)</sup> ويشهد لهم الحديث المتقدم القاضي بمنع الأذى فقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : " فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَّى مِمَّا يَتَأَذَّى مِنْهُ بَنُو آدَمَ " <sup>(٣)</sup> . وحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : " صَلَاةُ الْجَمِيعِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ، فَإِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وَأَتَى الْمَسْجِدَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً ، وَحَطَّ عَنْهُ خَطِيئَةٌ حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ ، وَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ تَحْبِسُهُ ، وَتُصَلِّي - يَعْنِي عَلَيْهِ - الْمَلَائِكَةُ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ الَّذِي يُصَلِّي

(١) - متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه ( ٧٧ : ١ ) - كتاب الوضوء - باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر وقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ( ٢٧٦ : ١ ) - كتاب الحيض - باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك .

(٢) - انظر : حاشية ابن عابدين ( ٤٢٩ : ٢ ) ؛ مواهب الجليل ( ١٣ : ٦ ) ؛ كشف القناع ( ٤٩٧ : ١ ) .

(٣) - سبق تخريجه (ص : ٩٠) .

فِيهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمَهُ، مَا لَمْ يُؤْذِ يُحْدِثْ فِيهِ" (١) المراد بالحدث هنا :  
الناقض للوضوء (٢) .

وجه الدلالة :

فيه دليل على أن الحدث في المسجد أشد من النخامة لما تقدم من أن لها كفارة ، ولم يذكر لهذه كفارة ، بل عومل صاحبه بحرمان استغفار الملائكة ، فدل على تحريمه (٣)  
كما أن المساجد يجب أن تتره عن مثل هذه الروائح فهي بيوت الله التي شرع إقامة الصلاة والذكر فيها . قال - صلى الله عليه وسلم - : " إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلُحُ لِشَيْءٍ مِنَ الْبَوْلِ وَلَا الْقَذَرِ ، إِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالصَّلَاةِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ " (٤)

وأما جواز إخراجها عند الضرورة فلائنه لا يمكن التحرز منها . إلا أن الشافعية - رحمهم الله - قالوا بعدم حرمة إخراج الريح في المسجد (٥) .

قال النووي - رحمه الله - : ( لا يحرم إخراج الريح من الدبر في المسجد ولكن الأولى اجتنابه ) (٦) .

(١) - أخرجه البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ( ١ : ٧٤٢ - ٧٤٣ ) - كتاب الصلاة - باب الصلاة في مسجد السوق .

(٢) - فتح الباري ( ١ : ٧٤٧ ) .

(٣) - فتح الباري ( ١ : ٧٤٧ ) .

(٤) سبق تحريجه ( ص : ٣٠٠ ) .

(٥) المجموع ( ١٧٥ : ٢ ) ؛ فتح العلام ، محمد الجرداني ( ١ : ٣٢٧ )

(٦) المجموع ( ٧٥ : ٢ ) .



### المطلب الثالث : حكم إخراج من وجد به رائحة خبيثة من المسجد

يستحب إخراج من وجد منه رائحة الثوم والبصل ونحوهما من الروائح الخبيثة<sup>(١)</sup> والدليل على ذلك :

١- عموم الأحاديث الثابتة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الدالة على النهي عن قربان المساجد لمن أكل الثوم ونحوه مما له رائحة خبيثة ففي الحديث عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ وَقَالَ مَرَّةً مِنْ أَكْلِ الْبَصْلِ وَالثُّومِ وَالْكُرَّاثِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَّى مِمَّا يَتَأَذَّى مِنْهُ بَنُو آدَمَ"<sup>(٢)</sup>.

٢- ما روي من أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - خطب الناس يوم الجمعة فقال : ( ٠٠٠ ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ تَأْكُلُونَ شَجَرَتَيْنِ لَا أَرَاهُمَا إِلَّا خَبِيثَتَيْنِ هَذَا الْبَصْلُ وَالثُّومُ لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا وَجَدَ رِيحَهُمَا مِنَ الرَّجُلِ فِي الْمَسْجِدِ أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ إِلَى الْبَيْعِ فَمَنْ أَكَلَهُمَا فَلْيُمْتَهُمَا طَبْحًا )<sup>(٣)</sup>.

وعليه فإن من وجد من نفسه رائحة الثوم أو البصل ونحوهما يكره له الذهاب إلى المسجد كما قدمنا . وإذا دخل المسجد يستحب إخراجه منه ؛ لأن في ذلك إنكار للمنكر . يقول النووي - رحمه الله - : ( قوله لقد رأيت رسول الله - صلى الله عليه

(١) - انظر : التمهيد ( ٢٢:٦ ) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ( ٥٤:٥ ) ؛ كشف القناع ( ٦٠٧:١ ) .

(٢) - سبق تحريجه ( ص : ٩٠ ) .

(٣) - أخرجه مسلم في صحيحه ( ٣٩٦:١ ) - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب نهي من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوهما .

وسلم - إذا وجد ريحهما من الرجل في المسجد أمر به فأخرج إلى البقيع هذا فيه إخراج من وجد منه ريح الثوم والبصل ونحوهما من المسجد وإزالة المنكر باليد لمن أمكنه <sup>(١)</sup>. ثم إن الآتي إلى المسجد بهذه الروائح الكريهة يسبب الأذى للمصلين والملائكة ، وإذا كان الشرع الحنيف أمر الإنسان أن يتطهر من الرائحة الكريهة في ثوبه وبدنه فإنه من باب أولى تطهير بيوت الله من هذه الروائح . ويرد على حكم إخراج أكل الثوم ونحوه من المسجد .

### مسألة : حد الإخراج من المسجد

ورد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يخرج من يجد منه رائحة البصل والثوم ونحوهما إلى البقيع ، فعن عمر - رضي الله عنه - قال : " لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا وَجَدَ رِيحَهُمَا مِنَ الرَّجُلِ فِي الْمَسْجِدِ أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ إِلَى الْبَقِيعِ " <sup>(٢)</sup>. ويفهم منه أن رحاب المسجد وما يقاربه في حكم المسجد ، وقد ذكر بعض المالكية كابن شعبان <sup>(٣)</sup> - رحمه الله - أن من كانت به رائحة الثوم ونحوه يصلي في فناء المسجد <sup>(٤)</sup> .

(١) - شرح النووي على صحيح مسلم ( ٥٤:٥ ) .

(٢) - سبق تخريجه ( ص : ٣٢٥ ) .

(٣) - محمد بن القاسم بن شعبان بن محمد بن ربيعة العماري المصري ، أبو إسحاق . كان صاحب سنة واتباع ، وباع مديد في الفقه مع بصر بالأخبار وأيام الناس مع الورع والتقوى وسعة الرواية . شيخ المالكية . انتهت إليه رئاسة المذهب المالكي في مصر . له تصانيف منها : كتاب الزاهي في الفقه ، كتاب أحكام القرآن ، مناقب مالمك وغيرها . توفي سنة ( ٣٥٥ ) ، وقد جاوز الثمانين سنة .

انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ( ١٦ : ٧٨ - ٨٠ ) ؛ الديباج المذهب ( ص : ٢٤٨ - ٢٤٩ ) .

(٤) - انظر : فتح الباري ( ٢ : ٤٣٧ ) ؛ التاج والإكليل ( ٢ : ١٨٣ ) .